

219  
H. 219





# كِتَابُ الْقِنِيَةِ بِحَمْدِ اللَّهِ مُصَنَّفًا

صاحب خليف

قيل قال الله تعالى ليلة المعراج لسيد المرسلين صلى الله عليه وسلم أنا وانت معا سواك خلقت لاجلك فقال صلى الله عليه وسلم انت ولا أنا ومعا سواك تركت لاجلك صدق رسول الله  
في حقنا ولا في حقنا  
في حقنا

قال الشيخ الإمام رحمه الله عليه

إذا كان أبو حنيفة رحمه الله في جانب ومحمد وأبو يوسف في الجانبين بالمفتي بالخيار  
أن شاء أفتي بقول أبي حنيفة وإن شاء أفتي بقولهما وإن كان أحدهما مع  
أبي حنيفة يرجح جانبه ثم إن له يوفى ومحمد يوفى الحسن زرياد وكانا  
تلا من يد أبي حنيفة وأبو حنيفة كان من تلا من يد حماد وحماد كان من تلا من يد  
أبي حنيفة وأبو حنيفة كان من تلا من يد علقمة وكان علقمة من تلا من يد  
عبد الله بن مسعود وعبد الله بن مسعود كان من تلا من يد رسول الله صلى الله عليه وسلم



# فهرست كتب هذا الكتاب

الطهارة	الصلوة	الزكاة	الصوم	الحج	النكاح
الطلاق	العنق	الامان	الحدود	السير	الزكاة
الكراهية	والامتنان	التحريم	الاباق	المفقود	اللقطة
الغضب	الورعة	العارية	الشركة	الصبيك	الاضحية
الوقف	الهبته	البيع	الشفعة	القسمة	الاجازات
ادب القاضي	الشهادات	الدعوى	الاقوار	الكفالة	المضاربة
الحوالة	الصلح	الرهن	المديونات	المضاربة	المضاربة
الشرب	الاشربة	الاكرام	المادون	المضاربة	المضاربة
الفرائض	الشروط	مسائل	لم يوجد	في الكتب	في الكتب

بالشأن من هذا الكتاب

## كتاب أسماء العلماء وكتبهم

**باب** ما جاء بالآلف **اصفر** الجامع الاصفر **باب** ما جاء بالباء  
افتاوى البخاري **بو** البقائي **بو** وبني **بو** بهان صاحب جريد  
**بو** بهان سمرقندي **بط** بحر محيط **بت** بهان ترمذاني **بج** بكر خوارزمي **بص**  
**بو** بهان الدين اصفهري **بظ** بظاير **بف** أبو بكر ابن الفضل **بك** بهان كاشغري  
**باب** ما جاء بالحاء **بج** جامع الدين اخوان **بج** بهان كاشغري  
**باب** ما جاء بالذال **بذ** أبو الليث **بذ** بهان كاشغري  
**باب** ما جاء بالجم **بج** جامع العلوم **بج** قاضي جلائ **بج** جامع النجاشي  
**باب** ما جاء بالكا **بك** جامع الكبار **بك** بهان كاشغري  
**باب** ما جاء باللام **بل** بهان كاشغري

## صورة اسقاط الصلوة من الميت

اذا مات رجل وعليه صلوات فانه لا يطى كفارة صلواته يعطى بكل صلوة نصف صاع من بر ولو نصف صاع  
من بر وانما يعطى من ثلث ماله والرافات العاض خان وان لم يترك مالا يستحق ورثته نصف صاع من بر  
ويؤخذ الى مسكين ثم يتصدق المسكين عليه ثم يتصدق ثم ثم حتى يتم كل صلوة نصف صاع من بر ولو نصف  
ورثته بغير امره لا يجوز وفي الحج كوز اعلم انه اذا لم يترك مالا لجميع الغنية يخرج الورثة من المال قدر ما يكفي  
لغنية صلواته بشهر او شهرين اسبوعا على كل صاع من ثلث ماله نصف صاع من بر ولو نصف صاع من بر ولو نصف  
قبضها لولي الميت ثم يدفعها الفقير بعد قبول الهبة وقبضها ثم الفقير للولي ثم كذلك الى ان ينتهي جمع  
فهذا طريق يتم به الاسقاط فينبغي لكل يوم اثني عشر من الحنطة عشرة امانا الصلوات الخمس وموتن للورث فكلما  
في المسكن لكل يوم صاع من الحنطة لا في اليوم عبادة واحدة لمنزلة صلوة واحدة يقال وقت الاعطاء اعطيت هذا  
الحنطة كمنارة صلوة فلان بن فلان فقال المسكين وهبت لك لا يحتاج ان يقول قبضت اقبلت لا ذلك المجموع  
مقدر عندهما كل من لا يجوز اداء الزكاة اليه لا يجوز صدقة الكفاية اليه ذكر شيخ امام المعروف بفخر الدين قاضا رحمه الله  
من مسأله بشهوة حرمت عليه انها وانما خاض لو قبلت ام امرأة ختنها حرمت الابنية لزوجها مطلقا الماد من المطلق سواء كان  
بشهوة او غير شهوة الا في دواهم جامع الصغية قاضا

قال انهم كلام العالم نعمة وصحة محنة  
الام الجاهل محنة وصحة نعمة

اما اذا قرأ في ركعة سورة وفي ركعة اخرى سورة فوق تلك السورة او فضل ذلك في ركعة واحدة يكره لان هذا  
مهمود ومرووع الا ان كان هذا في الركعة الاولى من العود برب السبعين في الركعة الثانية في العود برب  
ايضا فان قرأ سورة واحدة في ركعتين من الصلوة غير مكره وكذا لو قرأ آية في ركعة واحدة وقرأ في ركعة اخرى  
آية قبلها او فضل ذلك في ركعة واحدة يكره لان القرأ في الصلوة مهمود ولو قرأ في ركعة سورة وقرأ  
في ركعة اخرى سورة اطول منها او كان قليلا لا يكره فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلوة في الركعة الاولى  
اسم ركعة الاولى في الركعة الثانية هل اتيك حديث انفا شدة ان اتيك اطول الا ان التفاوت قليل اما اذا كان التفاوت  
كثيرا يكره وهذا كله في الفريضة وما في الفرائض لا يكره من كل الامور نصيب محنة

الاولون كمن لم يترك مالا يستحق ورثته نصف صاع من بر ولو نصف صاع من بر ولو نصف صاع من بر  
ويؤخذ الى مسكين ثم يتصدق المسكين عليه ثم يتصدق ثم ثم حتى يتم كل صلوة نصف صاع من بر ولو نصف  
ورثته بغير امره لا يجوز وفي الحج كوز اعلم انه اذا لم يترك مالا لجميع الغنية يخرج الورثة من المال قدر ما يكفي  
لغنية صلواته بشهر او شهرين اسبوعا على كل صاع من ثلث ماله نصف صاع من بر ولو نصف صاع من بر ولو نصف  
قبضها لولي الميت ثم يدفعها الفقير بعد قبول الهبة وقبضها ثم الفقير للولي ثم كذلك الى ان ينتهي جمع  
فهذا طريق يتم به الاسقاط فينبغي لكل يوم اثني عشر من الحنطة عشرة امانا الصلوات الخمس وموتن للورث فكلما  
في المسكن لكل يوم صاع من الحنطة لا في اليوم عبادة واحدة لمنزلة صلوة واحدة يقال وقت الاعطاء اعطيت هذا  
الحنطة كمنارة صلوة فلان بن فلان فقال المسكين وهبت لك لا يحتاج ان يقول قبضت اقبلت لا ذلك المجموع  
مقدر عندهما كل من لا يجوز اداء الزكاة اليه لا يجوز صدقة الكفاية اليه ذكر شيخ امام المعروف بفخر الدين قاضا رحمه الله  
من مسأله بشهوة حرمت عليه انها وانما خاض لو قبلت ام امرأة ختنها حرمت الابنية لزوجها مطلقا الماد من المطلق سواء كان  
بشهوة او غير شهوة الا في دواهم جامع الصغية قاضا



مہرستای علماء و کتبہم

[illegible]



در مقام  
توضیح  
و تفسیر  
این کتاب  
که در  
مقام  
توضیح  
و تفسیر  
این کتاب  
که در

719

BIBLIOTHEQUE  
MUSEE  
1919

Gubenko  
 1st AMCA ZA  
 NUSEY  
 Yontay  
 K. Koyuno. 2



الحمد لله الذي وضع معالم العلوم واعلمنا رها ونشر في ملكوت السموات والارض اضرها

وانوارها ورفع الفقه من بيننا بعد التوحيد والعدل حتى انتقل في شرفه هاهنا فوق ذنوبنا  
بتعليمه للثقلين ما بين المشرقين والمغربين بلسان افضل المكيين صلى الله عليه وعلى اله واصحابه  
واتباعه اجمعين **وهذه** فتوى الشيخ الامام الاجل قدوة العلماء رافع اعلام الفضلاء  
مبين الحلال والحرام كشاف المشكلات مفتي البشر امام اهل الفقه والاصول والنظر الناجي  
ربه المعنوي ابو الجوارح خازن بحر بحم الدين الواهدي فخره الله بالرحمة والوصان ومحمد له  
نمارق مصفوفة في الخصال لما خلت عوالم الفضل من فتاها البقية وكثرت وقوع الحوادث الشرعية  
واحتاج من اشارته السوف الجانبة من من التعليم من نفا بعد هذه الفتنة الطامة  
من قول المتدربين في معرفة اجوبتها والتهدى الى غير الصواب من الخطا في اقصيت ياد  
قد شذت عن اصول المتقدمين ولا توجد في شرفه الشاخي من الام في تصنيف استفاد  
ومولاي خاتمة المجتهدين وصغوة الاله والابرار من بحر الملة والدين يدع ثوب المنفعة  
العزيم سقى الله روحه في الغيا شايب رضوانه والبسه ملابس غوره وغفرانه المومنين  
بمنية العقها فانه جمع فيه ما لا يوجد في الاصول فينا وكي المتقدمين والمتاخرين على  
رؤسواها من فطولات السالين وهذا ياناهم وقطيب المعين في اجاباتهم في  
فطال في الكلام وعسر المتبع والمرام فاستصفت منها لباها وحورث على رسوم  
سائر الكتب جوابها وسميته قنية المغنية لتتم الغنية ورقت اسامي الكتب المختارة  
باولها فيها وجملة ممتازها عافيه يشاير **كتاب**

**كتاب**

الاول في الوضوء **باب** ايجد وجهه وجنته فوضاه ولم يقبل الماء بشرة الا يجزى  
ارسل الماء الوضوء من وسط راسه اوها منه على وجهه يستطبه غرض المسح  
وغسل الوجه **باب** ترك استيعاب الراس في المسح في ديارنا ودوام عليه في غرضه ان اليد  
ان واقم على تركه من غير عذر يائمه قال في ابتداء الوضوء لا اله الا الله والحمد لله

الحمد لله الذي وضع معالم العلوم واعلمنا رها ونشر في ملكوت السموات والارض اضرها

ان لا اله الا الله صامقيا السنة التسمية **باب** على راسه جراحة فمسح على الاذنين  
لا ينوب عن مسح وفيه **باب** الوضوء سنة ركز والثانية والثالثة سنة وقيل  
في الثانية سنة وفي الثالثة نفل وقيل على عكسه وعن ابن بكير الا سكا في اوضاء ثلثا  
ثلثا في الثالثة فرض كما قام الركوع والسجود **باب** غسل اصابع الرجل سنة مع وضوء  
الماء الى باطنها من غير غسل فخلل الخصر بيد اليسرى فييد بالخصر ورجله اليمنى من تحت خصر  
رجله اليسرى **باب** ولا بأس بالتوضي بالماء المشمس عندنا وقال الشافعي نعم لا كونه الا من  
جمية الطيب في التمهيد لا يكره الطهارة بالماء المسخن بالنار ويكره بالشمس لقوله عليه السلام  
لعايشة رضي الله عنها حين سخن الماء بالشمس لا تنفعي يا حبيب اذ فانه يورث البرص وعن  
عمر رضي الله عنه مثله **باب** السنة ليست بشرط في التوضي سور الجوار **باب** ختم الا ناء  
اذا غطاه وسئل محمد بن الواسع اي الوضوء بين اجب اليك من ياد مخمور او من مقوض العامة  
قال من توضي العامة قال صلى الله عليه السلام ان اجتلبان الى الله السخنة الحنفية  
كان يكره ان يستخلص الانسان لنفسه ناء وبتوضا منه دون غيره **باب** يجب المحل في وضوء  
يؤجل وجهه ويغسل الماء ويغسل من الذنوب الى الجنة يجوز والسنة ان يمسح بالوجه الى الذنوب  
الافضل **باب** البتلي من عليه الاستنجاء بالماء اذا لم

**باب**

يجد موضعاً خالياً يتركه ان كشف العورة منه فلا يستنجاء بالماء والتمني راجح على غيره  
مسح اليد على الجدار بعد الاستنجاء او يد او يد على الجدار مستحب او مستحب  
لدخول الخلافة عليه اسم الله تعالى ولا يدخل في المستور الرأس ويعتدل على يساره لانه اقضى حاجته ولا يستنج  
ولا يدبر ولا يمسح ولا بأس بطرح الشعر والظفر وخوضه كنيق وقيل يسر والصحيح جواز ذكر الله  
تعالى فيه الحديث كنيق كوك وانا حال شجي من نفسي ان ذكر كوك فزنا اذكر كوك في حال لا بأس  
به وقيل مثله عن ابي حنيفة ومحمد بن يوسف حتى لا يلحقه اللعن ولا يدعوا حال قضاء الحاجة  
وللمسح بل قبله والدعاء بعد بانه من الشيطان الجحش والمسح في رية طيبة مطبوعة كذكر  
في الخلا لا يد كوك الشجيات التي وردت يجوز قواه القرآن في الخلا ولا يدخل في تلكه وادام  
فيها آية من القرآن يكره وفيما دون الآية لا يكره **باب** الافضل ان لا يدخل في تلكه جامع النوان واذا اضطر











مستحب **بو غسلك يدها من العجين** ان لم تكن محدثة لا يصير مستعدا **باب في التيمم**  
**والجواب بينه وبين سائر القوم** بيديه قروح يظن الماردون سائر اعضائه غير انه  
اذ غسل وجهه يسيل الماء على يديه فيصير له التيمم ولم يجد من يغسل وجهه **باب في التيمم**  
مطلقا **باب** مسافرة ماء زائد عن شربه لكنه يحتاج اليه لطبخ التناج ان كان معه  
خبر يكتفي بالماء لم يتيمم ولا يتيمم **باب** يتيمم **باب** حفر جبان لو تضاء بسبب تكبيرين  
ولو يتيمم بذكر جميع التكبيرات فانه يتوضأ **باب** في موضع تيمم غيره فاليقظة على الموضع  
دون التيمم **باب** في السفر جازا **باب** في الآث الذوب لا يتيمم **باب** جازا التيمم **باب**  
انتهى الى امر جامد تحت الحذاء ومعه الآث المتقوية يجب عليه التقوير **باب** يتيمم **باب** في وضوء  
يستوي الجار ولم يتيمم وضوء ثم أحدث ثم يتيمم واعاد تلك العلوة بجزيه **باب** لا يجزيه **باب** يتيمم  
لجنب لصلوة الجبان جاز **باب** يتيمم بالتيتم فزاد جلا معه ماء فأنم صلوته ثم سأل الماء فاعطا  
لا يعيد لان القدرة بالاباحة له بالرؤية قال رحمه الله وما ذكر في الجاهل الكرخي انه يعيد فذاك  
في الماء الكثير **باب** مسافران انتهيا الى ماء وزعم احدهما نجاسته فتيمم وزعم الاخر طهارته  
فتوضأ ثم جاء متوضئا بماء مطلق وانما تمسكه لحدث في صلوته فذهب قبل ان يتكلموا فأنم  
كل واحد منهما صلوة نفسه ولم يقتد بصاحبه جاز لانه يقتل ان صاحبه محدث به اتفق  
ائمة بلخ وهو حلت **باب** والتيمم على التيمم ليس بقربة ولو تم التيمم بالماء وهو نائم وفي  
انتقاض التيمم روايتان وفي المختار رواية انما اذا انتظر الماد يفتوت الوقت **باب**  
الايمون في ايدي العدو ومنع من الوضوء والصلوة يتيمم ويومي ويعيد وكذا من منع من الوضوء  
والصلوة بتهديد فوعيد لو كان عند الماء لقى او ظالم يؤذيه اوسع اوجبة يتيمم **باب** الموضع  
من وجب الوضوء بغير اجرة لا يتيمم في قولهم وان طلب اجرة يتيمم وقال ان رضي باجر مثله لم  
يتيمم ولا يتيمم ولو تيمم لجنب ينوي الحدث جاز **باب** في جسد الجنب طعة ثم أحدث وتيمم بها  
جاز وينوي لهما لانه اذا نوى احدهما ينفي الاخر لا يبيد **باب** يتيمم لقراءة القرآن او لدخول  
جوزيه اذ الفرائض خلاف الشافعي **باب** يتيمم في كل خوف البق او مطر او حرس شديد جاز  
ان خاف فوت الوقت ولو كان في سطح ليلا وفي بيته ماء لكنه خاف في الظلمة ان دخل البيت

هذا هو الوجه في التيمم  
في كل وقت ولو كان في  
الليل في بيته ماء لكنه  
خاف في الظلمة ان دخل  
البيت

لا يتيمم اذ لم يجد خوف الوقت قال رحمه الله وفيه اشارة الى انه اذا خاف فوت الوقت يتيمم ولو كان  
عليه امانة يخاف عليها ان ذهب الى المار يتيمم **باب** لا يجزئ له الماء ان علم انه يجله في نصف ميل  
لا يعذر في التيمم وان لم ياذن له المستاجر بتيتم ويضلي ثم يعيد بوضوء اخرى وهو يكرر  
هذه يعيد ولو سار في ارض غيره يصل الى الماء قبل خروج الوقت لا يجوز سيرة فيها ان كانت  
مؤروعة ولا في يجوز وان لم يكن فيه ضرر ان شاء الله تعالى **باب** المسح  
**باب** على الخفين **باب** لا يجوز المسح على خفين مشبك **باب** مثله لانه لا يستمسك  
له كالصين وقال القاضي الزرخي يجوز **باب** يجوز ان كان صلبا غليظا وعنه يجوز ان كان  
دكيا وعنه يجوز المسح على الجوب المسكي عند اليوفاء والشافعي في قول الجحينة فظن **باب**  
يجوز المسح على الجوب الواسع الذي يبدأ بالناظر الكعب **باب** المسح على الخف افضل من غسل الخفين  
اخذ باليسر **باب** الفصل افضل **باب** الخوف المانع مقدّر ثلاث اصابع سواء كان  
في باطن الخف او ظاهره او ناحيته العقب **باب** انما يعتبر ثلث اصابع في موضع الاصابع وفي القدم  
يعتبر اكثر القدم ولو مسح عاظا من القدم لا يجوز لان موضعه ظاهر القدم **باب** قال علي الرازي  
فقتل عن جرموقه او خفه قد ثلاث اصابع مسح عليه لم يجوز ولو كان الجرموق اسعافا دخل  
فيه يده ومسح على الخوف لم يفي جركا المسح على باطن الخف **باب** سقطت الجباير من غير يدي المسح  
بحاله عند الخفيف رحله ويطل عند ما وان سقطت عن يدي يطل عندك **باب**  
**باب** الاعيان الخمسة **باب** احكامها **باب** فادق قليلا قليلا والسبب في المسح المجلس متحدان حكم  
بنجاسة الكلال والوطوبة الى تنقل من الجرموق الى الخف غفولا لا يجوز هو **باب** نحوه **باب** البوك  
الذي يضيئ الثوب مثل ريسه اذا اتصل وانسبط وزاد على الدرهم ينبغي ان يكون كالدهن  
النجس اذا انسبط **باب** ما دونه القز وعينه وخروقه ظاهر **باب** مثله **باب** عن عبد الكريم  
خروقه نجس **باب** احوال البراغيش لا تمنع جواز الصلوة **باب** استنجى بالاحجار وعلى ثوبه نجاسة لو  
جعا يوردها الدرهم فيه خلاص ظاهر والاخوة العادة **باب** شمس **باب** شمس في السوق فيقتل قدامه بما يدرش  
به السوق فصلى له حجة لان النجاسة غالبة في اسواقنا **باب** حريمه **باب** طين السوق او السكة  
وبلينا اصبا بالثوب ثم وقع الثوب في المار نجس **باب** عن ابن نصر الدبوسي طين البشارع ومواشي الكلاب

هذا هو الوجه في التيمم  
في كل وقت ولو كان في  
الليل في بيته ماء لكنه  
خاف في الظلمة ان دخل  
البيت















في بيوتهم  
في بيوتهم  
في بيوتهم  
في بيوتهم  
في بيوتهم

التي استاذنا دقيق حسن لكن غالب الظن ان من قال بالدوام ولم يرد به عدم انقطاع الدماء  
الحق اصلا وانما اراد به ان لا يجد في الوقت ساعة خالية عنها الوضوء واداء النحر فيها  
وكيف يعرف واما حكم الاستحاضة والواجب عليها وضع الكرسف في هذه الحالة ومع وضع الكرسف  
لا يعلم الدوام والانقطاع فيما بين القطرات واذا كان المأذون ما ذكرنا فيستوى فيه اصحاب  
الاغنياء فيكون الحكم في الكل سواء اعلم ما نص عليه في الكتب وهكذا اتوسع في عقيدتي من  
استأنفت الواقفين على هذه الحقايق وفي الجاهل الا صغر في اجتماع المكتوبة على ان احدهما  
يجوز التطوع من غير ضرورة والاخر لا يجوز الا في حال الضرورة فالتجزي ايسر العليين قلت  
فعلى هذا وصلت قايمة تجتنب ثلثها واعضاءها ولو وصلت قاعدة لا تجتنب ثلثها فائمة **حج** به  
سلس البول فان دمع او سجد او قعد تجتنب ثلثها وان صلى قايما بايما لا يجتنب قبل ركع ويسجد وهذا  
غلط والصحيح انه يضي في قايما بايما وكذا ذكره هشام عن محمد بن محمد بن الله لان الركوع والسجود تجوز  
توكهما بالاختيار في التطوع اذا ركع بخلاف طهارة التوب **باب** **الحض والتطهر**  
**شم** شكت الحاض في يومها انه العاشر الحادي عشر ولا يثبت لها راي فان كانت ترى الدم في  
حاض **شم** فعلى غلب ظنها **شم** فاعادتها في النفاس ويعود وعادتها ان الدم ينقطع يومين  
او ثلاثة ثم يعود فان غلب ظنها ان الدم يعود لا يجب عليها ان تغتسل وتضلي دواية عن ان يغتسل  
**شم** تغتسل وتضلي اذا خافت فوق الوقت لان الدم موهوم وهكذا صاحبة العشرة الحاض اذا  
انقطع دمها بعد الثلثة وفي العشرة وان احضرت الغسل تيممت وصلت في الزكاة للبقايا  
وكلما قلدت غار د السيلان كحشا ورباط او خلوس في الصلوة او اياما ولم تعالج لم تجزها صلواتها  
**شم** قضا القاض فالا يابس ليس بشرط الحكم وهو انه ظن **شم** اذا بلغت مدة اليابس تعتد باله  
ولا يحتاج في ذلك الى قضاء **شم** بشرط في ذواتها من حبض باسبيل اميخته والياض غلب فليس يحض  
كسلة البزاق **شم** لا يثبت للمرأة عادتان عند الدقاق واكثر المشايخ وقيل يثبت لمن اعتادت الدم  
في شهر خمسة وفي شهر ستة وبقا في الشهر طهر ولو كانت صاحبة العشرة ثلاثة ثم طهرت ستة  
لمن وجها ان يتربعا عند مجده وعندك بوز لا يحل له ذلك ولو كان حاضها تسعة فوات ثلثة وطهرت  
خسة اختلف المشايخ في قول مجده ولا يصح انه يحل له وطهرها لان احتمال كونه حاضا بالزيادة على العادة

قائمه

في بيوتهم  
في بيوتهم  
في بيوتهم  
في بيوتهم  
في بيوتهم

قال القاضي النجاشي المتصديق ليس حكم المستحاضة وان كان موضع الفصد مفتوحا لان الدم  
لا يخرج عن كونها مستحاضة **شم** دليل عليه فقال عن ابو فوفية المستحاضة اذا حبست الدم من السيلان  
لا يخرج عن كونها مستحاضة **شم** يخرج عن كونها مستحاضة يمنع الدم وهو موافق للقول  
الثاني احوط التحديد الوضوء لوقت كل صلوة ما دام موضع الفصد مفتوحا والناس عنه غافلون  
**ز** وعفا وسأل عن جرحه دم ينتظر آخر الوقت وان لم ينقطع توفنا وصلى قبل خروج  
الوقت ثم انقطع قبل خروج الوقت الثاني توفنا واعاد الصلوة **شم** فلا **شم** كس اعاد  
السيلان بعد خروج وقت العشاء الى طلوع الفجر ولا يسيل نهرا ان ينقض الفضا ويعد الفجر ليدرك  
الصلوة بطهارة كاملة قال رحمه الله وانما يؤخر اذا غرضت بكلم العادة ان التاخير يفيد ليدرك  
الصلوة قضاء بطهارة كاملة **شم** ولا يؤخر لما مر **شم** اصاب ثوبا المستحاضة دم لو غسلكه  
يتقى الى ان تضلي لكنها لا يبقى الى آخر الوقت جازت صلواتها معه خلافا لثا فني بناء على مقدار  
الوخصة **شم** لم تجز صلاتها بالاجماع قال رحمه الله هذا صحيح من حيث المعنى والاول من  
حيث الرواية فقد نص على انه والتمس الحكم في محضه وشرحه ايضا **شم** وان علمت  
انها لو غسلكه يعود جسا تغسله عندك بغير كل صلوة وعن عبد الله بن الفضل ونضلي هكذا **شم**  
ولا يكون سيلان استحاضة حتى يدم وقت صلوة كالانقطاع لا يتم حتى ينقطع الدم وقت  
كل اعتبار للثبوت بالسقوط **شم** صاحب الجرح السائل ان يسيل في وقت كل صلوة مرتين  
او مرارا وان كان مرة لا يكون صاحب جرح سائل قال رحمه الله فامع السيلان وقت  
صلوة كامل او شدة ونقص **شم** ان المستحاضة ومن به سلس البول وانفلات البرج  
وسقوط الدود وسوا ذلك ان طهارتهم بعد الوقت للعذر ومن المعلوم ان سلس البول  
وسقوط الدود وانفلات البرج لا يدم وقت صلوة بل يتخلل ساعات خالية فلا شرط الدوام  
لما ثبت لهم حكم المستحاضة قال رضي الله عنه وقد افني بعض ائمة زماننا ان الدوام فيها شرط  
الثبوت وكان في قلبي ان كان ثم وجدت جواب **شم** ان السيلان في الوقت من بطني حال  
البقاء في الثبوت بشرط دوام السيلان فقل الكادس لكن المراد لقلت له يشترط الدوام  
الادوم الاستحاضة وكفى في غير السيلان ان الوجود في الوقت من ثنين او ثلاثا قلت وما اشار











لا يجوز ان كانت لا فقه في الصلوة على الدابة سواء ركعتها باسجد او لا  
من هذا الكتاب ولو قواله السجدة على العجلة وهي يمشي خالدا ان يسجد فيها  
كالدابة لكنه يسجد هذا في الدابة يومى هو

القائمة لا يجوز الصلوة عليه ويجوز على قطعة جلد تجوز في النهر **سبح** لا يجوز حتى يتصل بها فتى  
النهر يشبه القطرة **فقد** الصلوة على الرميح الجارح كجوز كالسفينه والنجاسة  
2 موضع القدمين والسجود **سبح** والنجاسة تحت القدمين جمع كذا ذكرت عن  
ابى يوسف رحمه الله لانه يقام بهما الفرض وان امكن باحدهما بخلاف النجاسة تحت  
اليدين فانه لا عبرة بهما لانه لا يقام بهما الفرض **سبح** لا يامس بالصلوة على الاذنين  
يُسمح به اعضاء الوضوء **سبح** على من كان نجس فادس لظفر في سراويله فقام  
عليها وهو يسجد على طرفه كجوز **خوبت** لا يجوز وكذا لو لفت المصليته على ساقها  
وبعضه على مكان نجس الى اذ لم يتحرك ما على النجس تحركها وكذا الوضوء في الكلبة النجسة  
**بيت** يصلي في النجاسة وداسه يتناول سقطها لم يجزه **فقد** تجزئه اذا كان في القيام قريب  
والا فلا وان رفع سقطها لتمام قيامه جاز اذا كانت طاهرة **ولا** فلا **سبح** على من صلى  
في مكان نجس نصف ما حكمه بجوز **سبح** يفسد **سبح** مثله ولو صلى على نجس نصف ما حكمه  
قالوا جميعا يجوز **نظر** اصابه دهن نجس قدر درهم واقل ثم انبسط فزاد قالوا يمنع الصلوة  
**ع** وفتاوى الحنفى لا يمنع وبه يفتى لان الزيادة اثر وليس بعين **سبح** وصعقت كوتسفا  
نجسا لا يتبين منه شيء اذا لم تكن الكايس في الفرج الخارج زائدا على الدرهم بجوز **والا** فلا  
**باب النية والدخول في الصلوة** شرح القاضي الصدوق في نية الفعل وسنن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ينوي الصلوة فحسب ونية صلوة الوتر ان ينوي صلوة الوتر ونية  
صلوة الجنازة ان ينوي الصلوة بنية والدعاء للميت ونية صلوة العيد ان ينوي صلوة العيد  
ونية التراويح ان ينوي طلي الصلوة فانما سنة الصحابة وفي السنة كفى بنية  
الصلوة وقيل لا يستحب ان يتكلم بلسانه لما ينوي بقلبه والمختار انه يستحب واليه اشار  
مجلس المناسك لانه انما يتقوه به تحقيق القصد وطلب التيسير وهو واجب ثم اذا اراد الفعل او  
النية يقول اللهم اني اريد الصلوة فيسرها لي وتقبلها مني وفي الفرض اللهم اني اريد فرض الوقت  
او فرض كذا فيسرها لي وتقبله مني وكذا في سائر الصلوات وفي صلاة الجنازة اللهم اني اريد ان  
اصلي لك واغوا هذا الميت فيسرها لي وتقبله مني والمقتدر يقول اللهم اني اريد فرض الوقت متابعا

لا يجوز ان كانت لا فقه في الصلوة على الدابة سواء ركعتها باسجد او لا  
من هذا الكتاب ولو قواله السجدة على العجلة وهي يمشي خالدا ان يسجد فيها  
كالدابة لكنه يسجد هذا في الدابة يومى هو

بهذا السلام فيسرها لي وتقبله مني ومن لا يتدبر ان يحضر قلبه ليسوع بقلبه او يشك في النية  
ليكنه التكلم بلسانه لا يكلن الله نفسا الا وسعها ويجزى بغير الصلوة منسلا بالشرع  
ولا يجب القارئة وقال الشافعي يجب واختلف في نية القلة اذا بعد والاصح انه لا يحتاج  
اليها اذا صلى اليه من المحارب القديمة **سبح** وفيه يصح بناء العصر على خروجه الظهور وبناء  
الفرض على تحريمه النفل وعلى عكسه والقضاء على الاء لان الكبير شرط عندنا وعند الشافعي  
ركن حتى يشترط لكل صلوة تكبيرة واحدة **سبح** مثله **ظهير** قال المصنوع والخالق او العليم  
او الحكيم بدون ذكر الله يصير شارعا ولو كان الاسم مشتريا كالرجيم فان اراد به ذات  
الله تعالى يصير شارعا لان الارادة والنية يقطع وجوه الاحتمالات **سبح** بذلك يصلي  
الظهر والعصر يوم غيم لا يبدل في الوقت ينوي ظهر يومه وعصر يومه **سبح** قال عبد الواحد  
في صلواته اذا علم اي صلوة يحتل قال محمد بن مسلمة هذا القدر نية وكذا الصوم والاصح انه  
لا يكون نية لان النية غير العلم بها الا تولى من علم الكفر لا يكفر ويؤكاه يكفر والمسافر  
اذا علم الإقامة لا يصير مقها واذا نواها يصير مقما **سبح** كبر وغفل عن النية ثم نواها يجوز  
كالصوم ثم اختلفوا فيه يجوز الى الثناء وقيل الى ما بعد الثناء وقيل الى ما بعد الفاتحة وقيل الى  
الركوع **صحيح** ترفع المودة يديها في التكبير الى منكبيها احدا ثنيها قيل هو السنة في الحرة ولما  
الهمة فكا الرجل ان كفها ليست بعورة **سبح** عزيم على صلوة الظهر وجوز على لسانه نوبت  
صلوة العصر تجزئه **سبح** مثله **عن** شرح الفرض وشغله الفكر في التجارة او المسئلة حتى اتم  
صلوته لا يستحب اعادته **سبح** لا يعيد **سبح** لم ينقض صلاوة اذا لم يكن لتقصير منه وفي صلوة ياقظ  
الفتنة المتكلم لا يلزمه نية العبادة في كل جزء انما تلزمه في جملة ما يفعله في كل حال في القيام  
او القراءة او الركوع او السجود او القعود ونحوها فان حق الفعل والذكر معا ونوى بهما التقيد  
كفاه وان افرد كل واحد منهما بنية فهو افضل ولا يواخذ بالنية حال سهوه لان ما يفعله من  
الصلوة فيما يسهو ومغفوة عنه وصلوته مجزية وان لم يستح بها ثوابا وان تعذر ان ينوي العبادة  
ببعض ما يفعله من الصلوة لا يستحق الثواب ثم ان كان ذلك فعلا لا يثم الصلوة بدون فسدت  
صلوته **ولا** فلا **سبح** رفع اليدين خارج الكمين وفيها سواؤه الفضل لكن خارج الكمين







لانه سمع النبي عليه السلام يقول انهما دعاء الوتر فظن انهما من القرآن ولم يسأل النبي عليه السلام  
منه ثم رجع الى الامام المجمع عليه بان ذلك كان زعمهم والقول بان تضمنه الامام مصحف  
عثمان بن عفان رضي الله عنه باجماع الصحابة على ذلك وما عداها فانه لا يعد قرآنا قال الاستاذ  
صدا القواد سيد الشهداء رشيد الهمة القيد رحمه الله ذكر في المشاف في عمدة القراءات ثم  
الذي يزيل هذه شبهة فيما التزموا من قراءة عبد الله بن مسعود واثبت ان الامة اتفقت  
على القراءات التي اختارها ائمة القراء واجتمعوا على انها صحيحة ووجدنا اسانيد اكثرها  
راجعة الى هذين الصحابيين فان قراه بن كثير ونافع وابي عمير وسندة الى النبي بن كعب  
وقراه عاصم وحمره والكساى وسندة الى ابن مسعود وفيها كلها اثبات المعوذتين في  
ليس فيها سورتا التواتر قد دل ذلك على بطلان قول الخالف **ط** واختلف في كونه من زعم  
ان المعوذتين ليستا من القرآن فاوكد عليه لعنه الله والملائكة والناس اجمعين ولان  
الامة اجتمعت بعد الصدر الاول انهما من القرآن والجماع المتأخرون مع الخلاف المتقدم  
**ق** في غريب الرواية كبر فتعذر ونسي البناء لا يعد لغوات محله وكذا ان كبر فبدا في القراءة  
لا يعد البناء والتعوذ والتسمية ولا سهو عليه وان كبر فتعذر ثم مجدي يسئل وكذا ان كبر  
فيسئل ثم مجديا سياتم ذكره بالفاحة ولا سهو عليه خلافا لما اذا سئل بالفاحة في الاصل  
او الثانية وذكر في السورة او بعد ما اوفى الركوع فانه يقرأ الفاتحة ثم السورة ويسجد للسهو  
**ط** مثله **ع** لا يعد على تعلم القرآن بالنظم العزى وقد عليه بلغة اخرى يقتضي عليه  
تعلمه لان القرآن لا يقتضي العزى عند الجحيفة وعندهما يجوز قراءته بغير العزى بانه اذا كان  
لا يجزى العزى فيفترض عليه ذلك بالاجماع في هذه الحالة **ب** بقراءة آية في قيام الليل بعد ثلاثا  
يحصل السنة **ف** قراءه الاولى من النفل ثبت في الثانية اذا جاء نفل الله يكره وفي شرح قاضي  
صدا يكره في النفل دون النفل **خ** شك قبل السورة انه هل قراء فاتحة ام لا يتحرى فان لم يثبت  
له راي يقرأ السورة لا غير **ب** يقرأ الفاتحة ثم السورة واليه اشار في **س** ثم ذكر سجدة  
في اثناء الفاتحة فوجدناها بعيد الفاتحة **ح** والاحسن ان يسمى اول كل ركعة عند صاحبنا جميعا لا خلاف  
فيه ومن زعم انه يسمى مرة الاولى بحسب فقد غلط اصحابنا فاجزاء من تأمل كتب اصحابنا  
الروايات عنهم

١٨

لكن الخلاف في الوجوب فعندهما رواية المعلى عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجب التسمية في الثانية  
كوجوبها في الاولى وفي رواية اخرى عن ابي حنيفة انه لا يجب الا عند افتتاح وان  
قراءتها غير فحسن والصحيح انه يجب التسمية في كل ركعة **ش** قراءتها الفاتحة من وسط السورة  
لا يكره **خ** يكره بالاجماع الا تيمنا للورد **خ** خاتمة السورة في الركعتين يكره بالاتفاق وكذلك في  
سورتين في ركعتين او خاتمة سورة في ركعة عند الكبر وقيل لا يكره **ب** لا يكره فيها **ش** جمع  
بين السورتين كهيئة لا يكره لانه عليه كان يوتر فيسبغ من الفصل **ق** يكره ويوتر السورة في ركعة  
ثم كبرها في الثانية يكره الا في النفل **م** قراءه الفاتحة ثم سورة واجبة لكن قراءه الفاتحة واجب  
حتى لو تركها في الصلوة يوم من اعادة الصلوة ولو ترك السورة لا يوم **م** سئل عن سنة القراءة  
في حق المنفرد رجلا كان وامرأة فقلت لم يبلغنا فيه تقدير لكن يجب ان يكون المستحي في حقهما اما  
كان اطول وللهذا قال محمد بن طول التواتر اجبنا في من كثرة الركوع والسجود ثم ظفرت بما روينا عن  
النبي عليه السلام انه قال اذا كان احدهما اماما فليخفف فانه يقوم ولله الضعيف والكبير  
واذا صلى لنفسه فليطوئا فيشأخذه الله تعالى عليه قال رحمه الله قد ورد فيه تقدير لانه ذكر  
الحسن في الخبر عن ابي حنيفة رحمه الله قراه الامام المفروضة والمسبوبة ثم قال ابو حنيفة والذي  
يفعل في حدة بمنزلة الامام في جميع ما وصفناه في القراءة سواء للجمهور وهذا نص على ان القراءة المسبوبة  
يستوي فيها الامام والمنفرد والناس عنه عاقلون **ح** قراءه سورة الحديد الواقعة بل انهم وان  
كانت تسعا وعشرين آية والواقعة سبعا وتسعين **ش** قراءه المسبوبة في اخر يومين مع الامام  
لا ينفعه وعليه القراءة فيما يقتضي **ش** الاخر من يلزمه تحريك اللسان في الصلوة مكان القراءة عند  
محمدين الفضل في لا يلزمه **ش** يومين يتحرك الشفتين في اللسان ويلزمه **م** والفتي فيه  
الاخر من قال رحمه الله وفيه نظر لان الاخر من يحرف في القراءة فيكون كراهة بخلافه **ش** ثم  
**ض** قراءه الاولى من المغرب والعصر وفي الثانية ويل كل مرة لا يكره **ك** يكره لان الاولى  
ثلاث آيات والثانية تسع ويكره الزيادة الكثيرة واما ما روينا في عليه السلام قراءه الاولى في جماعة  
سبع اسم بذلك الاعمال في الثانية هل يتكبر حديثا الغاشية فزاد الثانية على الاولى  
ممكن السبع في السور الطوال يسير دون القصار لان السبب هنا ضعف الاصل والسبع ثمه اقل  
من ضعفه



**شبه** قال علماءنا رحمهم الله ينوي بالتلاوة في الاخيرين الذكر والدعاء لا القراءة بنفسه  
 الماوردية واختلف في تفسيره اولا الفصل قال اكثرهم من سورة تحلى قيل من قال ابن  
 عباس رضي الله عنهما من سورة والضحي الى الناس ط قيل من الجرات **شبه** ينبغي ان لا يفصل  
 بين الركعتين بسورة او سورتين وانما يفصل ليسوي **فح** ولو تيمم بالركعة لا يجزئ  
 ولو تيمم في الصلوة لا يقطع لانه قراءه حرف القرآن لكن لا ينوب عن القراءة **فك** مزايا  
 الترتيب في القراءة افضل من الايات المفضلة كآية الكرسي وخوها ولو ترك القراءة في  
 الثالثة من الوتر او في احد الركعتين من الفجر او صلوة السفر فسدت قال رحمه الله لا يمكن  
 اصلاح وصلوته اصلا **باب فيما يتعلق بالقيام والركوع والسجود**  
**والافكار** **ش** سبط يديه وسجد عليهما يجزيه ويكفيه **يت** رفع راسه من الركوع رخصا  
 له لينزيد في القراءة يرتفع حتى لو لم يقرء فسدت صلوة ومن اسهل الزاهد يرفع راسه  
 رافضا يرتفع الركوع اذا لم يقرء على قياس قول الحنفية خلافا لما كان السعي الى الجماعة فلو  
 شرع في السورة يرتفع بالاجماع ولو ترك السمع حتى استوى قائما لا ياتي به كما لو لم يكبر  
 خال الاخطا حتى ركع او سجد يتركه ويجب حفظ هذا ومن اعاد كل شيء في محله **فك** كما قايما  
 فركع ولم يقف صار مؤذيا فرضي التكبير والقيام جميعا ولم يلزمه الوقوف بعده قائما  
**ك** مثله قال رحمه الله لا تاتي به من القيام الى ان يصير اقرب الى الركوع فكيفه **م** ركب  
 اسفينة لم يجد موقعا للسجود للزخية ولو اخر الصلوة يقل الزخية فيجد يوحوها وان خرج  
 الوقت على قياس قول الحنفية في الحجر من اذ لم يجد ماء ولا ترابا نظيفا **م** في غيبة الرواية  
 عن ابراهيم الخفي كان خلافا للتكبير ويصل خاتمة السورة بتكبيده الركوع قال ابو يونس بما  
 وصلت وبتما تركت **فح** يصلها وصلها وانما ترك الوصل ابو يونس تعليم الجواز **يت** المنفرد  
 ياتي بالتسميع حالة الرفع وبالحيد حال الاستقرار **فح** مثله **فح** حالة الرفع **ش** اما المنفرد  
 يقول سمع الله من حمده واذا استوى قائما قال ربنا لك الحمد الجواب للظاهر قال رحمه الله وهو  
 الصحيح فقد روي ابو هريرة رضي الله عنه ان رسول الله عليه الصلوة والسلام كان اذا قام  
 الى الصلوة يكبر حتى يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله من حمده عند الرفع ثم يقول وهو

والركوع اجازة لان النسيان في التكبير والقيام جميعا ولم يلزمه الوقوف بعده قائما  
 في الركعة الاولى في التكبير والقيام جميعا ولم يلزمه الوقوف بعده قائما  
 في الركعة الثانية في التكبير والقيام جميعا ولم يلزمه الوقوف بعده قائما  
 في الركعة الثالثة في التكبير والقيام جميعا ولم يلزمه الوقوف بعده قائما

قائم ربنا لك الحمد وفي بعض شروح الجامع الصغير للمتقدمين انه يقول سمع الله من حمده  
 عند الرفع ويقول ربنا لك الحمد عند الاخطا **ش** رفع راسه من السجود قبل ان يركع يعود اليه  
**مع شبه** ثم الطائفة في الركوع والسجود واجبة عند الحنفية على اختيار الكرخي حتى لو تركه  
 ساهيا يلزمه السجود وعلى اختيار الجرجاني هي سنة حتى لا يلزمه السجود بتركه واجعا على  
 ان الاعتدال في القيمة بين الركوع والسجود وبين السجودتين قد تسبحة واحدة سنة قال رحمه الله  
 وقد شد القاض الصدق شرحه تعديل الاركان جميعها تشديدا بليغا فقال واكلا كل ركعة  
 واجب عند الحنفية رحمهما الله وعندنا يكون الشافعي في فريضة فيمكن في الركوع والسجود  
 وفي التيمم بينهما حتى يطهر كل عضو منه هذا هو الواجب عند الحنفية ومحمد حتى لو ترك شتا  
 منهما ساهيا يلزمه السجود ولو تركها عمدا يكره اشدا لكرهه ويلزمه ان يعيد الصلوة اذا  
 آخنها ويكون معتبرة في حق سقوط الترتيب نحو كونها وجوبا يلزمه الاعادة والمعتبر هو  
 الاول كذا هذا وعندنا صلوة فاسدة **كص** صلى قائما على اصابع رجله وعقبه ولا عند  
 به يجوز **فح** لا يجوز **ج** وقيل فيمن يخط السجود يجزئ من الركوع ان لم يتعد **ش** وتغير في الاصابع  
 سنة ركوع الرجال النساء **شبه** في الجمعة اذا سجد على ظهر رجل يجوز قال ابن مقارن هذا اذا  
 وضع ركبتيه على الارض ولا فلا وغرير رحمه الله يضع يديه على فخذه في القعدة بحيث يكون  
 اطراف الاصابع عند ركبتيه **ش** يضعهما على ركبتيه كالركوع **فح** دخل في ركوع الامام فلما  
 سبحة تسبحة رفع الامام راسه اتمها ثلثا وان دخل قبل ركوع الامام لا يتمها بل يرفع **ط**  
 لا يتمها مطلقا **باب في القعدة والدخول فيها والقيام منها والخروج من الصلوة**  
**ش** ترك القعدة الاولى في النوض فلما قام غاها لها وذكر انه لم يكن له العود يقوم في الحال ولو عاد  
 الامام لا يفرد معه القوم تحقيقا للمخالفة **س** يعود مع القوم **فح** ولو نسي القعدة الاولى  
 في الوتر فقام لا يعود **ش** ولو شرع المسبوق فقد عند امامه في القعدة الاولى فقام الامام قبل  
 ان يشرع هو في التشهد فانه يشهد وفي الاخرة اذا سلم القوم سبحة في فصل المسبوق ان  
**ش** فقد قد لا تشهد في القعدة الاخرة نائما فلما انتبه سلم يجزيه وله ان يدعوه القعدة  
 الاخرة بعد التشهد بما اجاب بعد ان لا يدعوه بانفس الصلوة لان النبي عليه السلام علم ان مسجود











جامع فقل هو افضل وقيل جماعة مسجد حية افضل واذا كان متفقاً فجماعة مسجد استاذة لذلك  
اول سماع الاخبار او مجلس العلامة افضل بالاتفاق لتخصيل السوابق كذا في ابواب عبد بن الفضل  
**شم** الاشتغال بالجماعة ليلاً يقوته ركعة او اكثر افضل من اسباح الضوء السنني ثلاثاً **بو**  
التوضي ثلثاً افضل من ادراك التكبير الفعلي لان الاخبار في التوضي ثلثاً متواترة وفي التكبير  
الاول شهرية **فوس** يدرك التكبير الاول في مسجد آخر وفي مسجد يقوته ركعة او ركعتان  
فلا افضل مسجد **شم صبح** وغيرهما ترك الجماعة بغير عذر يجب التعزير وبأثم الجيران بالسكوت عنه  
**بح** يستغل تكرار الفقه ليلاً ونهاراً ولا يحضر الجماعة لا يقبل شهادته ولا يعذر الامام المؤذن  
والجيران بالسكوت **بح** يستغل تكرار اللغة فيقوته الجماعة لا يعذر بخلاف تكرار الفقه ومطالعة  
كتبه فانه يعذر ترك الجماعة قال وجوابه الاول فيمن واظب على ترك الجماعة تكسلاً وقلة مبالاه  
بها وجوابه الثاني فيمن لا يواظب على تركها وتركها باشتغال بالفقه لنفعه وللمسلمين وكلا  
الحاين على هذا التفصيل **حن** شرع في فائده لاوجب الترتيب ثم اقيمت الجماعة لا يقطعها  
وان خاف فوت الجماعة **جت** ومن شغل عن الجماعة جمع باهله ومنزله **فمت** قال ابو حنيفة  
سهي وانام وشغل عن الجماعة جمع باهله ومنزله وان صلى وحده يجوز **شم** يضي باهله ومنزله  
احياناً يكره ابي بن غير عند **صح** خلافة **عك** اهل السوق الذين منازلهم في المسجد فيسجل السوق  
مسجد محلة لهم فادام فيه ومسجد السكك في سائر الاوقات **بح** الاكثر على ان الجماعة سنة مؤكدة ولو  
تركها اهل ناحية اثموا ووجب قتالهم بالسلاح لانها من شعائر الاسلام **شبه** انها سنة  
موكدة غاية التاكيد وتاركها مسمى وقيل انها فرض كفاية وبه الطحاوي والكوفي وجماعة وقيل انها  
من فروع الاعيان وبه داود بن علي الاصمغاني واحمد بن حنبل واسحاق بن راهوية وابن حزيمة  
حتى قالوا الوصل وحده لم يجزه وفي صلوة التي للجماعة واجبة عند العراقيين بأثم تركها مرة  
بلا عذر وعند الحنابلة انما بأثم اذا اعتاد تركها واختل العلماء واقامتها في البيت والاصح  
انما كاقامتها في المسجد الا في الفضيلة وهو طاهر ومذهب الكوفي **ن** ابو بكر والي المصلحة ثوبه  
نجاسة اقل من قدر الدرهم بنفسه وان خاف فوت جماعته وان خاف فوت الوقت والجماعة معني  
بصلوة **و** احب الي ان يدخل الجماعة اذا خاف فوتها ولا يفسله **صح** فائتة الجماعة في مسجد فان

سَلَّمَ قَائِمًا عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ أَتَمَّ الصَّلَاةَ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ فَسَدَتْ وَقِيلَ بَيْنِي لَأَنَّهُ سَلَّمَ فِي غَيْرِ مَحَلَّةٍ  
خِلَافَ الْقَوْدِ وَصَلَاةَ الْجَنَانِ إِذَا سَلَّمَ قَائِمًا عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ أَتَمَّ التَّكْبِيرَاتِ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ حُرِّثَ  
بَيْنِي لَأَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ بَيْنِي **بِشَيْءٍ** قَوْلُهُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ آمَنُوا فَقَالَ الْمُتَقَدِّرُ لِيَكُونَ  
قَالَ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا لَا تَقْسُدْ **طَلَبَ قَبْلَ** قَالَ الشَّهَدُ الْأَوَّلَ نَاسِيًا السَّلَامَ ثُمَّ ذَكَرَ فَقَالَ وَجْهَهُ  
لَا تَقْسُدْ **جَبَّ** سَلَّمَ الْمَسْبُوقُ نَاسِيًا وَدَعَا بِدَعَاءٍ كَانَ عَادَتُهُ إِعَادَتَهُ **سَيِّئًا** لَوْ قَالَ اسْتَغْفِرُ  
اللَّهِ وَهُوَ عَادَتُهُ لَا يُعِيدُ **كَرَّحِي** يُعِيدُ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَوْ قَالَ الْمَسْبُوقُ بَعْدَ التَّوَجُّعِ سُبْحَانَ  
اللَّهِ إِلَى آخِرِهِ كَأَنَّهُوَ الْمُعْتَادُ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَفْسُدَ **بِشَيْءٍ** قَوْلُ الْمَسْبُوقِ الْفَاحِشَةَ بَعْدَ السَّلَامِ لِأَنَّ الْمَامَّ عَلَى  
الْحَاجَةِ نَاسِيًا فَسَدَتْ **بِقِ** تَوَكَّرَ حَرْفًا أَوْ آيَةً أَوْ أَحْطَاةً فِي لَفْظٍ فَنَادَاهُ الْمُؤْتَمُّ بِذَلِكَ لِحَرْفٍ  
أَوْ آيَةٍ فَخَلَّ بِطَلَّتْ صَلَاتُهُمْ إِذَا خَلَّ لَأَنَّهُ تَعَلَّمَ بِهَا حَاجَةً وَكَذَلِكَ سَمِعَ اسْمَ النَّبِيِّ فَصَلَّى عَلَيْهِ  
**كَصَرَّ** اسْتَغْفَرَ هَيَّئَةً أَوْ كَلْبًا أَوْ سَاقَ حِمَارٍ أَوْ وَقَفَهُ بِلُغَةٍ أَهْلُ الرِّسَالَةِ لَمْ يَفْسُدْ الصَّلَاةُ  
لَأَنَّهُ صَوْتٌ لِأَهْلِيهِ لَمْ يَخْلُفْ لَئِنْ خَلَّ لَأَنَّهُ هَيَّئَةً مَمْدُودَةً مَعَ غَنَمٍ **بِشَيْءٍ** رَأَى مُنْكَرًا جَهْرًا  
بِالنَّارِ زَجْرًا وَمَنْعَامًا لَا يَضُرُّهُ وَاجْعَلُوا أَنْ الْحَوْلَةَ لَا يَفْسُدُ الصَّلَاةُ وَالْحَوْلَةُ لَوْ طَاسَ  
غَيْرُهُ لَا يَفْسُدُ وَمَنْعًا لَأَنَّهُ حَنِيفَةٌ يَفْسُدُ **بِشَيْءٍ** وَغَيْرُهُ قَامَ الْأَمَامُ إِلَى الثَّلَاثَةِ فَقَالَ الْمُتَقَدِّرُ كَسَجَدَ  
إِلَى لَا تَقْسُدُ وَالتَّهْنِ بِكَلِمَاتِ الْقُرْآنِ وَالْقَوْدِ عِنْدَ الْوَسْوسَةِ لَا يَفْسُدُ **ط** وَالْحَوْلَةُ لَدَفْعِ  
الْوَسْوسَةِ فِي أَسْرَ الدُّنْيَا يَفْسُدُ فِي أَسْوَاقِهِ لَا **بِشَيْءٍ** قَالَ عِنْدَ كِبَرِ النَّارِ يَحْتَكَانُ وَقَالَ  
أَخَاتُ نَاوًا وَقَالَ وَأَتَلِي تَسْدِيقًا لَهُ لَوْ قَالَ أَوْ مِنْ ذِكْرِ النَّارِ لَا تَقْسُدُ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا تَقْسُدُ  
فَتَرَى فِي الْقُرْآنِ لَمْ يَنْفَعْ لِي وَلَا صَحَابَهُ فَوَقَّ **بِشَيْءٍ** قَوْلُهُ خَلَّ وَفَعَلُوهُ فَقَالَ سَيِّئًا اللَّهُمَّ حَسْبِيَ لَا تَقْسُدُ  
**سَامِعًا** فِي الْجَمَاعَةِ وَصَلَّى الْمَحَلَّةَ **بِشَيْءٍ** إِذَا كَانَ مَطَرًا أَوْ بَرْدًا شَدِيدًا أَوْ ظِلًّا  
شَدِيدًا أَوْ خَوْفًا وَحَبْسًا فَذَلِكَ كَلِمَةٌ يَنْبَغِي لِرُؤْمِ الْجَمَاعَةِ **سَمِعَ** الْوَجَلَ عَذْرًا **بِشَيْءٍ** وَالسُّفُولُ لَيْسَ بِعُذْرٍ  
**سَمِعَ** قَعَّ بِصَلَّى بِهَمْ فَطَلَعَتِ الشَّمْسُ يُسْتَحَبُّ لِلْجَمَاعَةِ فِي الْقَضَاءِ **قَعَّ** لَا يَتْرُكُ مَسْجِدَ مَحَلَّتِهِ لِزِيَادَةِ تَقْوَى  
غَيْرِهِ أَوْ عِلْمِهِ فَنَازِلَ صَاعِدًا أَمَامَ مَحَلَّتِهِ يُصَلِّي الْعِشَاءَ قَبْلَ غَيْبِ بَيِّنَةِ الْبَيَاضِ إِذَا خَلَّ بِقَوْلِهِمَا مَا فَالْأَفْضَلُ  
أَنْ يُصَلِّيَ وَحْدَهُ بَعْدَ الْبَيَاضِ فِي النِّظْمِ تَرْكُ الْجَمَاعَةِ فِي مَسْجِدٍ حَيَّةٍ وَصَلَّى عَامَتَهُ صَلَوَاتَهُ وَبَعْضُهَا نِجَاءً



بسم الله الرحمن الرحيم  
 في سنة ١٠٩٠ هـ  
 في شهر ربيع الثاني

ان مسجد ارضيه جماعة فهو افضل الله المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم  
 لدخول المسجد فهو مسمى **فم** مثله **شم** صلى ثلاثين العصور ثم اقيمت ليس له ان يدخل في الصلاة  
 قاعداً لتغلبت قفلا في ذلك الجماعة لان الامام فوض الجماعة سنة **باب**  
**الاقتداء وما يمنعه شتم** رفع راسه من السجود قبل امامه يجب عليه العود متابعاً  
 للامام والمعتبر هو الاول **في** مثله **يت** للمقتدى في العجماء ان يذكر الله تعالى في قلبه وفقاً  
 للوسوسة **في** امامه لا ياتي بالظاهر لا يبعد في القدر اربعة ويقتدى به من ياتي بها **كب**  
 وعينه يعلمه الطائفة ويصلي معه **في** نسي القنوت ركع ولم يتابعه القوم فرفع راسه و  
 قنوت وركع وتابعه القوم فسدت صلواتهم لانه اقتداء في الركوع الثاني فترصنين **بالمقتدى**  
**شم** لم تستد صلواتهم على الروايتين في القنوت **فعل** انتهى الى الامام وهو الركوع  
 فان قام في الصف الاخير يذكر الركعة وان مشى الى الصف الاول لا يدركها ولا يدركها ولا يمشي **في**  
 لا يكبر عند المباركة اذا فوضت الركعة **في** لا بأس بالجماعة في الصف في مدرسته الترجانيين لانها  
 فناء المسجد قال رحمه الله جواز الجماعة في فناء المسجد المحرور فيحفظ لان فيه بلوى لاهل الرضا  
 في الصف **مت** ولو كان الامام في صفية واقتدى به انسان في صفية اخرى لم يجزه **عل** صلوا  
 جماعة في خان القاضي والخان المستنير وهو جوار القاضي حكيم بخار **في** لا يجوز **في** فيل المسافة التي  
 يمنع الاقتداء في الصف في البيت والامم انه يجوز في البيت كما المسجد وهو يؤيد جوابه **عل**  
 معه صف واحد في المسجد وباقيه خالي فقام رجل خارج المسجد ليريق الباب فاستظف الناس عنده  
 يجوز صلواتهم لان المسجد مكان واحد فالذي عنده الامام كان عند الباب حكماً **عن** مثله **شم** **شم**  
**في** في جماعة ولم يجد في الصف فوجه تقوم وحده ولا يجذب احداً **في** قبل يقوم وحده ويعد  
 وقيل يجذب واحداً من الصف الى نفسه فيقف بجانبه والاصح عارض هشام عن محمد انه ينتظر  
 الى الركوع فان جار رجل والجار الى رجل او دخل في الصف قال رحمه الله والقيام وحده اولى  
 زمانا للعلبة الجمل على القوام واذا جره فسد صلواته وفي المجزوء عن حنيفة ان من دخل  
 المسجد يقوم بانقصر الجانبين من الصف فان استويا فاليمين ويصير الامام جذاً وسط  
 الصف والقيام في الصف الاول افضل من الثاني والثالث افضل من الثالث هكذا لانه روى في الاخبار

وان لم يقتل الصلوات  
 وان لم يقتل الصلوات  
 وان لم يقتل الصلوات

هكذا وهو ان الله تعالى اذا نزل الوحي على الجماعة ينزلها اولاً على الامام ثم يجاوز عنه الى من  
 جذاً في الصف الاول الى الميامين ثم الى الميامين ثم الى الصف الثاني وروى عنه عليه السلام  
 انه قال يكتب للذي خلف الامام جذاً ما يه صلوة وللذين جنب اليمين خمسة وسبعون  
 صلوة وللذين جنب اليسر خمسون صلوة وللذين في سائر الصفوف خمسة وعشرون صلوة  
**في** محمد بن من ابوبهيم النخعي رحمه الله اذا تكامل الصف فلا تراجم فانك تؤذي والقيام في الصف الثاني  
 خير من الاخر **في** وجدة الصف الاول فوجه دون الثاني خورق الصف الثاني لانه لا حكمة له  
 حيث لم يستد الصف الاول به **عل** **في** والسواقي تمنع الاقتداء كالانهار عند ابوبهيم ورواية  
 عن ابى حنيفة وقال رحمه الله لا يمنع الا ما تجوز في السفن ولو ادرك الامام في القيام وهو يكافئ  
 بالبقوة يستفتح والافلا رواية فيه عن المتقدمين وقال المناخرون لا يستفتح سماع القوة  
 اولى بسماع وقال ابو بكر محمد بن الفضل لا يستفتح سوا كان عدم سماعه لبعدها لصميم  
 لصميم يستفتح وبعده يستفتح والاصح التسوية كاه الخطبة **في** تقدم قدم المأموم عليه  
 قليلاً قيل لا يجوز كيف ما كان وقيل يجوز ما بقيت المحاذاة في شيء من القدم والاصح ان الاعتبار  
 بالكل القدم واذا اختلفت قدماها في الصغير والكبير والاصح ان الاعتبار بالساق والكعب لان  
 القوام به **شد** كبروا الامام والرفع فأنحن وسوى ظهره قبل ان يرفع الامام راسه فقد  
 الركعة والافلا **في** مثله قال رحمه الله وقال المناخرون ان لقيه وهو اقرب الى الركوع صار  
 مدركاً والافلا **في** مثله **باب** **فيما يتعلق بالامامة ومسائل المحاذات**  
**في** في الصف الثاني وحده فقول الفاتحة او بعضها فجاء رجلان واقتديا به يحبر فيما بقي **في** مثله  
 ان فضل الامامة يحبر **في** ليس في المحلة الا واحد يصلح للامامة لا يلزمه ولا ياتى بتوكلها **شم**  
 نية الامام امامة النسل يعتبر وقت الشروع لا بعده **في** ويؤنق امامه امارة بعينها لا يصح اقتداء  
 غيرهما به **في** مثله **في** **في** نية النساء تمنع بدون حضور من **عل** يشترط حضورها **ج**  
 نوى النساء انه هذه عملت نيته **فل** المحارم كالاجنبية في المحاذات **شب** والمحاذات في صلوة لا  
 يشتركان فيه مكروهة **عل** اقتدت به ولم ينوها اهل تصير شائعة في المنفل فيه روايتان **عت**  
 لا تصير شائعة لاني الفوض ولا في المنفل **حل** الجنب والمحدث تيمما فالحديث اولى بالامامة **ابو**







**عن** والقصور ركعتي الفجر في القعدة افضل من التطوع **في** شرح الاشارة لافضل ان يطال **سبح** ولو  
طولا القعدة فيهما لا يجوز بخلاف النقص **شئ** مثله **حت** والتطوع قبل الفجر ركعتان قايما وكحفتها  
**هم** يقرأ فيها قل يا ايها الكافرون والاخلاص وان طولا فلا بأس عن الامام الاعظم **حينئذ**  
ربما قرأت فيها جري من القرآن **عمل** الكلام بعد الفجر لا يسقط السنة لكن ينقص ثوابه **صح** وكل  
عملنا في التجمعة ايضا قال رحمه الله وهو الاصح **شئ** سنن الصلوات مراتب فاقواها  
ركعتا الفجر ثم سنة المغرب ثم التطوع بعد الظهر لانه متفق عليه وقبله مختلف ثم التطوع بعد  
العشاء ثم التطوع قبل الظهر ثم التطوع قبل العشاء ثم الافضل ان يكون  
كله في بيته **ال** التراويح **صح** واختلف في اكد السن بعد سنة الفجر فقل الاربع قبل الظهر والركعتان  
بعد والركعتان بعد المغرب كما هو سواء والاصح ان الاربع قبل الظهر كذا قلت قل استقيميت  
الكلام فيها **شرح** القدور **صح** واما ما سورد ركعتي الفجر من السن اذا فانت على الانفراد  
لا يقضي عندنا وعندنا في يقضي واذا فانت مع الغرض يقضي عند العارفين كما الاذان والاعامة  
وعند اهل خراسان لا يقضي بخلاف سنة الفجر لئلا كدها ولا يترك المسافر ركعتي الفجر وله تركها  
سواها **صح** ولا يؤذيها قاعدا ولا راكبا واختلف فيها سواء **ما** **ج** عن محمد بن حماد انه اهل بلد تركوا  
الاذان وسنة من السن يقاتلون وان كان واحد من بيته وجبسته وعن ابي يوسف لا يقاتلون  
على السن وعنه انهم يقاتلون عن الاذان وعن نصير عنه في الوتر والقم والاذان في الجنازة يؤدون  
ويجسرون ويقاتلون في السواك والقم والاذان في الوضوء وركعتي الفجر ناسروهم ولا يؤدونهم قال  
البحالي واطلاوت كما ذكرنا يقتضي خلافه **س** ترك الاربع قبل الظهر او ركعتين بعده او ركعتي  
الفجر لا يلحقه الاساءة لانه تطوع **ال** اذا قال فعلا النبي عليه السلام واما لا فعله فيكفر **كس** صلى التوبة  
وجاء الطعام فان ذهب حلوة الطعام وبعضها يتناول ثم ياتي بالسنة وان خاف فوت الوقت  
ياقي بالسنة ثم يتناول الطعام **مت** مثله **شئ** **س** في الم يسع وقت الفجر الى الوتر والفجر والسنة والفجر  
فانه يؤت ويترك السنة عندنا حينئذ وعندنا السنة او من السن **شرح** في سنة من السن  
او التراويح لا يلزمه المضي ولا قضاؤها اذا افسد ولو شرع في سنة الفجر ثم ذكر انه اذاها يقطرها ولا  
شي عليه **صح** كذلك **ب** اقام المؤذن ولم يقبل الامام ركعتي الفجر بها ولا يجزئ اعادته **باب**

٢١  
**النوافل والصلوة المندوبة** **هم** دخل مع الامام في الظهور مشطوعا ثم ذكر انه لم ينصل  
هذا الظهور يقطعها ويشرع معه في الظهور لان ما شرع فيه يصير مؤدي باداء الظهور فيكون  
قطعه لا كماله **شئ** نوى انه يتطوع اربعا وشرع فيه فهو شارع في الركعتين عندنا حينئذ ومحمد  
فلو سلم عند الركعتين ناسيا له ان يتمها اربعا **قع** مثله **يت** او جبع على نفسه صلوة في  
وقت بعينه يتعين ولو فات يقضيها كالصوم **شئ** اذا النفل بعد النذر افضل من ادائه  
بدون النذر **عمل** اذا ان يصلي نوافل قيل تنذر بها ثم يصليها وقيل يصليها كما هي **شئ** **شئ**  
ظن ان في الوقت سبعة فشرع في التطوع ثم علم انه لو اتمها بفوت الغرض عن الوقت لا يقطع  
كما لو شرع في النفل ثم الخطيب الخطبة **فعظم** قال يده على ان اضلي يوما فعليه ركعتان **شئ** ولو  
قال وان قدم فلا ن فليد على صلوات شهر فقدم فعليه صلوات شهر كما المفروضات مع الوتر  
دون السن لكنه يصلي الوتر والمغرب اربعا **بق** انه ليس بذكر ويجوز ان يقال يلزمه  
سنون ركعة لكل يوم ركعتان ويجوز ان يقال مائة ومائون ركعة لكل يوم ست ركعات  
ويجوز ان يقال خمس مثل المفروضات لكنه يتم المغرب اربعا **مت** وهو الاولى **صح** ان عنى  
الفرايض لا شي عليه وان عنى مثلها يلزم ويتم المغرب اربعا **شئ** **قع** نذر ان يصلي اربعا  
اربعا بتسليمه يصلي في التشهد ويستغفر اذا قام الى الثالثة **شئ** **قع** ولو قام التطوع  
الى الثالثة ثم ذكر انه يعود وان كان سنة الظهر وعن علي بن ابي حمزة انه لا يعود في غير الرواية  
قام الى الثالثة في النفل ساهيا يعطي عندنا حينئذ وعند محمد بن ابي جعفر يسجد للمسهو ولو ترك  
القعدة نفس قيا سالا استخسانا **شئ** مثله وان لم ينو اربعا وقام الى الشفع الثاني يعود  
في الاحوال كلها ويفسد ان لم يعد **شئ** يصلي ويستغفر في ذوات الاربع من النوافل وذات السن  
**قع** الاصح ان لا ياتي بهما لانها صلوة واحدة **فل** مثله **ظ** لا ياتي بالصلوات في القعدة الاولى  
من الاربع قبل الظهر ولا في غيرها وقد مر حبسه **شئ** صلوة حكمة المسجد ثابتة عندنا  
وقيل يجلس ثم يقوم ليكون اروح والاصح انه يصليها كما هو خلق الله لئلا اذا دخل احدكم  
المسجد فليصل ركعتين قبل ان يجلس **بق** ولا يجوز بعد طلوع الفجر **شئ** مثله في شرح السنة  
من دخل المسجد عند ان لا يجلس حتى يقضي ركعتين حكمة المسجد وذهب قوم الى انه يجلس



ولا يصلي وهذا قول ابن سيرين وعطاء والخفي وقتادة وبه مالكة والثوري وأصحاب الرأي  
 ومننا قبلنا حنيفة له أن إذا حنيفة كان يصلي ركعتين تحية المسجد بعد طلوع الفجر وقال محمد  
 هذا حبان وليس هو واجب **صح** دخول المسجد بنية الفرض أو الاقتراف أي بنية تحية  
 المسجد وإنما يؤمر بنية المسجد إذا دخله لغير الصلوة **صح** ثبوت أربعين صلاة أو ثلثمائة كانت  
 لا قضاء عليها **شئ** عليها فضاء النفل في صوم النفل وركتان **شئ** شرعت في صوم النفل  
 ثم أفسده فحاصت فعلها القضاء وإن حاصت قبل الأفساد ففيه رويان ولو شرعت  
 في الصلوة ثم أفسدت فحاصت قضتها ولو حاصت ثم أفسدت دخل فيها شبهة التولين **حت**  
 فذال الصلوة قائما ثم مرض إن كان يبرح يؤه لم يجوز أن يقضيه قاعدا بخلاف قضاء المكتوبة فإنه  
 يجوز قاعدا **الحالين صح** لو قال لله على سجدة تلاوة يلزمه وقول سجدة قال الحنيفة له لا يلزمه  
 خلافا لغيره صدر القضاء في شريح للمجامع الصغيرة مسئلة ويكون عدا لا يروى  
 من الأحاديث أن من قراء في الصلوة الاخلاص كذا مرة ونحوه فلم يصح بها الثقات أما صلوة **الشيخ**  
 فقد أوردوها الثقات وهي صلوة مباركة وفيها ثواب عظيم ومنافع كثيرة ورواها العباد  
 وابنه عبد الله وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر وعمر بن رسول الله صلواتهم ورواه أبو عيسى في جامعه  
 وعبد الله بن أبي حفص في جامعه وحديث بن نجويه في الترمذي ورواها في المختار منها أن يكبر  
 ويقول سبحان الله ثم يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر خمس عشرة  
 مرة ثم يقول الفاتحة وسورة مثل سورة والضحى ثم يقول سبحان الله إلى آخره عشر مرات ثم  
 يكبر ويكبر ويكبر ثلاثا ثم يقول سبحان الله عشر مرات إلى آخره ثم يرفع رأسه ويقول سمع  
 من حمد ربنا للحمد ويقول سبحان الله إلى آخره عشر مرات ثم يكبر ويكبر ويكبر ثلاثا  
 ثم يقول سبحان الله إلى آخره عشر مرات ثم يرفع رأسه فيكبر ويقول سبحان الله إلى آخره عشر مرات ثم  
 يكبر ويكبر ويكبر ثلاثا ثم يقول سبحان الله إلى آخره عشر مرات ثم يقوم ويفعل في الثانية مثل  
 الأولى يصلي أربع ركعات بتسليمه واحدة ويقعدتين هكذا يقول في كل ركعة خمسا وسبعين سجدة  
 ولا يقعد إلا أصابع فإنه يقدر أن يحفظ بالقلب وإن احتاج بعد نحو الأصابع حتى لا يصير علة كثيرا  
 ولم يذكر **مت** وفيها وذكر ابن زنجويه في أول هذا الحديث أربع ركعات تفليته من الليل أو غيره

هذا الحديث  
 رواه  
 الشيخ  
 في  
 جامع  
 الترمذي

وذكر هذا الحديث لا يغفر الله لك ذنوبك كيوم ولدك منك فان استطعت أن تفعل فافعل  
 كل يوم مرة وإلا فكل جمعة وإلا فكل شهر وإلا فكل سنة قال في شرح السنة زاد وإلا ففي  
 كل سنة من الدنيا مرة واحدة **صح** تنفل ثلاث أو خمس أو سبع قضى ركعتين خلافا للشافعي  
**شئ** المتنفل في المغرب ينتمها إليها فإن فعل الإمام عند الثالثة وقام إلى الرابعة وتابعه المتنفل  
 ففعل بنفسه وقيل لا يفسد **حت** يفسد وكذا قبل الفجر **باب في التراويح والوتر**  
**ظم** صلى العشاء وحده فلا يصلي التراويح مع الإمام ولو ترك الجماعة في الفرض ليس له أن يصلي  
 التراويح جماعة لأنها تتبع الجماعة ولو لم يصلي التراويح مع الإمام فله أن يصلي الوتر معه **عل**  
 إذا لم يصلي الفرض معه لا يتبعه في التراويح ولا في الوتر وكذا إذا التبعه في بعض التراويح لا يتبعه  
 في الوتر **يت** إذا صلى مع شيئا من التراويح يصلي الوتر معه وكذا إذا لم يدرك شيئا منه وكذا إذا  
 صلى التراويح مع غيره لم يصلي الوتر معه وهذا الصحيح كذا ذكره **شئ** فسدت ترويكتة ففقدت  
 يكون ترويكتة **صح** دخل المسجد والإمام في التراويح قال أصحابنا رحمهم الله يصلي العشاء أولا ثم  
 يتابعه في التراويح وعن الزعفراني أن كل الإمام في بعض التراويح يصلي معه الوتر ويصلي بقلية  
 التراويح بعده **بو** فواء في قيام الليل أنه بعد اثنتي عشرة ركعة أو مائة ركعة ولو نام المقتدر  
 في القعود فثبته وقد سلم الإمام فإنه يتم التشهد ثم يسلم وإن لم يدرك ركعا كان بقي من التشهد  
 يستلم ويتابع إمامه في الترويكة الأخرى **صح** إمام يصلي التراويح على سطح المسجد فقد اختلف  
 في كراهته والأولى أن لا يصلي فيه عند العذر فكيف في غيره **ط** صلاة هاء شدة الحرج على سطح المسجد  
**بو** اقتلني به على ظن أنه من التراويح فإذا هو وتر يتبعه معه ويضم إليها أربعة ولو أفسدها لا شيء عليه  
**باب في السهو والنسيان في الصلوة** **شئ** كبر المسبوق سهوا مع إمامه تكبير التشريق  
 ينبغي أن يلزمه السهو ولو نسي أن يركع ركعة لم تقصد صلوة **شي** مثله **فح** غلب ظنه أنها الرابعة قائما وقد  
 وضعم إليها أخرى ففعل احتياطا فهو مسمى لأن الثقات كاليفين ولو نام في صلوة فزاد ركوعا  
 أو سجودا لا يلزمه السهو **صح** التاميم فلا يوجب السهو كما الميظان **ظم** شكر المقتدر في صلوة الإمام وهو  
 القعدة الأخيرة أنه صلى ثلاثا ثم أربعاً يقضي في صلوة مع الإمام ويعيد **ظم** وفيه المنفرد يعتاد  
 للمساء صلوة الظهر فيأفقت بعضها ناسيا ثم جبرأوجهر ثم خافت لا يلزمه السهو ولو عاد المقتدر















لا تأثم لكن لا يصلحها في الاوقات المذكورة **سقط** يكون ذلك لانه لا دليل عليه **سقط** صلا مسافر  
 المغرب وكعين شمس ثم علم انه لا يجوز سقط الترتيب **سقط** اسما تركت الظهور فخاصته في العصور ثم  
 ظهرت سقط الترتيب وعنده لا يسقط وكذا لا يسقط لو فاتته ثلاث اربع قبل الجيضي **سقط** مثله  
**سقط** وهذا على قيا من رواية عن حماد عن علي بن قيس قال حنفية في رواية عن حماد عن  
 يقضي الوقتية قبل قضائها **سقط** وهذا بناء على ان الاعتبار في الكثرة بالمدّة عند حنفية وروي  
 وعند حماد بالصلوات ذكرها **سقط** فمن نسي فائتة ثم ذكرها بعد شهر قال رحمه الله لكن بينه وبين  
 الحائض فرق واضح فلا يمكن بناء مسألة الحائض عليها فيجب عليها الترتيب **سقط** مثله **سقط** وكذلك من اغتم  
 عليه اكثر من يوم وليلة **سقط** وكذا لو سح ثم جن من ساعته ثم فاق بعد صلاة يكمل مسح المدة **سقط** بخلاف الاغنام  
 ولو قضى فوائت ولم ينو عند كل صلاة انها الاولى والاخرى لجهالة بذلك ثم علم فعلية اعادة ما قضى بدون هذه  
 النية **سقط** الاصح ان ينوي الظهور والعصر وغيرهما وليس عليه ان ينو انما هي الاولى وفاتته صلاة ونسيها بالامام  
 ثم ذكرها لا يجب الترتيب **سقط** وبه نفي ابو يونس في رواية بن سماعة عن حماد عن الترتيب لان عند ما دخلت  
 الساعات بين الفائتة والوقتية في التكرار سقط الترتيب وعند حماد الاعتبار بالصلوات وليس خمس فوائت  
 فلا يسقط الترتيب **سقط** صلى المغرب اربعاً ولم يقعد عند الثالثة وهو يظن انه يجزيه ثم علم بعد اربع صلوات فسادها  
 فالجاهل كالناسي فلا يجب عليه قضاء ما صلحها **سقط** التنفل اولى من قضاء الصلوات التي فسدت في قول وهو يروي جوازها  
 وكذا اذا قل لم يطبق قلبه بالصلوات التي صلحها في مشابهة التنفل اولى **سقط** لا يستحب قضاها  
 قال رحمه الله الاعادة الاحكام احسن اذا كان فيها خلاف المجتهدين **سقط** اذا لم يتم ركوعه ولا سجوده نسي  
 بالاعادة في الوقت لا بعد **سقط** بيت القضاء اولى من الخطين **سقط** سجود على الصورة او كان فوق راسه بخلافه او احاطه في  
 الحائط اذا استر بيمينه ويكوه ولكن ينبغي ان يقال بالاعادة لانها وجه الكراهة وكذا الحكم في صلاة ادب مع الكراهية  
**سقط** صلى خلف امام يلحن في القراءة ينبغي ان يعيد **سقط** يكون للانسان ان يقضي صلوات عمره ثانياً قال رحمه الله هذا  
 محمول على ما اذا لم يكن فيها شبهة الخلاف في الجواز ولم يكن مودة على وجه الكراهة **سقط** من يقضي الصلوات احتياطاً  
 بشبهة الاختلافات يصلي المغرب والوتر اربعاً بثلاث فعد **سقط** نفع مثله علاء الحياطي **سقط** يصليها ثلاثاً  
 ثلاثاً في صبي بلوغ وقت الفجر ولم يصل الفجر وصلى الظهر مع تذكره يجوز ولا يجب الترتيب بهذا التقديم شرعي في  
 المكتوبة وغفل عنها حتى ضاقت عنهما وقت الغروب في الاخر بحيث لا يسع الا الوقتية فلا رواية فيه عن المتقدمين

هذا هو الوجه  
 في الصلاة  
 في وقتها  
 في وقتها  
 في وقتها

المشاوون

وضع الصلاة

والمشاوون فان قيل يضي فيها وله وجه فان قيل يقطعها وله وجه **سقط** وضعة في العشاء والفجر ثم قال اختلف فيه  
 شفعون ترك صلوات سنة ثم صار حنفياً يقضيها على ما ذهب الامام الاظم حنفية به **سقط** على اي مذاهب فضاها  
 كان **سقط** عليه ظهر يومين فيقول احدهما لا يعيد قبل يجوز لا اتحاد الجنس والمذهب الله لا يجزيه لان اختلاف الاوقات  
 يجعلها كالغرائب المختلفة **سقط** يصلي المغرب مع الامام وذكر ان عليه العصر ثم اربعاً **سقط** يقطعها الاحاديث الى  
 تأخير المغرب وانه مكروه في صلاة التفتي ذكره الوتران عليه المغرب يفسد عند حنفية **سقط** مثله **سقط** عليه  
 فوائت اربع والوقت لا يسعها والوقتية وتسع لبعضها والوقتية فالاصح انه يجوز الوقتية **سقط** لا يجوز حتى  
 يقضي ما يسع فيها معها **سقط** صلى الوقتية لصيق الوقت حتى سقط الترتيب ثم خرج الوقت لا يعي على الك  
 كما اذا سقط بكثره الفوائت **باب** **سقط** في الصلاة والاستخلاف فيها **سقط**  
 الحدث في صلاة الجنان ينبغي ان يبين في الاستخلاف **سقط** رغب في صلواته فذهب لتوضاء وغسل  
 ثوبه عن دم اصابه منه او به صار دم ثوبه اكثر من قدر الدرهم ينبغي لو غسله من نجاسة اخرى يستأنف  
 ولو توضأ حوضاً ثم جاء حوضاً اخر ينبغي **سقط** عطس فبقيته حدث ينبغي **سقط** سقط منها الكبر  
 مبلو لا يغير فعلها بنت في قولهم وان سقط من ثوبها بنت في قولهم لا يغير خلافتها **سقط** حدث  
 الامام فقدم من جانب الصف ومن آخر الصف فلا بأس به **سقط** الباني اخذ بغيره ليتوضأ او شيئاً اخر فسد  
**سقط** حدث في ركوعه فاستنوى قايماً او سجد فاستنوى جالساً فسدت لانه ادرج جزاء مع الحدث ولو  
 تأخر محذوراً وبما تخففنا بيني وبينك استخلف الامام وجهه بالاية التي انتهى اليها فسدت صلواتهم  
**سقط** في غير الخيل بناء ثم وقت يتفكروا في امور دنياه فسدت **سقط** ولو وقف وتفكروا في ركعة  
 صلى بيني وبينك **سقط** ولو سبقت الحدث فكث ساعة ثم انفسر فسدت **سقط** ولو استنق الما من البير فسدت  
 وقال الجوز جاني رحمة الله لا يفسد الا اذا وجد غيرة ولا امام يستخلف مادام المسجد والصغير والكبير  
 سواء الا اذا كان مثل جامع المنصور وجامع بيت المقدس **سقط** استخلف محذوراً فسدت صلواتهم وبلغت  
 يجوز ويقدم ما لو غيبه فيصلي بهم ولو قدم لم يسه فسدت صلواتهم **سقط** هشام عن حماد حدث ثم شك قبل ان يقدم  
 احدا فلم يبدل احدى ركعة او ركعتين وعلم الخليفة بشكك فغلبهم سجدوا **سقط** **باب** **سقط** في المسبوق  
**سقط** تذكروا الامام فائتة بعد الفراغ وحلفه مسبوق ولا حق لا تفسد صلاة المسبوق والظاهر انه  
 انه تفسد صلاة اللاحق **سقط** وكذا اذا ارتد الامام والعباد بآبته **سقط** ولو تمهتمة الامام بعد التشهد فسدت

هذا هو الوجه  
 في الصلاة  
 في وقتها  
 في وقتها  
 في وقتها

هذا هو الوجه  
 في الصلاة  
 في وقتها  
 في وقتها  
 في وقتها







بحمد علي بن ابي طالب وبعده الثالث اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدا وغائبا وصغيرنا وكبيرنا وذو كونا  
 واثنا من المؤمنين والمؤمنات اللهم من احببته منا فاحبه على الاسلام ومن توفيته منا فوفه على  
 الامان واسبغ بركي في قرائح الامام ما يقر الحامه وفيما يقضي الاستفتاح والصلوات **بو**  
 لا قوة في صلوة الجنان وفي التكبير الاول كجاء التحييد ووقفا في الحد الذي جاز ولو كان ساكتا يجوز صلوة  
**صح** ولو زاد على اربع تكبيرات في رواية عن ابي حنيفة انهم يسلمون وعنه انهم ينتظرون سلامه  
 يسلمون **معجزة** ولو كان الغوم سبعة بقطفون ثلاثة صفوف يتقدم واحد وخلفه ثلاثة وخلفهم  
 اثنا وخلفها واحد قال الامام من صلى عليه ثلاثة صفوف غفر له **يسبح** ويكبر لمشيخ الجنان  
 رفع الصوت بالذكور وقراءة القرآن **مت شمس** كراهة تحريم **عت** هو تارك لاوى **شم**  
 كراهة صلوة الجنان في المسجد كراهة تحريم **شم** كراهة تنزيه ويخرج اكثر الولد حيا ثم مات يصلى  
 عليه ولا فلا **عس** لا اعتبار بالاستملاء في البطن **شيب** شبي حتى مع ابية ثم مات ابوه دار الاسلام  
 ثم مات الصبي لا يصلى عليه لتفري التبعيه بالموت **صح** والطمأنينة من الجاسة في الثوب للبلد  
 المكان وسنن العونة شرطه في الامام والميت جميعا **صح** السارق الذي يضل بوابا سلطان في  
 عليه اختلاف الروايات **هم** مقابر بلغ اليها خطم الجحون لا يجوز نقلها الى موضع آخر **شم** صغير لم  
 يبلغ حد الشهوة مات مع نسائه من رجل غسلته وكذا الصغيرة مع الرجال لانه ليس لها حكم  
 العورة حال الحيوة حتى لا يجتنبه ويباح النظر اليه فكذا بعد الموت **كوفي** قال ابو يوسف في الجارية **الغظم**  
 والوضيح لا بأس بان يغسلها الا بالذبح والرجح وذو الرحم المحرم وكروته غيره وعند محمد لا بأس ايضا  
**بو** اما التزيين بعد موتها والامشاط وقطع الشعر لا يجوز والطيب يجوز ولا يصح انه يجوز للزوج ان  
 يراها **عت** المتابوت في بلادنا افضل من تركه **شيب** اذا تغذى الحد فلا بأس بالتأبوت لكن يفر فيه  
 التراب ويجعل عن يمين الميت فيه ويساره اليسر الخفيف ويطين بطن الطيبة الاعلى ليصير كاللحم **صح** ولو  
 مات ولا شيء له وجب كفنه على ورثته فكنهه الحاضرين من مال نفسه ليخرج على الغيب منهم حصته لم يسأل  
 الرجوع اذا اتفق عليه بغير إذن القاضي قال رحمه الله كالعبد والموزع او الخليل بين شركين اذا اتفق  
 احدهما عليه ليس على الغائب لا يرجع اذا فعله بغير اذن القاضي **عس** بحسب من سواه اتفق من تركه  
 او مال نفسه **في** مثله **مت** انما يرجع اذا اتفق ذلك ليرجع قتل عبدا غيره وضمنه لا يملكه حتى يكون

**صح** ومن قتل نفسه عملا او خطأ يغسل ويغسل عليه عند ما وقال ابو يوسف لا يصلى عليه **باب**  
**يقبلي** **بامرين** **بما اختار** **الطهارة والصلوة** **نم** خاف الحاقن ان اشتغل بالطهارة  
 يغوته الوقت يصلى لان الاداء مع الكراهة او من القضا **ظم** مثله **شم** لو اشتغلت بالصلوة يسكن  
 ولدها وان رضعته يغوته الوقت يرضعه اذا خافت عليه ضررا غالبا **بو** اخرت الصلوة الى طلوع الشمس  
 خوفا على ولدها ثم **فوق** **ظم** عريان مع ثوب يباح وثوب كوياس فيه نجاسة اكثر من قدر الدرهم  
 يغتوض عليه ان يصلى في ثوب الدجاج **شيب** مريض لو صلى قاعدا امكنه سعة القراءة ولو صلى قائما يجزئ  
 فالاصح انه يفعل **مت** قال ابن قاتل لو علم انه قام لم يزد على قوله الحمد لله رب العالمين وان فعل قدر  
 على الفاقة والسهولة فعندنا في قياس قولنا الحنفية لا يجزئ الا قائما وقال محمد لا يجزئ الا جالسا  
 على قدر فوض القراءة **في** وعندنا في قياس قولنا الحنفية لا يجزئ الا جالسا وقال محمد لا يجزئ الا جالسا  
 آيات يقوم عندك حتما تلك القوم فيورد في حق القيام ثم يجلس فيورد في حق القراءة الا ان مقتضى  
 عليه القيام فلا قوة عليه وكذا الاخرى والامم وليس عليه ان يتقرأ ببعض القراءة قائما يتدبر التوبة وبعضها  
 جالسا لان القراءة شرعت قائما او قاعدا **في** هذا هو الاشبه الا قولنا عندك قال رحمه الله ما حكمه **مت**  
 عن قريب الرواية مختصة بغيره شيء لانه قال **في** لا تقول بغيره من تلك آيات قائما ما يمكنه حتما والبقية  
 جالسا لان الغرض لا يتبادر بذكره ثم قال **في** وهو الاشبه عندك قلت للحاصل ان يخير ان شاء من البعض  
 قائما وما بقي جالسا وان شاء تراها كلها جالسا في الشفاء عن فتاوى الفاضل وغيره به جراحات  
 لو صلى في المنزل قاعدا بغير قراءة لا يسيل وان وجد احد مما تسيل يصلى في منزله قاعدا بغير قراءة **مت**  
 بجملة قروح اذا سجد سأل لم يسجد عند بل حنيفة وعندنا ما يسجد وكذا اذا كان تسيل الوقوف والاصح ان يحل  
 مع ابي حنيفة **في** به وجع السن وانما يسكن مادام في فيه ماء باردا او دولا يبين اسنانه وضيق  
 فانه يقتل بغيره فان لم يجد يصلى بغير قراءة قال رحمه الله قيل وكذا في تكبيرة الافتتاح ولو كبر تكبيرة الاشارة  
 سأل جوده شرع فيها بغير تكبير **بو** يلحن في قراته خطأ مغسلا وضاق الوقت يصلى لا يتقرأ قال رحمه  
 لو جاز تأخر الصلوة لاصلاح لاخرت شهورا او عواما وانه شنيع **صح** مسافرا لا يقدر ان يصلى على الارض  
 لانها كسسه قد ابتلت بالطريق يصلى بالايما ولا يعيد اذا خاف فوت الوقت ولا يفوضها حتى يجد مكانا  
 يسجد فيه قال شيخنا **في** ويجوز التيمم حتى الوقت والرواية في مسألة النجاسات رواية في التيمم لعدم الفرق









ويقال رحلة الشطاء **بفتح** اللهم سلف الشهد الاولك يسطفرك او ويخضع او وشجرا او ننكون  
او شجرا او العنيم **تفسد عن** واصروا باليسين لا تفسدان الاسرار يستعمل للاظهار ولا لغاى واستروا  
الذاتة اظهرها وهاو يوقوا كتيبكم هيللا لا تفسدان المعنى لا يتغير **بفتح** ربنا رك الخ لا تفسدان  
الحرفين لا يكون كلمة بخلاف ذلك فانها ثلثة احرف غير دغيبوب تفسد قال رحمه الله ويحتمل ان يكون المسائل  
ان الواو واللام من مخرج واحد فلا تفسد هذا في قوله ايضا الخ **بفتح** السرات مكان الصراط لا تفسد  
والاعادة او يوقوا الصاد سيناء كل القرآن فذلك الجواب قلت في هذه الفعنية القائمة حسنة  
لكن بناؤها على الصراط لا تفتح باليسين فيها قراءة مشهورة وليس **بفتح** قوامسيد اباليا وهو  
لغة بني اسدي يقولون الجيم ياء وينوا تميم يقيون الامرة عينا فيقولون شهد عن محمد وارت  
عن افعل كذا ارا افعل كذا ويقال له عن غنة تميم وهزيل وتقيف يقولون الحاد عينا فيقولون عني مكان  
حتى ودخل امرئ على عمه فقال قتلت زيبا مكان غليبا وانا محرم فلم يبدى عمره ما قال فقبل له ملى  
لغة بعض بني عتيل وتيمم يقولون الصاد زاياء كل موضع وربيعة يجعلون الصاد سينا وتيمم ويبنو  
اسدي يجعلون مكان كاف الخطاب شينا فيقولون اصطفاش وطروش وسعد بن تميم لغة يقولون وقلوبهم  
وجرة مكان دجلة وقيس وتيمم يقولون كشيطة مكان قشيطت **بفتح** فغلي هذا اذا قرأ ذلك صلوة  
لا تفسد عند اى حيفة وحمل وعندنا يوقوا تفسد الا اذا كان مثلها في القرآن **بفتح** قوام الشهد الاول  
حميت حميت تفسد **بفتح** اللعين مكان الدال تفسد وكذا العمة ورسوله في الصلوات يعيد احتياطا  
**بفتح** بلوق البصر مكان الواو لا تفسد **بفتح** ششوسا مكان الزاى لا تفسد قال ابن حزم نشرت المراء و  
نشرت ونشبت بمعنى **بفتح** عن ابن مقاتل قال ليل حمزة في الوقع من الركوع ارجوا ان يجوز قال رحمه الله هذا  
حسن فقد ذكر **بفتح** ان من العجوبة به من رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا رفع راسه من الركوع قال سمع الله بليل  
حملة باللام وهو لغة بعض العرب عن صدق الائمة المكي وزين المشايخ فسدت بالزوا مكان الين لا تفسد  
قال رحمه الله سالت استاذنا علامة الزمان برهان الائمة المطوركي عن قوام صلوة كلمة فيها جيم  
بالجيم كذا اول الخوارمية الجدل او ختما كذا الذرع اخر خوارمية الرجل او ابا ياد كذا الذرع اول خوارمية  
الجمرة هل تفسد صلوة فتأمل فيه كثيرا ثم تقرر رايه على انه لم يفسد قلت وينبغي ان لا تفسد على ما اختاره  
امتاخره انما اذا تبارك المخرج لا يكون خطأ مفسدا للصلوة وكذا اذا اتخذ المخرج وهذا التدرج في التغير لا يختلف

المخرج

المخرج فينبغي ان لا تفسد على ما اختاره للفتوى **بفتح** قوامين ياء بالعين المهملة لا تفسدان البعوض  
لجناية ولجزم فلم يتغير المعنى تغيرا فاحشا فلا تفسد **باب في ذكر كلمة مكان كلمة**  
**مت** سالت سابقا الى النحوي عن قوام صلوة لا يشقيها مكان لا يجليها فقال لا تفسدان الصلوة مفسدة  
معناه لا يشقي هذا الشقاو في قوله لا اعذبه احد من العالمين يعني لا اعذب العذاب احدا وعن جابر الله  
العلامة رحمة قوام وما جعلنا فتنهم مكان عدتهم لا تفسدان الصلوة على الفتنة **بفتح** قوام فضونا  
على اثارهم مكان اذانهم تفسد **بفتح** قواما ننزل الملائكة مكان قوله ما ننزل او عدل الله صلا مكان حقا  
**عس** قوام ساجات سيئات مكان ثيبات تفسد وجوب اعلاه مثل هذه الصلوة لا توجب الترتيب لان  
من العلماء من قال لا تفسد الصلوة بخطاء القاري اصلوا ومنهم من قال لا تفسد اذا كان مثله في القرآن قلت  
فعلم بهذه الاجوبة الثلاثة ان الفتوى في مثله على قولها الا على قولك يوقر رحمه الله اذا تغير المعنى تفسد  
كان مثله في القرآن **باب التقديم والتأخير والمعنى الاعراب** **بفتح** قوام الا  
في اغلالهم لا تفسد احدهم تغير المعنى وعن جابر الله العلامة قوام ملك باخذ كل سفينة غضبا بفتح اللام  
تفسد ولو قرا او باركت بالكره ينبغي ان لا تفسد ولو قرا دعاء القنوت ونشأ عليك وكذا تفسد  
لان يخطى بعلبون الياء بعد الكسرة الفا فيقولون الناصاة والباداة وفناه ورضاه مكان الناصية  
وفني ورضي **بفتح** قوام وما ارسلنا من رسول الا نوحا يعيد قال رضي الله عنه وما ذكره جابر الله ينبغي ان  
لا يعيد **بفتح** عن زين المشايخ قوام ليغيب الكفار بالرفع لا تفسد لان بادد الحركة لا يتغير الكلمة عن سنها  
عن زين المشايخ قوام بسم الله الرحمن الرحيم بفتح النون والميم او يغيبهما لا تفسد ويجوز دفعهما من  
حيث العونية ونصبهما بالاختصاص **باب في الوصل والوقف** **بفتح** قوام سبحان كلام بالفضل  
تفسد اذا بينه بيانا ظاهرا **بفتح** اذا لم يطل السكنة على النون يجب ان لا يفتوه والا فلا وهكذا اجاب  
في امثاله **باب في حذف الحروف والزيادة** **بفتح** قوام وتعالى جبرك بغير ياء لا تفسد وعن جابر الله  
رحمة الله مثله لان العرب يكتفي بالفتحة عن الالف كقوامهم بالكسرة عن الياء ولو قال اغذ بالله لا تفسد ايضا  
لا كقوامهم بالكسرة عن الواو **بفتح** وجابر الله والصلوات لا تفسد وكذا الوضوء وسنين بكسر الياء **بفتح**  
ولو قرا نستعمل او نؤمن برك لا تفسد **بفتح** وكذا في اصطفيك جابر الله قوام وعافنا فمن غفيت راو قوا  
اذا فتمين هاديت لا تفسد لانه اشباع للفتحة **بفتح** على الاخلاص بالالف الاعادة احوط ولو قال شهد بيدي البقاء  
يعني اشهد

بفتح حرف الالف  
يعني اشهد







انه يجزيه لان العبرة لنية الدافع لا لعلم المدفع اليه الاعلى قوله جعفر وقد عترض عليه  
**في ح** في انه ينوي الزكاة بما اخذ منه الظالم ظمما وان كان ياخذ الظالم ظمما غيجه الزكاة  
**ص** وهب لمسلمين دهما وسماه هبة ونواه من زكوته اجزاه **ش** لان العبرة للنية فلا  
يتغير لفظ الهبة ومن امتنع من الزكاة فاخذها الامام كرها ووضعها اهلها اجزاه لان الامام  
ولا ينفذ الصدقات فقام اخذ مقام دفع المالك **م** وفيه اشكال لان النية فيها شرط  
ولم يوجد منه **ف** امتنع عن اداء الزكاة لا تؤخذ منه جبر لكن يجس حتى يؤد بها عن اختيار  
وقال الشافعي تؤخذ جبر **ف** **م** الافضل لها اعلان في اداء الزكاة والاظهار في التطوعات  
الاخفاء والاسرار وقال ابو بكر محمد بن الفضل الافضل ان يؤدى الزكاة من المال ظمما بنفسه لان  
هو لا يصنعون الزكاة مواضعها بخلاف الخراج فانهم يصفونه مواضعه لان مواضعه المتألمة  
هو لا وماله لانهم يحون بغيره الاسلام **باب في حوالان الحول مع العبرة**  
في الزكاة للحول القبري ولو ابرأ رب الدين المديون عن الدين بعلم الحول فان كان المديون فقيرا لا يضمن  
بالاجماع وان كان غنيا فغيره روايات **باب من يجوز دفع الصدقة اليه** له نصيب على  
اخرها يبا في بيته وكان ابن السبل قد ركب في المعيشة وادب ليكنه الى طينه لا يجوز دفع الزكاة  
اليه **ب** صبق له ام غنية ولا اب لم يجوز دفع الزكاة اليه **ق** **ف** دفع زكوته ومضى موته الى اخيه ثم  
مات وهو وارثه وقعت موقعها **ب** **ش** لا يصح كون اوصى بالحق ليس للوصي ان يدفعه الى قريب الميت  
لانه وصيته كذا هذا **ع** صحيح لكن للورثة الرد باعتبار انه وصيته **ظ** صروف زكوته الى ام ولد غني قد  
ذهب بماله وغاب وتركها بلا نفقة لم يجزه **باب في الخراج والعشريت** استخلص نفسه عن  
عمله الخراج لشناعة او غيرها لا يلزمه التصديق ويعد في صوفه اليه نفسه اذا كان مضمونا في القتل والحمل  
والمعاملة والمعلم والمذكر الواعظ وعلم ولا يجوز لغريمه وكذا اذا ترك اعمال السلطان الخراج لاحد بدون علمه  
**ع** ترك ارضه لم يردعه لعذر فبناه رجل باذن الوالي حتى استحصن فاليه لصاحب البذر ولا يضمن ما انتق  
للمنق لكنه اذا ذى الخراج يرجع على ارض **ش** اعطى نصيب ثمره من الخراج بغير اذنه فهو متبرع **ط**  
مثله **ع** جبي العامل الخراج من الاكارم لم يجز برب الارض جبر اقله ان يرجع عليه لانه مضطر والارض في يده  
فلم يصبر متبرعا **ط** **ب** لا يرجع الاكارم عليه وظاهر المذهب **ع** اشترى ارضا وقد بقي من السنة ما لم يتمكن

انما العبرة  
بالنية  
في دفع  
الزكاة  
والمال  
الظالم  
لا يضمن  
بالاجماع  
ان كان  
غنيا فغيره  
روايات  
باب من  
يجوز دفع  
الصدقة  
اليه له  
نصيب  
على اخرها  
يبا في  
بيته  
كان ابن  
السبل  
قد ركب  
في  
المعيشة  
وادب  
ليكنه  
الى  
طينه  
لا يجوز  
دفع  
الزكاة  
اليه  
ب  
صبق  
له  
ام  
غنية  
ولا  
اب  
لم  
يجوز  
دفع  
الزكاة  
اليه  
ق  
ف  
دفع  
زكوته  
ومضى  
موته  
الى  
اخيه  
ثم  
مات  
وهو  
وارثه  
وقعت  
موقعها  
ب  
ش  
لا  
يصح  
كون  
اوصى  
بالحق  
ليس  
للوصي  
ان  
يدفعه  
الى  
قريب  
الميت  
لانه  
وصيته  
كذا  
هذا  
ع  
صحيح  
لكن  
للورثة  
الرد  
باعتبار  
انه  
وصيته  
ظ  
صروف  
زكوته  
الى  
ام  
ولد  
غني  
قد  
ذهب  
بماله  
وغاب  
وتركها  
بلا  
نفقة  
لم  
يجزه  
باب  
في  
الخراج  
والعشريت  
استخلص  
نفسه  
عن  
عمله  
الخراج  
لشناعة  
او  
غيرها  
لا  
يلزمه  
التصديق  
ويعد  
في  
صوفه  
اليه  
نفسه  
اذا  
كان  
مضمونا  
في  
القتل  
والحمل  
والمعاملة  
والمعلم  
والمذكر  
الواعظ  
وعلم  
ولا  
يجوز  
لغريمه  
وكذا  
اذا  
ترك  
اعمال  
السلطان  
الخراج  
لاحد  
بدون  
علمه  
ع  
ترك  
ارضه  
لم  
يردعه  
لعذر  
فبناه  
رجل  
باذن  
الوالي  
حتى  
استحصن  
فاليه  
لصاحب  
البذر  
ولا  
يضمن  
ما  
انتق  
للمنق  
لكنه  
اذا  
ذى  
الخراج  
يرجع  
على  
ارض  
ش  
اعطى  
نصيب  
ثمره  
من  
الخراج  
بغير  
اذنه  
فهو  
متبرع  
ط  
مثله  
ع  
جبي  
العامل  
الخراج  
من  
الاکارم  
لم  
يجز  
برب  
الارض  
جبر  
اقله  
ان  
يرجع  
عليه  
لانه  
مضطر  
والارض  
في  
يده  
فلم  
يصبر  
متبرعا  
ط  
ب  
لا  
يرجع  
الاکارم  
عليه  
وظاهر  
المذهب  
ع  
اشترى  
ارضا  
وقد  
بقي  
من  
السنة  
ما  
لم  
يتمكن

فيه من راعها حتى لم يجز عليه الخراج فاخذها العامل منه لا يرجع على البايع **ب** حامل البراءة بالخراج اخذ  
ما في بوائه من وجده من اهل القرية ليس له ان يرجع على اهل القرية بخلاف الاكارم على قول السعدى وكذا  
لجبايات ونول النازلين وخوهايت اهل قرية نصبوا عاملا بالاتفاق ليجي خراجهم ونصيبه  
الى الوالي ثم يوارى واحد منهم واخذ خواجه من العامل فله ان يرجع عليه ولو كان له ارض يصلح للكرم  
حنطة فعليه خراج الحنطة بخلاف ما ذكره **ش** في الجامع الصغير ان من له ارض الزعفران فزراع  
فيها الخبث فعليه خراج الزعفران لان ثمة كان له الخبث حتى قالوا وكذا من انتقل الى اخس الاموين بغير  
عذر ولا كذا لكرهنا **ع** ولو ائنت كرميا ولم يطعم من فيها وظيفة الارض الى ان يطعم وان اطعم قليلا  
فان كان ضعفا وظيفة الكرم ففيه وظيفة الكرم وان كان دونه فضعفه ولا ينقص من قفيل وورثه  
وفي رواية فيه وظيفة الارض الى ان يطعم اطعام الكرم قال رحمه الله فعرف بهذا ان حقيقة الكرم هو  
المعبر به خواجه لا الصلاحية **ع** **ب** تقطع ارض من الديوان باع ارضا من جملة الاقطاع من املاك  
نفسه وعين خواجه بالبؤديه اليه المشترى ولم يؤديه المشترى اليه سنين وكل سنة يحسب عليه من  
جامكيتته فله ان يطلب فلكونه **ع** **ك** ارض من ارضا وابعاح كره الراهن الانتفاع بها فزراعها سنين  
واما كفايت فبالخراج على المالك **ب** **ط** خراج الموهوثة على الواهن لانه مؤنه الملك فتاوى  
السفي عن عطا السعدى الخراج في بيع الوفا على البايع ان نفقها بالزراعة لان التقصان بوجوب الضمان  
والضمان كالاجرة والخراج على الاجر عند حنيفة وكذا اذ لم يطالب به بالضمان لانه هو الذي ضيع حقه كالا  
ابواه عن الاجرة **س** اذا كانت الارض خواجه في الوجوه كلها يجب خراجها على رب الارض الا ان الغصب  
اذ لم ينتقص الارض من الزراعة فخارجها على الغاصب **ب** **ق** الجريب كورة بذرهما من الحنطة يتخذ  
وعن ابى فرحسون متنا في ديارنا **ح** **ب** الجريب تون ذراعا في ستمين بذرعا الميرك ويبيع قبضا  
وهو الصحيح وقيل ما به قبضته في ما به قبضته ثمانية اذرع وقيل بذر ساقى رطل وقيل ما به عمله فذا ان سريخه  
وقيل الغبضات غير منصوبة اليها **ب** **ع** دفع الوالي ارضا مواتا ليجيبها بنفسه ولا عشر عليه ولا خراج  
فهذا الشرط غير لازم وله اولد بوائه او الوال بعد طلبه **ك** **ق** الدين لا يمنع وجوب العشر والخراج بخلاف  
الزكاة وصدقة الفطر **باب بيت المال مضافه وسائر متفرقة** **ب** **ق** من له حظ  
في بيت المال فليس له ان يرجع ديانة ولا انعام الخبا في المنع والاعطاء **ط**

باب في  
الخراج  
والعشريت

باب في  
الخراج  
والعشريت



مريضه ما يتاد ريم وعليه من الزكوات ما يتاد ريم لا يعطيهما ولو اعطاها فللورثة ان يوجها على  
الفقرات بتلثها قال رحمه الله هذا قضاء لادبائه فقد اطلق في ما لبه انه يؤد بها سراسر الورثة  
وله ان يستقرى لادبائه الزكوة اذا غلب على ظنه انه يقد على قضاءه لو اجهد نفسه والاعلاف فيه  
شك انه هل ادى زكوته ام لا قال ابن المبارك انه يؤدى كما الصلوة في وقتها بخلاف الصلوة خارج الوقت  
فانه لا يلزمه الاداء ومن يؤخر الزكوة ليس للفقير ان يطالبه ولا يأخذ ماله بغير علمه ويضمن بالاداء  
وان لم يكن في قبيلة الفقى من هو احوال منه يضمن باخذة الحاكم ادايانه فبرحى ان يحل له ذلك

**كتاب الصوم** باب في نية الصوم في نية الصلوة مكتوبة او نافلة الصوم  
تصح نيته **مت** ولا تنفس الصلوة **عقوب** والصغار اصبح يوم الثلث منلوما ثم اكلوا سبعا ثم ظهر  
دمضا نيته ونوى الصوم لم يجز **حت** والصحيح في النسيان قبل النية انه كما بعدها **شطل** لم يجز  
**باب فيما يتعلق بهلال رمضان والعيد** **فوجع** لا يأس بالاعتداء على قول المجتهين و

عنا بن مقاتل انه كان يسلمهم ويعتد فوكلهم اذا اتفق عليه جماعة منهم **شس** وقول من قال انه يرجع الى  
قوله اهل الحساب عند الاشتباه بعيد فانه ملل للام قال من اتى كاهنيا او غرافا فصدقه بما يقول فقد  
كفر بما انزل الله محمد في التهديب على مذهبه الناضى ولا يجوز تقليد المجتهد في حساباته لا في الصوم ولا في الاطوار  
وهل يجوز للمجتهد ان يعمل بحسابه نفسه فيه وجهان **شس** الشوط عند نداء وجوب الصوم والافطار  
روية الهلال ولا يؤخذ فيه بقول المجتهين **مت** فاذا اتفق اصحابك على حقيقة الاقواب النافعي

انه لا اعتماد على قول المجتهين في هذا **باب فيما يفسد الصوم** **فوجع** وصفت الكسوف في  
في الفرج الداخل وعلقت به خيطا ضعيفا ليس له قوة الاخراج فهو حكم الخارج ولو دخل حلق النصار  
حجر مثل الحجة من نفرة فسد صومه وكذا لو تنفس الساجد على لبد فدخل حلقه من اجزاء اللبد وهو  
ذا كوصومه **خل** لا يفسد **شس** قتل خيطا قبله بتراقه ثم دخله في فيه ثم اخرجه وفعل ذلك مرارا لا  
يفسد صومه وان فعله عشر مرات وبقي في الخنطة غشا للتراق في النظم يفسد **فكبح** نزل الخطاط الى اهل  
راس انه ولكن لم يظروا ثم جلد به فوصل الى جوفه لم يفسد **فسي** استنشق فان رفع اللاد الى ان ينفخ  
خرج اليه ولم يصل الى جفاه لم يفسد **شس** اكل او شرب او جامع ناسيا لم يفسد في الفرض والنفل  
وقال مالك ينعى الفرض **باب فيما يوجب الكفارة وما يصيب شبهة فيه** **شس** حامل راس

فلنت انه دم جبري فافطر يبغي ان لا يلزمها الكفارة **بم** تلزمها **نم** وكذا لو رأت قبل ان يبلغ  
خمس عشرة فافطر غلظن الحيض ينبغي ان يلزمها الكفارة **طمع** عليها الكفارة **فك** ظنته دم الحيض ولم  
يكن لا يلزمها الكفارة سواء راته في ايام الحيض او لا **فوجع** ظهرت بعد نفاسها الا بعين يومين او ثلاثة  
ثم رأت الدم فظنته دم نفاس او حيض فافطر لزمتها الكفارة **بم** استحق بها الدم الى الخارج عشر فافطر  
لاكفارة عليها ان ثبت الخلاف في الصدر الاول والاعطى الكفارة ولا يكون خلاف ان نفي شبهة قلت  
والظاهر انه لا كفارة عليها لان اكثر الحيض خمسة عشر رجعا قول حنيفة الاول وقول مالك وان فوجع  
**عك** ولا يجوز استقاط الولد قبل ان يصور في الحرة قول واحد والاصح في الامة هو المنع والدم بقله لا يقطر

استحاضة ولو افطرت غلظن انه حيض لا كفارة عليها **فوجع** شكر بعد النجس الكاذب فظن انه فطره فاكل  
بعد الصادق لزمتها الكفارة **شس** اكل عجينا **نم** شكر لزمتها الكفارة **فوجع** ولو افطرت بكفارة الفطر متملة ثم  
خاضت في ذلك اليوم لا ينقطع التتابع **شس** من اكل في رمضان شهرا متعديا يوما بقله **شس** راي الهلال  
في آخر يوم من رمضان قبل الغروب فافطرت متا ولا يتولاه وافطروا الرويته فعليه الكفارة **فوجع** في شيخ خلافة

فقال ولوراء الهلال في الثلاثين نهارا لا يفطرون في قول حنيفة ومالك قال ابو يوسف ان لا واقبل الزوال  
افطروا لانه من الليلة الماضية وبعد الافطار فافطروا عليهم لانهم افطروا بتاويل **فوجع** في غادتها في  
الطهر وشهران او اكثر فيضها لا يتطعم التتابع في كفارة لانها نادر **فوجع** افطروا رمضان مرة بعد اخرى  
بترايا ومدة لاجل المعصية فعليه الكفارة رجلا له وكتب غيره نعم والفتوى على ذلك وبه ايمه الامصار

**فوجع** وغيره قال كلما اشترت امته او غلاما او يدخل في ملكي باي طريق مما من الطرق الشوعية وهي حرة او  
خود وقد وجب عليه كفارة الظهار او الافطار وهو غني لا يجزيه الصوم لانه قادر على التكفير بالاعتاق فقد  
ذكره **جت** في الظهار اذا حلف بعقوبة كل ملوك عليه الى كذا فعليه كفارة فقال الرجل اعتق عبدك غني بكذي  
فيجوز ولا يكتف **عك** جامع مجنونه عمدا في رمضان فعليه الكفارة **شس** فاما اتيان الصغيرة التي لا يشتهي  
مثلا فلا رايه فيه وقيل لا يجزئها الا بالي كوف كذا حرة المصاهرة وقيل هو كالحاج وقيل لا يجزئ  
بالاجماع وفي طريق الكرمي الحرة البالغة العاقلة اذا مكنت نفسها من صبي او مجنون فزنى بها فعليه  
الكفارة بالاتفاق وفي النواذر وعافيا من الحد لا تلزمها **شس** جامع بهيمة او ميتة فلا كفارة عليه نزل  
اولم ينزل خلافا لث فوجع **بم** آفة كره بخوة وجامعها كقران لم يمنع الخوفة وصوت الحوارة اليه ولا فلا











وقد خلا **ط** قام أحد الزوجين قبل نكاحه وهذا مستقيم على أحد الروايتين في البيع  
فانه لو قام أحد المتبايعين في بطلانه رفايتان **بم** ان كان حمل زوجته بنتا فزوجتهما بلكل  
مولد بنتا لم يصح لعدم كون الحمل حلالا للنكاح حتى لو قال زوجتك هذا الحمل وكان بنتا لم يصح **ج**  
قالت زوجت نفسي منك بعد انتفاء عدتي لا يصح وكلا لا يصح تعليل النكاح بالشروط لا يجوز ان  
اي وقت مستقبل **س** له بنتان ايم وذات زوج فقال لرجل زوجت بنتي منك ولم يسمها صح وهو  
زوجت نفسها منه فلم يقل شيئا بل دفع اليها المهر والمجلس فقبول **بم** مثله **ق** لا ينعقد **ق**  
قال لها بحضرة الشهود خويشتن بنوني من ده فقالت شابا شافان قالت استهنزوا فود  
وان كان فيه دلالة قبول فقبول **بم** لا ينعقد **ج** قال لها من من باش فقالت يا شيد كبر او قال  
خويشتن من دادر فقالت خاذه كبر ينعقد ان ارادت به التحقيق **س** قال لامرأة ايلام عليك  
يا زوجتي فقالت السلام عليك يا زوجي بحضرة الشهود لا ينعقد **ج** قال لها اهل زوجتي نفسك بلكل  
فقلت باخ لا محال فجاب بالتثنية يستحب ان يكون النكاح ظاهرا وان يكون قبله خطبه وان يكون عقده  
في يوم الجمعة وان يتولى عقده وقت ريشة وان يكون بشهود عدل **باب في الشهود**  
**بم** زوج عبدة امرأة وهو حاضر بشهادة رجل واحد سوى المولى جائز وكذا الامه **ط** لا يجوز فيها  
بخلاف البنت البالغة وقال الاستاذنا فيها روايتان **ج** فضمن زوج رجلا امرأة بشهادة واحد  
والزوج حاضر ساكت ينعقد ولو تزوجها بحضرة الساميين فيه اختلاف المناخي والاصح انه ينعقد  
**بم** تزوجها ليلام سمع شهود وصوتها ولم يوافق شخصاً يصح ان كانت في بيت وحدها ولا فلا وكذا  
في التوكيل **باب في نكاح الصغار والصغار** **بم** صبي تزوج امرأة بغير اذن  
ابيه ودخل بها لامرأته وفي العبد المحجور يجب بعد العتق لانه ضامن قول **بم** **ق** زوج بنته البكر  
البالغة برضاها فاحل المحلل واشتوى ما جاز اليها وسلمه اليها فليس لها انكار لان الاب حادون  
بشراؤها زعموا وعادة وسواء علمت او لم تعلم انه اشتري من مالها **بم** رجل زوج بنته الصغيرة من  
رجل ظنه حراً الاصل فكان معتقاً فهو باطل قال رحمه الله وينبغي ان يكون بالاتفاق **ط** زوج بنته الصغيرة  
من رجل ظنه مملوكاً لا يشره المحرم واخبره الناس بذلك فوجد شريفاً مرمئاً ان لم يعلم او المرأة شريفاً  
وكان غلبه اهل بيته الصلاح فالنكاح باطل بالاتفاق وانما الخلاف فيمن زوجها من رجل عرفه غير كفو **ط**

ويوم زوجها القاض من غير كفو لا يصح **س** لا يبينت ان يقول اي الزوج اذهب بها الي بيت زوجها  
وان كان الزوج صغيراً **باب في نكاح الابكار** **ش** **ق** استأمر بنته البكر البالغة  
وقال لها ان فلانا يدكوك بهو كذا فوثقت من مكانها وهي ساكنة هكذا امرت بن تزوجها الاب جاز  
**ق** استأمر البكر فسكتت فوكل من يزوجه ممن سماه جاز ان عوفت الزوج والمهر **ش** مثله ولو  
وكل رجلا يتزوجها قبل الاستئمان ثم استأمرها الوكيل بكسر الزوج وفقد المهر فسكتت فزوجها  
جاز **ط** سكوت البكر عند العلم بنكاح وكيل الاب يسكنها عند نكاح الاب **ج** ليس بزوجاً وعنه ان علمت  
وقت العرض انه وكيل الاب فهو زوجها **ش** قال لها نعم بالذي هو وبيها لا غير هل وكلتني امر كذا فذكر  
على ما استصوب فسكتت فزوجها من ابنه او غيره بعشرين ديناراً صح وهذا رضا **بم** زوج البالغة  
وتبها بحضرة ما وعلمتها فسكتت ولم يستأمرها فقبه اخلاف الاصح انه رضا **ق** انه رضا **بم** سكوت  
المعتقة البكر البالغة عند استئمانها مولاهم رضا **ج** استأمرها نكاح رجل بعينه فسكتت او  
اذنت ثم جبر على لسان الزوج قبل الزفاف ما وقع به الفرقه فليس له ان يزوجهامنه كحكم ذلك الاذن  
لانه انتهى بالعقد **باب في الأولياء** **ش** يجوز لاحد الاولياء المستوين في الدرجة  
ان ينفرد بالاعتراض اذا سكت الباقيون **ق** ام الاب في تزويج الصغير من الام **ط** عن  
السفلى الاحتياط او لا بالام من الام في تزويج الصغير ثم قال والنساء اللواتي من قوم الاب  
لمن ولايه التزوج عند عدم العصبات باجماع بين اصحابنا وبني الاخت والعمة وبنت الاخ وبنت  
العمة فاما الام والنساء اللواتي من قبل الام فلمن ولايته عند حيا حنفية وابي بكر خلافا لمحمد رحمه الله  
ثم قال **بم** وما ذكر شيخ الاسلام عطاء السفلى من الاجماع فستقيم الاخت في العمة لانها من فروع الاجام  
**بم** ولا يجوز لو كمل الاب ان يزوجه بنته الصغيرة باقل من مهر مثلها **باب في الكفأة** **ش** **ق**  
**بم** رجل ارتد والعياذ بالله ثم اسلم فهو كفو لمن لم يجز عليها رده **س** **ق** غير الاب والحل اذا تزوج  
الصغيرة ممن لا يقدر على المهر والنقعة لم تصح **بم** زوجت نفسها من غير كفو ولها وليان فرضي  
احدهما لم يبق للآخر حق الاعتراض كما ابتداء **ج** الخاير ليس بكفوليت الدهيان وان كان معسر  
وقيل هذا كفو **باب في شروط النكاح** زوجت نفسها من رجل علم ان يطلها باعت هذا  
بها فعند حنفية يحل للزوج الاول وعند ابو حنيفة النكاح فاسد وعند محمد صحيح ولكن لا يحل الاول























بيت الحتن ثبت المذكر فيها اذ لم يكن للجلال اليد للروية والاستوداد بعد ها وان كانوا وضعوا  
 في الجناز شيئا باسم الختن وحلت مع ثياب الختن التي بيته لا يثبت لاجله الملك الم يقبضها **ع** امراة  
 نسجت في بيتها شيئا وكثيرة من ابريسم كان يشتريه ابوها ثم مات الاب فمذله الاشياء لها  
 باعتبار العادة **ظ** صهر قال لختنه خذ هذه الدلاهم واشتري بها لنفسك ثيابا ولا تترك باجا ففعل  
 فليس له دعوى الدلاهم عليه **ق** ارسل الختن شيئا با فقبضها ليس له استودادها اذا خا  
 الختن **ب** الصهر بعثت الختن شيئا باليس لها الرجوع بعد وان كانت قائمة وسئل مودة اخرى  
 انها اذا بعثت ثوبا الى الختن بطريق الصهر فلها الرجوع ان كان قابلا قال رحمه الله وجه التوفيق  
 بين الخواتين ان البعث الاقل كان قبل الزفاف ثم حصل الزفاف وانه كالربهة بشرط العوض وقد  
 حصل فلا يرجع والثاني بعد الزفاف فيرجع **ج** دفعت في تخميرها البنتها شيئا من منقعة الاب  
 كحضرتة وعلمه وكان ساكتا ودفعت الى الزوج فليس للاب ان يسترد ذلك من بنته وكذا لو  
 انقعت الامه في جوارها ما ومعتاد والاب ساكتا لا يقبض **ظ** بعثت عند الخطبة اليها شيئا مرسوما  
 فيها ديباح ثم ردت اليه ثم قال اخذت الديباح من البراءة لا يرد **د** فليس له ان يترده منه جبرا  
 اذا بعث اليها على وجه التملك **ج** افترقا وفي بيتهما خارية نقلتها مع نفسها واستخدمتها سنة  
 والزوج عالم به ساكت ثم اوعاها فالقول له لان يده كانت ثابتة ولم يوجد انزيل **باب الاختلاف**  
**في صحة النكاح وفساده وقبحه** تزوجها وكان الدار شهرين ثم قال الزوج كنت غير بالغ  
 حين تزوجها وهذا رجل تام الخلق لا يصدق فيه وعليه تمام المهر واذ لم يطأها وهو غير بالغ  
 لكنه ظلام باخلوة صحيحة فعليه كمال المهر **ط** قالت لزوجها تزوجتني بغير شهود وقال بغير شهود  
 فالقول للزوج وبوقالت تزوجتني وانا حبيبة وقال الزوج لا بل كنت بالغة فالقول له بالاحتمار  
 جنس هذه المسائل ان الزوجين متى اختلفا في صحة العقد وفساده كالشهود فالقول لمن يدعي الصحة  
 لشهادة الظاهر له ان الزوجين متى اختلفا في وجود الاصل النكاح كما في مسألة الثانيين فالقول لمن ينكر  
 الوجود ونقص عليه في الجامع الا الصغير كذلك الفصل المذكور جواب **ج** لي جعل تام الخلق بكذبه الطاهر **بو**  
 رجل ختنه امراة بدعي نكاحا غيره قبله ويصدق الثاني الوغسه عنها او لظلام مرسوما ولادخل هناك  
 منها ما يرجع اليها فان اقوت للاول فهي زوجته وان انكوت فلا بد له من البيعة وقديانت من الثاني

وعليه نصف المهر **ص** افعى امراة في يد غيره وقال طلقها وكنت مجنونا ان عرف من المجنون بان كان  
 لآه القاض او كان مشهورا بعد التبرأ هل ذلك المكان فالقول له **باب في القسم بين النساء**  
**ق** رجل له زوجة وخارية ثبتت عندا زوجة خمس ليل من الاسبوع ولبنتين عند الجارية او  
 المطاعة فله ذلك اذ لم يقصد الاضراب **ط** مثل **ش** لا يتعين حقها في الرواية في يوم  
 وليلة من اربع ليل ولكن يوم الزوج بان يراعي قلبها ويثبت مهرها احيا ناودى الحسن عن  
 الى حنيفة هو اذا كانت له امراة واحدة فاشتغل عنها بالصيام والقيام او بصحة الاما فخاصته  
 في ذلك ففني القاضى لها ليلة من كل اربع ليل لان الزوج ان يسقط حقها في ثلاث ليل بان يتزوج  
 بثلاث سواها ثم قال والصحيح ان يومها بان يونسها بصحة احيا نا من غير يوقت فيه  
**باب في مسائل متفرقة** قالت لاجنبي تزوجني ولا اريد من حقك الليل ولا  
 من حقك النهار فتزوجها لا يغدر يمنع النفقة والمبيت الا ان يترك ذلك بعد النكاح **ق** البقالي  
 في القاضى يقول اذا عذرت عقد البكر فليدين وان عذرت عقد الثيب فلي نصفه بحاله ذلك ان  
 كان لها ولي غيره والا فلا يحل لانه يفرض عليه فقلل اجر نفسه على علمه وهو واجب عليه  
**كتاب الطلاق** وانه يشتمل على ثمانية وعشرين بابا **باب فيما يكون**  
**ابقاعا وما لا يكون وما يكون رجعا او بائنا** قالت له اطلقني فقال  
 احسبني محلوقا عليه يقع ان يورى ولو قال خ هفخ يا يورى يقع ويوقال هفخ هفخ لا يقع  
**ع** مثله **ج** مثله **ع** فيه خلاص والصحيح انها يقع لانها للتحقيق **ث** مثله **ج**  
 فتوى البقالي قالت طلقني ثلاثا فقال خ خ خ نادى سامي لا يقع كالم نقل شيئا نادى ولو  
 خ خ خ نادى غنى يقع وان لم تقل غنى لان قوله غنى لا يستعمل الا في المجرور **ع** مثله **ع** قالت  
 طلقني فقال هو ابراحي حكى ساد فالتكشيش وقع الثلاث وكذا لو قال دنا في حكوش ففني يقع  
 ان يورى ولو ان طلقني بغيره في المجلس يقع بغيره لو قال طلقني طلقه فقال خ ايتاها زك شي فقالت  
 التي معناني كما هو قول فقال له ما احدا خا ورهوقا ركبها الراوي لا يقع شي وان يورى **ق** مثله وكذا  
 لو قال يوقا ر بفتح الراوي لا يقع وان يورى **ث** قال لها في الغضب انك كاذبة وسيا ولد ولم يقل ابراحي ولم  
 يكن له نية لا يقع **ع** في الثلاث وان لم ينو لانه ليس هنا شي محمول في الثلاث **ط** قال في الطلاق فانصرف

بجاء في كتاب  
 في مسائل متفرقة  
 في النكاح

بجاء في كتاب



موسوی

دیندیگر جدا شدیم (۹)















فقال تعلق قبل له فلو قال فتزوج قال ليس لها ذلك **بم** مثلها **عك** تزوج مطاوعة الوجعية وعدتها وطهرها لا يصير مراجعا  
او ثالثا لا يقع الا بالنية **فك** اذن له بكنيته الصكر طلقا فكتب بها صكاً بثلاث ففيه اختلاف  
المشايخ فقبل بيع واحدة وقيل لا يقع شيء عند حنفية **فك** في خلاصتها عند الكاتب فقال له الكاتب  
ايش الكتب فقال اكتب لها ثلثه احدى فكتب ثلاث تطبيقات وقعن اذا نوى بثلاثه احدى  
ثلاث تطبيقات **بم** اكتب لمرأيتي صك الطلاق فامر المأمور غيره فكتبه فان كان الاول يدر  
عليها بنفسه لا يقع ولا يقع ويشتروا فيه ان يعلم الامر ان الاول لا يدر عليها **باب**  
**في ابقاء الطلاق على المبانة والمختلعة وكيفية تزوجها** في تزوج امواته امته بغير اذن  
مولاهما ثم اثبت بها بعد الدخول ثم طلقها ثلاثا لا يقع الا في العدة وبعض روايات النوار **شيب**  
اشتوت زوجها واعتقه او الزوج اعتق الامه والعدة باقية ثم طلقها يقع عندئذ يوفى طلاقا فزفر  
**شيب** لا يقع في قول ابو يونس الا في قول به محرم في قوله الا يقع قال رضي الله عنه فاما قبل العتق فلا  
يوقع نصي عليه في الكافي فقال اذا اشتوت زوجها او ملكته بغير اذن او شقضا منه لم يقع طلاقه عليها  
وكذا لو ملك امراته او شقضا منها **شيب** طلقها على الف قبلت ثم قال في عدتها انت باين لا يقع  
**م** ولو قل لها انت باين ثم قال في عدتها انت باين بظليقة اخرى يقع **ط** قال المبانة ان تتكلم  
بظليقة لا يقع في نظم الزندبستي في المختلعة او مبانة انت طالق باين او انت طالق البتة و  
نوى الثلاث قال ابو يونس في ثلاث خلا في زفر فانه واحد عنده **بم** قال الاخر طلق امرأته  
عبدك فقال الزوج او المولى سهل يور لا يقع سيئل منصور بن محمد السمرقندي مرد زوجي راكفت من  
زن تو اسبه طلاق اذ لم فقال الزوج نيك او ردي يقع الثلاث **ط** طلق امراته غيره فقال الزوج ليس  
ما صنعت قال الفقيه ابو بكر كان ابو عبد الله يقول هو اجازة ولو قال نعم ما صنعت فلا ففعلت  
وبه ابو الليث لان الظاهر **بم** قال لها ان دخلت الدار فانت طالق بالفرق اختلاف فيه فقبل دخولها على النور  
يقول ويترها الا في المختار انه لا يكون قبولا لم يقبل بعد الدخول لو دخلت ثم خطت خطوة او  
خطوتين ثم قبلت لا يطلاق **م** عن ابي حنيفة مثلها اذا قال لها انت طالق على الزوج ريم ان دخلت الدار  
فالتبول لها اليها بعد دخول الدار تقبل ساعة تدخل ولو طلقها على مال بعد الطلاق الرجعي يقع **باب**  
**في الرجعة بيت** قال المطلق طلقا رجعا راجعا كما بين لا يجب عليه شيء من المهر كانت وهبت

بذلك المهر

بذلك المهر

مهرها قبل ذلك ولا **بم** مثلها **عك** تزوج مطاوعة الوجعية وعدتها وطهرها لا يصير مراجعا  
لان التزويج لغو والوطي بناء عليه فيكون كاجنبية **بم** طلق زوجة الامه رجعا ثم تزوج حرة  
فله ان يراجع الامه **قب** اجاز من ارجعه الفصولي صح **بم** طلقها رجعا ثم جن ثم راجعها بفعل  
او قول لا يصح **فك** يصح وعن **بم** صح بها وعن **فك** صح بالفعل دون القول **بم** الا تيان في دبرها  
ليس برجعة والفتوى انه رجعة وبه **بم** **شيب** يصير مراجعا الوقوع بغيره على  
موجبها بشهره من غير قصد الرجعة **باب** في العدة **فك** ارادة المعتدة عن  
ان تخرج من مصر الى ستاف كجاجة عمان الكرم فلا تبنت في غير منزل صورها **شيب** خرجت من  
بلدها لاصلاح ما لا بد لها من الحاجة وطالب النفقة واخراج الكرم ولا وكبل لها فله ذلك **فك** تزوجها  
نكاحا فاسدا او انكر الدخول في تزويجها غير بالغة وانه دخل بها الزمته بالعدة حتى حرم نكاحها على  
غيره **كش** وغيره تزوجها ثم طلقها ثلاثا بالشرط ثم خلاها خلوة صحيحة لكن لم يدخل بها ثم  
طلقها باين قبل الشرط ثم وجد الشرط قبل انقضاء العدة من الطلاق البائن لا يقع الثلاث **فك** وطى  
المختلعة عدتها عالمها بحومتها لا تستقبل العدة وعليه الحد **بم** يستقبل **ط** خالها بما لا يوجب مال  
ثم وطئها في العدة مع العلم بالحمنة سبب انفس العدة لكل وطئها ويند اخل لا اختلاف في الصحابة في الخلع انه  
رجعي او باين قال رضي الله عنه ولو علق الثلاث بالتزوج ثم تزوجها ودخل بها مع العلم بالحمنة  
ثم تزكها فعلىها العدة للاختلاف **فك** طلق المدخول بها وعمرها خمس وخمسون سنة ثم طغى عليها  
اربعة اشهر لا تحيض ليس له ان يتزوج بنتا خيرا حتى تنقضي مدة الحبل ثم ثلاثة اشهر الاحتياط لهذا  
**ط** تزوجها بغير شهره ودخل بها ثم غمها على ترك وطئها واخذت في العدة ثم وطئها بعد مدة في العدة  
فعلىها علة اخرى ويند اخلان وقيل خلافه **بم** لا يجب بالوطي الثاني علة **شيب** بحيل العدة بدخول  
زوجها الصبي المراهق في احاد اب عبد الله الجرجاني صح في قوله حنفية ولي يوصي المهر والعدة واجبان  
بوطي الصبي في قول محمد بن عبد الله المهر ثم قال ولا خلاف بينهم لانهم اجابوا من اهل بيتهم ومنهم  
الاغلاق بمحمد اجاب الذي لا يتصور منه لان ذكره في حكم اصبعه نظم الزندبستي زنت العدة العلة  
بالاغة بجنتي او مجنون لا حدة عليها وعليها العدة ولا مهرها **بم** اذا اجملت المعتدة وولدت تنقضي به  
العدة مطلقا من غير فصل بينهما اذا كان من المطلق او زنى وعنه لا ينقضي به من الزنى ولو كان الحبل نكاح  
فاسد



فان ولدت قبل المتاركة لا ينفذ به العدة وبعدھا تنتفي وبه **صح** طلق المدخولة  
ثم راجعها ثم طلقها قبل الدخول اعدة عليها عند زفر كانه المهر البائن **صح** طلقها ثلاثا  
ثم جئت بعد مدة فقالت تخلفت فصدقتها فزوجها ودخل بها ثم اقران التحليل كان كذبا  
وتفوقا فعليها العدة **بصح** طلقها ثلاثا ثم تزوجها ودخل بها فلاة علة عليها عند الحيض  
ومحل ولو تزوجها بعد الثلاث فقالت وصيت بغيره لانه لا يحل لنا ذلك فوطئها واخترقا الجث  
العدة عليها ام يكون ذلك زنا فقال قد قالوا لا حدة عليه وفي العدة نظر **صح** تزوج ملكو  
الغير وهو لا يعلم انها ملكو الغير ودخل بها بحجب العدة وان كان يعلم انها ملكو الغير لا يجب  
العدة والدخول النكاح بغير شهود وتوجب العدة لانه مختلف وكلكا في هذا وصفه والدخول  
فيه يوجب العدة **شبه** قالت المعتدة استنظت سقما استبان خلقه وبعض خلقه تصدق  
وتنقضي به العدة وان اخبرت بعد الطلاق بساعة او يوم **صح** اذ قالت انقضت عدي في  
يوم او اقل تصدق ايضا وان لم يقل بسقط لاحتماله **بصح** خلافة زوجت نفسها من رجل  
ثم قبل الدخول الخلو زوجت نفسها من آخر وجعلت من الثاني فلما سمع به الاول اسألها  
صك الطلاق فلا علة عليها من الاول ان ثبت سبب الولد منه اذا كان حاضرا بالاتفاق وان  
غاب فعندئذ حينة لعدم الدخول حقيقة لان ثبوت النسب من حكمي فلا يظلمه جميع الاحكام  
حتى يجوز للزوج الاول دفع الزكوة الى هذا الولد ويجوز شهادة هذا الولد لهذا الزوج الاول عند حينه  
مع انه ثبت نسبة منه عند المثلثان في نكاح الواقعات المرتبة **صح** ولدت ثم طلقها زوجها  
مضى سبعة اشهر وتزوجت بالآخر لا يصح اذ لم يحض فيها ثلاث حيض قبل له فان لم يكن حاضرت  
قبل الولاد خرب الجواب كذلك لان ولادتها كالحيض لان من لا تحيض لا تحبل **باب في الدعوى**  
**والبيئات في الطلاق** **صح** ادعت انه طلقها من غير شرط والزوج يقول طلقها بالشرط ولم يجد  
فالبينة فيه بيئة المرأة ولودعت عليها انه خلف لا يضي ما ادعى انه لا يضيها من غير ريب  
واقاما البينة يثبت كلا الامرين ويطلقها بايها كان **باب في طلاق المريض** **صح**  
اكد على طلاق امراته ثلاثا فطلق لم يصرف اذ لا توث منه ولو طلقت نفسها ثلاثا فمضى ثبوت  
فاجاز الزوج الثلاث ومات توث منه لان المطلق اجاز به **باب في سائر الابطال بالطلاق**

في الخلع

**في الخلع** **صح** قالت لزوجها باح اخواسام فقال افعلي ما يفعل النساء فقالت ما افعلي فقال  
ابريتن من المهر فقالت ابرائك من هذا بمنزلة قوله ابرائك فطلقني فلا يبرأ حتى يطلقني **بصح**  
مثله ولو ابرأت زوجها عن النفقة بالطلاق والنكاح قائم والنفقة غير مفروضة على الزوج و  
قيل الزوج فهو طلع وان لم يكن النفقة واجبة لكن سبها قائم فصح البراء عنها في ضمن العقد  
**بصح** مثله **بصح** ابرائه ليقتل انه يطلقها فقبل ولم يطلقها بحبان يبرأ الا اذا ارادت بالقبول  
الايقاع وعنه على ان يقبل انه يطلقها بحبان لا يبرأ المحر والقبول الا اذا اخذت انها عنت نفس القول  
ويقال ابرائك بشرط الطلاق لا يبرأ حتى يطلقها في ذلك المجلس ولو ابرائه ليقتل انه يحسن اليها  
فقبله يبرأ ولو ابرائه ليطلقها فقام ثم طلقها يبرأ ان لم ينقطع حكم المجلس والا فلا ولو وقع  
اليها طلع بالمهر ثم خاصما فابرائه عن مهرها ليطلقها فطلقها يقع مجازا وعند ما يجب  
رد المهر ولو بان انت منه بوجه وبها لم يعلم بذلك حتى ابرائه ليطلقها فطلقها لا يبرأ **ابو ذر** قالت  
لا حتى علي عليك فطلقني فطلقها فابرائه على وجه البدل والة فوجعي **صح** قالت لزوجها  
يبرأ فاكامي فاسكر فمجي حركا فقبل يقع الثلاث والبراء بدون كنبه الصكر **بصح** مثله وكذا  
لو قالت ابرائك عن الصداق وعن نفقة العدة بالصكر فقبل **صح** مثله **صح** ولو قالت بشرط  
الصكر او قالت بشرط الطلاق وقيل لا يقع عالم بكتب الصكر **صح** يقع **صح** ولو قالت بشرط الصكر  
لا يقع بالقبول ولو تفرقا عن المجلس ثم كتب لها الصكر لا يبرأ ولو ذهب معها الى الصكر ككتبته يبرأ  
ولو قالت بالصكر والطلاق فله فيه جوابان ومتى قالت بشرط الصكر بشرط كنبته في المجلس ولو كتب  
بعد الافتراق لا يقع **صح** قالت له ابرائك بشرط الصكر فقبل لا يبرأ ولو كتب في المجلس يبرأ وان كتب  
خارج المجلس يقع الطلاق ولا يبرأ ابرائه بشرط الصكر وان يدفع اليها الامتعة المعينة فقبل  
البراء وكتب لها الصكر ولم يدفع اليها الامتعة لا يبرأ ويقع طلاق رجعي **صح** **صح** قالت ابرائك  
بالطلاق ففان كنت بوايت فقبل قبلت لاشين **فليت** ولا فرق بين قوله ابرائك بالطلاق او  
بشرط الطلاق انه لا يبرأ ولا تطلق بالقبول **صح** ابرائك فطلقني فقبل روس انه لا يبرأ الا بالطلاق  
وبه **بصح** وبفعلت يقع وبه **ابو ذر** **صح** لا يبرأ الا بالطلاق وفي قوله ابرائك على ان يطلقني على القول  
علاذ لك الدار **بصح** ابرائك عن المهر وما اخاسي وما يبرئ سكر خيتم حتى حركا فقبل الزوج البراءة  
بسردها من مورا برمن سوكند جود

هذا لا يطلق



[illegible]

العصبة منهم  
ذو العصبة  
حسبهم

في المجلس ولم يطلقها الا ببراءة ولو طلقها فيه يكون بائنا ولو قالت بشرط الطلاق والعكس فطلقها في  
المجلس ولم يكتب لها العكس لا ببراءة ولو كتبت لها العكس الطلاق من غير ان يطلقها بلسانه ببراءة وان  
لم يشهد فيه ولو قالت بشرط العكس فطلقها بلسانه لا ببراءة وبالعكس ببراءة **ط** ولو قالت ابرأتك  
طلقني ببراءة الحال **ج** ولو قالت ابرأتك عزمي بالعكس والطلاق فلم يقبل بلسانه بل امره ان يكتبه  
العكس فمذا قبوله فيقع اذا كتبت العكس في المجلس **ج** قالت ابرأتك حتى توكركا **ج** انك فبقوله **ج** ثم تجدد النكاح  
لا ببراءة ولو ابرأته بشرط ان يجدد لها فكاك جدد اياه ان شهودا اشهدوا بانها مطلقة عليه بالنكاح **هـ**  
النكاح باطل ففوق بينهما لم يصح البراءة **ج** ولو ابرأته مطلقة بشرط الامهارة صح التعليق لانه شرط  
متعارف وتعلق الابواب بشرط متعارف كما يزعم قبل الامهارة ولم يمان بمهرها فابنت ولم تزوج نفسها  
لا ببراءة الموت الامهارة السجحة ولو ابرأته المبتوتة بشرط تجديد النكاح بمهر ومهر مثلها ما به فلو جدد  
لها نكاحا كانا بدنا رافيت لا ببراءة بدون الشرط **و** **ج** خلافه **ج** قالت الميسرة تزوجها تزوجني  
فقال هي في المهر التي لك علي فأتزوجتك فبراءته مطلقة غير متعلق بشرط التزوج ببراءة اذا تزوجها  
ولا فلا لانه ابرأته متعلق فلا له وقبل لا ببراءة وان تزوجها لان هذا الابراء على جهة الوشوة فلا  
يقع واليه اشار في **ج** قال المطلقة لا تزوجك عالم تهبي مال لك علي من المهر فوهبت مهرها على  
ان تزوجها فالمهر على الزوج تزوجها ولم يتزوجها لان المعوض على المرأة في النكاح ممتنع قال **ط**  
المسائل تدل على ان الابراء بشرط التزوج لا يقع لانه رشوة **ج** ابرأته بشرط ان يسكنها بالمعروف  
ويحسن معاشرتها ولا يوفيهما ولا يطلقها فقبل ثم تزوج عليها واغار على مالها واذاها وطلقها فانا  
الابراء بهذا الشرط غير صحيح **ب** قال المطلقة ثلاثا ابرأتني عن الصداق بشرط ان اجده لك صداقا  
فبراءته بهذا الشرط جدد لها نكاحا لا ببراءة الفساد **ج** قال لها ابرأتني من المهر فقلت اخاف منك سوء  
العاقبة وان تطلقني فقال ابرأتني فاني لا ادفع لك سوء العاقبة ولا اطلقك فبراءته ولم يقبل بهذا الشرط **فليس**  
هذا بتعلق ببراءة في الحال **باب الخلع** **ش** اختلفت نفسها بالمهر بشرط اني الزوج يعطيها كذا  
متناسا الارز الا يبيض وخالفها به ينبغي ان يصح ولا يشترط بيان مكان الابقاء عند اخذ حنيفة لان الخلع  
اوسع من البيع **ق** في المعاماة على ثوب بشرط ان تسلم اليه الثوب فقبلت فملك الثوب قبل التسليم لم تبين لانه  
جعل نفس التسليم شرطا **ج** وهبت مهرها لاجها فاخذ اخوها منه بالمهر وقاله ثم اختلفت نفسها منه بشرط

توضیحات







بأه ساء وبرا كناد هناد فقال نعم سرشي لم يقع **ففع** وقع يدها وادهم المانه ثم انتمها  
فقال لها فصح طالق ثلاثا ان كنت اتخذت فقال نعم وظهرها انها كانت اخذت لم يقع اذا نوى تخويفها  
ولو قال اياه مكان قوله اها فصح لا يصدق انه نوى تخويفها الا بيقاع **ففع** ولو قال لها سلكند خويل  
فهو تخمين في عرف خوارزم اذا قالت يا حبيب **ففع** الاقرار بالخلف لا يكون اقرارا بالطلاق ولو  
قال يا نويت به طلاقا ولا غير لا يصدق **شتم** طلقها ثلاثا ويقول طلقها قبل ذلك بواحدة ولا يثبت  
عدها فان كان انقضاه العدة معلوما عند الناس لا يقع الثلاث والا يقع **ففع** حكم عليه بوقوع الثلاث  
بالبينة بعد ان كان فلو اقام بيته ان كنت طلقته قبل ذلك طلقة بمدة مكرمة لا تلتفت اليه **قل**  
طلقها ثلاثا ثم قال بعد كان قبلها طلقة واحدة وانقضت عدها فلم يقع الثلاث وصدقته وذلك  
فتدكر كونه للجامع انهما يصدقان **وذكر** على البزدي انهما لا يصدقان وعليه الفتوى وان لم تصدقه  
هي لا يصدق **م** طلقها شذيين قبل الدخول ثم قال كنت طلقته قبلها واحدة بواحدة بالثلاث **شتم**  
**سي** خلف بالثلاث بشرط واقرب وجود الشرط كاذبا ففرق بينهما بعذر في الازدواج ديانة  
**هم** تدعى عليه المهر ونفقة العدة وانها مطلقة وتكون بغير اختلاف ولا بيته لها فالقول له يا امر  
وله في نفقة العدة ولو قال كرتجعة الامة ان دخلت الدار فان طالق ثلاثا ثم اعتننا مولاها قد  
وقع شتان **ظ** مثله وفي الجامع الكوفي طلقت ثنتين من ذلك الزوج الرجعة **بج** شتر طلقها باينا  
ثم قال هوزن كه هسني من اطلاق وقع على المطلقة **هم** **شتر** ان سكنت هذه البلدة فامرته  
طالق وله مبانه لا يقع عليها **هم** خلف بالطلاق ليصلين الظهر فيسجد ثم ذهب الى قرية ورجع الى  
مسجد فذهب الوقت ليصل هكذا اطلق امرته ولا يؤخر الصلوة **قب** في الثلاث يؤخر الملتصق  
حلال الله على حرام ان فعلت وليس له امراة فتزوج ثم فعل ذلك الفعل لا تطلق **فج** طلقت  
**ففع** لامراة جنت وحايض ونفساء فقال ليس احسبك اخشك طالق طلقت النفساء  
**بج** في اخشك طالق على الحايض لانه نص **باب في النفقة والكسوة والسكنى**  
**ظم** **م** قال لها خذي هذه الدنانير الخمسة لنفقتك لم يعين الوقت فهو عليك لا اياحه **قب**  
اذ لم يوطئ زوجته نفقة ولا كسوة فلها ان ينفق من طعامه ويتخذ ثوبا من كرايسه لغير اذنه  
**هم** فوض لها القاضي كسوة فدفعها اليها ثم غضبها منها فليس ان يقع نفسه بامنه ليدفع الثوب

بج  
م  
م

بج  
م  
م

فقال له  
فقال له  
فقال له

**قب** تزوج امه بخم السبيل طول اليوم والنزوح طول الليلة فنفقته اليوم على المولى الليل  
على الزوج ولو ابتان يسكن مع ضرتهما او اجاء الزوج كاته فان فرغ لها من الدار يبتاع على  
حده له غلق ليس لها ان تطلب بيتا اخرى في الجامع الا صغر له امرتان طلبت احدهما دارا  
على احدها قال محمد بن اسلام الزوج مخيران شاء جمع بينهما وان شاء فرق بعد ان لا يجوز  
عليهما قال رحمه الله بختسائي تزوج ببلدة واسكنها في خانوته فمضت من الثمن فلها  
ان يطالب حار اخرى **نص كوي** مثله **باب فيها يسقط نفقه الزوجة كب**  
**بج** كنه روصه في بيت واحد فذهبت المكنت الى بيت امها لينشأ آخر فربها بيتا على حده  
فلها النفقة **قب** يسكن في دار زوجته فاخرجته الزوجة عن الدار فان هتيا لها بيتا  
وقال لها اسكني في بيتي فلم يسكن فلا نفقة لها **ط** ولو قالت لا اسكن مع امك واريد بيتا  
بيتا على حده ليس لها ذلك عندنا حنيفه ولا يوجب وقول محمد اخر رحمه الله **باب**  
في فرض القاضي النفقة والكفالة بالنفقة ونفقة المعتلة وما يسقط **قب** **ففع** **م** رجل ذهب  
الى قرية وتركها في البلد فالتا ان يوض النفقة مع غيبته ولا يشترط له غيبته سفر **كص**  
قول القاضي استدينني عليه كل شهر كذا قرض منه كبس المدعى عليه وقضاء عليه **بج** يباع العبد  
في نفقه عده امراته **قب** فوض النفقة عليه وقال ابو ان غاب ابني فقد ضمننت النفقة ثم خالعا  
قبل ان يغيب ثم تزوجها ثم غاب فقد سقطت عن الكفالة بالخلع **شتم** صلحت المعتل من نفقة  
العدة كل شهر يثلث دينار ومضت مدة ولم يجد اليها ذلك لا يسقط البدل لا ضرر فيمن ان يكون  
صلحا وبين ان يكون الغرض حكم حكم لا حكم ولو خرجت بعد الغرض من البيت للدر ومقت فيه  
النفقة بغير رضاه لا يسقط وقد اختلفت التي غابت **ط** وطى معتله حتى وجدت علة اخرى ثم  
انقضت الاولى وبقيت الثانية لا يستحق النفقة فيها الا انها لا يستحق النفقة في علة الوطى كما  
الطاح الفاسد والعرفه **فج** المعتلة اذا لم يلزم بيت العدة بل يسكن زمانا ويخرج زمانا  
لا يستحق النفقة لانها ناشئة **فج** المعتلة اذا ابتان يطبخ في المنكوحه ان كانت من بنات  
او بهاءه لا يستطيع الطبخ والجنز كان على الزوج ان ياتي بطعام مهربا او ياتي بمن يطبخ  
والا فلا **ط** تزوجت في عدة الغير ودخل بها الثاني فعلى الاول نفقتها في الطلاق البائن **مكت**

الاشراف











في الله الخ شرط مكن ان فعلته فليس بينه في القنوس البخارية ترا طلاق بشرط انك فلا تراخاوه  
فتزوجت بعد اعله ينقل اليه ليس بتعلق ثم ذكر بعد هذا بالحق كالمعنى نا نام فينبذ  
بذلك حكم فانت طالق او قال كاتينك بالحكم فانت طالق ثم انقضت عدتها ونقضت لا يقع  
الطلاق بهذا الشرط **باب في تكرار لفظ اليقين** **شتم** هو ان يكرر باور وليمة ان فعلته  
ينبغي ان يكون اليقين **ظلم** هو ان يكرر باور الله ان فعلته ففعل كفارة واحدة **جل** للبر غيري قال  
خلف بالقران او قال والله لا اضربك بشيء من مرة لا ينقض اليقين واحدة **باب ما**  
**يكون تعليقا او نكاحا او اجزاه اليقين عند سوط اهل يتعلق بهام شتم** **شتم** كماله  
كلما بلغ خجيا كام قال بعد الآية المنصور انفسني فاعلم هذا لا خوف بين كلمة كمالا ومتما با  
لخوارسية ونفوق بالنية قال رحمه الله وهذا انظر المحقق قلت ويتروا في فرق بينهما و  
تفسير قوله كلما دخلت الدار خجيا كام كاد خجيا وقطعه مني دخلت با غلها و خجيا فيكون الاول  
لعموم التعلق الاول من الثاني ويظهر هذا الفرق في قوله با غلها كام ساد ديار هفوا مكام  
وقوله خجيا كام كاسام دى سار هفوا مكام ففي الاول يقع على وقت واحد اي وقت كان  
والثاني على كل وقت من اوقات الخجى **بج** لا فرق في عرفنا بين قوله خجيا كام كاد لكاح كاوسن  
قوله لكاح كاكن وانك وقول من فوق بينهما قال رحمه الله وهذا حسن وكلاما تفسير بقوله كلما تزوجت  
في عرفنا فيكون الخت ما كلنا الصورتين حتى يتم الثلاث قلت وما اشار اليه استاذنا مستقيم  
فيما اذا علقه بكلمة كلما على غير التزوج فاذا علقه بالتزوج لا يتم بالثلاث **شتم** قالت لزوجها اذهب  
اي قويتى فغضب الزوج وقال مملك يا سوكام وساوى جلال حرام مملك سوكام فانت طالق ثلاثا  
وقع الثلاث في الحال وكذا لو قال انت طالق ثلاثا كبري سوكام **سي** مودة الحقيقة لتجيز وية او  
وفي العرف تعليق وية الوبر اذا نوى التعلق **شتم** وقع بينهما مكاذبة في الدفع فقال بالحق سيار وربة  
كبري كبري هافرج وقال نويت الانكاري يقع الثلاث فضاء **قع** وقع الثلاث ان اراد به التخليق **سي** ان اراد به  
التعليق لا يحدث **قع** قبل لا يتزوج فلانه فقال لا فاعاد كلامه فقال براحها افاح ساو كبري  
اكام كام فتزوجها لا يقع **سي** لا يقع الا بالثنية **شتم** يضيوب ولده فارادت امه ان تاخذ منه فقال انت  
طالق ثلاثا فاح ما حفر فتزوجها وادانوس التعلق فتعلق **قع** تعليق **شتم** هو تجيز **عك** قال  
فلان اخذ مني

الطلاق  
الطلاق  
الطلاق

لوزاء  
لوزاء  
لوزاء

لوزاء  
لوزاء  
لوزاء

لوزاء  
لوزاء  
لوزاء

لوزاء  
لوزاء  
لوزاء

لست ترون ان لم تدفع الي الثمن الى خمسة ايام اتكون اسرا طالق ثلاثا فقال في اع فلو لم تدفع الي  
ايام وقع الثلاث **بج** اتكون اسرا طالق ففعلت كذا فقال اما من يد يا ورفو جواب وان زاد على  
حرف الجواب لانه يد كونه بالغة ويتبع واحدة **قع** مثله **هم** ذلك كنت ترا بكي طلاق ودو طلاق  
طلاق اكبحا له من اندرائي وقع الثلاث قبل الدخول بقوله ترا بكي طلاق ودو طلاق **ط** قال لها ان  
خرجت يقع الطلاق فخرجت لم يتبع لتركه الاضافه **به الدين** **الاسبجالي** قال لها ان لم يرضى  
حاموش باش واكرني وادمت سه طلاق بالحق اني عسر وابل لك فافترسك كاحن فان اراد به التعلق  
لا يقع **بج** انت طالق بذا شرطه ان سه سوبوي وقبيلت يقع الطلاق بقوله **بج** انت طالق ثلاثا كبري  
هفوا كام اي رطخ دفاح ايواش خروج بكام باه اسى حامكام فهذا يتعلق والكر شرط ولو قال **الدين**  
لمدونه فان واسم معاملتك كات كى وما برلى حلال حرام كام دى ريو كى ساك اسح احسن هفوا  
اما ما ساك فدفع انسان اليه بغير رهن فباحثا صايم فيه فتقرر انهم انه لا يحدث والجزء لا يتعلق  
الا بالدفع بالرهن وقوله اما ما ساك تغبر للاول لا يتعلق **قع** قال لها كانه الضيق كذا فقالت لم  
يكن فقال انت طالق ثلاثا كبري مست فهو تجيز **بج** قبل له اسرا طالق كذا فقال بى طالق ثلاثا فانها  
لا تفعل كذا فذا تعليق وقال بوذرت تجيز **مت** فالمسئلة الاولى بحث ان يكون غا هذا الخلاف **عك** كات  
تنهى روجه عن اسر فقال انت طالق ثلاثا كبري حالي بر دك فتجيز **بج** تعليق لمد رها في تناول النسفي  
ان ازوى سه طلاق كبري كاد كبري او نكر دم او نكر دم او نكر كبري فلان كاد كبري او كبري او نكر كبري  
الكلمة فديارنا تعليق لا تجيز وعن الكرخي عنه حر انه صلى الغداة فتعلق ان تعارفوه شرط **ط** واما  
قوله كبري فان لم يتعارفوا التعلق به يتبع الحال وان لم يتعارفوا الا به فتعلق وان تعارفوا به ويصير  
الشرط فاختل فيه ولا يصح انه لا يقع **قع** قال لها من يد طلاق كبري فلان كاد كبري ولا به التعلق فليس  
بتعلق ولا تجيز ولو قال كبري فلان كاد كبري من طلاق واد به التعلق كان تعليقا وعند المتأخرين يعلق  
في الوجهين لا ضار الخطاب فيهما قلت والفرق للسلف طامر لانه الاول لم يتقدم الطلاق خطاب فلا  
يضم في الثاني تقدمه فلا عا اذ به **بج** سكون قرع الباب ولم يفتح له فقال ان لم تفتحى الباب الليلة  
فانت طالق ثلاثا ولم يكن في الدار احد ففنت الليلة فلم يفتح لا تطلق **بج** ابوان عرضا على ابنا خطيبة  
فقال كالى شغلى ويرفع او قال كام اي شغلى ويرفع فاحرام اباح فاصالحا واصالحا موبعد موبعد  
اه اصالحكم هذا الاسر

الطلاق  
الطلاق  
الطلاق

الطلاق  
الطلاق  
الطلاق

الطلاق  
الطلاق  
الطلاق

الطلاق  
الطلاق  
الطلاق

الطلاق  
الطلاق  
الطلاق

الطلاق  
الطلاق  
الطلاق

الطلاق  
الطلاق  
الطلاق

الطلاق  
الطلاق  
الطلاق

الطلاق  
الطلاق  
الطلاق

الطلاق  
الطلاق  
الطلاق

الطلاق  
الطلاق  
الطلاق

الطلاق  
الطلاق  
الطلاق

الطلاق  
الطلاق  
الطلاق

الطلاق  
الطلاق  
الطلاق

الطلاق  
الطلاق  
الطلاق

الطلاق  
الطلاق  
الطلاق

الطلاق  
الطلاق  
الطلاق

الطلاق  
الطلاق  
الطلاق

الطلاق  
الطلاق  
الطلاق

الطلاق  
الطلاق  
الطلاق

الطلاق  
الطلاق  
الطلاق



لا تخمهم **بم** دعتهم جامعة الى شرب الخمر فقال لي خلف بالطلاق لا شرب الخمر وكان كاذبا فيه ثم شربت  
طلقت **بم** لا تطلق ديانا **باب تفسير الالفاظ التي تستعمل**  
في شرط تعليق الطلاق **نعم** قالت له سادك اسرحت ارسامني حنك فقال كاذبا رستار  
كسبر ياهاخ فانت طالق ثلاثا فان كان يعلم ان الاول كان اني وبقي وقع والا فلا **نعم** ان كان  
تقيا نقيا نظيفا لا يقع **عكس** ما كسب باقرا من كسب له قوار ولا شجر ولا دار **نعم** من لم يسل  
دفع ولا شجر **نعم** ما لم يسلها في عرفها **نعم** قمار من لم يسلها عن الاموال الدينية عادة **نعم** مثله  
**نعم** قال لها كافي واردا في صفوانها ثلاثا فبها واسباها ولا يشترط اتلاف الكل ولو قال  
لها كافا دام سحر فانت كذا فذهبت مقدار سحر او نصف وبلغت ختما آخر لا يحنث وان عادت  
اليه بعد ذلك **نعم** كافاح قادام الى انا فدخل دار الخمر قال رحمه الله والاول اصح **نعم** وكثيرا  
ان ياكل الكثر من منين وقيل مونا لو حضر وقت طعام آخر لا يملكه الاكل **نعم** قال لها ان لم يكون  
احسن من الشمس والفر فانت طالق ثلاثا لا حنث لقوله تعالى لقد حلفنا الانسان في احسن وفيه  
حكاية معروفة **نعم** قوله بالبحر بدس مونا لا يغلب حسنة على سيئانه ولو قال ان كنت بمونا  
الوجه فانت طالق ثلاثا فان كان عبوس الوجه مقبوضا ولم يكن هشا بشا كما هو عادة الصلف  
حنث ولا فولا ولو قال بها ان لم ازل منك السخات فانت كذا فلو اكلها اذس يلغوا وناقشها فكل  
امر لا يحنث ولو قال له ماصح وبد فقال ان كنت كذا فانت طالق فان ظهرت عند خروج امارات  
انما حنث يطع فيها كل مرات فحينئذ يقع الثالث **باب في شرط طهر**  
**القول** **نعم** قال بالبحر كالحكم خاكا نكس خاكا نكس خاكا نكس خاكا نكس خاكا نكس خاكا نكس خاكا نكس  
ثلاثا ثم شرب الخمر والبكس لا يحنث لانها شرط معترضة فتقدم المؤخر فيكون الاخير شرط  
الانقار وما قبلها شرط الاخلاص قال رحمه الله هذا القريبه انما هو الخوار ريمه فلا يريدون به  
الاتعلق الخرا بجلها او لكر واحد منها وهو الاظهر لانهم يريدون به التعليل على انفسهم بايمان  
كثيره لكن يلوكون الجزاء بعد اختصارا في حنث **نعم** ولو اتهمها بسو جمل فقال انت طالق  
ثلاثا كما يجرى بسبب الكس او اوبازي بابان روان غير صح واد بالحيانة الثاني ثم رجعت  
الى صنعتها حنث وان رجعت اليها وقت زوال شهده **نعم** مثله **نعم** قال كالحكم خرا او اوكس  
قالت تزوجها اربى شرم فقال انك كنت انابي شرم فانت كذا فلو ان كان الرجل عشي شرا او اوكس  
الاستاذ او قبل ايده الطوبى النهار ارفع صوته ارفع من صوته فلو شرم وقيل ان كان  
الامام مع القوم يصلون الجمعة او الجمعة وهو قائم على رأس السكة ولم يدخل  
ولم يعقل معهم فهو شرم **نعم**

هذا هو الوجه في تفسير الالفاظ التي تستعمل في شرط تعليق الطلاق

بم اجمعهم **بم** دعتهم جامعة الى شرب الخمر فقال لي خلف بالطلاق لا شرب الخمر وكان كاذبا فيه ثم شربت  
طلقت **بم** لا تطلق ديانا **باب تفسير الالفاظ التي تستعمل**  
في شرط تعليق الطلاق **نعم** قالت له سادك اسرحت ارسامني حنك فقال كاذبا رستار  
كسبر ياهاخ فانت طالق ثلاثا فان كان يعلم ان الاول كان اني وبقي وقع والا فلا **نعم** ان كان  
تقيا نقيا نظيفا لا يقع **عكس** ما كسب باقرا من كسب له قوار ولا شجر ولا دار **نعم** من لم يسل  
دفع ولا شجر **نعم** ما لم يسلها في عرفها **نعم** قمار من لم يسلها عن الاموال الدينية عادة **نعم** مثله  
**نعم** قال لها كافي واردا في صفوانها ثلاثا فبها واسباها ولا يشترط اتلاف الكل ولو قال  
لها كافا دام سحر فانت كذا فذهبت مقدار سحر او نصف وبلغت ختما آخر لا يحنث وان عادت  
اليه بعد ذلك **نعم** كافاح قادام الى انا فدخل دار الخمر قال رحمه الله والاول اصح **نعم** وكثيرا  
ان ياكل الكثر من منين وقيل مونا لو حضر وقت طعام آخر لا يملكه الاكل **نعم** قال لها ان لم يكون  
احسن من الشمس والفر فانت طالق ثلاثا لا حنث لقوله تعالى لقد حلفنا الانسان في احسن وفيه  
حكاية معروفة **نعم** قوله بالبحر بدس مونا لا يغلب حسنة على سيئانه ولو قال ان كنت بمونا  
الوجه فانت طالق ثلاثا فان كان عبوس الوجه مقبوضا ولم يكن هشا بشا كما هو عادة الصلف  
حنث ولا فولا ولو قال بها ان لم ازل منك السخات فانت كذا فلو اكلها اذس يلغوا وناقشها فكل  
امر لا يحنث ولو قال له ماصح وبد فقال ان كنت كذا فانت طالق فان ظهرت عند خروج امارات  
انما حنث يطع فيها كل مرات فحينئذ يقع الثالث **باب في شرط طهر**  
**القول** **نعم** قال بالبحر كالحكم خاكا نكس خاكا نكس خاكا نكس خاكا نكس خاكا نكس خاكا نكس  
ثلاثا ثم شرب الخمر والبكس لا يحنث لانها شرط معترضة فتقدم المؤخر فيكون الاخير شرط  
الانقار وما قبلها شرط الاخلاص قال رحمه الله هذا القريبه انما هو الخوار ريمه فلا يريدون به  
الاتعلق الخرا بجلها او لكر واحد منها وهو الاظهر لانهم يريدون به التعليل على انفسهم بايمان  
كثيره لكن يلوكون الجزاء بعد اختصارا في حنث **نعم** ولو اتهمها بسو جمل فقال انت طالق  
ثلاثا كما يجرى بسبب الكس او اوبازي بابان روان غير صح واد بالحيانة الثاني ثم رجعت  
الى صنعتها حنث وان رجعت اليها وقت زوال شهده **نعم** مثله **نعم** قال كالحكم خرا او اوكس  
قالت تزوجها اربى شرم فقال انك كنت انابي شرم فانت كذا فلو ان كان الرجل عشي شرا او اوكس  
الاستاذ او قبل ايده الطوبى النهار ارفع صوته ارفع من صوته فلو شرم وقيل ان كان  
الامام مع القوم يصلون الجمعة او الجمعة وهو قائم على رأس السكة ولم يدخل  
ولم يعقل معهم فهو شرم **نعم**

هذا هو الوجه في تفسير الالفاظ التي تستعمل في شرط تعليق الطلاق











لَا كُنْتُ مَالِي يَسْلَمُ بِحِمٍّ بَاعَ جَارِيَتَهُ ثُمَّ قَالَ إِنَّ دَخَلْتُ فِي مِيعَةٍ فِي حُرَّةٍ فَإِنْ رُدَّتْ عَلَيْهِ بَغِيرَ قِيْدَةٍ  
نَعْتَقُهَا وَإِلَّا فَلَا **عَلَّ** خَلْفًا إِنْ اشْتَرَاهَا كُنْتُ بِالْأَقَالَةِ **فَقَالَ** خَلْفًا لِلْيَسِيعِ لَا كُنْتُ سَعَى اللَّهِ

باب اليمين في الفعل الابازنه بم خلفا لا يشرب خوا بغير اذنها ثم استاذنها

في الجامع الاصفر حلف لا يخرج من بخاري الا باذن هؤلاء الثلاثة فحين احدثهم لا يخرج لانه ان

المجنون حنثاً ولوماً ما أحدهم لم كنت لبطلان اليمين **بج** قال لها ان خرجت من الدار الآباد  
فانت طالق فوقها غرقا ورحق غالى فخرجت لا حنث **بج**

وَالنِّكَاحُ وَالتَّرْوِيجُ شَرْعٌ قِيلَ لَهُ إِنَّكَ تَذَجِبُ فَلَا تَنْكَحُ نِكَاحُ الْتَكَارُفَانِ

أودعها في الكهف حتى أتواها نوحا ثم تزوجها نوحا كما كان تزوجها قبل البين فاسد  
حسب **علي** عتله نوحا ثم قال قيل الزفاف ان اصلحت هذه المساهمة فوطأه ثلاثا فاصلمت

غيره بغیر اسم و لا حث قال رحمه الله ينبغي ان حثت في عرفنا اذا حثت اليه ورضي بذلك **عل**

هذا الامر في ظاهره ظاهر في نفسه من غير ان يستبرأ بالاحتياط

حلف كما هو راجع الى سعيي لا تحت بالنكاح الا اذا نواه قلت وعنتوا به انه لا ينعقد العيدين

البين في قتل النبي صلى الله عليه وآله فقال براح هاكابين كام كام فنزفها لايقع الله بالدينه

لا تتزوج من قبيله فلان فتزوج بنته لا حنت **شم** قال لا قربايه ان ادخل عليكم احد يساير

بدا له الفاح لا ينعقد **حسن** قال لا جنسية ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا من جهتي او طلقك  
صح وصار كأنه قال ان دخلت الدار وتزوجت كرا فانت طالق ولو قال لا جنسية ان ولدت فانت طالق

میں فتوہ کیا تو لڑتے ہوئے **حلال** اللہ علی حرام ان تزوجت فلانہ ثم تزوجها في حرمت  
ولاصحها لا تخوم قال الامامة اذا نكحك او راجعك فان طالت ثاذا نكحك فان طالت

[illegible]

10

خطها وادخلان  
روى عن شاذان  
ابو عبد الله في النور  
للجنة قال  
ابو عبد الله الى الحد  
ما رواه  
الى الاخر فقال  
ابو عبد الله  
عنه

على الوطى في النكاح والافعلى نكاح جديد ورجعة بعد الطلاق **ج** ان تزوجه بابا لثمن دينار فلدا  
فتزوجها بدينار ثم راضوا فمهرها لا حنت **ق** يضلح المصاهرة فقال الخلال عليه حرام ان اصلح

هذا الامر ولا ينة له تخوم اذا وجد الشرط **ثم** خطبها رجلان ووقعت مباركة فقال كاه مادوان  
بين النرجح والمراء

لانه عقد سه غیا فغلیس لایتنصور اجتماعها فانعقدت علیا کلا واحد منهما لکن انقضت غیا الزفاف

في أحدهما وعلى التزوج في الآخر **س** مثل **ش** ان اصلحت امرئتي مع ولان فاحذر مني **س** في  
بالفة لا كنت حور كفضوه ولا بسكوتة ولا بتصويبه اذا اصلحه اجبني **ف** اكر من مام نام توزن

خواهم فهمی طالق فتزوج امرأة اسمها عند ولادتها ذلك لكن لها اسم اخر معروف فمستور لا تحت  
 مثلها **ع**ك ما لو غوان شاء الله

بسم الله الرحمن الرحيم  
يا أيها العريس على العتق والطلاق بسم  
قال البيهقي ان خرجت من زوجك فامراتي

والمفصول إذا اجازت **فتح** ان طلقها بغير ائجاز افعيله حر فوكل بئجاز ارجلا بطلاقها وطلقها بغير قيد

لا يُعْتَقُ **فَبِ** مِثْلِهِ **مِمَّنْ** يَعْتَقُ **فَعَسَى** خَلَفَتْ اِذَا تَطَلَّقَ رُجُوعُهَا الْيَوْمَ اَوْ قَالَ اِنْ تَمَّ سِرُّ  
نِسَاءِ اِذَا اتَتْ عَاوِزُ سَعْدِهَا مِنَ الْخَاصِمِ إِلَى الْحَاكِمِ وَيَقُولُهُ بِلِسَانِهَا وَلَوْ حَلَفَ لَا تَرْكُ بِنْتُهُ عَلَى خَتْنِهِ

فان كانت صغيرة فنوعها من يد بتر وان لم يكن وجهه في الانتزاع شرعاً اوجبه فلم يقدر على نوعها

بَرَّ وَلَا يَكُونُ تَارِكًا لِأَمْرِ الرِّضَا وَالْقُدْرَةِ **باب** فِي مَدَى صَلَاةِ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ لَا رَوَايَةَ لَهَا وَخْتَلَفَ فِيهَا  
أَنْ خُوجِبَتْ صَلَاةُ الْفَجْرِ عَنْ رُفْعِهَا فَإِنْ طَلَقَ فَنَامَتْ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ لَا رَوَايَةَ لَهَا وَخْتَلَفَ فِيهَا

فَقِيلَ إِذَا بُهِتَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ثُمَّ نَامْتَ حَتَّى وَالْأَفْلَا وَقِيلَ لَا حَنْتَ مُطْلَقًا **وَاللَّهُ مَا أَخْرَجَ صَلَوَ**  
عَ وَمَقْتَبَاهُ فَلَا كَانَ نَامَ عَنْ صَلَوةٍ حَتَّى خَرَجَ وَقَتَهَا ثُمَّ صَلَّاهَا فَاقْبَلْ حَنْتَ وَقِيلَ لَا حَنْتَ **مَحْمُودٌ** خَلْفَ لَا

بصلي اليوم جماعة فاقدر بعقل واحد حنث **م** خلف ليصلين جماعة فاتم صبيًا يعقل الصلوة  
كان: لانك اليوم طعامًا مضغته بصيها

باب في علاج الاكل والشرب في شهر رجب  
فسبق الى حلقتها شي منه كنت قد سمع لا خصوصاً اذا كان يسيراً **شتم** ولو حلف لا ياكل لمنع فاكل وجاء

فَوْضًا كُنْتُ وَأَنْ نُورِ الْكَبِيرَةِ مُسَوِّدًا يَنْتَعِشُ مَعِ سَيِّدِي كَلْفُ الْأَبَاطِرِ هَذَا الْأَخْطَرُ مِنْ مَسِيرِ الْأَجْسَادِ فِي سَبِيلِ الْإِحْسَانِ







صورة **سبح** حلف لا يلبس من ثيابها فباعته ثيابها منه ولبسها لا يحث الا اذا نزلها  
**عك** ولو التفت لباحتها على الخائف من غزوها فان القاها عن نفسه من ساعته لا يحث  
**ط** لو لبس ثكته من غزوها حثت عندنا يوسف عن محمد بن ريسان **يت** ان اخذت لي ثوبا  
بعد اليوم فانت طالق فاحذرت له ان لا يشرب او يصف شيئا فبرز به وسرعورة الغليظة  
وبعض الخففة ولا عبوة يجبر ان يكون هذا منصوبا الى ما يستريحه العورة على وجه يجوز  
به الصلوة ولا عبوة لعل الخائف وضحا **مت** ولو كودا زارا من غزوها حثت وعنه لا يحث  
بالتكوير وحثت بالايثار به قال رحمه الله وهذا كله مستقيم على ما عليه جواب الاصول اذا  
كان اليمين بالعربيه فانه يقال ليس الايزار والعمامة والفلسية والتكلى اما في الجواز رصده  
فلا يحث فامثال هذه وهو الصحيح لان الحمال لا يتناول منع القنسية على الراح والركوس  
والايزار وبه **يح** فانه قال كالحج حرم ساء وحج او قال كالحج حرم زير فلو من غزوها ازار  
على راسه او الخنك بلحفة من غزوها عرفنا لا يحث **عج** حلف ان لبست من غزوها فاشترى  
الغزل منها ثم نجلد ولبس لا يحث قال **مت** ان كان الحلف لعني في الغزل حثت والا فلا  
كافة **ن** حلف لا يدخل دار فلان فباعها ثم دخل حثت ان حلف لعني في الدار ولا فلا قال **مت**  
وان لم يكن ظاهرا لم يذهب لكنه تفصيل حسن **باب اليمين على التركة والمسالك**  
**الاذن** **قع** ضاع متاع المودع فاتهم المودع فقال حاله الغضب كانت حي يورسان احسن  
مركان في داره اشياء ابية ولم يعلم بها فاحرقها بعد سنة ايام حثت ان لم يكن في لفظه  
ما يدل على الاجانب **بم** **ش** حلف لا يترك فلانا يخرج من بيتي او يدخله يخرج بعين علمه وحل  
لا يحث **يح** ولو رده فيه ولم يخرج لا يحث **ط** ابو القاسم الحنفى روى حلف ان ادخلت فلانا في  
بيتى فهذا على الدخول بامره علم ولم يعلم ولو حلف ان يدخل هذا على دخوله امر ولا علم ولا يدخل  
ان ترك فلانا يدخل في بيتى فهذا على ان يدخل علمه ولا يمنع **بم** اكر من فرد من فردا ثم انما  
ونروم فانت طالق فاد الغد فذهب الى قرية وقد كانت ذهبت الى قرية اخرى قبل ذهابه ولم  
يعلم به لا تطلق **يح** ان امسكتك في البيت فانت طالق فخرجت في فورها ثم جابها الناس الى البيت  
والزوج منكركم فحلفت فيه حثت اذ لم يخرجها حيا وان قال لها اخرجي **يت** قال الذ

هذا هو الصحيح  
في قوله حثت  
في قوله حثت  
في قوله حثت

اذن لهما الذي ذهب الى العرس فكذا فاخبرته بذلك ولم يمنعها حثت **باب اليمين على الخبر**  
**والذهاب للسفر والعبد والركوب** **شم** قال لهما ان خبرت فانت طالق فاذن الحثت غا  
عاده لهما للخبر ولا حثت بالعجن فان اعتادت الامر بالخبر حثت بالامر وان اعتادت بعض ذلك  
حثت وان اعتادت جميع ذلك وحدها لا حثت الا بالاتفاق هذا الاصل في الاخراج **بم** ذهبت  
الى العرس فقال لهما ان ذهبت بعدها بيش كنين جابها فانت طالق فاذن ذهبت الى القرية  
بطلق ويراد به كل مجمع اليه اذا نزل المتقيد بالعرس **ظلم** ان مكرت بهذا الوادي فهي طالق فح  
بقنطرة عليه حثت **سبح** حلف لا يسافر مع فلان فخرج مسافرا فافله فيهم فلان حثت **قب**  
لا حثت ما لم يجهم بالطعام الواحد **قع** **عس** قال ان ركبت على الدابة فانت طالق فركبت العجل  
فان نزل العجلة حثت قال رحمه الله ولا يقيدها وان نزلها لانه خلاف الطاهر **باب اليمين**  
**على الشتم والضرب** **بم** قال لهما اكر بعد اذن مراد شام دعي نزل طالق ثم قال لهما اكر ما در  
عورن قالت ما در شاست لا ينع ويافذه امه قال رحمه الله والاحسن ان حثت مطلقا لان هذا  
الكلام في العرف شتم للمخالب **قع** **عك** شتمه رجل فقال يا حي ليس يا وتكر فقبله شتمته فقال  
ان كنت شتمته فكذا استحسن ان لا حثت في المبالغة او في الادنى من الاعلى **شم** **سي** حلف لا يضرب  
غلامه وضرب فوق ثيابه بحيث لم يتألم لا حثت **قع** حلف لا يضرب امراته فذ شتمها او خفها  
او وطئها برجله فهذا كله ليس بضرب بل بان الجوار زمية **بم** حلف لا يضرب فلانا فوطاه بالمد  
والمد لا يحث **يح** قال لهما كاذبا دجها فانت طالق دى دسبه ما روجدا وطفى سارخوته الى دج  
دار حكرها فولا حثت قال رحمه الله ووافقه علماء الامم الحياطي وهذا حسن وجواب **قع** حلف  
لا يضرب من امراته خشبه لاذن لها ولا يلبس بطنها بالكثرة **باب اليمين** **سي**  
ان دفعت اليه ذلك من اشياء فانت طالق فاذن ولدها من اشياء باذنه حثت **و**  
فانت لبنتها ادفعي اليه قوصا فذعت حثت **بم** وكذا اذا وضعت الخبر عند وقائه  
كله قلت ويلغي انه اذا وضعت الخبر عند ولم تقل كلمة فاك حثت لانه دفع عرفا وعرضا  
**ش** دفع الى مضار ثوبا ثم حذره القصار فقال ان لم اكن دفعت ثوبى اليك فامواته طالق  
ثم ظهر انه دفع الى ابن القصار او تلميذه لا حثت اذ كانا عيال القصار الا اذا نزل القصار

هذا هو الصحيح  
في قوله حثت  
في قوله حثت  
في قوله حثت











ان نظرت الى اخي نظرت لنفسه لا كنت بوضع الطعام عنده ولا اعتبار فيه باللسان ولو كان قالا  
لابنه المنازعة ان كنت مني فامرك بالحق فان اراد به حقيقة الا بخلاف لا يقع وان اراد النسبة اليه  
يقع **بم** اكون بذكر امر اعدت نبيست في القبر فامرته طالق لا كنت لانه محتمل فلا يقع بالشكر كما لو  
حلنا بسبب طين فحلنا احداهما انه غراب والاخر انه حمام ولم يعلم ذلك لا كنت **اصغر** قال لهما ان  
كان راسي اقل من راسك فانت طالق لا يقع لانه لا يعلم **قيل** قال في وجع البطن فانكروه وقال  
ان كان لرجل وجع البطن فانت طالق لا يقع بقوله **بم** القول قولها كما في الحبس **قيل** قال ان كان  
جاءني وخوفي وسالي انقص من جاءه فلان دمه له وحرمته فامرته طالق ينبغي ان لا يقع لانه يحتمل  
ان يكون جاءه احداهما انقص في موضع واعظم في موضع آخر **قيل** قال لامرأتين لم اهلوا لكما حيوة  
طالق لا يطلق في الحال فلو كانت احدهما بنت كسبت منه والاخرى بنت عشرين فانت طالق لا يقع  
الشابة طلقت الشابة في الحال ولا يستند خلاف في زعم **قيل** الله وليا متاعا لا يطلق  
كل حرة منها **عنت** ان لم يخرج الفاسق من النار فانت طالق ثلاثا لا يقع لتعارض الادلة  
**عنت** قال ان ذكر حلفا معلقا بشرط قد وجد ولكن لا اعرف ان كان بالله ام بالطلاق كحلف على اليمين  
بالله **ط** ابو نصر الدبوسي حلف في شيء انه حلف بالله ام بالصيام ام بالطلاق فحلفه باطل وقد  
علم الحالف ان عليه ايمان الكسوة لا يعلم عددها بحلف الاقل **ت** يحرم **عنت** سكر انه علق الطلاق  
ام بخو او شكر وجود الشرط بحدوث الكاح احتياط او لا يلزمه القياس **مت** والمستهرة كالحجبة  
**بو** وكذا البقرة باللسان لا بالقلب **باب** اليمين على فعل ايضا وفيه حكم الملك  
او غيره **بم** حلف لا يركب حمار فلان فركب حمارا استأجره فلان او استعانه لا كنت بخلاف الدار  
والبيت **ط** مثله فانه كنت بالمسناحوة والمستعانة والوقف في دين الفقه ينظر في مسألة الدار فان كان  
له دار اخرى ملكه لم كنت ولا في كنت وهذا حسن **م** حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا لولائه  
وهو ساكن فيها كنت وكذا الوفا بالله لا ادخل دار فلان فدخل دار زوجها وبقي ساكنة فيها معه كنت  
**بم** مثله **اصغر** حلف لا يدخل فلان فباع فلان طاعة ثم دخله لم كنت عند ما خلاص محمد  
ثم قال لا يفتن به وقال جملة من مشايخنا ينظرون حاجتنا اليه من جهة صاحب الدار لم كنت كما قال  
لتغيره وان حاجت من جهة الدار لضيقها او لوقار امنها او نحوه كنت كما قال محمد لان العوض تعليق اليمين

بغير الدار

جمع

بعين الدار **بم** قال لهما ان تزوجت امرأة بغير اذ لك في طالق ثم طلق المحاطة وتزوج  
باخرى بغير اذنها تطلق بخلاف ما اذا قال ان زوجت من الدار بالاذنية فانه يتفقد حال  
قيام النكاح وانفردت للرجل ولاية المنع لا بغير اذنها فيستفقد ثبوتها كحال قيام ولا يندو  
ليس للمواصلة ولاية الاذن والمنع من التزوج فكانت اليه من مطلقة باطلاق اللفظ **ط**  
عن ابى يوسف سلطان حلف جلان لا يخرج من المسجد الا باذنه ثم غزا السلطان سقط اليه  
وليوا عيده عمله لا يعود وكذا التزوج بعلة بالذمة ويومات لا يسقط عن محرم حلف  
الوالي رجل لا يخرج منه بمن يحل هذا الطعام فعرف الاخذ فلم يجبره حتى غزا حلف في القتال  
لا كنت ولما الاستحسان اخذ وبالتاخير ما نال لا كنت عالم يعزل **باب** **اليمين**  
على فعل فيمتنع منه او يعجز **ش** حلف ان لم اخرب بيت فلان عمدا فقتلته ومضى فاجم حرمته  
حتى مضى الغد اختلف فيه والمختار الفتوى **بم** قال لهما ولي بيت امره ان لم اذهب بك  
الى دارك فانت طالق ثم اخبرها من دار امرها فغفرت منه فلم يقدر على اخذها وقع الثلاث **ط**  
الى باب مديونية وحلف لا يذهب من هذا الموضع حتى ياخذ دينه فدفعه اذلة عن موضعه  
خطوات ثم ذهب باختياره فقتل حلف وقيل لا كنت ابو نصر الدبوسي حلف في شيء بان الله  
عمدا ويؤديه وجهه فانه طلاق لا كنت ولو حلف المديون ليقتضين حتى قتلان عمدا فجاء  
ليقتضيه فانه طلاق لا كنت **ن** يكفه الى القاض فلا كنت **ت** ينصب القاضي  
وكيلا ويأمره بالدفع اليه فاذا دفعه اليه لا كنت وعن ابو يوسف ان قبض هذا الوكيل باطل  
**ط** حلف لا يسكن هذه الدار فاوثق فلم يقدر على الخروج الا بطرح نفسه من الحائط  
لم كنت وكذا الماء الغمر وهو غير سباح **ط** حلف لا يسكنها فخرج فوجد بابا مغلقا بحيث لم  
يمكنه فتحه فقتل حلف وقيل لا كنت وبه ابو الليث والصدور الشهيد بخلاف ما لو حلف ان لم  
يخرج من هذا المنزل اليوم فقتل ومنع حلف وكذا الوفا بمنزلة الدار فان لم تحضر من منزله  
الليلة فانت طالق فمنعها الليل من الحضور بطلت يمينه المختار ولو قال اكون من امشب تاين شهر  
باشم فكذا فاصابه حتى بحيث لم يمكنه الخروج حتى اصبح حلف بخلاف ما لو قيل **بم** ولو قال لا اصح  
ان لم اذهب لكم الليلة الى منزلي فكذا فذهب **بم** بعض الطريق فاخذهم العسل فحسبهم







المفتاح اليه فتفتح لا تحت ان عني الدخول كذا لو امرت خاتمتها فتفتح وهو قال ان تركت لا  
فانت طالق فامرها ياخذ الدين من القرض لا تحت **ح** لو قال لها ان وفعت الحفلان بشا  
سكندهما كما واما جردك يا روزه لا يكون اقرا بالطلاق وان ادا الاجاب فهو تعليق **ح**  
سكندهما كما وانا جردك يا روزه ان دخلت هذه الدار ثم دخلها تحت لانه يتعمل للاعراس  
عن الاول قال رضي الله عنه وانه **ح** ان لم يصل تنقضي اليك المدة ايام فانت طالق ثم اختلفا  
بعدها عشرة فادعى النفي الوصل انكرت ما في القول له **ق** ان كانا جردك يا روزه لا يكون اقرا  
سه طلاق فذهبت في امرتها ولم يصير بها في الفور تحت **ح** انما تحت اذا اراد الفور قال  
رضي الله عنه وهذا شرط معتبر على الشرط فنقضتته ان تقدم للموخر ويؤخر المقدم وهما جعل  
الاول شرط الانعقاد والثاني شرط الاخلال لانه يعدل مثل هذا ان يجعل عدم النفي شرط انعقاد  
اليمن لليمن ثم يجعل المذهب بعد شرط الاخلال فكان ما اجاب به حسنا **ب** قال لها اكر  
وسمه كسي فانت طالق فجعل عليها غيوبا وكذا تحت ان كانت شريفة لا يجعل ذلك بنفسها **ح** قال  
لها كافي مسمى حتى جسم حرج اكر موكرك فمضت عليه من سلعة وقالت ان احادينا  
بمع هذه فاشتواها واخذت الثمن وانفقته في غير النفقة تحت لان المروءة لو اكر  
وانفاق هذا الثمن بغير اذنه **ش** قالت فعلت كذا فعلى صوم منه بكفارات فهذا البيان تنفي  
اليمن **س** مثله **ح** قال كاني انا ما اكر امر بعد امحاح او ما بشر من امحاح فانت طالق  
او دهن في اشارت انكر ابدامى لا تحت **ك** مثله قال رحمه الله وفيه نظرون لان الاشاة في عرفنا  
بعدة لها **ب** ان سكنت في هذه البلدة فامراته طالق وخروج في الفور وطلع امراته ثم سكنها قبل القضاء  
عدها لا تطلق لانها ليست بامراته وقت وجود الشرط **ش** مثله **ز** قال ان فعلت كذا فخلال  
الله على حرام ثم قال ان فعلت كذا فخلال الله على حرام بفعل آخر ثم فعل احدا فعلى حتى بان امراته  
ثم فعل الآخر فقبل لا يقع الثاني لانها ليست بامراته عند الشرط وقيل يقع **م** وهو الاظهر **م**  
قالا ان فعلت كذا فامراته طالق ثم فعل له امران ان تطلق احدهما وله ولاية التقيين **ش**  
تطلقان **ب** له ثلاثة نسوة فتا من صحت السطح منكن فهي طالق فصعدت احدهن ثلاث مرات  
ينبغي ان يقع عليها الثلاث لان الفعل اذا انصف الى جماعة يتكرر حكمه يتكرر النطق قاله في

هذا الحديث في قوله لا تحت ان عني الدخول كذا لو امرت خاتمتها فتفتح وهو قال ان تركت لا

في قوله لا تحت ان عني الدخول كذا لو امرت خاتمتها فتفتح وهو قال ان تركت لا

في قوله لا تحت ان عني الدخول كذا لو امرت خاتمتها فتفتح وهو قال ان تركت لا

في السير الكبير ان الامراء قال لجماعة من الفسكون قتل منكم قتيلاً فله سلبه فلو قتل واحد منهم  
قتل فله اسلابهم فكذلك هنا **ق** يقع واحدة **ق** قال لو كان لي اليك حاجة الى امرأة اخرى فانت  
طالق ثم جلع هذه لا تطلق **ق** **ب** تطلق **ب** قال لها ان لم يكن بيننا موافقة الى سنة فانت  
طالق ثم قالت بعد سنة لم يكن بيننا موافقة وقال الزوج بل كان بيننا موافقة فالقول للمرأة  
وقد موخلافها في الاتفاق **ط** قال لها ان طهرت فانت طالق وهي طاهرة للحال وقع **ع**  
طلقها ثم قال ان لمسكت اسرى الى مالي فهي طالق ثلاثا مكرها حتى تنقضي عدها ثم تخرجها  
بعد يوم لا يقع لانها اعطت حرمته عن ان يكون امراته في النكاح لم يسكن امراته **م**  
قال لها كلما وقع عليك طلاق فانت قبلها طالق ثلاثا ثم طلقها بعد ذلك ثلاثا يقع وطلاق  
امها الدور وانه لا يقع عند انفعي به قال الفوا الى رحمه الله في وجبه اذا قال ان طلقتك فانت  
طالق قبله ثلاثا **ج** **ب** بالطلاق على الظاهر الوجهين وقيل اذا الجرد واحدة يقع بل هو الواحدة  
وقيل يقع الثلاث ان كان بعد الدخول ثم قال الخولي به لو قال ان وطئت وطيا مباحا  
فانت طالق قبله بوطي فلا خلاف انها لا تطلق في امالي **ق** قال يغيبه لي اليك حاجة افتقضاها  
قال نعم فحلف بالطلاق والعاق ان يقتضيهما له فقال خاتمتي اليك ان تطلق امرتك ثلاثا فله  
ان لا يصدق لانه منهم وكذا لو حلف ان يطبعها فيما يامره وينهاه ثم نهاه عن جاع امراته  
لا يصدق الا باللذلة قال رحمه الله فهذا يدل على انه لو نهاه عن الاكل والشرب لا يصدق  
وفي الطريقة الرضوية اجمعنا ان الاهلية في تعليق الطلاق يعتبر وقت اليمن لا وقت الشرط  
حتى لو كان مضيقا وقت اليمن مجنون او وقت الشرط يصح ويقع وعلى العكس لا يصح اليمن  
**ش** اكر من بامر سال اندرين شهر يا شتم بوزنكم او را بوزنكم بكذا في بطلاق  
لا يدخل من كانت في نكاحه وقت اليمن لان هذا بين اللفظين للاستقبال فان قيل لما اتحد  
معناه ما يكون احدهما لغوا فلا يصح اليمن عندا حنيفة به قبله انما يلفوا اذا تكرر عن ذلك  
اللفظ كقوله انت حر وحران شاد الله اما اذا تكرر بلفظ آخر كقوله كلهم اجمعون فلا **ش**  
قال الزوجنه كسويكي طلاق وود وطلاق وسه طلاق وجها رطلاق او قال لها توكلي طلاق  
ود ووطر وود وسه وجها وكر وكران سجن كوي صح هذا التعليق لان اللفظ مختلف كقوله انت  
وعتق ان شاد الله تعالى

السير الكبير



**س** من اليمين بالله مشروعه بكتاب الله تعالى ومنه التي عليه السلام واحكام الله وهي جبا  
سواء اضعفت الجاهل او المستقبل ولكن تعليل اليمين اقل من تكليفها واما اليمين بالطلاق  
والعتاق والصوم والحج وغير هذه المستقبل قبل بكونه لغو لا تخلفوا ابائكم ولا بالطواغيت  
فمن كان خالفا لم يخلف بالله اقل يدع وقبل لكبه لتوارث الناس فذلك من تكليف والصحة ان اليمين  
لغير الله اذا اضعفت الجاهل بكونه واذا اضعفت المستقبل لا يكون له لغو العجالة بعد المعان  
ان امسكتم بالطلاق ثلثا ولم ينكر عليه النبي عليه السلام ولكن هذا من ايمان السلفه بالناس  
والا منهم **ج** وقال الجاهل بالله وكذا في ميفامير هذا الكلام حلف فيه خطر عظيم لانه  
بين الله وبين النبي عليه السلام ثم قال واعلم ان الحلف بغير الله لا يجزئ من الجاهل حلف ترفع  
اليمين وجوبه وبواسه والذين يقولون هذا كانه لم يتحقق اسلامه بعد طان عمار الاسلام  
تعليم الله وتعظيم امره وكذا من يقوم الصنف يقول كذا حتى ايكبر وعمره ان  
وعلى حق ايكبر اعظم من ان ساع بجسمه امنا وهذا كله استخفاف في الدين واستهانة بحكمة  
الاسلام **كتاب الحدود وهو خمسة ابواب** باب اول في حد  
الزنى **ش** ينبغي ان يصح رجوعه عن الاقرار بالاحصان كرجوعه عن الاقرار بالزنا **ظم**  
يكفي الايلاج في الذبح عند ما وجوب الحد ولا يشترط الانزال **باب حد الشرب**  
**ش** لا يجوز لعاض الرضا او فقيهه او المتفقه وايه المساجد اقامة حد الشرب الا بتولية الامام  
**باب حد القذف** **ظ** قذف وهو مصلح ظاهرا ولم يكن عفيفا في السر بعد  
في مطالبه القاذف بالحد فيها بين الله قال رضي الله عنه وفيه نظر فان المفهوم من قوله ولم يكن  
عفيفا في السرانه من الزنا واذا كان رايها لم يكن قذوفه موجبا للحد فكيف بعد **كب**  
سمع انا س من اناس كثيره انقلانا ولولا اني كحد ظلمهم ايشهدوا اسطلقان  
هذا ولد بجود السماع وان لم يعلموا الحقيقة ولو قال واحد لهذا الولد يا ولد الزنا الاكيد  
**ج** وقال لوجل اي تاجر حد القذف ولو انكروا القابل لا يجلف وتايف ما وراي الزهر الذي  
تكن من نفسه في اللواط **تب** ولو قال لا حرام زاده لا يجب حد القذف قالوا رضي الله عنه  
وقد كيتس انه لو قال ذلك الوالد بولده يجب عليه التعزير **باب في التعزير**

قال في الزنا والحد  
في الزنا والحد  
في الزنا والحد

**ج** وجد سكون ويؤخذ منه الراجح لا يجد ولكن يعذر باقل من اربعين سوطا **عت** ولو  
وجد منه راجح المخرون السكر يعذر ولا يؤخر التعزير حتى يزيل السكر ويوجد عمل  
انيه فيها حتى يعذر والحاصل ان باب التعزير مبني على الغالب والغالب في مثل هؤلاء المجان  
والفسق فيعزرون بناء على الغالب ولو شهد رجلان بشرب الخمر ويؤخذ منه الراجح عند  
اولي الامر كالفاضي والمحاسب **ج** قال الاخر عوف بن خريز يعزرون يكون  
هذا التعزير حقا للعبد بسقط باسقاطه ولو قال لم او تكرا تغد حرم في عالم ما الخ ان قاله ليست  
في الخصومة استخفافا به بنحو الاستهانة والشم يعزرون وان قاله حكايه حاله لا يعزرون ولو قال  
له كباذوا وكن الكسكاف فارج يا مفر كذا حكام لا يجب التعزير لتعليقه ولو قال للدخل له عرض  
في الخطاب ما او قال لامرأة محتومة كما او قال له ما كوث او قال عنس او قال خذ ورجع يعزرون  
قاله على نعمه الاستخفاف او لا ولو قال الصبي ما حانك ما بودن ولا يعزرون فذلك التعزير  
هذا كله حقا للعبد لا للشرع **العلان وغيره ما الناجري والفاقي** متعلم شديد ينهي انسانا  
عن القبايح فقال المنهي للمناهى كاش ما انت اسكند فاسكي شكسني دفاونا فانه يعزرون  
لا استخفاف به **كب** قال يا منافق اوانت منافق يعزرون **شم** مكينه اخذت كسر جبر  
من خبان فضربها حتى صرعها ليس له ذلك ويعزرون **ج** غلام سواهق شتم غلاما فله  
التعزير ولو قال لا حرام زاده يعزرون ولو اقام مدعى الشتم شاهدين شهدا حده انه  
قال له يا فاسق والآخر انه قال له يا فاجر لا تقبل هذه الشهادة **فعجت** ويضرب المسلم  
ببيع الخمر ضربة واحدة حتى يتقدم اليه فان باع في المصروع بعد التقدم ثم ايلم  
لم يسقط الضرب **مت** هذا دليل على ان التعزير لا يسقط بالتوبة **مت** وفي مشكل الاثبات  
واقامة التعزير الى الامام عندا حينة ولبى يوفى فخر وان فعلى حرام الله والعفو اليه ايضا  
قال الطحاوي وعندي ان العفو ثابت للذكر حتى عليه لا الى الامام قال رضي الله عنه ولعل ما قالوا  
ان العفو الى الامام فذلك في التعزير الواجب حنانه تعالى بان ارتكب منكوا البس فيه حد مشروع  
من غير ان يجني على انسان وما قاله الطحاوي فيما اذا جني على انسان **شيب** للسير الصغير ان  
التعزير الى الامام ما ذكره الطحاوي **عن** المغلب في حد القذف حق العبد الا ان الامام يستوفيه

هذا هو الحق  
في الزنا والحد  
في الزنا والحد  
في الزنا والحد



التعزير من حقوق العباد حتى سقط بالعقود ولا يبطل بالتصادم وغير المولى يملك اقامته كالمولى  
والنوع في زوجته وكذا من عليه التعزير اذا قال لرجل اقم علي التعزير ففعل ثم دفع الى القاضي  
فان القاضي يحبس بذلك التعزير الذي اقامه بنفسه **ن** ابو بكر اساء عبده لا يعزره **ن**  
هذا خلاف قول اصحابنا وله التعزير دون الحد فيه ناخذ وكذلك امراته لان الله تعالى قال  
واضربوهن **ظ** واي غيبه علي فاحشة موجبة للتعزير فعززه بغير اذن المحتسب  
للمحتسب لا يعزره المعز لان عذره بعد الفراغ منها قال صلى الله عليه وسلم ان عذره بعد الفراغ  
منها اشارة الى انه توغره حال كونه مشغولا بالفاحشة فله ذلك وانه حسن لان ذلك نفي  
عن المنكر وكل احد ما حوره وبعد الفراغ ليس ينهي لان النهي عن ما مضى لا يتصور فيتحض  
تعزير او ذلك الى الامام **ش** ثم حكم العورة في الركبة اخف من الفخذ حتى ما رآه مكشوف  
الركبة ينكر عليه برفق ولا ينازعه ان لم يزل وان رآه مكشوف الفخذ انكر عليه بعنف ولا يضربه  
ان لم يزل وان رآه مكشوف السوء امره بستره وادبه على ذلك ان لم يزل وقد استدل بهذا بعضهم  
ان لكل احد اقامة التعزير وهذا لا يستقيم لانه انما امره به حال كونه كاشفا لعورته وانه  
ملوك لكل احد **ج** قاله يا فاسق عم اذا ن يثبت فسقة بالبيته ليدفع التعزير عن نفسه لا يسمع  
بيته لان الشهادة على نحو الجرح والنسب لا يقبل بخلاف ما اذا قال لراي ثم اثبت ذناه  
بالبيته يقبل لانه متعلق الحد ولو اذ اثبات فسقه ضمنا لما يصح فيه الخصومة كجرح الشهود  
اذ قال يشوته بكذا فعليه رقة يقبل البيته كذا هذا ورواه في علي جل عند القاضي سرقه ويجوز  
اثباتها لا يعزرها خلاف دعوى الزنا لان المفصل من دعوى السرقة اثبات المال لا نسبته الى  
السرقة بخلاف دعوى الزنا وان فصل اقامه الحسبة لكن لا يمكن اثباتها الا بالنسبة الى الزنا  
وكان قاصدا لنسبته الى الزنا والمال يمكن اثباته بدون نسبته الى السرقة فلم يكن قاصدا  
بنسبته الى السرقة **ج** صنوب غيره بغير حق فضر به المضروب ايضا انما يعززان ويبدلان  
باقامة التعزير بالبادي منهما لانه اظلم والوجوب عليه اسبق **باب صايل متفرقة**  
**فصل** في غلب الائمة الحكمي ثبت حد القذف والتعزير عند الاحكام فامر المقدوف ان يقدم الحد  
على القاذف بنفسه لا يعزرا ان كان المقدوف يريد اقامته الحد بغيره **ج** اثم الجيران جازم

انه سلك  
فيما كان  
منه

فيما كان  
منه

انه سكون فاجتمعوا الطلبة مع امام الحلة والمؤذن وغيرهم ودخلوا بيوت المسلمين بغير  
وطلبوا الروايا والرفوف والسطوح في كل بيت فعلوا ذلك فلم يجدوا احدا يعزرون فقال غيب  
ليس لهم ذلك ويعنون اشدا لمنع **ج** حمامات ملوك يطيرها فوق السطح فطاعا على عولهم  
المسلمين ويكره حاجة الناس برميهم تلك الحمامات يعزرون ويمنع اشدا لمنع فان لم يمنع  
فجرها المحتسب **ق** لا يسقط بالتوبة نصرة **ح** نطواني قذف فلما قضى  
بسوط واحد اثم اسلم فضرب تسعة كسعين جازت منها دية **س** مثله ان حد الزنا لا  
يسقط بالتوبة حذر **كتاب السرقه** **ق** لا يسقط لسرق المدفون في القبر  
من مظهره في كوره حفرة لا يتطوع الا اذا كان عليها حافظ **ظ** لو سرق المدفون في القبر  
يقطع **كتاب البيعة** وانه يشمل على عشرة ابواب **باب استيلاء**  
الكفار والمالك القديم **ع** كافر استولى على مال مسلم واحزره بدار الحرب ملكه ملكا طيبا  
حتى لو اسلم بطيبه ولا حرم كسبه عليه رقة ولا التصديق به **ب** استولى الكفار على اموال المسلمين  
واحزروها بدار الحرب ثم دخل واحد منهم دار الاسلام مستامنا فوجد المالك القديم المال  
في يده لا يخذله بالقيمة **ق** دخل دار الحرب باثان فاشترى عبدا منهم فابى هناك ثم دخل  
التاجرة دار الاسلام فوجد في يده انسان ناخذ بالثمن ان كان ملكه ذلك الانسان بالشرى  
وبالقيمة ان ملكه بالهبة **ج** ليس له على العبد يسيل بما يملكه دار الحرب **باب بيع الغنم**  
وما يتعلق به **ق** اشترى جارية مائة مائة ثم يورثها الغنم من الامير ينفذ ويحل وطيرها  
وان اشترىها من وقع سهمه نفذ في اربعة اخماس ولا يحل له وطيرها **س** **كتاب الصغير**  
حزق خل دار الاسلام بغير امان فاخذ واحد من المسلمين منوفى لجماعة المسلمين عند ابي حنيفة  
وروايه شاذه عن ابي يوسف وعند ما هو له خاتمة وفيه وجوب الخنس عن ابي حنيفة ومحمد وروايتان  
قال رضي الخلاف في مال الذي ادخله دار الاسلام كالحلاف في نفسه **ج** وعلى هذا اموال الخطا  
بين جبين كانت في بلاد الاسلام التي تحت قمرهم ولايتهم كبحالا وسمرتي التي ثم اغار عليها  
عسكر خوارزم **ج** استاجرة لخدمته في السفر وحفظ ماله فغزا بغير من استاجرو  
وسلاجه فان شرط المستاجرة العقد ان ما اصابه للمحتاج فسمهم من الغنم له والافه  
بينهما









انما هو قبيح وكافره حرمت على الزوج **قوسي** قال لها انظره فموتت نبي ابيها كافر انك لي  
 فقلت او شئ فالك حشرها تاوكر ما دح فقال نؤشمكن كفو **ششم** كفوا ان اراد به الخروج  
 عن الاسلام **قوس** قال لها جني فنيك يا وديسح فقلت نعم فقال لها كفوت فقلت نعم كفوت  
 لا يكفروا لو قيل له لا يتكلم بهذا الكلام فانك خرجي عن الاسلام فقال اولا يخربني ان لا يكفروا  
 لانه لا استبعاد **بم** قالت لزوجها لو علمت انك تزوجت على الخلف في اليهودية كفوت  
**سشم** قال كافر ميت دسريان يا وديسح لا يكفروا **قوس** قال ان افروعون او ايليس لا يكفروا  
 لانه للشدة الا اذا قال اعتقاد في كاعتقاد فروعون او ايليس وقوله في ضمن الاعتقاد كنت  
 كافرا فاسلمت لا يكفروا لانه للمبا لعه دخلت الخقيق **بوس** يكفروا لو قال لي كين يا وديسح انك  
 دعياسد كنوازي فقال نعم يكفروا **عس** قال لها في الخاجمة انت كافره فقلت الكافرة  
 لا يسئل لا تخبرم ووقال لها كافرة انت فقلت ان كافرة صارت مؤمنة ولو قيل للمثنا  
 قله عن الصلوة اما تعرفين الله قالت لا كفوت ووقالت له لا تبدك اري فانك يكون  
 في المسجد وان اظنك عند ضيق وكافر برس كاهم حرمت عليه **مت** لا تخبرم عندي لانها تريد  
 بهذه المبالغة صيانا نفسها عن الكفر قال رضى الله وبقا له محمد الاية احسن **ابن سلام**  
 مؤيد قيله قل لا اله الا الله فقال لا اقول لم يكفروا ان كان كذا كفوت كفوت تلك السأ  
 ووقال دغني صديقك فواو قال اعتدك كافرا وان كافركم وقيل اعتدك كافرا لا يكفرو  
**ج** وخلافه قوله استقبلني امرؤا دنا ان كفرو وقوله جعلتني كافرا او الجاني اليه او قال  
 حيث الى الكفر او قال نحن هذا بلا اسلام فالصحيح انه لا يكفروا هذا كله ووقالت دغني فقد  
 كفوت عند هؤلاء الا ولاه كفوت بخلاف قوله كفوت عند هؤلاء الاولاد **بوس** قالت لوليها  
 ان لم تعرفيني وبين نفسي الكفر فقال كفوت الا ان يقول فان كافرة فانه يكون عينا وكذا قوله  
 ان فعلت كذا فاني ساخير كافرا فويدين اذا حثت فيها كفرو وقيل من وقف كلمة الشهادة  
 بين النفي والاثبات من غير مانع ولم يرد في معتود غير الله تعالى قال يطلق هذا للمبالغة في  
 التحجب فان عني هذا لم يكفروا وقال ابو ذر عظيم ولا يكفروا قيل اغضبها وليها وزوجها فقلت  
 كفوت المرأة وقول لم اعني نفسي لا تصدق لان الام يرجع الى المعبود ولا معبود هنا غير

انما هو قبيح وكافره حرمت على الزوج  
 فقلت او شئ فالك حشرها تاوكر ما دح فقال نؤشمكن كفو  
 عن الاسلام قال لها جني فنيك يا وديسح فقلت نعم فقال لها كفوت فقلت نعم كفوت  
 لا يكفروا لو قيل له لا يتكلم بهذا الكلام فانك خرجي عن الاسلام فقال اولا يخربني ان لا يكفروا

لانه لا استبعاد  
 قالت لزوجها لو علمت انك تزوجت على الخلف في اليهودية كفوت  
 قال كافر ميت دسريان يا وديسح لا يكفروا  
 لانه للشدة الا اذا قال اعتقاد في كاعتقاد فروعون او ايليس وقوله في ضمن الاعتقاد كنت

كافرا فاسلمت لا يكفروا لانه للمبا لعه دخلت الخقيق  
 يكفروا لو قال لي كين يا وديسح انك  
 دعياسد كنوازي فقال نعم يكفروا  
 قال لها في الخاجمة انت كافره فقلت الكافرة  
 لا يسئل لا تخبرم ووقال لها كافرة انت فقلت ان كافرة صارت مؤمنة ولو قيل للمثنا

قله عن الصلوة اما تعرفين الله قالت لا كفوت ووقالت له لا تبدك اري فانك يكون  
 في المسجد وان اظنك عند ضيق وكافر برس كاهم حرمت عليه  
 لا تخبرم عندي لانها تريد  
 بهذه المبالغة صيانا نفسها عن الكفر قال رضى الله وبقا له محمد الاية احسن

حشرها

تصدق **ابو ذر** قالت لزوجها ما دمت معي دكافرا ما كاهم فقال يعزوم على الكفر كفو الا ان  
 تتؤك لك على سبيل الخلف لو قال ان ابر من الله بولا فقال ان لم يتم تعليقه حدة ايمانه **مت**  
 هذا ليس بجواب وجوابه في **ن** عن ابي سليمان الجوزجاني انه لو قال انت طالق ثلثا لو قال  
 هو مستثنى ولا يقع الطلاق **ج** قوله عند وديسح انه ان لم يكون مطر منذ عينا علم الغيب  
 كفو لا لعلامه **قوس** ثور ثورنا ر اليهود والنصارى كفو **عس** لو قال كنت استهزئي بهم ولم  
 اعتقد ديههم صدق د يانه قيل لوقالت الشك في ولدها موتك ظلم عدك قلب اكل فهو فاحش  
 ولا تكفروا قوت به انه عدل ومعناه انه ثقيل **بوس** لو قال يا رب جعت على العقوبات سخطا  
 كفوت عن ابي خرمثله **الثالث في انكار حكم من احكام الشرع والاحتفاف به والعلم العلماء**  
**قوس** انك فوضيه صلوة الجنابة او كفالة الطهار كفو **قوس** انك فاضل الوتر او اصل الاضحية  
 كفوت في نظم الرند ويسقي خلافا هذا فقال اذا انكر شيئا من الفرائض ولم يره حقا مثل الصلوة  
 والصوم والزكاة او الحج او العسل من الجنابة او من الحيض او من الوضوء بعد الحدث كفو  
 تقتل ولو انك الاضحية فوضا او صدقة الفطر لا يقتل لاختلاف الناس فيه وكذا اذا انكر المسح  
 على الخفين واذالم بر التيمم حقا عند المرض او السفوف يقتل قلت ولا شافي بين قول الحلواني  
 في انكار اصل الاضحية وقوله الرند ويسقي في انكار فوضيته لان اصلها مجمع وفوضيته با وجوبها  
 مختلف **قوس** حجة العشر او صدقة الفطر لم يكفروا قبل لو انك الخراج او العشر لا يكفرو ولا يفتش  
 خصوصاً زماننا **ج** حنفي المذهب قال انه يفتش في غير ذلك فليس بجور ولا يجوز العمل به لا يكفرو  
**بم** قال الحنك الكلب والحمار حلال ان قال انك لم يمت كفرو والحج منها لا يكفرو وكذا اليوبوع  
 والفاروخه لو روى النص على حرمت الميت دون الحي **بم** اقروا ما نه من من الخطه بماية  
 وخمسيس وقال هذا الزيادة حلال كفوت رده النص ووقال لا موته دروغ جبري كوي فقلت  
 نحو شي اوردتم ونفروا فزوم ان اراد به الاستخفاف بالدين حجة الايمان والنيكاح **ششم** قال  
 لاخر ان ذهبت الى مجلس العلم فطلق امرؤا فقال هذا استهزاء بالعلماء والعلم فبكفرو **عس**  
 قال لا اقول بفتوى الاية ولا اعمل بفتواهم فهو لا روى الرسول واجاء الأمة وتغييرات النصوص  
 فيلزمه التوبة والاستغفار وقيل ان لم يكن مجتهدا يحشي عليه الكفر **قوس** من قال من اكل حراما فقد

قال في اخر النص  
 وانما سئل عن حقيقة  
 وعنف ضيقها  
 ان تقول الحنك  
 عينا  
 انك فاضل الوتر  
 او اصل الاضحية  
 كفوت في نظم الرند  
 ويسقي خلافا هذا  
 فقال اذا انكر شيئا  
 من الفرائض ولم يره  
 حقا مثل الصلوة  
 والصوم والزكاة  
 او الحج او العسل من  
 الجنابة او من الحيض  
 او من الوضوء بعد  
 الحدث كفو

تصدق ابو ذر  
 قالت لزوجها ما دمت معي دكافرا ما كاهم فقال يعزوم على الكفر كفو  
 تتؤك لك على سبيل الخلف لو قال ان ابر من الله بولا فقال ان لم يتم تعليقه حدة ايمانه  
 هذا ليس بجواب وجوابه في ن عن ابي سليمان الجوزجاني انه لو قال انت طالق ثلثا لو قال







[illegible]

مجلس ۱۰۰

اراد الشهوة فلا بأس ولو قال اخرج من هذه السورة المشؤمة فما التعليم لم يكفر ولا يجوز  
خير ما ان فيه تنبيهاً الفعل لم يكفر اخرجك الله الله بلا ايمان فيه خلاف وعبادة الصنم  
كفر ولا يعتبر باطنه ووصوره عيسى ليسجد له كفر وكذا اتخاذ الصنم لذلك كذا استخفافه  
بالقران والمسجد ونحوهما ما يعظم **بق** قوله هم احسنوا وهو قبيح كفر قال رحمه فعلى  
هذا اذ احكى عنده غيره اني شئت فلانا او صورته او اخذت عنه كذا ظالما او اخفيت منه كذا  
من ماله او قال دفعت فلانا الى لاغونة او الكفرة فاخذوا منه كذا ونحوه مما فيه مكانه عن  
ظلمه او فعل ما موقوف عتلا او شرعا فقال المحكي له تؤد الى الحاكى او لضغيت بينهما  
ح تؤد واما كنج او قال خب <sup>من كبر</sup> **ب** ينبغي ان يكفر **ج** قوله لا يستحق من كفر والظاهر  
خلافه لا اخاف الله مع اعترافه انه لا يفعل ما يفعله الخالف لم يكفر يكفر اطلاقا قل له مبالاة  
**ب** قال عنده عن هذه الايمان ثلثمائة رهاونا فقد كفر **د** **فيما يتعلق**  
**بايمان الزوج والامه حتى حل الوطى وبقا الزوجية قبح** غلب علم ظنه ان ايمانها على  
التقدير لم يقربها ولا امته روى عن محمد **ش** خلافه وقيل بسا وصفه الاسلام اذا اتهمها  
وقد تعرف الانسان الشيء ولا يقدر على تعبيره ثم اذا غلب علم ظنه انها لا تعرف الله فموتة  
**ب** **ب** مثله قيل استوصف زوجته الاسلام فاظهروا الجهل بالصفت وقد ظننها ثلاثا  
قبل ذلك فيكاحها صحيح بطاير اسلامها ووقع الثلاث عليها ويجوز ان تعلمها ولا يمكنها  
التعبر عنها الا اذا اظهر يمينين انها كافية وقت العقد **عل** مثله وسئل بعضهم عن  
محدثه بلغت فحكى ابوها رسالة محمد علم فامنت به فقال لا يكفي ذلك ولا بد من المحبين  
من كثرة تعلم عندها انه لا داعي للحكم اليه الا صدقه قيل له لو سمعت رسالة النبي عليه  
من الواعظ المنبر حكما على وجهها وهناك جمع عظيم وبهم سكوت يكفي ذلك اذا وعى الواعظ  
عليهم العلم بذلك فلم ينكروا عليه صار بمنزلة اخبارهم وان لم يدع العلم عليهم بصير ذلك لالة  
ايضا على صدقه اذا علم انه لو كذب لا نكروا عليه ولو امنت برسول امن به المؤمنون ولم  
تعرف اسمه ولسانه فهي مقلدة في ايمانها بالرسول فان علمت مع ذلك المعجزة التي لها امن بها  
المؤمنون فهي عالم بمصدق مؤمنة به **ش** **ب** بلغ في اقصى بلاد الكفر ولم يبلغ الدعوة ولم يقدر



بوحدة آية الله ولم يعبد غير الله تعالى حق ما تـ فاختلف فيه واكثرهم على انه بعدد قلت  
وفيه نظر قوس واختلف في وجوب معرفة الله تعالى والنظر فيه بعد كل الى العقل قبل البلوغ  
اصل الاصول والنوع وعذب اهل العلم العقل والنوع جده انه يجب ذلك **كتاب**  
**الكرامية والاستحسان** وانه يستعمل على ثلاثين بابا **باب الكراهية**  
في الوضوء وكيفية الصلوة **واحوال المصلي والمسلم والمصلي العبد والجنان وكيفية**  
**شم** لا باس بالصلوة كذا البالي عمو اذا لم يكن بقربه **عمل** لا يكره الصلوة في بيت فيه بالوعة  
**فع** ويجوز ان يتخذ في مصلي العبد والجنان هدف للرسم **ط** ولا يكره الصلوة مستقبل السراج  
المتقد **فخ** الصحيح انه لا يكره ان يصلي وبين يديه شمع او سراج لانه لم يعبد فيما احدث المجوس  
يعبدون الخمر لانه الموقدة قبل لا يكره الى النار الموقدة والوضوء بنفسه او الى من الاستغناء  
بغيره كالصلوة في ارض الطائفة او في مناهل على الطائفة **شم** لا باس بالصفاء البعيدة المسجد  
عن الصفاء عند الامام وليس بينهما صنف متصل ولو كان الى المسجد مدخل من دار موقوفه لا باس  
للام ان يدخل للصلوة من هذا الباب لانه متى كان مدخل من حجوه رسول الله صلواته الى المسجد  
**شي** مثله **عكبت** ليس لدرس المسجد ان يجعل من بيته بابا الى المسجد واذي ضمان نفقمان  
الحداران تقع فيه **شده** يكره الصلوة الى علم راسه صورة **عمل** ولا يكره الكراهة اذا لم يكن  
للمصورة عينان وحاجبان **قاضي** بها لا يكره الصلوة مع امام يلبس الحري **فخ** يكون **قويق**  
دخل المسجد للمروءة فلما توسطه ندم قبل خروج من باب غير الذي قصد وقيل يقبل ثم يتخير  
في الخروج **مت** ان كان محدثا يخرج من حيث دخل اعدا ما جاني **فخ** بعد المروءة الجامع ياتم  
ويستقي **قع** **عفت** لانه المسجد موضع معين يواظب عليه وقد شغله غيره قال الاوزاعي لانه ان  
يتعجم وليس له ذلك عندنا **شخ** ويكره تخصيص مكان في المسجد لنفسه لانه يحل للخصم **شخ**  
اعظم المسجد حرمة المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد المجال ثم  
مساجد الشوارع فانها اوجب رتبة حتى لا يتكفر فيها اذا لم يكن لها امام معلوم ومؤذن ثم مساجد  
البيوت فانه لا يجوز الاعتكاف فيها الا بالنسب ويستحب للرجل والمروءة ان يتخذ في داره مكانا خاليا  
لصلاته وبه امر النبي صلى الله عليه وسلم اصحابه ليتخذوا منازلهم محارب لصلاتهم **ج** لا حرمة لتواب

المسجد  
الذي  
هو  
مكة  
التي  
فيها  
الحرم  
المكرم  
والذي  
هو  
المسجد  
الحرام  
في  
مكة  
التي  
فيها  
الحرم  
المكرم  
والذي  
هو  
المسجد  
الحرام  
في  
مكة  
التي  
فيها  
الحرم  
المكرم

المسجد اذا جمع وله حرمة اذا بسط **شده** له متاع في المسجد فخاف عليه فانه يتيم ويدخل فيه  
في الصلوة **شم** واذا اصاق المسجد وكان للمصلي ان يورخ القاعد عن موضعه ليصلي فيه  
فيه وان كان مستغلا بالذكرا والدرس او قراءة القرآن والاعتكاف **شم** وكذا الاهل  
المحلة ان يمنعوا من ليس منهم عن الصلوة فيه اذا اصاق بهم المسجد **شم** اهل محلة قسما  
المسجد وضربوا فيها حابطا ولكل منهم امام على حدة ومؤذنه واحد لا باس به والا وفي  
ان يكون لكا طائفة مؤذن **كصب** لا يجوز لاهل المحلة ان يجعلوا المسجد الواحد مسجدين فلهما  
ان يجعلوا المسجد واحد الاقامة الجماعة اما للتدبير او للتدريس فلا لانه ما بني له وان كان  
فيه **كصب** ولا يجوز للقيم شري المصلين لتعليقها بالاساطين ويجوز للمصلين عليها ولكن  
لا تعلق بالاساطين ولا يجوز اعانتها المسجد اخر قلت هذا اذا لم يعرف حال الموافقة اما  
اذا امر بتعليقها وامر بالدرس فيه تدريس فيها فلا باس بشرائها بمال الوقف الى مصالحه  
اذا اخرج اليها ولا يضمن ان شاء الله تعالى **فع** راي مكعب غيره على باس المسجد فرفعه  
وموضعه في المسجد يجوز ولا يضمن اذا رايه صاحب المكعب **فع** **شم** ويكره الدخول  
في البيعة والكنيسة لانها مجمع الشياطين في شرح الاثار ان البيع وحضف النعل  
انشاد الشعر فاما كان لا يعم المسجد من هذا غير مكره وما كان يعمه منه او يغلبه فمكره  
**شم** يجوز للدرس في المسجد وان كان فيه استعمال اللبود والبوارى المستبلة لاجل المسجد  
اجاب غيره بمثله **عفت** لو علم الصبيان ان القوان في المسجد لا يجوز ويأثم وكذا التاديب فيه  
**مت** اما لا يجوز التاديب اذا كان باجرو ويمنع ان يجوز في غير اجر واما الصبيان فنقد قال عليه  
جنبوا مساجدكم صبياناكم ومجانينكم وكذا لا يجوز التعليم وكان وفيه فنادى المسجد **مت** هذا  
عند الحنفية وعندنا ما يجوز اذا لم يضرب بالقامة **شم** اصابه البود الشديد الطير فدخل  
فيه خشب الغيور ولم يوقد نار ايملا خشب المسجدة الا بقار او من غيره **يت** يجوز ادخال  
الحبوات واثاث البيت في المسجد للخوف في الفتنة القامة **باب** **التقراة والدعاء**  
**شم** لا باس بالقراءة راكبا وما شيا اذا لم يكن ذلك الموضع معدا للنجاسة فان كان  
يكره الافضل في قراءة القوان خارج الصلوة لغير **عمل** ومس البديس على الوجه عقيد الدعاء سنة

المسجد  
الذي  
هو  
مكة  
التي  
فيها  
الحرم  
المكرم  
والذي  
هو  
المسجد  
الحرام  
في  
مكة  
التي  
فيها  
الحرم  
المكرم  
والذي  
هو  
المسجد  
الحرام  
في  
مكة  
التي  
فيها  
الحرم  
المكرم







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
مدرسة للعلماء وداراً للهدى  
والنور والبرهان والهدى  
والنور والبرهان والهدى

**في الصلوة على النبي عليه السلام والدعاء والتسبيح** فصل من قراءة القرآن في الاوقات  
المكروهة التي نهى عن الصلوة فيها **فك** على المؤمن ان يتوكل على الله حتى يتعلم من القرآن قلداً يصح به  
الصلوة وكذلك في روعة **باب تعليم القرآن والعلم ونحوهما** **فع** اعمى مجتمع  
عنده نساء يتراهن عليه ويتعلمن منه بكرة ذلك **ع** مديون دفعوا اليه تعليم من الفقه ما يكفيهم  
للتكليف فاسعى على عياله هو الواجب وتعلم النجاة **فع** لا يلهي من ان يكتب من كتب أهل البيت  
لخشو برفع منها للوعظ اذا كان يعرف المشبه **فع** **ش** في الصوفية الذين اختصوا  
بنوع لبسية واشتغلوا باللهو والرقص وادعوا لانفسهم المنزلة افتوا على الله كذبا ام يهملون  
حجة نلس النبي عليه السلام من الرد ولا الرد منه ونهى عن لبس الشترين فليسوا على شيء الا  
سارما يزعمون فيلزم ان كانوا لا يغيب عن الطريقة المستقيمة هل يتفنون من البلاد لقطع فتنهم  
عن العاقبة فقال ما طاعة الاذى ابلغ في الصيانة وامثل في الديانة وتبين الخبيث من الطيب انك  
وه كراهة روضه الناطق ان اجتمع عشرة او فوقها او دونها موضع يعبدون الله ويقرعون  
انفسهم لذلك كره لغير ذلك ولزوم الجماعات في الامصاد والجمعة اجب الى وان كان معهم  
اقلوهم **ج** عن ابن كزيم مثله **باب المفتي والمستفتي والخذ بما يوجد**  
**في كتاب من غير سماع** **عل** استفتي مفتي من حدس في حاديه فافاه احدهما بالحق  
والآخر بالنساذ او بالحل والآخر بالحزمة ياخذ العاتى بقول من افناه بالفساد في العبادات و  
الصحة في المعاملات **ط** ان كان المستفتي مجتهدا ياخذ بقول من توثق عنده بدليل والعاتى  
ياخذ بقول من هو افقه منهما عنده وان استويا عنده يستفتي غيرهما وان لم يجد بلده يكتب  
الي بلده اخرى كما كان يفعل الصحابة والتابعون **شم** سأل متفقه اعلم مسألة فبني على جوابه ثم  
سأل مفتيا فافناه بعكسه قضى الصلوات التي صلىها بنا وعلى جواب غير المفتي اذا افتاه المفتي  
بالنقض **عل** اشار المفتي بواسه كان قوله نعم فلما استفتي ان يعلم به **ن** عن ابي القاسم مثله **ظ**  
لان اشارة الناطق لا يعتبر **حم** ينبغي للمفتي ان يفتي الناس ما هو اسهل عليهم **مت** كذا كره  
البزوري في شرح الجامع الصغير وينبغي للمفتي ان ياخذ باليسر في غير خصوصاته حتى الضعفاء  
لقوله عليه السلام لعلي ومعاذ حين بعثهما الي اليمن ليسرا ولا تقيرا **ث** سواد الكلب والخنزير نجس

في الصلوة على النبي عليه السلام والدعاء والتسبيح  
فصل من قراءة القرآن في الاوقات  
المكروهة التي نهى عن الصلوة فيها  
فك على المؤمن ان يتوكل على الله حتى يتعلم من القرآن قلداً يصح به  
الصلوة وكذلك في روعة  
باب تعليم القرآن والعلم ونحوهما  
فع اعمى مجتمع  
عنده نساء يتراهن عليه ويتعلمن منه بكرة ذلك  
ع مديون دفعوا اليه تعليم من الفقه ما يكفيهم  
للتكليف فاسعى على عياله هو الواجب وتعلم النجاة  
فع لا يلهي من ان يكتب من كتب أهل البيت  
لخشو برفع منها للوعظ اذا كان يعرف المشبه  
فع ش في الصوفية الذين اختصوا  
بنوع لبسية واشتغلوا باللهو والرقص وادعوا لانفسهم المنزلة  
افتوا على الله كذبا ام يهملون  
حجة نلس النبي عليه السلام من الرد ولا الرد منه ونهى عن لبس الشترين  
فليسوا على شيء الا سارما يزعمون فيلزم ان كانوا لا يغيب عن الطريقة المستقيمة  
هل يتفنون من البلاد لقطع فتنهم عن العاقبة فقال ما طاعة الاذى ابلغ في الصيانة وامثل في الديانة وتبين الخبيث من الطيب انك  
وه كراهة روضه الناطق ان اجتمع عشرة او فوقها او دونها موضع يعبدون الله ويقرعون انفسهم لذلك كره لغير ذلك ولزوم الجماعات في الامصاد والجمعة اجب الى وان كان معهم اقلوهم ج عن ابن كزيم مثله  
باب المفتي والمستفتي والخذ بما يوجد في كتاب من غير سماع عل استفتي مفتي من حدس في حاديه فافاه احدهما بالحق والآخر بالنساذ او بالحل والآخر بالحزمة ياخذ العاتى بقول من افناه بالفساد في العبادات والصحة في المعاملات ط ان كان المستفتي مجتهدا ياخذ بقول من توثق عنده بدليل والعاتى ياخذ بقول من هو افقه منهما عنده وان استويا عنده يستفتي غيرهما وان لم يجد بلده يكتب الي بلده اخرى كما كان يفعل الصحابة والتابعون شم سأل متفقه اعلم مسألة فبني على جوابه ثم سأل مفتيا فافناه بعكسه قضى الصلوات التي صلىها بنا وعلى جواب غير المفتي اذا افتاه المفتي بالنقض عل اشار المفتي بواسه كان قوله نعم فلما استفتي ان يعلم به ن عن ابي القاسم مثله ظ لان اشارة الناطق لا يعتبر حم ينبغي للمفتي ان يفتي الناس ما هو اسهل عليهم مت كذا كره البزوري في شرح الجامع الصغير وينبغي للمفتي ان ياخذ باليسر في غير خصوصاته حتى الضعفاء لقوله عليه السلام لعلي ومعاذ حين بعثهما الي اليمن ليسرا ولا تقيرا ث سواد الكلب والخنزير نجس

خلافا لما ذكره غيره ولو افتى بقولنا لكان جازا وقبله وبعده ما يؤيده ويدل على ان الاقتداء بها  
اولى في بعض المواضع وبالاختصاص في بعضها **ج** داي المفتي جواب فتوايل وفي روعه انه اخطأ  
لان المنصوص عنده بخلافه بعد ترك الجواب وبقه ان كان مجتهدا فيه وان كان منصوصا  
بكتاب الله فلا اذا علم انه يعلم به **كب** لا يعذر ان كان عالما بالخطا وعلم انه يعلم به  
**ط** عما ذكره سراط المفتي انه لا يجوز للمفتي ان يفتي بمسألة حتى يعلم من اين قلنا هل تحتنا  
في زماننا الى هذا ام يكفي الحفظ فقال يكفي بالحفظ نقلنا عن الكتب المصححة **ج** الحفظ  
لا يكفي وقيل فلا يختلف باختلاف الحفاظ وقيل لا بد من ذلك الحفاظ شرطه كل زمان  
**ع** عصام بن يوسف قال كتب في ما تم قد اجتمع فيه اربعة من الصحابة ابي حنيفة ابي يوسف  
وعافية القاضي وآخر قسم بين معي فاجمعوا على انه لا يحل الاخذ ان يفتي بقولنا ما لم يعلم  
من اين قلنا **مع** مفتي بان له لخطا في جوابه لصحة الصلوة او جواز الوضوء بحسب علمه الاعلام  
ان ظهر خطأ ويتقرب وان يحول بانه الى ابي آخره المجتهد فلا **مع** في اصول الفقه لا يكره  
الوان في ما ما يوجد من كلام رجل ومنه في كتاب معروف به قد تداولته السخنة يجوز  
لمن نظرو فيه ان يقول قال فلان كذا وفلان كذا فان لم يسمعه من احد نحو كذا لم يسم  
الحسن وموطا مالك ونحوهما من الكتب المصنفة في اصناف العلوم لان وجودها على هذا  
الوصف بمنزلة خبر المتواتر والاستفاضة لا يحتاج مثله الى استاذ في قيل لا يضر  
وقفت عنده اربعة كتب كتاب ابراهيم بن رستم وادب القاضي عن الخفاف وكتاب  
المجروح والنوادر من وجهه هي اهل يجوز لنا ان نفتي منها فقال ما صح عن اصحابنا فذلك علم  
مجتبى مرغوب فيه من ضمني به فاما الفتوى فاني لا اذكر احدا يفتي بشيء لا يفهم ولا يتحمل  
اشغال الناس فان كانت مثايل قد اشتهرت وطهرت عن اصحابنا رجوت ان يسمع الاعتقاد  
عليها في النوادر قال رحمه الله والفتوى فيها يتخلو بالقضاة فلو لم يكونوا لزيادة تجربته  
**باب الافتقار الى مذهبي** **ظ** علم عامي حنفى المذهب افتقد  
ولم يجد الطهارة اقتدارا بالشافعي في حق هذا الحكم لا يسوع له ذكر **فع** **فك** ابتلى بالجرى والفتوى  
بحسب يشق على الوضوء لكل مكتوبه ليس له ان ياخذ بمذهبك فعي ولكن ان كان يرضى الماء يتيم

في الصلوة على النبي عليه السلام والدعاء والتسبيح  
فصل من قراءة القرآن في الاوقات  
المكروهة التي نهى عن الصلوة فيها  
فك على المؤمن ان يتوكل على الله حتى يتعلم من القرآن قلداً يصح به  
الصلوة وكذلك في روعة  
باب تعليم القرآن والعلم ونحوهما  
فع اعمى مجتمع  
عنده نساء يتراهن عليه ويتعلمن منه بكرة ذلك  
ع مديون دفعوا اليه تعليم من الفقه ما يكفيهم  
للتكليف فاسعى على عياله هو الواجب وتعلم النجاة  
فع لا يلهي من ان يكتب من كتب أهل البيت  
لخشو برفع منها للوعظ اذا كان يعرف المشبه  
فع ش في الصوفية الذين اختصوا  
بنوع لبسية واشتغلوا باللهو والرقص وادعوا لانفسهم المنزلة  
افتوا على الله كذبا ام يهملون  
حجة نلس النبي عليه السلام من الرد ولا الرد منه ونهى عن لبس الشترين  
فليسوا على شيء الا سارما يزعمون فيلزم ان كانوا لا يغيب عن الطريقة المستقيمة  
هل يتفنون من البلاد لقطع فتنهم عن العاقبة فقال ما طاعة الاذى ابلغ في الصيانة وامثل في الديانة وتبين الخبيث من الطيب انك  
وه كراهة روضه الناطق ان اجتمع عشرة او فوقها او دونها موضع يعبدون الله ويقرعون انفسهم لذلك كره لغير ذلك ولزوم الجماعات في الامصاد والجمعة اجب الى وان كان معهم اقلوهم ج عن ابن كزيم مثله  
باب المفتي والمستفتي والخذ بما يوجد في كتاب من غير سماع عل استفتي مفتي من حدس في حاديه فافاه احدهما بالحق والآخر بالنساذ او بالحل والآخر بالحزمة ياخذ العاتى بقول من افناه بالفساد في العبادات والصحة في المعاملات ط ان كان المستفتي مجتهدا ياخذ بقول من توثق عنده بدليل والعاتى ياخذ بقول من هو افقه منهما عنده وان استويا عنده يستفتي غيرهما وان لم يجد بلده يكتب الي بلده اخرى كما كان يفعل الصحابة والتابعون شم سأل متفقه اعلم مسألة فبني على جوابه ثم سأل مفتيا فافناه بعكسه قضى الصلوات التي صلىها بنا وعلى جواب غير المفتي اذا افتاه المفتي بالنقض عل اشار المفتي بواسه كان قوله نعم فلما استفتي ان يعلم به ن عن ابي القاسم مثله ظ لان اشارة الناطق لا يعتبر حم ينبغي للمفتي ان يفتي الناس ما هو اسهل عليهم مت كذا كره البزوري في شرح الجامع الصغير وينبغي للمفتي ان ياخذ باليسر في غير خصوصاته حتى الضعفاء لقوله عليه السلام لعلي ومعاذ حين بعثهما الي اليمن ليسرا ولا تقيرا ث سواد الكلب والخنزير نجس



ويصلح **ظلم** ليس للمعاني ان يتحول من مذهب الى مذهب يستور فيه الخلفي والشعوي وقيل  
لن انتقل الى مذهب الشافعي ليرجح له اخا ان يموت مسلوبا ليمان لا هانت به بالدين الخيفة  
قلد **فع** استفتي الشفعية فوافقه جوابهم لا يسفه ان يختار والرجل او المرأة ان ينتقل  
من مذهب الى مذهب الخيفة وعلى العكس ولكن بالكلمة املا مسلة واحدة فلا يمكن من  
ذلك وعن عبد السيد الخطيب انه سئل عن خلق الثلاث بنزوحها فيقول له لا تحت على قول  
اث في ما اختاره على انه مجتهد يعتد به فهل يسعه المقام معها فقال على قولنا جانا العرفين  
لعم وعلم قولنا لا **استمع** لا باس بان ياخذ في هذا مذهب الشافعي لان كثرة من  
الصحابة من جانبه قال رحمه الله واذا لم يكن بالاختار بقولك في هذا باس قلت  
الشبهة وصح القول بالحل اذا اتصل به حكم الحاكم بنفسه التعليق وهذا مما عظم به البلوى في  
هذا خمسة عظيمة **باب في حق المصاحف والكتب** **ع** اللغة والنحو نوع واحد  
فيوضع بعضها فوق بعض والتعبير فوقها والكلام فوق ذلك والفقه فوق ذلك والاختار  
والمواعظ والدعوات المروية فوق ذلك والتفسير فوق ذلك والتفسير الذي فيه ايات مكتوبة  
فوق كتب الفقه القراء **شم كيب** نحوه **شم** بساط او غيره كتب عليه المكرمة يكره بسطه في  
استعماله الا اذا اعلق للزينة ينبغي ان لا يكره وينبغي ان لا يكره كلام الناس مطلقا يكره حتى  
المفردة وراي بعض الاعر شبا ما يرمون الى هذف كتب فيه ابو جهل لعنه الله نهاهم عنه ثم  
سبهم وقد قطعوا الحروف فيها ثم فقال انما هميتكم في الابتلاء لاجل الحروف قال **صح** فاذا كره  
حذف الحروف اجنا بكوه الكلمة من كلام الناس قال رحمه الله والاول احسن واوسع **شم** **فع**  
يجوز للحديث الذي يقرأ من المصحف تقليد الاوراق بقلم او سكين **شم** ويجوز ان يقول المصنف  
احمل الى هذا المصحف **ع** ولا يجوز لف شيء في كاعده فيه مكتوب من الفقه وفي الكلام الاولي ان لا يقول  
في كتب الطبع يجوز وكان فيه اسم الله تعالى واسم النبي صلى الله عليه وسلم فيجوز نحوه ليلف فيه شيء **فع**  
ونحو بعض الكتب بالبرق يجوز **شم** وقد ورد النهي عن نحو اسم الله تعالى بالبرق **ع** حتى لو كان يكتب  
فيه القرآن واستعمل في امر الدنيا يجوز خاتوت او تابوب فيه كتب الفقه فالادب ان لا يضع الثياب  
فوقه **ع** يجوز قوبان المسراة في بيت فيه مصحف مستور **ع** **ع** يكتب القرآن

في اوراق ثمانية او وريرة لا يات **وطف** عن الحسن بن ابي حنيفة انه يكره ان يصغر المصحف  
وان يكتب بقلم دقيق وهو قول ابو زر قال الحسن وبه تاخذ قال رحمه الله اراد كراهته  
التنزيه **سط** ينبغي ان اراد كتابة القرآن ان يكتب باحسن خط وابتدئه على احسن وقه  
وابيض قسطا س باحتم قلم وابق صداد ويفرج السطور ويغتم الحروف ويضخم المصحف  
ويجود عما سواه من التفاسير وذكر الآي وعلاجات الوقف صوتا النظم الكلمات كما هو مصحف  
الامام عثمان بن عفان رضي الله عنه **ج** ويكره التعشير والنقطة **شط** والمشاخ لم يكره  
بأسلان العجم لا يمكنهم التلاوة الا بالنقطة واما كتبه اسمي السور والآي ونحوها فهي بدعة  
حسنة **ع** لا باس بالوقف والتعاشير المصحف **ع** كواغدن الاخبار والتعليقات  
يستعملها الوراق في المصحف وكتب التفسير والفقه لا باس به ويكره في كتب النجوم  
والادب ولا يجوز في المصحف الخلق الذي لا يصلح للقراءة ان كلد به القرآن **ع** يجوز في  
براية القلم الجديد ولا يرمي بولاية المستعمل لاحترامه له كخشيش المسجد وكناسته لا  
يلقى موضع خلع التعظيم **باب في تعظيم اسم الله واسم**  
**نبيه وسائر الانبياء وعلامة اللام وس** سمع اسم الله تعالى يجب ان يعظمه فيقول  
سبحان الله او نبارك الله لان تعظيم اسمه واجبة كل زمان **ط** والصلوة عند ذكر النبي علم  
عند الطحاوي يجب كل مرة وعند الذكر في لا يجب في الغزاة مرة وقيل يكفي في المجالس مرة  
كسجدة التلاوة وبه يفتي وينتفى الصلوة ديناء الذمة فيقتضي خلاف ذكر الله تعالى لان  
كل وقت محل الاداء للذكر فلا يكون محل التقصير **سم** **فع** مستحسن ولا يجب الرضوان  
عند ذكر الصحابة **ع** **ع** عن ابي ادهم النخعي ان السلام يجوز عن الصلوة على النبي علم والله علم  
**س** في كراهة تعالى في مجلس المنسقين او في انهم يشتغلون بالفسق فانما اشتغل بالذكر  
فهو افضل كالذكر في السوق افضل من الذكر في غيره لهذا وان ذكر الله على وجه الاعتبار  
فذلك وان ذكر على انه يعمل في المنسقين ثم كنسبج البايغ لتزويج المساع قلت في كراهة  
ونخشى عليه الكفر لانه اهان باسمة ويتعطل به كراهة التعظيم لغيره باسمة **ع** قال  
لا ستاذه مؤلانا لا باس به وقد قال على رضي الله عنه لا يكره الحسن ثم بين يدي مؤلانا وعني



استأذنه وكذا لا بأس به إذا قال لمن هو أفضل منه **باسم الكراهية** **والشرب على جدك** وحل يرضع الأتان يجلأكله ويكره ويوشرب الشاة  
 خمرًا فليجعه من ساعته لا يكره وإن مكث نجس بمنزله الدجاجة المخلاة **شم** ذكر  
 الشاة وغذوها طبع في اللحم الرقة لا يكره الرقة وكراهة هذه الأشياء كراهة تنزيه  
 لا يحرم **بح** رجس ما يوكل لحم حلال إن كان متصلا به حين ذبح **مع** دود لحم وقع في مرقه  
 لا نجس ولا يوكل الدود وكذا المرقه إذا انفصلت فيه وكذا الضفدع إذا مات في الماء  
 هيشام إذا انقطع فيه الكره على وجه النحر **بح** وغيره غسل اليد واحدة أو أصابع  
 اليدين لا يكفي لسنه غسل اليد قبل الطعام لأن المذكور غسل اليدين وذكر الخمر **بح**  
 ولا يجوز نقل الماء عن السقاية لبشر بهاء بيته أو خاتوته **عنت** ولا يجوز أن يوكل  
 المجنون الميتة بخلاف الميتة **ظلم** ستن آدمي طعن في وفرة حنطة لا يوكل ولا يوكله البهايم  
 بخلاف ما تقتصر من جلده كنه قد رجح الذباب والخم واختلط بالطعام للضرورة  
 وكذا العروق إذا تقاطرت في العجين فالقليل لا يمنع **ص** لا بأس بأن يستعط الرجل يلبس  
 المرأة ويشربه لدواء وفي شرب لبن المرأة للبائع من غير ضرورة اختلافاً المتأخرون  
**م** عن أبي يوسف لا بأس بكل لبن المرأة ولا بأس باستعمال الدقيق والنشاء للحالة والنقار  
**عك** ما عتبت ذلك **م** ووضع الخبز للأهلب كان الكثير يجوز **عك** نكره **عك** من أصابته  
 فحصد وعنده طعام رقيقه فلم يأخذ منه كرهها بالقيمة بل صبر حتى مات جوعاً شارب  
 ويكره أن يأكل الخوارق ويرفع الخشك رده لما ليكره ولو عجن الدقيق بسور الكثرة وخبز  
 لا يكره **عنت** لا يكره قطع الخبز بالسكين **يكرم** لا يكره **حت** لا يكره قطع اللحم  
 بالسكين وفي الفودس لا يقطع الخبز بالسكين كرموه فإن الله كرمه وبروته عايشه  
 وأم سلمة لا تقطع اللحم على الخوان فإنه من صنع الأعاجم وإنما سموه فانه أهنا وأمرأ **وفي**  
**استحسان خزانة الأكل** وإذا أراد الأكل يستحب له غسل يديه في طرفي الأكل ويبدأ بالسلم  
 في أوله إن كان حلالاً وبالجملة في آخره كيف ما كان ولا يقطع الخبز بالسكين المستحب للنفس  
 ولا يجمع النور والتمر على طبق واحد ويلتقط فئات الطعام ولا يقوم عن المائدة حتى ترفع ولا

ولا يستكن على الطعام ولكن يتكلم بالمعروف ويحكي آيات الصالحين **عس** لا يجوز وضع  
 القنقاع على الخبز والسكره والمخلصة وكجوز وضع كالعند فيها ملح على الخبز ووضع الملح  
 عليه ايضاً ووضع البقول عليه **شم** كل ذلك جائز وقال خزان البهائم **عس** مثله في  
**ط** تغلق الخبز بالخوان سكروه وكذلك وضع الخبز تحت القصعة ثم قال وإنما كثر أفعولوا  
 ذلك بخاراً وسرقة بحضرة الكمار من الأئمة ولم ينهوا قال رحمه الله وأما غيرها من  
 المأكولات كالزماور **و** السنيق **سج** وأشباهها يجوز وضعها على الخبز عند ما **عس**  
 أخذ الزماور من المأكل حرام وإن كان طعاماً **ن** عن خلف بن أيوب أخذ يعل من  
 السفلة **بح** ينظر إلى معاملات الناس في ذلك الموضع **عس** يجوز مسح اليد على الكاغد **ط**  
 يكره استعمال الكواغذ ولحمه لم يمسح بها الأصابع وكان يزرع عنه رجلاً بليفاً ولا يجوز  
 مسح اليد على ثيابه ولا بدستان روى عن قال رحمه الله فعلى هذا لا يجوز على المندبل الذي يوضع  
 عند الخوان لمسح اليد به قلت لكن تعليل **عس** في ثيابه يقتضي جواز المندبل لأنه قال  
 لأن الثوب ما مسح لهذا والمندبل ينسج لهذا **ط** ويجوز أكل سقفة وقع فيها عرق الاقوى  
 خامته أو دمه وكذا الماء إذا غلب وأما مستقراً طبعاً **باسم الكراهية** **ما يتعلق**  
 بالخبث في الأموال والكراهية في البيع والشراء والكسب والارباح **شم** غلب على ظنه أن أكثر  
 بياعات السعوية لا يخلو عن الفساد وإن كان الغالب هو الحرام يثبته في شرائه ولكن في هذا  
 لو اشتراه بطيب له المشتري شراً إذا كان عند المشتري الاخير صحيحاً **بح** روى العديا  
 من له بصائر على أنها زيف فليس له أن يبيع من يأخذها مكان الجيد لأنه تلبيس وغدر  
**قع** ايثنيها حنطة ولقاهها للطحن ثم بدله أن يبيعها فالمستحب أن يبيعها نقية ولا  
 يخلط فيها ما خرج منها **شم** الأولى أن لا يخلط **شم** **قع** له حنطة نقية أراد أن يخلط فيها  
 من التراب ما يكون فيها عادة لبيعها للسلي ذلك **قع** راميان شرطاً وقت المزايا إلى  
 الهدف أن من بقي فعليه كذا لا يجوز من الجانبين ويواجم منه مال لزوم النقد قال رحمه الله  
 فلم يوجب التزويع من أخذه منه أن يفرقه بل أثبت له الملك بوصف الخبث **بح** أمارة اجنبية  
 يغزل في دارها رجل ويعطى لها كل يوم فطناً وخبزاً والغزل يطبخ لأن لم يشترط عليها الغزل



في يده حولا يعلم حريته فنراضع رجاء مع صاحب اليد ان يهبه له وتطويعه بالثمن  
 ايضا ففعلا ذلك وقبضه ومات يده فعليه رد الثمن ولا يعذر ويا نة منعه من  
 المشتري في العادة الجارية بين الناس انهم يسلمون في الاثمان مثالا في الديارين  
 طسوجين زيوفا لا يعذر ان فيه وقال غيره يعذر **فم** اجتمع عنده زيوفا من الذهب  
 فباعها من الصراف بنقصان وانفق الصراف ثم ندب بما صنع فله ان يرد الثمن  
 ويسير والمبيع قال رحمه الله وهذا اذا تراضيا او كان المبيع فاسدا ولو اجتمع  
 هذه الزيوفا واذا ان يعذر يدينها فينتفع بالذهب منه **فم** بكرة اذا اخذ الصراف  
 من القلي مع انه يعرف انهم يشربون الخمر بها عندهما **فم** يجوز للمحتاج الاستئجار  
 بالبرج ويكره بيع خاتم الحديد والصفير ونحوه ببيع طين الاكل **فم** لا باس بالذهب الج  
 والخرق متجرا اذا كان الغالب منهم الوفاء ولا باس بالكسب الحلال وان كان له قوت سنة  
 او اكثر **فم** ولا يجوز بيع البطيخ ونحوه بالخمر من الصبي اذا لم يعلم كونه ماذونا فيه **فم** ولا يسأل  
 الصبي فيما يشتره لمصلحة البيت وفي غيره يسأل وصاحب الميزان اذا حمل الاثمان شيئا  
 فشيئا ثم وزنها فوجدتها ازيد من الحمل ما يدخل بين الوزنين عادة وما لا فلا ولا باس با  
 الاستراحة بل كان الغير وبيع متاع فيه بغير اذنه اذا جركي التسامح من اهل تلك البلدة  
 في مثلها ولا باس يشترى حوزا للدلال الذي له الجود في اخذ من كل النعشرة ويشترى لحم السلا  
 حين اذا كان المالك اذنيا بذلك عادة ولا يجوز شرعي بيعات المتاع من المسكوكه ويجوز انهم  
 اذا عرفوا انه اخذها قمارا **فم** لا يثبت الملك فيها بقر **فم** ويتصدق بالدرهم التي يشترى  
 الكعاب من الصبيان **فم** هذا لا يكون تبعا وانما يثبت الملك بتمليك الدرهم ولا التصديق بها  
 وهذا ليس ببيع صحيح ولا فاسد لعدم المايعة المحل **فم** وتعليله يدعي انه لا يضمن  
 متلف الكعاب قال ومن احكم بيلة ابدع الصبي علم ان الصبي لا يؤخذ بما دفع اليه سواء  
 كان ثمنيا بان كان الصبي بايعا وعينا بان كان مشتريا لان ابا حنيفة يقول سلطه على  
 الاتلاف فلا يضمن وهذا نعم الثمن والمبيع والوديعة والقرض والعارية ولا يضمن في الكل عند  
**فم** خلط الدنانير بالخلو وتعذر التمييز ثم باعها جملة يحل له الثمن اذا كان المتاع في البهايم

في يده حولا يعلم حريته فنراضع رجاء مع صاحب اليد ان يهبه له وتطويعه بالثمن

**وله**

او بني آدم ذراع او مختوف بعض آلاته حرام للاستعمال او لم يحفر في النهر وحفر بآبار  
 الناس ويستفي ارضه منه لا يملك في ذراعيه شبهه الخبث **فم** لمال فيه شبهه اذا تصدق به على  
 ابيه بكنفه ذلك ولا يشترط التصديق على الاجنبي وكذا اذا كان تصدق به على ابنه بكنفه ذلك وفيما  
 بنوع فاسده فوهبت جميع ماله لابنه هذا جرح من الغمارة **فم** لا يتصدق بالخبث على زوجته  
**فم** لا باس بالبيوع التي يفعلها الناس للمختر عن الربا **فم** مكرهه وذكر البقال في  
 تفسيره ان عند محمد بكرو وعند ابو يونس لا باس به وعند الحنفية مثله قال ابو جري خلاف  
 مخبر العقل بعد العرض اما اذا باع ثم دفع الدرهم لا باس به بالاتفاق **فم** دفع ظلمنا من انسان  
 فدفع اليه عشرين دينارا فباعه الاخذ منه وفيه عشرين دينارا ليجل له لاجل له **فم** هذا  
 على قول محمد اما على قوله ما فلا باس به الا اذا كان البائع ملجاء **فم** **الكراهة**  
**في اللبس ونحوه** **فم** اكره المنطقة المنفضة **فم** لا باس به بها وبالدينار في وسط  
 المنطقة دون المتاع اصابع لانه تنبع كذا طرف القبا التوركي **فم** لا يجوز استعمال الرجل **فم** جل  
 اذ لم يبلغ عرضها اربع اصابع **فم** غير بل رواية يرخص للمرأة كشف الراس من منزلها  
 وحدها **فم** فاو ان يجوز لها البس خمار وفق نصف ما تحتها عند محارمها **فم** ويكره  
 تعليق الطارحه من جبهة صبي ذكر ولا يستحب الا لابي **فم** مثله **فم** ويغني ان يكره اللقافة  
 الابريستية كالفراس **فم** يكره للرجل **فم** لا يجوز **فم** يكره التكة العمولة من الابريسم  
 ما هو الصحيح وكذلك القلنسوة وان كان تحت العمامة والكيس الذي يعلق **فم** يكره خ افروخ فاكت  
 على الذكور الاعلى الرضيع ليدبت الحاجب **فم** لا باس بوضع الحمار للرجل للعدو ولا باس بختتم المرأة  
 بخواتم في الاصابع واخذ النعل من الخشب بلغة ولا باس باستعمال سكين قبيصة ورأس نصاله  
 فضة اذا كان اعتاده على غير موضع الفضة **فم** ولا باس باستعمال منطقة خلقتاها فضة  
**فم** لا باس اذا كان قليلا ولا افلا **فم** لا يكره استعمال منطقة خلقتاها حاس او خنيفة او  
 حديد او عظم **فم** يكره الصفير والحاس **فم** يكره حلقة المنطقة من حديد والحاس والسوار  
 الذي يلبسه الشطار في الياسم ويجوز بيعها وشرقي في حلقة المنطقة الفضة والعاج لا غير  
 ولا باس للذ **فم** تعليق الخرز من شعور راس من صفر او نحاس او شبهه او حديد ونحوه للزينة



والسوار منها ولا بأس بشد الخرز على ساق الصبي والمهر تعليل له **فك ح** لا بأس بتعليق الأجر  
من عتق الفرس والثور **عت** لا يجوز عناء القاسم الصفار الخفاف الأحمر خفف فوعون ولطف الأيمن  
خفف هاتان والخفاف الأسود خفف العلماء وقد لقيت عشرين من كبار الفقهاء ببلخ فما رأيت أحداً  
خفاً أبيض ولا أحمر ولا سمعت أنه أسكهم وروى أنه علمه اللام أسك خفاً أسود وأهدى له  
خفان أسودان فقبض ولبس **ح** واختلف في السدل في غير الصلوة فقبل بكرة بدون  
القبض ولا بكرة على القميص وفوق الأزار وقيل بكرة كما في الصلوة والصحيح قول جعفر أنه لا  
يكروه **مع علم** دلال يلقى ثوب الديباج على منكبيه للبيع يجوز إذا لم يدخل يديه الكميتين  
**عك** فيه كلام بين المشايخ **فعم ح** عمامه طورتها قد رابع أصابع من أبريسم من أصابع عظمى  
ذلك قيس شبرنا يردخص فيه **ح** المعتبرة بالخصنة أربع أصابع لا مضومة كل الضم ولا منشورة  
كل النشوط المعتبر أربع أصابع كما هي على هيئتها لا أصابع السلف **فك** أربع أصابع منشورة  
**عك** الخرز من مقدار المنشورة أو في **فك** العلم في العمامة في مواضع يجمع **ح** لا يجمع **عك** في  
المتفرقات خلافت **ح** وما كان من الثياب الغالبة عليه غير التزكا لا الخرز ونحوه لا بأس  
بكره ما كان ظاهره التزكا ما كان خط منه خرو وخط منه قزو وهو ظاهر لا خير فيه **ح** ظاهر  
المذهب عدم الجمع المتفرق إلا إذا كان خط منه قزو وخط منه غير كثر من كره قزو فلا يجوز  
كما ذكره في **ح** فاما إذا كان كل واحد مستبديناً كالطروقة العمامة فظاهر المذهب أنه لا يجمع  
**ح** بظرة النظر الدائم إلى التلخ وهو مسمى في لباس بان شيد على عينيته خاتماً أسوداً من أبريسم  
قلت في العين الوجه أو في **مع** لا يجوز **شم** ويجوز القاء الممطر على رأسه وقفه أيضاً التقريه  
**عك** بكرة من الأبريسم **فح** لف العمامة الطويلة وليس الثياب الواسعة حسن في حق الفقهاء الذين  
هم أعلام الهدى والنسب **بو** الأحسن أن يلبس أحسن ثيابه للصلوة قال الله تعالى خذوا  
زينةكم عند كل مسجد وفي الحديث صلوة مع عمامة خير من سبعين صلوة بغير عمامة وروى عن علي  
وجبته مشدود كان خيولاً من صلى سبعين صلوة وجبته مكشوفة وسبل الحسن البصري  
عنه إذا أخرج يلبس ثياباً يستفر فقال ما يصنع الله قلاً بالوسخ وعن الخفي كان يخرج من بيته  
في ثياب حسنة وأصحابه كانوا يقولون نحن نعرف حقيقة أنه يحل الآن كلاً **ش** المنطقة كلها

جيبه

ديباج لا يجوز وفوقها يجوز **شط** لا بأس بالعلم المنسوخ بالذهب للنساء فلما للرجال فقد رابع  
أصابع ومافوقه يكره **شط** عناء خيفة لا بأس بالعلم من فضة العامة قد رابع أصابع ويكره  
من الذهب فكانه اعتبره بالخاتم وقيل لا يكره ذلك **ح** خرخ علم من الذهب كالمنسوخ  
يجوز فيه قد رابع أصابع للرجال وكذلك القلنسوة في ظاهر المذهب يجوز رابع أصابع وفي  
رواية عن محمد لا يجوز كما لو كانت من حرير **ح** يجوز لبس الثوب والقلنسوة المنسوجة  
2 في رزق مثني رزق پوست مبنية إذا لم يكن فيه أبريسم **ح** الرأى الملقوفه بالأبريسم  
2 جليناع لا يجوز رات سترى الأبريسم كله والمتفرق على الرويتين **فعم** والنساء فيها سوى  
لحلي من الأكل والشرب ما لا دهان للمفوفة الذهب والفضة بمنزلة الرجال في الكراهة للعموم  
الأثر بخلاف الحرير لأنه يحل الرهن استغفرا لله والجلوس عليه ونحوه **ح** مثله وقال لا خلاف  
فيه بين الأمة **ح** امرأة لها صندل في موضع قدماها سمل تخيل من غزل الفضة وذلك  
الغزل ما يخلص منها استعمالها **عك** بكرة **شط** وأما الفضة في المكابح فيكره في روايه  
أبي يوسف وعندهما لا يكره **فك ح** لا يجوز صبيغ الثياب أسوداً وأكثرت تأسفاً على التبت  
**عت** لا يجوز تسوية الثياب بمنزلة الميت **فك عك** لا يكره إلا سناداً إلى الوفاة  
من الديباج **عت** استعمال اللحاء من الأبريسم لا يجوز لأنه نوع ليس **سبح** وخرج الجامع  
**الصغير للضمير** مثله **سبح** نوبت لا بأس بملاة خبز موضع مهاد الصبي لأنه  
ليس بلبس وكذا الكحل من الحرير للرجال لأنها كالبيت **ح** لبس الحرير فوق الدثار إنما لا يكره  
عند الخيفة لأنه اعتبر حرمة استعمال الحرير إذا كان يتصل ببدنه صورة والله يوفق العاقل  
يعني اللبس قال رحمه الله هذا يتخصص من **ح** أن عنداء خيفة لا يكره لبس الحرير إذا لم يتصل  
بجلده حتى لو لبسه فوق قميص من غزل ونحوه لا يكره عند خيفة إذا لبسه فوق قميص أو شئ  
آخر كحشوق أو كانت جبة من حرير بطانتها ليس بحرير وقد لبسها فوق قميص غزلي قال رحمه الله  
وفي هذا رخصة عظيمة في موضع عم به البلوى ولكن طلبت هذا التورع عن خيفة كثير من  
الكتب فلم أجده سوى هذا **ش** ومن الناس من يقول إنما يكره إذا كان الحرير يتصل بالجلد وما لا  
فلا وعنه بن عباس وأنه كان عليه جبة من حرير فقبل له وذكر فقال إنما تترك إلى يدي الجسد فكان



فكان تحت ثوب من قطن ثم قال لان الصحيح ما ذكرنا ان الكحل حرام وفيه شرع الجامع الصغير  
للبيزوري ومن الناس من اباح لبس الحرير والديباج للرجال ومنهم من قال بى حرام على النساء  
ايضا وعمامة الفقهاء على انه يحل للنساء دفن الرجال **باب الكراهية الطبية**  
**شم** لم اختان امتان جمع بينهما المسما والتفصيل ينبغي ان لا يكون له وطى احدهما لان الدوام  
الى الجماع الحقت بالجماع كما في المصاهرة **قع** لبس المشافهة تكون نفسها من زوجها الخفي في اليوم  
لخادمين حرمها وسئل عنها **ظم** فقال انما يفتى المفتي على مذهبه لا على مذهب  
المستفتي **ظم** نرى بالخطبت ثم تزوجها فله وطئها **باب** **فما لا يحل له النظر**  
**ومسئله وكشف العورة** **عك** اذا وعظمت اثاره في الخاتم وليس له ان يتركها ولا يعصر عليه  
ولكن يصيب الماء عليه ويكفيه ويرويه عن كوف **ت** مثله ولو اراد الاغتسال لا يتجرؤ ولين  
اذا روي كان منفردا ولو فعله بغيره **عت** ان كان في بيت وحده وامر دخول الناس عليه  
يغذر ان شاء الله **تس** مات صغير لم يبلغ حلا الشهوة مع نساء ليس بمجنون رجل غسلته  
وكذلك الصغيرة مع الرجال لانه ليس له حكم العورة حاله الحيوة حتى يباح النظر اليه فبعد  
الموت **أولى** **عك** للمختن ان ينظر الى راع ام الصهر وشعرها لابن ان يغزو بطنه و  
ظهوره واحدة لها من وراء الثياب **عت** تجزؤه بيت الحمام الصغير لعصر اذله والحلق  
العانة **يا** **عك** يجوز في الملة اليسيرة **فك** **صم** لا باس به وقيل يحيد ويجوز تجريد زوجته للجماع  
ايضا اذا كانت البيت صغيرا مقدار خمسة اذرع او عشرة **مت** **كص** والمحافظة السابلي الابان  
بان يتجرد او يتجوزان في البيت **ابونصر الدبوسي** لا يكره ان تغسل متجروا في الماء الجار لو  
غيره في الخلوة **بو** كشف عورته في بيت اكله لغير حاجة يكره وذكر قاضي القضاة في مساليد  
الافرج انه لا باس به **ظم** النظر الى عظام المرأة بعد موتها لا يجوز **عت** ولو خافت الاقتصاص  
من المرأة فلا جنة ان يقتصد منها **ما** **فما يتعلق بالنوم والاضطجاع**  
**والاستيقاظ من النوم** **ب** الاضطجاع بالجانب الايمن اضطجاع المؤمن وبالايسر اضطجاع  
الملوك وشيوخها الى السماء اضطجاع الانبياء وعلى الوجه اضطجاع الكفار فالاصوب ان  
يضطجع بكافة بالايمن ثم ينقلب الى اليسر في سنيان اما الليث ويستحب له ان ينام في يمينه ان يضطجع

على يمينه استقبال القبلة فان بدا له ان ينقلب على الجانب الاخر ففعل ويستحب ان يقول عند النوم  
**بسم الله** الذي لا يضر مع اسمه شئ في الارض ولا في السماء وهو  
السميع العليم ويقول حين يستيقظ الحمد لله الذي احياني بعد ما اتنا واليه النشور  
فاذا قال هذا فقل ادنى شكر ليلته ويكره النوم في اول النهار وفيما بين المغرب والعشاء  
وسنيا في خلافه ثم قال ويستحب النوم في وسط النهار وعن ابن عباس **ب** انه نظري  
ولكن وهو ينام يومه الصبحه فركله برجله وقال قم لا انا لله عيناك انا في الساعة التي  
يقسم فيها الارياق او ما علمت انها النومة التي قالت العرب انها مكرهة مكسلة مرمية  
منساة الحاجة ثم قال النوم **تلافة** خلق وخرق وحقق فالخلق نوم الهاجرة  
والخرق نوم آخر النهار وقوله لا ينامها الا الاحق وسكران او مريض والحقق نومة الصبي  
**حت** نهي النبي عليه عن النوم قبل العشاء وعن المستمر بعدها وعنه انه سمر في بيت لي بكر  
ليلة لا يمر من امور المسلمين وعن ابن عباس وميسور انهما سمر الى طلوع الشرا وعن  
عائشة رضي الله عنها لا سمر الا لمسا فر او يصلي ومعهه للنوم وعن عمر انه كان لا  
يدع ساما او يقول اجمعوا ولعل الله يرفق صلوة او تحجدا **شط** لعل النبي النهي عن النوم  
بعد خول الوقت فقلدوا ما كانت نومة احب الي علي من نومة بعد العشاء قلت  
الظاهر انه اراد بعد صلوة العشاء الاولى قبل العشاء الاخيرة **باب في اللام**  
**والمصافحه والقبلة وتشميت الغاطس** **ظم** لا يستلم المتفق على استاذة ولو فعل  
لا يجرد سلامة وكذا يصح الخصال اذا ساما على القاضي **كص** اذا عطس انسان حال الاذان  
يحد ويشتمه غيره **مت** **قع** لا يجحد **وعطس** المرأة فوة الرجل عليها بمنزلة اللام ان كانت  
عجوزا ردة عليها وفي الشابة ردة عليها في نفسه **قع** **عت** تشميت الغاطس مستحب **قع** لا يستلم  
على الشيخ المازح او الرند او الكذابي ولا لاغي ومن يستب الناس او يظفره وجوه النسيوان  
في الاسواق ولا يعرف ثوبه ثم لا باس بمصافحه المسام جارة النصري اذا رجع بعد الغيبة  
ويتأذى بترك المصافحة **بم** اللام تحية الزايرين والذين جلسوا في المسجد للتراوة والتسبيح  
اولا انتظار الصلوة عاجلوا فيه لدخول الزايرين عليهم فليس هذا اول السلام فلا يستلم  
عليهم ويؤخذ



قالوا وسلم عليهم الداخل وسيعلم ان لا يجيبوا **ط** اللام انما يكون علم من جلس للتحفة و  
 الزيادة **ق** ولا يكره قيام الجالس في المسجد ان دخل عليه تعظيما له **ش** في مشكل الاثار  
 القيام بغيره ليس بكره لعدم انما انكره تحفة القيام من الذي ينام له فان لم يجب  
 القيام وقاموا له لا يكره لهم قال رحمه الله وقيام قارئ القرآن لمن يحي عليه تعظيما  
 له لا يكره اذا كان ممن يستحق التعظيم وقيل له ان يقوم بين يدي العالم تعظيما له فاماني  
 حق غيره لا يجوز **ع** والسنة في المصاحفة بكتابتها يديه **ش** طلب من عالم او زاهد ان يدفع  
 اليه قدمه ليقبله لا يرخض فيه ولا يجيبه في ذلك **م** فذكره بعض ادب القاضى وان  
 استاذنه ان يقبل راسه ويديه ورجليه ففعل **ع** يكره تقبيل المرأة ثم امرأة اخرى  
 خذها عند اللقاء والوداع **باب** **الخلوة بالاجنبية فكلها مباح**  
 يجوز الكلام المباح مع امرأة اجنبية **ع** سكن رجل في بيت من دار وامرأة في بيت اخر  
 منها ولكل واحد غلق على حدة لكن باب الدار واحد لا يكره ما لم يجعها بيت وكذلك حجرتي  
 من دار **يت** مثله **ع** هي خلوة لا تخل **م** في **ش** ص و لو طلقها باينا وليس له الا  
 بيت واحد يجعل بينهما يستتر لانه لو لا السترة يقع الخلوة بينه وبين الاجنبية وليس  
 معهما حرم فهذا يدل على صحة خافا لوه وفي استحسان قاضي الصدر وينبغي للاخ من  
 الرضا ان لا يخلوا باختد من الرضا لان الغالب هناك الوقوع في الجماع **ص** خلوة بالاجنبية  
 مكروهة كراهة التحريم **ح** عملي يوفى ليس بتحريم **ق** واجمعوا ان العجرا لا شافوا بغير حرم  
 ولا يخلو رجل شابا كان شيخا ولهما ان تصاحبا شيوعا في الشفاء عن الكرمين العجرا الشوها  
 والشيخ الذي لا يجامع مثله بمنزلة المحارم **ع** ماتت عذرة وام فلها ان يسكنها دار واحدة  
 اذا لم يخافا الفتنة وان كانت الصهرة شابة فللمجير ان يمنعوا ما منه اذا خافوا عليها  
 الفتنة **باب** **فيما يتعلق بالمقابر وزياراتها وفي الجلوس للتفريه**  
**يت** لا يعرف وضع اليد على المقابر سنة ولا مستحسنا ولا نرى به بأسا **ع** هكذا وجدناه  
 من غير تكبير من السلف **ش** بدعه وعن حبان الله العلامة رحمه الله مستباح مكته بنكرون ذلك  
 ويقولون انه عادة اهل الكتاب وكذلك تقبيل المصحف وفي احياء العلوم المستحب زيارة القبور

مصحف

ان يقف في تدبر القبلة مستقبلا لوجه الميت وان يستلم ولا يسبح القبر ولا يقبله  
 ولا يمسه فان ذلك من عادة النصارى **مت** وفي شرح الجامع الصغير ان قبلة الدنيا قبله  
 الحج عند الاستلام وقبله المصحف وعن عمر رضي الله عنه انه كان يأخذ المصحف كل صلاة  
 ويقبله ويقول هذا في موضع من المصحف فقبل **يت** لا بأس بالجلوس للتفريه ثلاثة  
 ايام في غير المسجد من غير ان يركبوا اثمانا ولا يعقون القراءة ولا يعطون لهم شيئا  
**س** يكره الجلوس للمصيبة ثلاثة ايام في المسجد وفي غيره جازت بالرخصة للرجال  
 تركه احسن **ح** ولا بأس بالجلوس للعين او لثلاثة ايام في بيت او مسجد بائنا الناس  
 جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد لما قتل جعفر وزيد بن حارثة وابن ابي ذر والناس  
 ما يؤثروا وفي بستان ابي الليث مثله **ع** الاقل ان لا يصعد في المقابر **و** كان يوسع في  
 ذلك ويقول يستوفى ما بمنزلة سقوف الدار فلا بأس بالصعود **س** يكره قال ابن مسعود  
 لان اطاء على جمر اجبت الى ان اطاء على قبره **ع** يا ثم بوطى القبور لان سقف القبر حرم  
 الميت **ع** له بقعه بين المقابر يريد ان يتصرف فيها ولا يطبق له الا على المقابر وله  
 ان يتخطى المقابر اذا كانت الاموات في التوابيت **ع** احتاذ المقبرة في السكك والاسواق  
 لان موضع الميت المقابر ولو اتخذ كاشا لله ليدفن فيها موت كثيرة يكره ايضا لان  
 البناء على المقابر يكره ويكره ان يتخذ لنفسه تابوتا قبل الموت ويكره الصلوة في التابوت  
 وراي رجلا ابو بكر الصديق بنو رجلا عنده مسجاة يريد ان يجفر لنفسه قبر فقال لا  
 تغفر قبرك لنفسك واعند نفسك للمقبر **س** لا بأس بان يرفع ستر الميت ليروى وجهه  
 وانما يكره ذلك بعد الدفن **ع** امرأة جلست في بيت الميت فتندبته فتذكر من اقربه فتبكي  
 ويبكي معها النساء فان جرى بها فتدب لطمح يكره وان فعلت ذلك من غير طمع فلا بأس  
**مت** والمذكورة الكتب انه يحرم مطلقا وفي السير الكبير يا سنا ومحمد بن ابي جابر الجعفي  
 قال قدم علينا رجل من الانصار في خد شافع جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عنده الاشهر  
 وهم سد بون قنلاهم يوم احد فقال لكن حمزة لا سواكي له فقالت فخرجنا حتى اتينا رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فندبنا حمزة ورسول الله في البيت حتى سمعنا شجعة فارسل اليها فاصبتهم



او قد احسنتم قال السرخسي وانما قال ذلك لان حنونة كان سبيلا للشهادة يومئذ ولكن كان  
 غريبا فترثاه رسول الله علم بما قال وفي المغازي ان سعيد بن قهز وسعد بن عباد ومعاذ  
 بن جبل رضي الله عنهم لما سمعوا ذلك جاءوا ابنه فقههم الى بيت رسول الله عليه يندبون حنونة  
 فاستاء فسر لباكم قتيلا ومن ذلك الوقت جرى الرسم بدينه الاسلام انهم اذا ما  
 احديدا اول باليك الحنونة وفي رواية ابن عمر عن فاستيقظ رسول الله علم وممن يتكلمين  
 فقال يا ويح من انهن لهن من اليوم فليرحعن ولا يتكلمن عما هالك بعلا اليوم قال  
 السرخسي في العلماء من اخذ بظاهر الحديث وقال قد انتسخ رخصته الله به بظواهر  
 الحديث واكثرهم على ان يرفع الصوت بالبك والنوح قللا ينتسخ ولا رخصة فيه قال علم  
 النايكه ومن جوبها من يستعملها عليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعين فانما البكاء  
 من غير رفع الصوت فلا بأس به لانه لما قبض ابراهيم بن رسول الله صلوات الله عليه وموت غيناة فقال  
 عبد الرحمن بن عوف فقد سمعت عن البكاء فقال انما هي منكم عن صوتين احق من فاجوب  
 فانما هذه رحمة الله يجعلها الله في قلوب الرجا العيون تدفع والقلب تحزن ولا تقول ما يسيحط  
 الرب **سط** ولا بأس بالبكاء على الميت من غير ان يخلط بندله او صياحه او نياحة ولا بأس  
 بتعزيره اهل الميت وترغيبهم في الصبر والرضا بقضاء الله لينا لوان ذلك اجر الصابرين  
 والدعاء للميت بالرحمة والغفران **حت** وعن اصحابنا انه اذا استمع الى باكبة في المقابر  
 اذا شيع الجنازة ليكس عليه ولا بأس **باب** **في الكراهية في الانتفاع**  
**بالاشياء المحسنة** **قع** يكره استعمال الثوب النجس اذا اذ نجاسة على قدر الدوام وله  
 ثوب طاهر **سم** لا يكره الا اذا الفحش مثل ربيع الثوب قال رحمه الله وفي **س** اشارة الى انه  
 يجوز لبسه مطلقا **شم** ويجوز استعمال الطيب الذي يتخذ المصلحون من اخنا والبقري وحق الاجر  
 لا خلا في العلماء **قع** اجزا الفقه اصابتها نجاسة يجوز استعمالها ولو صب الماء عليها ثلاثا  
 وحقت عند كل مرة يحكم بطهارتها ان غلب على ظنه زوالها **صح** وانما الحذر فيجوز الانتفاع  
 بها من كل وجه الا ان يتخذ خلا او مريا وقال ابو حنيفة كره الاستنشاق بذكرى الحذر وهو  
 لتجنن لغم اظني بالحذر والنظر الى الحنونة الزواج تلذذ البو بها **س** والانتفاع بالارواح جاز بخلاف

العذرة **كه** وغسالة الثوب النجس ان تغير طعمها اولونها او ربحها بحرم الانتفاع بها  
 كالبول والا يجوز في غير الثوب والتطهير بكيل الطين وسنن الدواب **فع** واذا اتجسست او  
 الطعام لا يجوز ان يطعم الصغير والمعوية او الحيوان المأكول اللحم وقال اصحابنا لا يجوز الانتفاع  
 بالميتة على وجه ولا يطعمها الكلاب والجرارح لانه تع حرم الميتة تحريمًا مطلقا معلقا بعينها  
 كذا ذكره الرازي في احكام القرآن وعن ابى يوسف لا بأس ببيع ثوب نجس ولا يبيتن فان ظن ان  
 المشر من يبيتن فيه فاجتلتان يبيتن فيه ظاهر الرواية يجب عليه قال رحمه الله ولا يحل استعمال  
 اخنا البقرة الجبيرة وفي محاسن الحلواني ومن حكمه الله بالافقة ان يقتصر بهذه النجاسات اقولا  
 يستخرجونها الى ضياعهم ولو بقيت شق الامر وبها ذهب العيش هذه ملة حسنة على انها  
 لو تقاها بنبيه فظهر السكك حازم غلطها بتراب فيسمد بها الارض فيجوز ولو تقاها بنبيه  
 السمد فذلك حرام لان الانتفاع بالعذرة لا يجوز بيعها **باب** **فمن ينصف**  
**وملكه تصرفا يتصرف به جاز** ما يمنع وما لا يمنع **شه قع** نصب ميتا الا لا يستحق الاب رسم  
 من الفيلق فللمجير ان المنع اذا تقروا وباللحان وراية الليدان **فع** يرفع الى المحتسب فيمنعه  
 اذا فيه ضررين **ج** اتخذ في دار بويه عمل شبع العتايات فليس للمجار الملاصق منه ولو اتخذ  
 طاحونه لنفسه لا يمنع ولا جوة يمنع وللمجير ان منع وفاق الذهب رضى كويديك من دقه  
 بعد امساك طلوع الفجر اذا تقروا وابه **ج** اتخذ تارة كانه في دار مستبدلة متاحة ووضع فيها  
 كوى للنور والحازم يقول ان تلامذته تطلع علينا اذا كنا في السطح والمبرز او عند الباب  
 فسند الكوى ليس له ذلك ولو رزق في ارضه ارز ويطهر للمجير ان بالتوضوء لا يبيتن ليس لهم  
 المنع منه **يب** قيم استغفار دار يعمل فيها النجوة خنا ونشرا ونقرا ويجنبها دار متدفع  
 يتصرفون بها فلا يمنع منها ولا يمنع المرافق والزليعي لان رايحه ليست بضر في حق كل واحد لان  
 منهم من يستلذ بها الا اذا كان دخانه دايما وكذا الداف وان اضر ببعض الجيران عرضة قليل  
 اذا كان ضرره **س** يمنع **عل** وكذا اذا اتخذ ارضه اصطبل للدواب على سطح مسيل فارسطح  
 جاره فله ان يرفع بسطه او يبنى عليه ولا يمنع **عل** ان يبنى على حايطة نفسه ان يد ما كان وليس  
 لجاره منعه وان يبلغ غنات السماء **باب** **المروية ارض الغير** **مرو** ارض الغير يغير ارضه

في كل ما لا يكره



يجب عليه الاستحلال ان اضربها كالمهر في عثمة والوطبة والافلا اذ اذاه صا حبالا رضى بحب عليه  
 الاستحلال لا يذانه ولو كان له حق المرونة في المرونة في المرونة فمرفها مع فوسه او حان  
 قبل ان يثبت به بالحجة ليس له ذلك **باب في التصرفات** والمحدثات في الطرق  
 العامة والخاصة وما يتعلق بها **فقد** له التحلل الطين في السوق ان كان الطريق واسعا ولو زل  
 انسان في موضع الطين لئلا يضمن **شم** صوام ينصف شجائه في الطريق عند فتاه يلقى  
 عليها صومعه ليس به ذلك ويضمن ما يلقى بها **ج** احدث مستراحا في سكة نافذة يرضى  
 للجيران ثم قبل تمام العمان منعوه وليس لهم فيه ضرر يترتب فلم يمنع **ج** قال احد الجارين  
 للآخر هذا الساباط الذي اخرجته فحدث وقال الاخر كان كذلك في التلويح فالقول للمدعي كونه  
 منسكا بالاصل **ج** والبيتنة بينه من يدعي انه فحدث **فقد** على عكسه قال رحمه الله والصحيح  
 هو الاول **فقد** هدم واحد بيتة في سكة غير نافذة وفيه جناح 2 خانتت فله ان  
 يبنيه كما كان وليس للجيران حق المنع **مك** ان كان الجناح قديما يجوز **وع** لكل احد قلع الجناح  
 في السكة النافذة وان كان قديما انما الفرق بين القديم والحديث في سكة غير نافذة **ج** يستت  
 وجاؤه في سكة فلا هل السكة بمنفعة عنه بالرفع الى القاضي **ظ** له كلاب لا يحتاج اليها ار  
 فملكه فليس جيرانه المنع وارسلها في السكة فلم يمنع فان امتنع والارفع الى المحتسب فيمنعه  
 فذلك من مسكه جاجة او حشا او عجولا في الرستاق فهو على هذا بين الوجهين قال رحمه الله  
 بيعت دابكيسه ميزابها على منسره من جماعة فالتخلل كل واحد منهم حصته دار على حدة ووضع ميزابها  
 على تلك المنسره فكثر الميازيب عليها فزل للجيران منهم ميزابا فاجاب بعض المفتين في زماننا  
 انه ليس للجيران منعهم كما اذا سكن البائع فيها جماعة من الناس وكما اذا اشترى الدار الواحدة  
 جماعة من الناس من واحد وسكنوها وكثير منهاهم على ميزابها فان ضرر الميازيب ليس الاكثر  
 الماء وذلك لا يمنع وكذا اذا باع داره في سكة غير نافذة من جماعة فليس لاهلها المنع وان لزمهم  
 ضرر كثير الشراك والمارة في الطريق ثم ورد الفتوى والجواب على شيخنا **ج** فتوقفوا باحث  
 فيه اصحابه واهل عصمه انما ما ثم يقر ان اياه على ان الجيران المنع بخلاف ملك السائل فان  
 الضرر فيها غير لازم ولا ديم ولا كذلكها هنا عن شذوذ اراد ان يغرس في النهر العام المنفعة

له ذلك **فقد** اخذ الدوق عنه من وسط الطريق واخذ الثراب عن خافتي النهر العام  
 لا يجوز الا باذن الوالي لانه حق العامة **ن** ان لم يكن فيه ضرر على الطريق فلا بأس برفعه ولم يترك  
 اذن الوالي قال **مت** وكلاما حسن **باب الاستحلال** **شم**  
**المظالم** والخروج عن عمدتها وما يتعلق بالنوايا والحيات **شم** سلم المودى على المودى  
 مودة بعد اخرى وكان يتردد عليه اللام ويحسن اليه حتى غلب على ظن المودى انه قد سرك عنه  
 ورضي لا يغذروا الاستحلال واجبه عليه **فقد** مثله **شم** اذاه ولا يتخلله الحال لانه يقول هو مثلي  
 غضبا فلا يعفو عني لا يغذروا في التاخير **ج** عليه يوم لا ناس لا يعرفهم من غصوب ومظالم  
 وجبايات يتصدق بقدرها على الفقراء على عمره القضاء ووجداهم مع التوبة الى الله تعالى فيغذروا  
 ولو صرف ذلك الى الوالدين والموودين يمسحون عذرا وكذا في ازالة الخبث عن الاموال **شم**  
 عليه ديون الناس شتى لزيادة الاخذ ونقصان الدفع فلو كان ذلك وتصدق على الفقراء شوب  
 قوم بذلك يخرج عن العهدة قال رحمه الله فعرف بهذا انه مثل هذا لا يشترط التصديق بحسن  
 ما عليه **فقد** جمع اموال من الناس بنفقة بناء المسجد فانفق منها داراهم لحاجته ثم ردها  
 بنفقة المسجد لا يبرأ من الضمان الا بالودي الى المالك او نايبه او تحديدا لاذن منه فان لم يعرفه  
 استأمر الحاكم في الصروفان تغذروا جوف الاستحسان ان يغذروا بانفاق مثل ما انفق على المسجد  
 في دفع الوبال اما الضمان واجبه عليه **ص** الوكيل يقض الدين صروف حال الموكل الى قضاء دينه ثم قضى  
 دين الموكل من ماله ضمن وكان يتبرعاه وقضا دينه وبهذا فسد امور البياعين والسياسة  
 ويسى عليه مسائل يتلى بها العلماء والصلحى انشأها العالم او ابائي مرفوا اذا سأل الفقير شيئا وخطبها  
 ودفع ضمن ولا يجزيهم من ذكوتهم فيجب ان يامروا الفقير او لا بد لك فيصير خالطا امواله باذنه و  
 منها دفع وجلات اليه دراهم يعطيها عن زكوة ماله ما فخلطها قبل التصديق ضمن ومنها المتوفى  
 خلط اموال اوقاف مختلفة ضمن ومنها السمسار خلط غلات الناس او اثمانها ضمن ويكون متبرعا  
 في الدفع والانفاق من ماله القف موضع جرت العادة بالاذن بالخلط كما جرت العادة بالاذن من  
 ارباب الحطة لخطان بالخلط اذا تركوا غلاتهم عنده ولا عرفوا السماسره والبياعين قال رحمه الله  
 فعلى هذا عرفنا لا يضمن البائي مرفوا لاذن الفقراء والملاك له دلاله يحاط بما يجمع للفقراء **ن** فسد







فينبغي ان يجوز ط فيه كلام واختلاف **عكس** لا يجوز استعمال اختار البقرة في الجيرة **شم** شمع  
 لا باس باحراق النشاء المتقطعة من الطرق وادارتها حول مناصبها العين ونظرة حب  
 الشمع فوق الصبي الخائف قال الشيخ الجليل اللبائي انما يباح اذا لم ير الشفاء منه قال الله  
 فيه يفتي ظاهره **ق** ولا يجوز صب البول او ماء الحام النجس على من امر بقتله العين قبل  
 باس يكتنه افاحه بالدم او بالبول اذا علم ان فيه شفا فلت وهذا بعد لان الله تعالى لم يجعل  
 الشفاء في المحرم **في جمل الفقهاء** لا ينبغي للحامل ان تحتم ولا تقتصد عالم يتحرك الولد  
 فاذا تحرك جاز عالم يتحرك الولادة محافظة على الولد الا اذا حتمها بتركه ضرر يتي **باب**  
**فيما يجوز الانتفاع والتصرف بما لا يملكه لحقارته وما لا يجوز** سئل **ق** عن رجل وجد  
 شيئا حقيرا كالخيط الذي يشد على الجراب والكندرة فشده به هل يغدر فقال هذا الورع  
 ابا ر هذا تافه جدا ولو وجد قرضا او دونه يباح اكله خصوصا في زمان السعة وكذا  
 كل ما كان نباحا ومملوكا لا يلتفت اليه ولو اخذ من خزنة الغير خلا لا شئانه لا يغدر  
**شم** باع الصيقل بزيادة القمام بالبحر سمح ان اختلط بغيرها جاز ولا ولا يباح  
 ذلك الا بصرح التملك وان جرت العادة من قديم الدهر بتركها عندهم **ق** لا باس باسكاها  
 ان كان علاكها لا يعنون بها وعنه فيها ليس البلد من اغصان الخلاف في الربيع يستعمل بالبحر  
 ويدار **ق** ويبي لغصان الخلاف الغضة المنتفخة في اول الربيع انه يجب الضمان وعنه فيما سبق  
 من المخرج الحظمة والديس ونحوه في الدلالة لا باس به ان وسعوا فيه وكذا في كل ما يتساح  
 به عادة كالحنطة الذي ياكلها الفارس من الصبره والبيد ونحوها **ق** طحين حنطة رجاء  
 غيره فاختلط ببقية ما يبقى فيها عادة من طحين غيره بالح ورسك لا باس بكله وكذا ان طحن  
 فيها شعير او قندق فيهما سبق الحنطة ولا يجب عليه ان يطن بقدر الشعير حنطة ليكون الباقي  
 منه مثلما اختلط ببقية وكذا النساج فيها يوصل عن غزله او غزله غيره بغزل من نسج  
 قبله بهذا الالة بالبحر حاج يغدر الفتاوى البخارية ذكر صدر الاسلام من جمع ثمار البطا  
 طيح حتى صار لا تم باعها بتصدق بالثمن **باب** **ما يجوز من قتل الحيوان**  
 وجبها في القصور وصرب الصغير والوجة ونحوها **ق** يجوز ذبح الهر والكل لنفع ما **شم** يجوز

للاشباع

لا انتفاع بلسكه ان لم يكن مملوكه **عكس** الا يخرج الكلب في اخذته ماردة الموت **شم** يجوز  
 استعمال البقرة في الكراب والدنيا **شم** وركوب الثور ووضع الحمل عليه مشروع **ق** واستعمال  
 الخنزير الكراب والابل والثيران في الدواب مع بشد العين بشرط ان لا يجهد بها يجوز وحل الاجهاد  
 ان يمنع من الاعتلاف ولا يضرب راسها وعينه لا يضرب به اصلا وان كان مملكه وكذا حكم كل ما  
 يستعمل من الحيوان **ق** اخذت الهرة لحم الغير او طيرة لا يجسم على الراي منه اخذ منها اذا لم  
 يعلم مالكة ولو كان الطير غير مملوك فله اخذه من غيرها اذا كانت ليستقر به ويتعدي بها  
**ط** لا تجاصم صغار الجيوان فيما يحتاج اليه للتاديب ويجاصم فيما زاد عليه **ط** لا يجازي ضرب  
 اخوها الصغيره التي ليس لها ولي بنوك الصلوة اذا بلغت عشر **مت** **س** له ان يضرب  
 اليتيم فيما يضرب به ولله به وردت الاخبار والتاوية في الوضوء له ان يكره ولله اذا خلف  
 ان لا يصلي او لا تكلم اباه او امه على الحنفية ويكره ولله الصغير على تعلم القرآن والادب والعلم  
 لان ذلك فرض على الوالدين قال **علم اللام** ويل لا وادب من ابائهم لا يعلمون العلم القرآن  
 والادب فيشاورون جهالا اولئك اغلبوا على الاباء **ط** للزوج ضرب امراته على اربع خصال  
 وما هو في معنى الاربع على ترك المنيه لزوجها وهو يريد لها وترك الاجابة الى الفرائض وترك  
 الصلوة والغسل وعلى الزوج من المنزل وفي كتاب العلق في ضرب امراته وولده على ترك الصلوة  
 روايتان **شم** امر غيره يضرب عبده حل للمامور ضربه بخلاف الحر قال رضي الله عنه  
 فهذا انصيص على عدم جواز ضرب ولد الامر باسره بخلاف المعلم لان المامور يضرب اباه  
 عن الاب لمصلحة والمعلم يضرب به حكم المالك بملك ابية لمصلحة المعلم **ق** تضرب جاربه  
 زوجها غيره ولا تنقظ بوعظه فله ضربه **ق** حبس ثلثا في قفص وعلقها لا يجوز ولا يجوز  
 رمي وكر الخطاف من البيت وفيه اولاد صغار **ق** لا باس يرمى غش الخطاف والخطافيش التي  
 يقدح المتجول بها من الاولاد وفي تفسير الراي الكلاب ثلثة كلب يضرب وهو الذي امرنا بقتله  
 ومن صوره النج على الضيف وترويع السابل فيجل قتله وكلب ينفع ولا يضرب فيجل بيعه **ق** اسكه  
 وكلب لا يضرب ولا ينفع ولا يتعرض له **ق** لا باس بوضع الراية في عنق العبد في زماننا لغلبة  
 الابقا خصه حناء الهنود **باب** **في الاضطراب وحلق الراش والعانة والابط**











في صحتها التي يوزن بها الدرهم والابريسم على الف ساير البلدان ليس لهم ذلك ولو كان غيره  
وكذا لم تطلقه فقبلها وامر غيره يكتبها الوثيقة ثم ضاعت من الوكيل وتوفرت او منقوبها الانسان  
تلك الكاتبات يكتبنها ثانيا من غير زيادة ولا نقصان بشرط اعلام تكبير الكتبه **كتاب** امره  
فاستقر لا يتزوج بالرجول يجب تطلقها **ع** عن ابي جعفر البجلي انه امره ان لا تطلقها وان  
لم يكن له ما يعطي امرها وان تلقى الله تعالى مصرها عنقه احب الي من ابطاء امره لا تطلق  
**كتاب** **التحرک بوقع** تحريره على الاناء النجس في ثلاث ايام ليكون المثنى  
طاهرين ولو وقع على الطاهر لا يجوز له التحرك بعد ذلك الا ان **ب** في عشر خرابي من خل  
وجد في احدها فان ميتة واخرجها ثم نسي تلك الحايضة فانه يرسل فيها الميرة فليأتم بها  
جلست فهي النجس والبواقي طاهرة **شم** استنبهه استنبه عليه القبلة فحركي ولم يقع تحريمه  
على من اصابه ام يدع حتى يظهر فكتب بل تحركي ثم يصلي **قع** كتب نعم **ج** عليه فوايت فوق  
تحريمه على قدر ثم تبين انه اقل يقتصر عليه كالتحرک في القبلة **ج** صلى ولا يحضره نيته  
اقبله ولا انها مشككة فظهر الخطا اعادوا واذ اظهر الصواب ولم يظهر شيء اجزاه ولو اشككت  
فصلي بغير تحرك اعاد الا ان يظهر الصواب ويظهر الصواب الصلوة مضى اجزا ولو كان  
اكثر دايه انه اصاب فالصحيح فيها وبعد ما انه بعد واذا وجد من سبالة فليس له ان يتحرك  
فان تحرك لم يجزه الا ان يصيب ومن اخبره بالقبلة ثم ظهر الخطا اجزاه ومن لم يكن له رأي في القبلة  
فقد قيل لا يصلي وقيل يصلي في اربع جهات وقيل يجزى وكذا لو صلى ركعة بالتحرك الى جهة ثم تحول  
دايه الى جهة اخرى فصلى الركعة الثانية الى الجهة الثانية ثم تذكر انه ترك سجدة من الركعة الاولى  
اختلف المشايخ والصحيح انه يفسده ولو **كتاب** **الاباق والمفقود** **م** رد الاباق استعماله  
في حاجة نفسه في الطريق ثم اتى منه بغيره عن ابي حنيفة ان مدة الفقد مفقود الى ابي القاضى  
فيحكم بما ادى اليه اجتهاده فيقسم ما له حينئذ بين الاحياء من ورثته **م** وهذا نص  
على انه انما يحكم بموته بقتل لانه امر محتمل فالتم يضم اليه القضا لا يصير **شم** **قع** اذا اعتد  
زوجة المفقود بعد الا بقتل اعقرانه وبعد مضي مدة على قول الاخرين فلها ان يتزوج قبل  
التصاوت اذا بلغت المرأة ملك لا يابس فانها تعتد بالاشهر ولا يحتاج فيه الى القضاء **ط** فقد

الامة مولها ولا يجب نفقه وحيف عليها الفاحشة فللقاضى ان يبيعها او يبايعها من امرأة  
نفقه وليست له تزوجها **قع** **ع** وللقاضى بيع عبد المفقود وانضه اذا كان ينقص على الايام  
**ط** ما خيف عليه الفساد من حال المفقود والقاضى يبيعه لانه اقرب الى الحفظ وفي الجامع الكوفي  
للقاضى بيع مال المفقود والاسير من المتاع والدقيق والعقار اذا خيف عليها الفساد وليس له  
ان يبيعها لكان نفقه عيالهما ومنعى باعها خوفا للضياع فصارت دراهم او دنانير يعطى النفقة  
منها بطريقه **ج** لا يبيعها للنفقة وان فعل نفذ ولو باعها لقضاؤه فيه جاز وكذا لو علم حوته  
لكنه لا يرجع منذ سنين **ع** ارضي مشركه بسبه وبين ابنه العاقل البالغ قد غاب واذا  
الابا جازها فان القاضى يواجر نصيب الغايب باجر يسمى ثلاث سنين وكذا هذه الحيلة اذا  
مات المستاجر والموجود غايب وارادت ورثته الاستيجار فان القاضى يوجيها منهم ثلاث  
سنين لا يجوز اكثرها **كتاب** **اللقطة** **ع** خشب يحى بها العجول  
فهي لقطة اذا كان عليها علامة الملك والا فباح كالنابت على شطها صبي وجد لقطة فاشهد  
ابوه او وصيه وعرفها مدة تعريها وله ان يقتدق بها **ج** وجد الصبي لقطة ولم يشهد  
بضمين كالبالغ **شم** شيء في الاسواق وينفخ في التراب فوجد عليه ليد او فلسا او ذهباً لا تخل له الا  
بعد التفريق ثم يقتدق عليه اذا كان فقيرا **قع** اما الفرس والعذلية فيباح له اذا كان فقيرا  
او الزيادة لا ويجوز التصدق في العذلية والفلس وما يتصدق به الملتقط بعد التفريق وغلبه ظنه  
انه لا يوجد صاحبه لا يجب اجاؤه **شم** على الايصاء على الملتقط ان كان يروج وجود المالك **م** خام  
انهم لم يصح عليه سنون فاحتذ رجل سنا باذن السلطان ثم اشتراه منه فقير ولا يعلم المالك  
الحام ولا وارثه حل له السكنى اذا كان السلطان ملك من الاول العوصة **كتاب**  
**الفصب** **ع** انه يشتمل على اربعة عشر بابا **الباب الاول** **فيما يكون غصباً** **م** جماعة  
في ست انسان آخر فاخذ منهم مائة ونظر فيه ووقع الى آخر فنظر فيه ثم ضاع لم يضمن اهدا  
قال رحمه الله لوجود الاذن في مثله ولا لانه حتى لو كان شيئا جرمي الشئ في استعماله يكون غصباً **م**  
رفع قدوم التجار وهو يراه ولم يمنع فاستعمله وانكسر يضمن **ج** اخذ احد الشريكين حمار صاحبه  
لخاص من طحين به بغير اذنه فاكل الحمار الحنطة في الركا ومات لم يضمن لوجود الاذن في ذلك دلالة

فيما يقع الغصب في



قال رحمه الله لم يعجبنا ذلك لاعتقادنا العرف بخلافه لكن عرف بجوابه هذا انه لا يضمن  
 فيما يوجد الاذن دلالة وان لم يوجد صريحاً حتى لو فعل الابحار وولد فلداً على العكس او احد  
 الزوجين جارا لآخر ومات لا يضمن للاذن دلالة ولو ارسل جارا جارية فوجته لسان  
 نفسه بغير اذنها وابقت لا يضمن **بج** ويضمن عبد الغير لا يصير عاصياً **باب في**  
**كيفية ضمان الفضيحة قبل** الابريسم مثلي **بم** ينبغي ان يكون من ذوات القيم  
 ولو اتلف مشهوره المقتل يضمن قيمته وفي كون الاجر والدين مثلياً روايتان عن ابي حنيفة  
**بم** هدم جدار غيره فيقوم داره مع جداره ويقوم بدون هذا الجدار فيضمن فضل  
 ما بينهما **حسن** هدم حائط مسجد يوم يتسويته واصلاحه في حائط الدار يضمن  
 النقصان وعن محمد بن الفضل ان هدم حائط اتخذ من خشب ومثاق من رقيق يضمن  
 قيمته وان كان حديثاً يوم ربا غا دته كما كان وفي ذلك الفقه بواحدة هدم الحائط بالبناء  
 لربا لنقصان **ط** يواخذ بالقيمة وقيل بالبناء لربا لنقصان **في** قطع اغصان شجرة غيره  
 فان كان النقصان فاحشاً يضمن قيمة الشجرة والافاق النقصان **ط** حفر حفرة في ارض  
 غيره فاقتربا لارض فعلمنا ما يلزمه النقصان وقيل يومر بالكبس **حسن** عن محمد بن  
 حنبل في سكة غير نافذة يوجب بالظن دون نقصان الارض وفي الدار والارض يوجب  
 بالظن وان نقصت فبالنقصان قال رحمه الله لان نقصان السكة والطريق تنجيز بالظن  
 نقصان الارض والدار لا تنجز به لانه قد ينقلب بالظن شيكاً ويخرج عن صلاحية البناء و  
 الزرع مده مديده وفي الحفرة فنادى الدار كلام انه كالارض من كمال الطريق قال رحمه الله ولو اتى  
 نجاسة في بئر خاصه يضمن النقصان دون النزع وفي بئر العامة يومر بئرها كما مرق  
 هدم حائط المسجد **بج** مثله لان لها ديم نصيباً في العامة ويتعد رعيته نصيب غيره  
 عن نصيبه في ايجاب الضمان بخلاف الخاصة **ظ** الشئ مثلي **بيت** الفم مثلي **ط** التراب من  
 ذوات القيم وقيل مثلي **صفر** الغزل مثلي **فم** وكذا المصبوغ منه **صم** غصبت غزلاً ففسخ  
 او ساجه فاتخذها باباً او حديد فاتخذ سيفا يضمن قيمته الحديد والساجه والغزل **شخص**  
 يضمن مثل الحديد قال رحمه الله فانه لو كان الغزل مثلياً روايتان كالابريسم **فم** اتلف

القرى  
 فيقولون

فعلية

فعلية قيمته **مت** لان كل ما كان من صنع العباد لا يملكهم مراعاة المائله تتفاوت منهم **الحذافه**  
**فك** لو جعل اللبس اجرة في الاجالة لا يجوز **فم** يجوز استقراضه قلت فعلى قولهما مثلي  
 القصير مثلي والابرقيتي وكذا الخنطة المخلوطه بالشعير **بج** اشرفت سفينته على الغوث  
 فالتقى بعضهم حنطة غيره في الماء حتى خفت يضمن قيمتها في تلك الحال وقيل لا يضمن اصلاً **ط**  
 فيها كلام قال رحمه الله الخلق المشتمل اذ بلغ تشميسه باغايته مثلي وقيل بها قيمتي  
 واليه اشار **بج** قال الكواغد والنبن والجار والماء مثليه وفي اللبن روايتان والحم المطبوخ  
 والشم والالية والصنطراط قيمته **باب** **فلم** يبر الفاضل عن الضمان **بم**  
 غصبت خطبا واستأجر المصوب منه فاقدها في قدر الغاصب ولم يعلم المصوب منه  
 بانها حطبه والقياس ان يبر اكلها لو غصب طعاماً ثم اكله المالك قال رحمه الله الا قبل اتلفه  
 المالك في مقصوده من الطعام وكذلك في الفروع فافترقا **بم** ضرب جارا غيره فغيبه وضمن  
 ثم زال العيب فله ان يرجع بما ضمن ولو غصب جارا ثم جابه وادخله اصطبل المالك واخبره  
 به فقال نعم فما فعلت لا يبر عندنا حنيفة ويبر عند محمد لان الاجارة لا يلحق الافعال  
 عند الحنيفة ويلحق عند محمد **باب** **في** ثبوت المالك للغاصب **والتقاطع حق المالك**  
**شم** غصب ذوا القروا وراقت الثوت ورباها فالفيلق بصاحب البئر **بيت** الفيلق للغاصب  
**فك** غصب ذوا القروا ورباها فالفيلق للغاصب ولا شيء عليه عند الحنيفة وعلية قيمة ما عند محمد  
 قال رحمه الله والفقوى في زماننا يقول محمد **شم** **سي** عجن الغاصب الدقيق ينقطع حق المالك  
**شم** جعل الارز ابيض ينقطع حق المالك **فم** لا ينقطع **شم** تا حنطة الخنطة والدحن ينقطع  
**فم** كخبر كذبح الشاة **سي** لا ينقطع وعلى هذا لو جعل السمسم ابيض **بج** **ط** وغيرها جعل  
 الخنطة كشكا لا ينقطع **شم** **بج** استعار منشارا فانكسر النشتر نصفين فدفعه الى الخاد او فوسله  
 بغير اذن المعير ينقطع حقه وعلى المستعير قيمة منكسر وكذا الغاصب اذا غصبه منكسر  
 ولو غصب ثوباً واصحح عليها بقرة حتى صار سرقين قال سرقين لصاحب البقر وعليه قيمة الثوب  
 ولو غصبها بامع العصا ديتين وركبه في داره ينقطع بالقيمة **فم** مثله وقصارة الثوب بالنشاة  
 والغزاة كد بغيره **سي** وشمه بالطاهر كصبغه وبالحجر تنقيص **فم** غصبت قوطاً ساء وكنبه



ينقطع **بح** وصل غصنه بشجرة غيره بالحق كوفيك فاشترى الوصل فهو له ولا شجرة لصاحبها ولو  
غصب النجار خشبة وادرجها ببناء مالكه بغير اذنه لم يملكه النجار ولا ربا المالك **بم** غصب  
قطنا وحلجه لا ينقطع حق المالك **بح** باع جبة الغير بغير اذنه وفنقه المشتري وخاله  
اضيق انقطع حق المالك **قب** وجد دارا انسان خرافا لقي فيها ملحافضا رذلا فهو له  
وان لم ينقل الدار من مكانه قال رحمه الله عرف بهذا ان بنفس القاء الملح يملك الخلل **قو** مت  
ما يغصبه الا تراكم الجذوع والحوارص وسائر الخشب ويكسر منها كسرا متفاحا لا ينقطع  
حق المالك وان اذاد قيمته بالكسر اليه اشار **سس** غصب بطيخه وقطع منها شرا بده لا ينقطع  
حق مالكها ولو جعل كل الشرا بده ينقطع لو وال اسمها ولو فرج شاة غيره وقطع اربا اربا ففقه  
روايتان **شكك** **تاج** **الايه** قتل عبدا انسان وضمن قيمته لا يملكه باء الضمان حتى لا يكون  
عليه الكفن فان اضمنوا اذا كان حيا لا يملك بالضمان **باب** **التسبيح** الى التلذذ  
تاج الدين البخاري حوكت احدهما رابعتين اذن الاخرى في المشاورة فسقط منها الترتيب فضاء  
لم تضمن **س** ثقل رجل برجل وخصمه فسقط عن المتعلق به شيء فضاء بضمن المتعلق  
**جت** ولو ضربه فسقط ميتا ضمن ماله معه وثيابه اذا ضاع **ط** ضربه وسقط وما  
ضمن الضارب ماله وثيابه اذا ضاع **فع** **سي** ضربه غيب فاعفى عليه ولم يملكه البواخ فاخذ  
ثوبه لا بضمن الضارب **شه** **فع** القى هوة في بيت حمام الغير فلم يجد مخجرا فقتل الحمام باسرها  
وموطيارة بالحق فحمد سائر عوس وانها غالبة القيمة عند من يطيرونها بضمن قيمتها عا  
قوله الصفة **سي** اشترى حصونا واشترى على الادراك فقال للبائع لا تسقيه فان استقى بضمن  
فسقاه وجف العنب بضمن النقصان ان سقاه سقيا غير معتاد **قع** لا بضمن **قع** اذ وجعوا  
يوم الجمعة فدفع بعضهم بعضا فوقع على رجاج الخراف وقد روه فانكسرت بضمن الدافع ان  
انكسرت بقوة ودفع **بح** قطع شجرة فوقعت على شجرة جارة فانكسرت بضمن ولو اراد تنقض جدار  
مشاركه ففعله جارة فقال الناقض اذن لي فما ضرب من دارك فانا ضامن له فان لم يعد الشرط  
ففقضه وجوب من داره شيء بنقضه لا بضمن ان لم يكن بمشورة وفي فتاوى النضلي مثله لكنه قال  
لم بضمن شيئا مطلقا لو قال ضمننت لكم ما يملك من مالكم لا يصح وكذا لو بنى حائما وعمرها وقال

مستند  
في النكاح

ان لحقت مما صنعت خراب دارك فعلى ضمانه وشرف الابه العقبى هدم جداره فسقط خشبة على  
جدار جاره فهدمه لا بضمن **ط** هدم بيته فانهدم من ذلك بيت جاره لم بضمن في فتاوى  
النضلي ولو اذن جاره هدم جداره مشترك بشرط ان ينصب الاخشاب فلم يفعل بضمن **سس**  
لا بضمن على كل حال **فع** فتح داس مخجره غيره بغير اذنه وتركها مفتوحة فاذا بها حق الشمس  
لا بضمن **بم** تروى بالرويت تحت القنطرة فكسر اسطوانها وخربت القنطرة بضمن **جت** صتب في ملكه  
ماء فخرج من صتبه الى ملكه غير ضمن ما افسد استحسانا وكذا لو وقع فسقط في بيت جاره  
شيء من ذلك **سع** اشترى مدهنه وبنى فيها خراسا وميدقة فوجرها ملكه فسقط من رقب  
لخطة والار بضمن صاحب المدهنه قال رحمه الله لان التلذذ لما حصل بذلك كان هذا مبدا  
لا شبيها ولا يشترط الفقد في المباشرة **عت** قصصا يدق الثياب فحانوته فانهدم حائط  
الجار بضمن لانه مباشرة **شم** استاجر نجارا اليه هدم جداره وهو على الطريق فاخذ هدمه فسقط  
شيء منه على رجل فان بضمن النجار **قب** حفروا بطن في ارض الغير وجعل فيها جزرا وسقي صاحب  
الارض ارضه ولم يعلم بذلك فملك فيه اختلاف والاصح ان بضمن اتخذ فالير او وضع على موضع  
البزور مدياة لئلا يخرجها الحرام ولا يفسدها المطر فاذا رها انسان فملك البزور فان ازالها  
في غير وقته والتزم الحفظ ضمن والآفلا وتسبب الضمان ان تقوم الارض مع البزور ويقوم بدونها  
في برج فحصل ما بينهما ولو وقع كوة بيت فيه بطايطخ او ثمارها فملك بالبرودان جداره في الحال  
بضمن والآفلا كما لو حل السفينة المشدودة بالشط **فع** **فك** منع وكيل الدعوى الماء من صاحب الضيعة  
حتى ييسر زرعها لا بضمن **وع** غصب عجي لا وتلفه حتى ييسر ضريحه اتم بضمن العجل دون نقصان البقرة  
**حس** اجر ارضه من رجل بخرطه فلما احصد المستاجر زرعها وادسه منعه الموجه من نقله لتلفه  
له الاجرة فافسد المطر لا بضمن **طس** الجبال نزاع مغارة وثيابه له الاثقال فلم يفعل حتى فسد المتاع  
ببطور وسرق بضمن اذا كان المطر والسرق عا لبا فيها وقيل يشترط ان لا يكون صاحب المتاع معه  
ولو امسك رجلا حتى جاء اخر فاخذ منه مالا لا بضمن **عت** ادخل اجناسا له في المسجد بغير  
اذن خادمه واحد مغتاضه وجاء يسئل فاهلك بسط المسجد بضمن **باب** **في ضمان**  
**الساعي والنمام** **فع** سعى برجل الى السلطان فاخذ منه مالا ظما بضمن الساعي روى هذا في فتاوى

ان النضلي يوجب  
الاعلان في النكاح







**باب في مودع الغاصب** وغاصب الغاصب من المودع **ق**ب الركب التلميذ  
 مكادى الحمار اسوة عليه بغير اذنه وهلك الحمار لا ضمان على واحد منهما اذا تزلت وسلمت  
 الحمار الى التلميذ لانه مودع عاد الى الوفاة وان هلك حال الركوب بضمين المكادى ايها سائر  
 ولا يبرح احداهما صاحبه بالمضمون قال رحمه الله وعلى هذا القاء ذوقا حلا في العجلة سائلا  
 او انسانا **ح** ومن تلف الغصب في يد الغاصب فادى اليه القيمة بركب عن ابي يوسف لا يبرأ  
 بخلاف رد العين **ق**ت رد الغاصب الثاني قيمة الغصب في الغاصب الاول بغير اذنه قوله حينئذ  
 ولا يبرأ عند ابي يوسف **ح** يبرأ من غير ذكر خلاف ولا خلاف ان الغاصب الاول اذا طلب  
 القيمة عند فقدان العين انه يقضى له بها ولا فرق بينه وبين المودع اذا غصب منه الا في وجوه  
 منها ان الغاصب الاول لو اقر بضمين العين او القيمة من الثاني لم يصدق الا بيمينه ويبقى الغاصب  
 باقرار المودع فيها وان كان الغصب كيليا او ذريا فاستهلكه الثاني فاخذ الا في قيمته  
 ودايم او دنا يبرأ الثاني لانه يبيع وليس له اية قبض عينه او بدله **باب**

**مسائل متفرقة في غصب العبد المادون وحاشا عنده فلا ريب ان يكون مطابقة بالقيمة**  
**م** ادعى انه ارق حذر المسلم وقال المسلم رقتة بعلمه صار خلافا لقول المتلف **ح** له حق  
 الترافة الرض وقيل وسلطانها ويشتبه فيها غيرهما ليس له حق الاسترداد **ح** كبره ذلك  
**ح** وانما ثبتت حق الترافة اذا تركها الامام له حين قسمه في الابتلاء قال رحمه الله قول **ح**  
**احوط للجامع الصغير** ادفع هذه الثمنه الى احد من الصغار من يصليها فدفعا الى احد  
 وشيخه لم يضمن كالمودع اذا انسى الوديعة انما في اي موضع ومثله في فتاوى صاعد ادفع  
 هذا الغزل الى نساح ولم يعينه ولم يقل الى من شئت فذفع وهوب المذموم اليه لا يضمن  
 وهذا بخلاف امر الموكل للوكيل وكذا اولا يصح وانما يصح ان لو قال وكل من شئت وكذا الخليفة  
 اذا قال لوالي البلدة قلدا احدا القضاء لا يصح ولو قال من شئت يصح **ح** لها خطه ربيعية  
 في خايبه وخريفية في اخر فاموت اختها ان يدفع الى حراثها الخريفية فاخطأت فدفعت  
 اليه البيعية ثم ارسلت الامر بنتها مع الحراث لينقل اليه الخطه للبذر ففعلت ونذرها  
 فعلم بلبت ثم تبين انها ربيعية فضمن اي لثلاثه سات لانه لما اخطأت الاخت صار غاصبه

هذا كالمودع  
 لو اقر بضمين  
 العين او القيمة  
 من الثاني لم يصدق  
 الا بيمينه ويبقى  
 الغاصب باقرار  
 المودع فيها وان  
 كان الغصب كليا  
 او ذريا فاستهلكه  
 الثاني فاخذ الا  
 في قيمته ودايم  
 او دنا يبرأ الثاني  
 لانه يبيع وليس  
 له اية قبض عينه  
 او بدله

والبنيت والحراث غاصب الغاصب قال رحمه الله وهذا **ح**ن دقيقتي **ح** منها كثير **باب**  
 من الواقعات **كتاب** **الوديعة** **باب** **في**

يصير مودعا **ع**ك وضع عنده شيئا وقال له احفظه حتى اجي فصاح لا احفظه وتوكل  
 صاحبه صار مودعا ويضمن ان ترك حفظه **ف**ك لا يصير مودعا **ع**ك مثله **ع**ك وكذا الوفاة  
 ضعه في هذا الجانب من بيتي الى ان لا التزم حفظه **باب** **فيما يضمنه**  
**المودع** **ق**ع المودع يلبيس الوديعة وينزعها ويستعملها ككسب نفسه فذلك في غير الاعمال  
 لا يضمن **ش**م دفع اليه ذهبيا لحفظه فالتقاءه في كفاة كعادة التجار فسبق حلقه لا يضمن **ب**ت  
 دفع الى مواضع ثمينة لستى الما فتغافل عنها فضاع لا يضمن **ق**ب ادفعه دنانير  
 وسال فيه ان يفرضه دنانير فوضع المودع الدنانير في حجره ليحمله الدنانير ثم قام  
 فضاعت يضمن ووجه سكينها فجعلها في ساق خفه لا يضمن ان لم يقصر في الحفظ وقد ترو  
 ان المودع فتح الكوة في الشتاء وتركها مفتوحة فملك الفواكه والبطاطيخ المودع  
 يضمن ان جردت بالحي اخبيا في الحال الى فلا ولو اودعه فراطيس فوضعها في الصندوق  
 ثم وضع فوقه ماء كيشرب به فتقاطر الماء عليها فهلك لا يضمن **ح** وضع الوديعة في دابة  
 وتلفها الناس كثيره فضاعت فان كان شيئا يحفظه الدافع وجوبه لا يضمن والى  
 فيضمن والذهب يضمن **ب**و اخترق بيت المودع فلم ينقل الوديعة الى مكان اخر فمكافه  
 يضمن اذا ملك من حفظها بنقلها الى مكان اخر قال رحمه الله ويعترف من هذا كثير من الوا  
**ب**و ادفع غاملا لواله الا فوضعه في بيته ثم ايام السلطان تقل امتعته وترك الوديعة  
 وتوارى فاغرى على بيته والوديعة يضمن وان ترك بعض امتعته في بيته **باب** **الشروط**

**في الوديعة وحفظها ما يبدل الغير والاسود ففعلها الى الغير** **ق**ع حلو الى اودعه  
 بقوله وقال له ان ارسلت ثيورا الى الموعى للملف فاذهب بمقرتي ايضا فاذهبها دون  
 ثيوره فضاعت لا يضمن **م** اودع ثيابه فذفعها مع غنمه الى الراعي لحفظ ففرق الغنم يضمن  
 اذا لم يكن الراعي خالصا للمودع **ط** المودع لو ارسل الحمار او البقرة الى اليسر بعتهم يعرف  
**ح** مستلم المودع الدار التي في بيت فيها الوديعة الى اخر لحفظها ان كان الوديعة في بيت مغلق

هذا كالمودع  
 لو اقر بضمين  
 العين او القيمة  
 من الثاني لم يصدق  
 الا بيمينه ويبقى  
 الغاصب باقرار  
 المودع فيها وان  
 كان الغصب كليا  
 او ذريا فاستهلكه  
 الثاني فاخذ الا  
 في قيمته ودايم  
 او دنا يبرأ الثاني  
 لانه يبيع وليس  
 له اية قبض عينه  
 او بدله







فامدان يا مادك مالك فخر شفا وجعل اذوتيك فقال الهاج مقي هيك ليس قبيل مكا من هذا  
 بيع النصف غرا ضكون شرکه واولادها منها **ق** فو شخص قرار داوید یا یکدیگر که ملکر  
 فلان ضرر و بخیریم فذلکما الیه وعقلا احدهما بخضره الآخر وکان ساکتا فینبغی ان یکون مشترکا  
 بینهما قال رحمه الله ینبغی ان یحفظ هذا فیما ان منصوص علیه فیما اذا اصطحا لانه اذا اشتراها  
 احدهما یکون علی الشرکه انه یکون علی الشرکه لافلا **ع** اقوض لصا جبه مائه و دفعها الیه ثم اخرج  
 مائه اخرى و خلط المالیین وقال للمستهقرض خلطهما واتخوهمما علی الشرکه فهذا المختل و لیس شرکه  
**ح** والروضه لنا طغی قال الحنفیین ان اذا کان دور القوم واحد وورقات ثوبت منه وان عمل  
 من آخر علی ان التقرینهما نصفان او اقل او اکثر لم یجوز کذا لو کان العمل منهما وانما یجوز ان لو کان  
 البیض منهما والعمل علیهما وان لم یعمل صاحب الاوراق لا یضمره وبه نص **ج** قال بخلاف المزارعة  
 ط مثله **باب شرکه العنان شم** عقد شرکه عنان بالذنان یروى لاس مال احدهما  
 غایب لا یصح و یود فعدلا لا فراق عن المجاس لیشترک بالشوبک بالمالیین علی فذلک العقد ینفقد  
 الشرکه بالدفع **ف** شرکان شرکه عنان علی العموم سلیم احدهما الی صاحبیه کون حطة علی الشرکه  
 لا یصح اصلا **باب** غلا شرکه بالاعمال **ع** شرکه ثلثه من المال لیس علی ان یملأوا حلیم  
 الجواز و یاخذ الثلث من فمها و یحملها علی الثالث فینقله الی بیت المستاجر ولا جزیینهم بالسو بیه ففی  
 فاسلة قال رحمه الله فساد هذا الشرط فان شرکه المال لیس صحیحه اذا اشتراک المال لوی فی  
 التقبل والعمل جمعا **س** فیکان اشتراک فی نقل کتب الحاج علی ان مارد فمها الله نقل فی فیئینها نصفان  
 فذلک شرکه جائزه **ص** استاجر رجلین یجلان له طعاما من الفرات فحمل کل واحداهما و هما شرکان  
 فی العمل فالاجر بینهما و الا فللمحمل نصف الاجرة نصف الطعام ولا شیء له فی النصف الآخر لانه کان  
 ضامنا له **ط** ولا یجوز شرکه الدالین علی عملهم **ق** ولا شرکه القراءه القراءه بالزمره فی المجالس  
 التقابلی لانهم غیر مستحقه علیهم **شخص** ولا شرکه السوال لان التوکید السوال لا یصح **ج** خیاط  
 وتلمیذ اشتراک فی خیاطه علی ان یقطع الاستاذ الثیاب و یحیط التلمیذ بالاجر نصفان و الا فیکان  
 علی ان یملأ احدهما الغزل للنسج و ینسج الآخر ینبغی ان یصح هذه الشرکه کما لو اشتراک خیاط و صباغ  
**شخص** اشتراک علی ان یتقبل احدهما المتاع و یعمل الآخر و یقبل احدهما المتاع و یقطع ثم دفعه للآخر  
 فما اختار له البیض فمکان اشتراک لحفظ الحسبان و تعلیم القرآن و علی  
 ما اختار من الغزاة الفتری لا الاستیجار لتعلیم القرآن جائز  
 و یجوز هذه الشرکه من التقاول الطبیعی

لیخبطه

**باب الاختلاف بین الشریکین**

لیخبطه بالنصف یجوز **ق** قال الشریک بحت عشرة ثم قال لابل بحت ثلاثة فله ان یخلفه بانه لم یخرج عشرة  
 بحت **ج** اعتلت دابة وشرکه واخلد الشریکین غایب وقال البیطارون لا بد من کتبا فکواها  
 للحاضر فملکت لا یضمن ولو کان بینهما متاع غدا دابة فی الطريق فنفطت فاشتري احدهما  
 دابة مع غیبة الآخر خوفا من ان لا یملک المتاع او ینقص جاز و یرجع علی شرکه بحصته **م** وار  
 بین اثنين غایب احدهما واجرهما الآخر واخلد الاجرة فللغایب ان یشترک فی الاجرة قال **ط**  
 فهذا الشان انک العاقل لم یملک الاجرة **ص** اشار الله بملکها ویتصدق بحصته شرکه للخبث  
 کالفاصل **م** دار بین اخوین واختین و لهما زوجات ولاختین زوجان فلاخوة ان  
 یمتقوا الزوج الاختین عن الدخول فیها اذا لم یكونا محرمین بزواجتهما ولو كانت بین  
 مسکنان فیها فلیس لاحدهما ان یمتق صاحب من الصغیر علی سطحها لانه تصرف فیها له حق  
 یؤدیه ما ذکره **ط** عن الفضلی انه یدم جلا یشترک بینهما و اراد احدا الشریکین ان یدفع  
 اطول عما کان لیس للآخر منعه الا اذا کان خارجا من الرسم **ع** له منعه وعن محمد مثله وهذا  
 خلاف الصعود لانه لا ضرب فی الصغیر والضرب رفع البند لازم **ث** ارضی بینهما فغاب  
 احدهما فکشریکه ان یوزع نصفها و لو اراد ذلك العام الثاني یوزع ما کان رزق وقد کتبت  
 فی القسمة ان للقاضی ان یأخذ للمحاضر رداعه کما کیلا یضیع الخراج **باب فیما**  
**یتعلق بالدیون المشتركة والدیون فی مال الشرکه مع ج** فبعض احدا شریکین نصیبه  
 من السهم والدين المشتركة و فی الآخر یقبضه لنفسه فله ان یرجع علیه بحصته بعوده  
**ج** و لاحدا شریکین او لاحدا الورثة ان یطلب نصیبه من الدين المشتركة بینهما بسبب واحد  
 خال غیبه الباقین فصر علیه و دینه **ح** و فی الجامع الکوفی لو کان بینهما ثمن عندین  
 باعاه من رجل او قتل لهما عبدا وعصبی او استملکت او رثا دینا علی رجل فقبض احدهما فنصیبه  
 فهو حصته و ملکه ولم یتبص من حصته شرکه شیئا لکن لشریکه ان یشترک فیما قبض سواء  
 کان المقبوض من مثل الدین او حرد او رثا فان اخرجته القابض من ملکه لم یکن لشریکه علی الغیر  
 سبیل وضمن لشریکه نصف ما قبض فان هلك ما قبض لشریکه فلا ضمان علیه فیما قبض و یتلون

فاحد















**قوله** استخلف الامام في المسجد خليفته ليوم فيه رثان غيبته لا يستحق الخليفة من افاق  
الامامة شيئا ان كان الامام اتم اكثر السنة **ففي** **بم** بلبس بعض الزماني في مدرسته وبعضه  
في مدرسته اخرى ولا يعلم شرط الواقف يستحق غلة المدرس في مدرستين ولو كان يدرك  
بعض الايام في هذه المدرسه وبعضها في الاخرى لا يستحق غلتها باتمامها ثم قال لا يحكم المهر  
المعلم والمدرس في المثلين سواء **فصل** ولا يجوز اخذ غلة وقف المدرسه حتى يكون سكنه  
فيها اكثر من داره واكثر ثقله فيها ولا يسع اخذ غلتها من قرافه كل يوم سبعا ويسكن  
داره **بم** اتم في المسجد سنة فلما ادرك غلة الوقف فيه مات فهي لورثته بخلاف رزق القاضي  
**شمس** **شمس** **شمس** الوقف على المتفق عليه فخطه في دفعه القيم وناير فلم يطلب الخطه ولهم احوال الدناير  
ان يشاؤوا ولو ابرأ صاحب الحق القيم عن نصيبه بعد ما استملكه لا يصح **عكس** لا يحل للامام  
غلة اوقاف الامامة اذا كان غنيا شرعيا الا اذا كان الوقف عليه بعينه لكن قال المستحسن  
في الغنى الذي لا يتجر وفتح نفسه للامامة ان يحل له كالعاقبة والمفتي وما يشبهه من المتعلمين  
**عكس** الاوقاف على الفقهاء يجوز ولا غنيا اذا افرغوا انفسهم للتعققة فانه كالفقير وان لم يفرغ  
نفسه فان كان عينا جاز ولا فلا **فكذلك** الوقف على الخفية المختلفين في هذه المدرسية  
لا بأس للغنى منهم ان يأخذ **سبب** **بم** يستوى فيه الغنى والفقير **عكس** امام غلة غلة الامامة  
سنتين ثم اقلنى له انه لا يحل وقدا استملكه فتكليفه ان يدفعها الى قيم ذلك المسجد ثم تصرفه  
الى ما يستصوبه والى المسلمين **بم** وقفه اذ لسكنى امام هذا المسجد فلم يفتن الامام  
فللا امام الغنى ان يسكنها **عكس** للامام الغنى اخذ غلة الامامة **شمس** امام اخذ غلة السنة ثم  
مات قبل تمام السنة وهي في يد فهي لورثته ولو نصيب اهل المحلة اماما وحصاد سبيل المسجد منقول  
قد فقهوا اليه واتم السنة واراد تركه فقال اهل المحلة ان ترك حصاد هذه السنة انك اخذت حصاد  
دالسنة الماضية ولم تؤم فليس لهم ذلك والمعتبر فيه ان يؤم قد لا من السنة لاكثر **عكس** **عكس** الامام  
شهر او اسنوف في غلة السنة ثم نصيب اهل المحلة اماما اخر ليس لهم ان يستردوا ما اخذوا وكذا  
لو انتقل بنفسه **ط** اخذ الامام الغلة وقت الادراك ثم انتقل لا يسترد منه حصته باقنى من  
كالقاضي مات وقدا اخذ رزق السنة ويحل للامام كل حصته ما بقى من السنة ان كان فقيرا وهكذا

الحكم فطلبه العلم في الملك اذا كان العطاء مسانمه فاخذ المتعلم وقت القسمة ثم ترك المدرسة  
قال رحمه الله وعلى قياس ما كتبت عقيبته عن **بم** ينبغي ان يسترد من الايام حصته ما لم يؤتم  
**شمس** لا يصح وقف البند على الامام **بم** وللامام ان يأخذ موصوفة المعين برضى اهل المحلة اذا لم  
يكن فيه قيم وللامام والكودن ان يأخذ غلة الوقف او يصرف الى جهة غير اذن القيم ان وجب  
الاجر في غير وقف **شمس** يجوز صرف شيء من وجوه مصالح المسجد الى الامام اذا كان يعطل المسجد  
لوم يصرف اليه **شمس** يجوز صرف الفاضل عن المصالح الى الامام الفقير باذن القاضي **بم** لا بأس  
بان يعين شيئا من ممتلكات المصالح للامام **عكس** زيد وجوه الامام من مصالح المسجد ثم نصب  
امام اخر فله اخذ ان كان الزيادة لقلته وجوه الامام وان كان لعنى الامام الاول نحو فضل  
او زيادة حاجه فلا يحل للثاني **العلان** **والمدار** **الطاهر** قال الامام للقاضي ان مؤسسي  
المعين لا ينبغي تنقته وتنقته عيالي فواد القاضي في مؤسسه من اوقاف المسجد بغير رضى اهل المحلة  
والامام مستغفر وغيره يؤم بالموسوم المعهود بطب لزيادته اذا كان عالما تقيا **شمس**  
**عكس** وغيرهم وجه الامامة يسعه وناير مع الزيادة السكنى فلا يستقر فيه لقلته  
فداد القيم المنسوب من جهة الواجد اذ من مصالح المسجد وفيها سعة باستصواب اهل  
المحلة جاز ويعقدون وكان **بم** يفتى بخوارص صرف شيء من مال مصالح المسجد الى الامام  
باذن القاضي اذا كان فيها سعة فلو احتيج بعد ذلك الى المصالح يمنع منه وكذا الوجوه لاصليته  
اذا احتيج الى عمران المسجد **ففي كسر** **العلان** **بم** امام وموذن لا يتبان ولهم ما مستغلات  
خاصة وفي وجوه مصالح المسجد سعة فطلب من القاضي ان يأذن للقيم حتى يعمروا مستغلاتها  
من مصالح المسجد عند الحاجة حتى يروى غلاتها مسلة اليهما ففعل فللمقيم ان يعمرها من مصالح  
المسجد **عكس** وجوه الامامة قلة فزاد اهل المحلة دارا له من ممتلكات المسجد وحكم الحاكم به  
يند **بم** غات المتفق شهر او شهرين بحرم اخذ المرسوم بلا خلاف ان كان مشاهره وان كان  
مسانمه وحضر وقت القسمة وقدا قام اكثر السنة يحل **بم** امام لا يؤم ثلث السنة ولا يأخذ  
المرسوم كله ثم عزل ونصب غيره يسترد منه حصته ما لم يؤم ويصرف الى العانة وان لم يحج  
فالى الامام الثاني وقد مر انه لا يسترد منه وان اتم شهر او احد ثم عزل وانتقل **ففي** دفع حنطه









ويعملون غيرهم في الأوقات الآخرة فهو مسجد جماعة والآفلا في مثله **مسجد** عن محمود  
 لا يجوز الاعتكاف في مسجد في قاف غير نافذ لا نظيره ملوك الأهل إلا إذا كان له حائط إلى طريق  
 نافذ فينبذ عيكن المقلوق الله من حق العامة فتخلص لله تعالى فيصير مسجد قال الله  
 والذي اختاره في أصح وقد بنا المساجد بخار وغيرها في دور وسكن وأزقه غير نافذ  
 من غير شكل للأيام والقوام في كونها مساجد فعلى المساجد التي في المدارس كسجانيه خواندم  
 مساجد لانهم لا يمنعون الناس من الصلوة فيها وإذا أغلقت يكون فيها جماعة من أهلها  
**ف** اتخذ مسجدًا على أنه بالخيار جاز المسجد والشروط باطل **صح** جعل وسط داره مسجدًا  
 وأذن للناس في الدخول في الصلوة فيه أن شرطه الطريق صار مسجدًا في قولهم والآفلا عند  
 أبي حنيفة وقال يصير مسجدًا ويصير الطريق من حقه من غير شرط كما لو أجزأه في شرط  
 الطريق وكهوا أحداث الطاقات في المساجد وروى ذلك عن ابن مسعود وجماعة من الصحابة  
 والتابعين وصوان الله عليهم أجمعين **بج** جعل أرضه مسجدًا بشرائطه إلا أن فيه أشجارًا صار  
 ما وراء موضع الأشجار مسجدًا لا غير **بج** قيم الجامع القديم أجر موضعًا حطلة الباب  
 لبعض الصكاكين لا يصح **بج** قيم يبيع فناء المسجد ليحرق فيه القوم لا بأس به إن شاء الله إذا  
 كان فيه مصلحة للمسجد وكذا لو وضع فناءه سرفر وأجرها إذا لم يكن ممرًا للعامة و  
 المستاجر يكون معذورًا إن شاء الله تعالى إذا كان لأصلاح المسجد وفناء المسجد ما عليه  
 ظلة المسجد إذا لم يكن ممرًا للعامة المسلمين قبله لو وضع القيم على فناء مسجد سوق كراستي  
 وسروا وأجرها ويصرف الأجرة إلى نفسه وإلى الأقام فقال ليس له ذلك **مت** وعندنا لم  
 أن يصرف الأجرة إلى من شاء لأن السر ملكه وإن لم يكن ملكه يتصدق بها على الأمام إذا كان  
 فقيرًا **بج** لا يجوز إزالة الحائط الذي بين المسجدين لنجعلها واحدًا إذا لم يكن فيه مصلحة  
 ظاهرة وكذا رفع سقفه ويضمن القيم ما انفق فيه من مال المسجد **ظلم** بني فناء في البرساتق  
 دكانًا لأجل الصلوة فيصلون فيه بجماعة كل وقت فله حكم المسجد واليدان **وقع** بق لا يوضع  
 الجدر على جدار المسجد وإن كان من أوقافه **بج** أجرة نفق بسط المسجد ومصالح المسجد دون  
 الخادم وعنه لا يجب على الخادم ولا في مصالح المسجد لأن الصلوة بالأرض أفضل **باب فيما يتعلق**

بالسقايات

**بالسقايات والمقابر والرباطات مع** صغير كان يأخذ من السقايات ماء  
 لأصلاح الدواة أو قسعة للشرب ثم بلغ وندم لا يكفيه الندم بل يرد الصمان إلى القيم  
 ولا يجوز منه مثله في السقايات **مع** أخذ من السقايات ماء مرة بعد أخرى حتى بلغ جرة  
 مثلاً وكان القيم قد صبت في تلك السقايات خمسين جرة فصبت هوجرة قضاء للحق بغير  
 إذن القيم صا وصامنا الكل **شم** دار موقوفة للماء والجد ليس للقيم أن يشتري من  
 غلتها خايبه لسقي الماء **ظلم** لا أهل الذمة أن يشربوا من السقايات ولا يربوا الثمار الذي  
 وقفه المسلم **شم** **مت** **كط** جرد موقوف على أهل مسجد هتين إذا بقي منه شيء يضيع  
 ويدوب وغرض الواقف التقريب باستمتاع الناس لا التصنيع جائز لأهل المحلة أن  
 يأخذوه إلى بيوتهم **ظلم** وقف أرضا على أن تدفن فيها أقرباؤه فإذا انقطعوا فآخر  
 للمفقرا ودفن فيها من أقربائه حال حيوته صح الوقت ولو وقف بقبره أو خاناً بعد  
 موته فلورثته أن يدفن مساوينه فيه **باب** **في تصرفات القيم**  
 من التبديل وتغيير الشروط ونحوها قال أبو نصر الدبوسي إذا جعل الوقف على بشر الخبز  
 والخبز بالتصدق بها على الفقرا يجوز عندنا أن يتصدق بعين الغلة من غير شري خبز  
 ولا ثوب لأن التصديق بها هو المقصود حتى جاز التقريب بالتصدق دون الثوب ولو وقف  
 على أن يشتري بالخيل والسلاح فيحملك عليها سبيل الله جاز ذلك فإن كان أمران يتصدق  
 بالخيل والسلاح على محتاجي المجاهدين جاز التصديق بهم بعين الغلة كالخبز والخبز  
 وإن شرط أن يشتري الخيل والسلاح ليجاهد من غير تملكه ويسترد ممن أحب ثم يدفع إلى  
 من أحب جاز الوقف ويستوى فيه الغنى والفقير ولا يجوز التصديق بعين الغلة ولا بالسلاح  
 بل يشتري الخيل والسلاح ويبدلها لأهلها على وجهها لأن الوقف وقع للأباحة لا التملك  
 وكذا لو وقف على شري الفسم وعتمها جاز ولم يجز إعطا الغلة وكذا لو وقف ليعطي أو يهدى  
 إلى مكة فيدفع عنه في كل سنة جاز وهو دايم وكذا كل ما كان من هذا الجنس يراد فيه شرط  
 الواقف كما لو نذر ليعتق عبداً أو ذبح شاة أو حية لم يتصدق بقيمته وعليه الوفاء بما  
 سقى ولو نذر أن يتصدق بعبداً على الفقراء أو شاة أو ثياباً به جاز التصديق بعينه أو بقيمته



ولو وقف على محتاجي اهل العلم ان يشتري لهم الثياب والعلل والكواغد ونحوها من مصالحهم  
 خازن الوقف وهو دائم لان للعلم طلبا باليوم القيمة ويجوز مراعات شرط ويجوز التصرف  
 بعين الغلة عليهم ولو وقف ليشترى به الكتب ويلزم ان اهل العلم فان كان تعليمها  
 خازن التصرف بعين الغلة وان كان باحة واعانة فلا **ح** وقف بالحق بار وموكلها  
 على ان يدفع الي كل من يقرأ القرآن كل يوم متنا من الخبز وربع من اللحم والقيم ان  
 يدفع اليهم قيمة ذلك وقفا ولو وقف على ان يتصدق بفاصل غلة الوقف على من يسأل  
 في مسجد كذا يوم كذا فللقائم ان يتصدق به على السؤال في غير ذلك المسجد او خارج  
 المسجد او على فقير لا يسأل قال رحمه الله الا على من يدعى في هذا للاخير بشرط الوقف  
**باب في المساجد والوقف التي يستغنى عنها او تجزى مصارفها فمفع كرده**  
 يستعمل في مسجد قد خرب وفي المحلة مسجد اخر ليس لاهل المحلة ان يصرفوها اليهم **عليه**  
 مثله **ط** شرح حوض او مسجد خرب وتنفق الناس عنه فللقاضي ان يصرفه او قافه الي مسجد  
 اخر او حوض اخر وفي شرحه للزيادات والمسجد اذا استغنى عنه المسلمين ولا يصلي فيه وخرب  
 ما حوله يعود الي صاحبه كما كان ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا وهذا قول ابي حنيفة  
 ومحمد وقال ابو يوسف ينفق سجدا ابدا فاما اوقاف المسجد فان كان بالي المسجد ونحوها  
 واحدا يكون ميراثا وان كان جماعة يصرف الي اقرب المساجد في تلك المحلة لان قصدا للوقف  
 في الاول عمار مسجد وفي الثاني عمار المحلة وبالصرف الي مسجد اخر في المحلة عمار **ب** ارض  
 وقف على مسجد صار تبالا تزرع فجعلها رجل حوصلا للعامة لا يجوز للمسلمين الانتفاع  
 بما، ذلك الحوض ولو خرب احد المسجد قرية واحدة فللقاضي صرف حصة الي عماره الاخر  
 اذا لم يعلم بانيه ولا وارثه وان علم تصرفها فهو بنفسه قلت ان شاء كما **م** ولو خرب  
 الحوض العامة فكسسته الناس وبنوا عليه حوائت فللقاضي ان يأخذ اجور مثل الارض ويصرفه  
 الي حوض اخر من تلك القرية **باب في تصرفات القيم في الاوقاف وغلتها**  
 استدانة على الوقف وشري بعض اهل المحلة ما لا بد للمسجد منه ونحوه **شم** نصب القاضي قبا  
 مطلقا ولم يفتن له اجر انفع فيه سنة فلا شيء له **ط** عزل القاضي فادعى القيم انه قد اجرى له كذا

شاهد

شاهوة او مسانمة وصدقة المعزول فيه لا يقبل الا ببينة ان كان ما عينه اجر مثله غلة  
 او وونه يعطيه الثاني ولا يحط الزيادة ويعطيه الباقي **ح** القيم يستحق اجر مثل سعيه  
 شرط له القاضي واهل المحلة اجا اولالا لانه لا يقبل القوامه ظاهرا الا باجر واهل المعهود كما  
 المشروط قال رحمه الله وقالوا اذا عمل القيم في عمار المسجد والوقف كعمل الاجل ولا يستحق  
 اجرا لانه لا يجمع عليه اجر القوامه واجرا العمل فهذا يدل على انه يستحق بالقوامه اجرا  
 وانكشف سقوط السوق فغلب الحق على الجدل الصغرى لوقوع الشمس فيه فللقائم يستحق  
 السوق من مال المسجد بقدر ما يدفع به هذا القدر ولو كان في يد القيم من مال المسجد  
 خمسون دينار اذا اشترى بها مستغلا لا يحصل منه خمسة وثمانون ولو دفعها معا  
 يحصل الخمسة وزيادة ليس له ذلك ارسبلة اجر مثله خمسة وكان يعطى الساكن فيها  
 ثم ظفر القيم بمال الساكن فله ان يأخذ ذلك النقصان ويصرفه الى مصرفه فضاء وديانة  
**ط** مفع لا يجوز للقيم شئ من مال المسجد لنفسه ولا البيع له وان كان فيه منفعة ظاهر  
 للمسجد **ط** ادخل جدعاء دارا للوقف ليروجع غلتها جاز والاحتياط ان يبعه من الاخر ثم  
 يستريه منه للوقف **ب** قيم انفق في عمار المسجد من مال نفسه ثم رجع بمثله وغلة الوقف  
 جاز سواء كان غلته مستوفى غاييا او غير مستوفى **شم** استوى من وجه لواء المسجد او  
 للكلولان طين نفسه للمسجد ينبغي ان يجوز ولا يضمن **ح** لو اشترى بباطا نفيسا من غلته  
 جاز اذا استغنى المسجد عن عماره **ع** **ك** طابا للقيم اهل المحلة ان يقرض من مال المسجد  
 لانهم قاي فامره القاضي به فافرضه ثم مات الامام مطلقا لا يضمن القيم **ح** مثله ولو آجر القيم  
 ثم عزل ونصب اخر فقبل اخذ الاجر للمعزول والاصح انه لمنصوص لان المعزول اجرها للوقف  
 لان نفسه باع القيم وارا اشترى بها بالوقف فله ان يقبل البيع مع المشتري اذا لم يكن البيع بالكل  
 من ثمن المثل وكذا اذا عزل ونصب غيره فلم ينصب قاله بلا خلاف **ح** اذن القاضي للقيم  
 في خلط مال الوقف بماله تخفيفا عليه جاز عليه ولا يضمن وكذا القاضي اذا خلط مال الصغير بماله  
 وعن ابي يوسف الوقف اذا خلط مال الصغير بماله لا يضمن **ع** قيم خلط غلة الدهن بغلة البوارى  
 فهو سارق خاين **م** للقيم فسخ الاجارة مع المستاجرة قبل قبض الاجر وينفذ فسخه على الوقف

الا لانه  
 لا يجوز  
 ان يبيع  
 من مال  
 الوقف  
 لنفسه  
 ولا لغيره  
 الا بموافقة  
 القاضي  
 او اهل  
 المحلة  
 والوقف  
 لا يضمن  
 القيم  
 الا في  
 ما يملكه  
 من مال  
 الوقف  
 والوقف  
 لا يضمن  
 القيم  
 الا في  
 ما يملكه  
 من مال  
 الوقف



وبعد القبض لا ولو ابرأ القيم المستاجر عن الاجرة بعد تمام المدة يصح ابرأه عند الحنيئة  
ومحمد ويضمن للقيم صرف شيء من مال الوقف الى كتبه القنوق ومخاضه للدهن ولا يستخلص  
الوقف والمتولى اذ اجر نفسه في علم المسجد واخذ الاجرة لم يجوز في ظاهر الرواية وفيه يفتي وقبل  
يجوز كالوصفي وهو اختيار المبدأ قال رحمه الله في **ط** مسألة الوصي روايتان **ج** واسراج  
السراج الكثير في السكك والاسواق ليلة البراء يدعه وكذلك المساجد ويضمن القيم  
وكذا يضمن اذا سرف السراج في مصان وليلة القدر ويجوز الاسراج على باب المسجد المسكة  
والمنوق **ج** **ك** ولو اشتكى من مال المسجد شمعاً وعضان يضمن وهذا اذا لم ينقص  
الواقف عليه **فع** واهو بثلث حاله ان ينفق على بيت المقدس جاره وينفق في سراجيه ونحوه  
قال هشام فذلك هذا على انه يجوز ان ينفق من مال المسجد على قناديله وسرجه والنفط  
والزيت **ط** **ص** مثله **ك** كتبت الى المشايخ **فع** **ش** هل للقيم شرك المرواح من نصيب  
المسجد فقالوا لا **عت** الدهن والخضر والمرواح ليس من مصالح المسجد انما مصالحه عمارة  
**حم** الخضر والدهن من مصالحه دون المرواح قال رضي الله عنه وهو شبه بالصواب واقرب  
الى غرض الواقف **عل** **ج** انهدم المسجد فلم يحفظه القيم حتى ضاعت خشبته يضمن ولا يضمن  
القيم اذا دفع الدهن يارده اذ لم يمكن دفعه **فع** **عت** اشترى القيم من الدهان دهناً ودفع  
الشمع ثم افلس الدهان لم يضمن قال رحمه الله وللقيم الاستيذان على الوقف لضرورة العمان  
لالتقسيم ذلك على الموقوف عليهم **فك** استقرض القيم لمصالح المسجد فهو على نفسه **عل** لا  
في زماننا **حم** له ذلك **بق** لا يستند في الابا ذن القاضي **ش** ليس للمتولى ان يستند في على  
الوقف للعامة قال رحمه الله والمختار ما اختاره الصديق الشهيد وابواليث انه اذا لم يكن بد من  
الاستئذان يدفع الى القاضي فيما مر به فيمنسب يرجع الغلة وتامه في **ط** وليس للقيم ان يأخذ  
افضل من وجهه عانة المداينة ديناً ليصرفها الى الفقهاء وان احتاجوا اليه **ط** للقيم ان يوكروا فيما  
فوقه اليه ان علم القاضي التفويض اليه والا فلا **ش** **ع** لو مات القاضي او عزل يفتي من نصيبه على  
حاله **يت** يفتي فيما **عل** اجتمع من مال المسجد شيء فليس للقيم ان يشتري به داراً للوقف ولو  
فعل ووقف يكون وقفه يضمن **حت** افتى محمد بن مسلمة بانه يجوز **ث** وهذا استحسنه القاضي

ان لا يجوز وينبغي ان يشتري ويباع بامر الحاكم ولو اشتري بالغلة حانونا للتستغل في بيع  
عند الحاجة فهو اقرب الى الجوارح **ط** اذا اشترى بمال المسجد دارا او حانونا ثم باعها جاز اذا  
كان له ولاية الشراء وفي التحاقه بالحوائت الموقوفه اختلاف المستأجر **ح** انما يجوز الشراء  
باذن القاضي لانه لا يستفاد الشراء من مجرد تفويض القوامة اليه فلو استدان في غنمه  
وقع الشراء ويجوز شري عماره ارض او دار للمسجد اذا كان الرقبه وقفا والا فلا **ب** قال  
البصر المقيم ان لم يهدم المسجد العام يكون ضرره في القابل اعظم فله هدمه وان خالفه  
بعض اهل المحلة وليس له التأخير اذا امكنه العماره فلو هدمه ولم يكن فيه غله للعماره في الحال  
فاستقرض الفسرة بثلاثه عشر الى سنيه واشترى من المفروض شيئا يسيرا بثلاثه دنائير  
يرجع في غلته في العشرة وعليه الزيادة **ح** نصب القاضي قريبا آخر لا ينعزل الا ان كان منصوب  
الواقف وان كان منصوبه ويعلم وقت نصب الثاني ينعزل بخلافه اذا نصب سلطان قاضيا  
في بلد لا ينعزل الا على احد القولين لانه قد يكثر القضاة في بلد دون القوائم في الوقف  
في مسجد واحد فتاوى صاعدا متولى الوقف ببيع شيئا منه او رهن فهو خيانه فيعزل او يضم  
اليه ثقه ولو قال متولى وقف من جهته الوقت غزكت نفسي لا ينعزل الا ان يقول له او القاضي  
فيخرجه **ح** القيم ضمن مال الوقف بالاستهلاك ثم صرف قد الضمان الى المصروف بدون  
اذن القاضي يخرج عن العهدة **ط** وينبغي للقاضي ان يجاسب امناه فيما في ايديهم من اموال  
اليتامى لتعريف الخاين فيستبدله وكذا القوائم على الاوقاف ويقبل قولهم في مقدار ما حصل  
في ايديهم من الغلات الوصي والقيم سواء والاصل فيه ان القول قول القاضي في مقدار المقبوض  
وفيما يجبر من الانفاق على اليتيم او على الضيعة وموتات الاراضي وفي ادب القاضي للمخصاف  
ويقبل قول الوصي في المحتمل دون القيم لان الوصي من فوض اليه الحفظ والتصريف والقيم من فوض  
اليه الحفظ دون التصريف وكثير من مشايخنا سوا ائمة الوصي والقيم فيما لا بد من الانفاق  
وقالوا يقبل قولهم انية وقاسوه على قيم المسجد او واحد من اهله اذا استوى للمسجد ما لا بد  
منه كالخضر والخشيش والذهب واجر الخادم ونحوه ولا يضمن للاذن دالة ولا يتعطل  
المسجد كذا هذا وبه يفتي في زماننا قال رحمه الله والصحيح والصواب في غرضنا بخوارزم هذا







فيها فتنفع منها حتى يرفع له حصته مما انفق فيها ليس ذلك للتطمين والخصص صار يتبع الوقف  
وله ان ينقض الاجر قال رحمه الله وانما ينقض الاجر اذا لم يكن في نفسه ضرر بالوقف كمن بنى  
في الحائز المبطل فله رفعه اذا لم يضرب بالبنا القديم والا فلا **فت** عن ابي بكر بن عبيد بن ابي  
الوقف بنا ونصب فيه بابا او غلقا ان نواه حين فعله للوقف صار وقفا والا فلا وقال  
ابو نصر لا يصير وقفا سوى اولم ينولان وقف البنا لا يجوز **ث** يجوز سعا وبه يفتي **م** متولى  
بنى في عريضة الوقف اولم ينو شيئا وان بنى لنفسه واشهد عليه كان له ولا جنى اذ ابني ولم  
ينو فله وكذا الغرس على هذا والغرس في المسجد والمسجد في حق الكرخ والميسكة الامام  
هدمها وبناها لنفسه وستفها من خشب القديمة لم يكن له تتبع البنا كما كانت **ط** ولا يجوز  
للمستاجر سبيل ان يبنى فيه غرفة لنفسه الا ان سودة الاجر لا يضرب بالبنا وان كان  
معتلا غائبا ولا يرغب المستاجر الا على هذا الوجه جاز من غير زيارته في الاجر اذا قال القيم  
او المالك المستاجرها اذ نيت لكنه عمارتها فخرها باخذها يرجع على القيم والمالك وهذا  
اذا كان يرجع معظم منفعة المالك اما اذا جرح الى المستاجر وفيه ضرر بالدراك البالوثة  
او شغل بعضها كالانتور فلا تالم بشرط الرجوع **باب في اجور للموقوف**  
**عليهم من التصرف** في الوقف اجارة وزراعة وقسمه ونحوها **هم** ضيعة موقوفة على  
الموالي فلم يسمها قسمة حفظ وعمارة لا قسمة تملك **ط** عن ابي يوسف اذا كان الارض  
عشره جازمها ياتهم وان كانت خراجية لا يجوز وفيه اذا اقتسم الموقوف عليهم الارض الموقوفة  
عليهم فلا حرج لهم ابطا لها **ظ** ارض وقف بينهما قسماها واجر احد ما حصته والاجر بينهما  
وقيل للمجور **باب في وقف الكفار** وقف المجوسي ضيعة على بيت نار  
او لنوايب المجوس وقفا مؤبدا بطل بالاتفاق وكذا لوفعه يهودي او نصراني لانه وقف  
بما هو معصيته فلا يصح عندهما **عس** المجوسي وقف ضيعة على فقراء المجوس لا يجوز **ط** المجوسي  
وقف ارضه على اولاده واولاد اولاده ابدا ما يتاسلوا ومن بعدهم على فقراء اليهود والمجوس  
يجوز وقال رحمه الله فيلبي ان يجوز على فقراء المجوس ابتداء **باب في المسائل**  
**المتعلقة** بالاشجار في الوقف في الملكين يكون والاختلاف فيها **م** من بين جماعة على سطر

اشجار فان كان مملوكا لهم فالاشجار كذلك وان كان ملكا عاماد لهم حق سبيل الماء فان لم  
يكن غارسها معلوما فهي لصاحب الملك بقابلتها الا اذا اشترى ملكا الملك بعد غرسها **م**  
له شجرة جرح من عروقها ارض اخر فان كان الاولى قبلته فهي للاول والا فلصاحب الارض  
ولهذا قلنا اذا اشترى ارضا لم يبين موضع القطع انه لا يدخل فيه العروق **يت** في اللوك **ط** بالين  
**م** وضعتها القامحة وقال في اللوك مطلقا لم يذكر ما اذا كانت مقطوعة وعن مجمل مثله  
**ج** غرس اغصان في ارض خراب فاستظلت وقطعها ثم احيا الارض فيه ونجحت اشجار  
من العروق الباقية فهي لغارسها **ط** شجرة في ارضه نبتت من عروقها اشجار ارض غيره  
فان سقاه صاحب الارض حتى نبتت فهي له والا فلصاحب الشجرة وان اختلفا في ارضه من عروق  
شجرة فالقول لصاحب الارض **ط** له اشجار على ضقة جلول نبتت من عروقها على الشط الثاني  
اشجار ورجل في هذا الجانب كرم بينه وبين النابتة طريقا فادعياها فان عرفها من عروق  
تلك الاشجار فهي لصاحبها والا فهي لغير مملوكه اذا لم يعرف غارسها لا يستحقها احدهما **ج**  
اشجار نبتت في سبيل الامام فله بيعها وصرف ثمنها الى عمارة الارض باذن القاضي شتم  
كانت اول **باب في مايل متفرقة** **م** وقف دار على امام مسجد  
سكنه بشرابطه ثم اخذ يقيم بنفسه ليس له ان ياخذ اجورها **شم** سبيل مصحفا في مسجد  
بعينه للقراءة ليس له بعد ذلك ان ينفذ في اخر من غير اصل تلك المحلة للقراءة **ج** بنى في الدار  
السبيلة بغير اذن القيم ونزع البنا يضرب بالوقف كجبر القيم على دفع قيمته للثاني ويجوز  
للمستاجر غرس الاشجار والكروم في الرعايا الموقوفة اذا لم يضرب بالارض بدون صريح الاذن  
من المئود دون جفر الحياض ما يحل للمتولى الاذن فيما يزيد الوقف به خيرا قلت وهذا اذا لم  
يكن لهم حق قرار العمارة فيها فاما اذا كانت يجوز الحفر والغرس والحياض من توابها لوجود الاذن  
في مثله دلالة **ج** فاض القاض بدخول اولاد البنات في الوقف على اولاد الاولاد بعد مضي سنين  
لا يظهر حكم الا في غلة المستقبل دون ما مضى قبله اليس ليس يستبد هذا الحكم الموقت الوقف  
فقال بلى لكن في حق الموقوف وقت الحكم وغلات تلك الذين معدومة كالحكم بفساد النكاح  
بغير وثق لا يظهر في الوطيان الساخنة ولم هو قبله اليس ان القضا يظهر في عدم وقوع الثلاث



وان كان معدومة فقال انما يظهر حكمها لافيهام وبى بطلان حليته الفخا وانه امور باقية بخلاف  
الغلة المستملكة حتى لو كانت غلة السيد لما فيه قايمة سيتحق اولاد البنات حصتهم  
منها **ح** وعبره ان الحكم بظهور الغلات القايمة دون المالكه **ح** بعث سمعا الى مسجد شهر  
رمضان فاحترق وبقي منه ثلثه او دونه ليس للامام ولا للمؤمن ان ياخذ به غير اذن الدافع  
ولو كان العرف في ذلك الموضع ان الامام والمؤمن ياخذ من غير صحيح الاذن فله ذلك

باب في الالفاظ التي ينقلب بها الحجة والقبض فذلك **شم** قال المتفق اصوف

بالج فاخذ كاسه الخبيث في عبدة مجرة لا تغلق والمفط مشون **نهم** اعطى الزوجه دنا

ورفعنا عنك الحرج الى الناقة والى بنتي اخوه وهو ينطقه على عباله ليس لهما ان ترجع بها عليه  
فقال لا خير في طعام كذا له دارا كذا وهو يشهد كذا في القدر كذا

ويكون ذلك ما بالقبض لانه قال الرجل يد سني من هذا فقال لك وما املكه فهو لك وما  
لا بصير ملكا للمتولى وكذا لو اخذه منه ثم قال له ان هذا امة الا ان امة الا ان امة الا ان امة الا

قال الاب جميع ما هو حتى ملكي فهو ملك لولدي هذا الصغير فهذا كرامته لا تغلبك خلاف

عقوله هذه الدار لك وهذه الارض لك هبة لا اقترار ط عبدى هذا الفلان ولم يقل وصية

فلان فاقرا ولو قال ادرك هذه فلان فمبه لانه اضاف الدار الى نفسه فكانت جهة وفي الاولي

ولله الكبير ثوبا بغير فنه واسمه ان يقطعه ثوبا لم ويلبس به لم يملكه الا ان يقول هو لولدي  
وهيته **ع** اكل الكواكب من الارض

الصغير هذا

الصفير هذا يملكه **ح** قيل اذا اخذ لولؤه الصفير ثيابا فاحتى يلبسها اياه ولو قال اشترت  
هذا صارت ملكا له **ش** اشترى ثوبا وقطعه لولؤه الصفير صار واهب له بالقطع مستلما  
او اولاده

عن علي بن الحسين بن جعفر



ولا يدخل الثمار والاوراق المنقوعة في هبة الاشجار يغير ذكرها في المذكو وفيها ثمر وقد فسد  
 الهبة لانه يمنع التسليم **في** قال اهلا لا يدخل الثمرة في الهبة والهبة باطلة لشيوعها وفي الفتا  
 البخاري تصدق بامته وعليها ثيابا وحلي جازوا في المصداق وشغلها بما لا يمنع التسليم لانه  
 لا تسلم عريان بخلاف متاع الواهب في البيت وهبت هذه الغرارة الخطية وهذا الزرق السمين  
 لا يدخل الغرارة والزرق الهبة وكذلك على عكسه **في** وهبت زوجها جميع املاكها الا ايدخل  
 المهر فيه **باب** **في الهبة المرضي** **في** وهبت مهرها من زوجها مرضى موتها  
 ومات زوجها قبلها فلا دعوى لها بالصحة الا برأ ما لم تمت فاذا ماتت منه فلم تدعوا مهرها  
**ص** مريض وهب لآخر عبدا وسلمه اليه ثم الموهوب قتل الواهب عمدا وخطا فانه يرث  
 العبد في ماله الواهب لانه مرضى الموت فكانت وصية **قص** مرضى الموت يعرف بالدلا  
 يل الالموت نفسه لانه يحتمل انه مات فجاءه لابه **ص** طلق امراته في مرض موته ثلثا ثم قتل  
 او مات من مرض آخر في العدة فانها توريثه وان لم تمت من ذلك المرض وهذا لان مرض الموت  
 ما يكون قاتلا غالبا مضمنا ملقيا على الفراش لا ما يموت منه لان الموت لا يكون مرضا كان  
 لانه يحدث ساعة واحدة ويراد حتى الموت فلم يكن مرضا الموت ما يموت به بل هو ما يخاف  
 المريض على نفسه الهلاك فيه **باب** **هبة الدين ممن عليه قوع**  
 وهب احد الورثة حصته من الدين للمديون قبل القسمة وفي التركة نفود وعرض صح استحقاق  
 اكا الصلح قال رحمه الله وهبة حصته من الدين لو اراد الوهاب بصدق فيما لا يحتمل القسمة ولا يصح  
 فيما يحتملها **باب** **الهبة للصغير** **في** دفع لولده الصغير قرضا فاكله  
 ثم اخذ منه ودفعه لآخر يضمن اذا كان دفعه لولده على وجه التملك واذا دفعه على وجه الاباحة لا  
 يضمن قال رحمه الله عرف به ان مجرد الدفع من الابا الصغير لا يكون تملكا وانه حسن  
**في البخاري** لما عثر زوجها دين فوهبته لولدها الصغير صح لان هبة الدين من غير من عليه  
 الدين يجوز اذا سئل على القبض وللا في لاية قبض الهبة لولده الصغير فكان قبضه بحكم الولاية  
 كتبني الصغير قرضا كانا سلطت الصغير على قبضه **ط** سئل ابو بكر عن امرأة وهبت مهرها  
 الذي على زوجها لولده الصغير وقيل لا يفتا لانا واقف هذه المسئلة ويحتمل انه يجوز كل ما يقع عليه

سبب  
 سبب  
 سبب

في  
 في

في  
 في  
 في

رجلا فاستقام وهبه لابن الموصى بجوز ثم سئل عنها مرة اخرى فقال لا يجوز لانها عين متبوءة  
**ث** وبه ناخذ **في** اقوال الاب لولد الصغير يعين من ماله تملك ان اضاف ذلك الى نفسه  
 في الاقاروان اطلقوا فظهر ان كما مترو في سدس وارثه وثلاث هذه الدلالة **في** اظهار الخالين  
 لا تملك في تنبيه الغافلين عن النبي علم انه قال من خل من السوق طرفة الى ولده كان  
 كن حرا صدقه حتى يضعها في فمهم وليبدأ بالاناث فان الله تعالى يرق للاناث ومن رقب  
 للانثى كان كن بكي من خشية الله ومن بكي من خشية الله غفر الله له ومن فرج انثى فحقه  
 الله يوم الحزن **ح** ويجوز قبض الصغير بنفسه ان كان يعقل استحسانا وسعة الحاكم حتى  
 لا يرجع قال رحمه الله فهذا نص على انه ولاية الرجوع تثبت في الهبة للصغير **ط** مثله في مومن  
**باب** **في تفصيل بعض الاولاد على البعض في الهبة** **س** وينبغي  
 ان يعادل بين اولاده في العطايا وذلك في التسوية بين الذكر والانثى عند ابى يوسف وعلى ذلك  
 الميراث عند محمد والذكر مثل حظ الانثيين ويجوز ان يعطى البعض من قبل البعض حكما لكنه ترك  
 الانصاف وان كان بعضهم فاجرا فاستقام والبعض فقها عابدا عند المتقدمين وعند  
 لا بأس بان يعطى العالمين المتأخرين دون النسبة **ع** ذكر الخلاف في هبة ما تم قال فان وهب  
 ماله كله لابن قال محمد بن واثم لان رسول الله عليه قالة مثل هذه الصورة اتق الله قال  
 محمد واجيره **ح** افقي بقول ابو يوسف قال رحمه الله والصحيح في اعتبار الورع والدين  
 وغوه قول المتأخرين **ن** لا ينبغي ان يعطى ولد الفاسق اكثر من قوته لانه اعانه على المعصية  
**في شروط ابى بصير الدبوي** الوقف اذا كان على اولاد الواقف فان شاء جعل بينهم بالسوية  
 وان شاء فضل الذكر وان شاء فضل الانثى كيف ما فعل جاز ثم قال واختلف في صلة الاولاد حالة  
 الحيوة وقبل تفضل الذكر وقيل نسوي بينهم وقيل يفضلهم على قدر منازلة في الدين والورع  
 والصلاح وهذا الحق عندك **سب** وعن ابى حنيفة لا بأس بالتفضل بالفضل في الدين والورع  
 وعن ابى يوسف لا بأس بالتفضل اذا لم يرد به الاضمار **باب** **في الاباحة**  
**والنثار والرشوة والهدايا** **اسم** اجث لفلان ان ياكل من خالي فاكل قبل العلم  
 بالاباحة لا يضمن **فع** انتهت وساده كرسي العروس وباعها بجل ان كانت وضعت للنهيب

في  
 في  
 في



**فصل في البيع** لا يمنع صحة الاباحة بخلاف الهبة **فصل في البيع** للشيء الكبير الرتبة  
 لا تملك **على غيره** قاضى وغيره دفع اليه سحت لاصلاح المهرم فاصح ثم ندب  
 ما دفع اليه المتعاشقان بدفع كل واحد منهما لصاحبه شيئا في رتبة لا يثبت  
 الملك فيها وللدفع استردادها **فصل في المهر** حبل امرأة في بيت اخيها فالى  
 ان يدفعا اليه حتى يدفع اليه دالام فادفع وتزوجها يرجع بما دفع لانها رتبة ولو انفق  
 غلام معتق الغير على طمع ان يتزوجها بعد عتقها فابت ان يتزوجها فان شرطه الانفا  
 التزوج يرجع بما انفق والا فلا يصح انه لا يرجع كذا قال الصدر الشهيد وقال الاستا  
**فصل في** الاصح انه يرجع عليها زوجت نفسها او لم تزوجه لانها رتبة ولو اكلت معه لا  
 يرجع بشئ **ط** مثله **ح** ابواه عن الدين لم يملك مهرته عند السلطان لا يبرأ وهو  
 رتبة ولو اكل الاضطجاع عند امراته فقال لها ابرأني من المهر فاضطجع معك فابراه  
 وقيل ببراء لان البراء للتوقد والاعمال الجاهل وقال عليه السلام تمها دوا تحابوا بخلاف  
 الابراء الاول لا ينفق صور على اصلاح المهرم واصلاح المهرم مستحق عليه بانه وبذل  
 المال فيما هو مستحق عليه جدا **فصل في الرتبة** **باب في الصدقة والتحليل**  
**فصل في** **ش** تصدق على فقير طارحه على ظن انها فلس ليس ان يسترددها ظاهرا **فصل في** ان كان  
 قد ملكت منه فلما تم ظهرا طارحه له ان يسترددها فان قال ملكت هذا لا يسترد  
**س** لا يسترد في الحالين **فصل في** اذا اخرج جاني الهبة لا يصح الا بقبول القوافل استحسن  
 في صحة الصدقة من غير قبول القوافل الجريان العادة في كافة الاعصار بالتصدق على الفقراء  
 من غير اظهارهم بالقبول بالقوافل **فصل في** دفع المهر شيئا فخلطه بماله ثم استحل صاحبها  
 فله ان لا يملكه بمهره وبراءة فحوله في حل وسقته ثم وجد ذلك وعرفه يردده وعن علا الائمة  
 الخياطى من عليه حقوق فاستحل صاحبها مطلقا ولم يفصلها فجعله في حل بعد ان علم انه  
 لو فسد له بجعله في حل والا فلا قال رحمه الله وان روى انه يصير في حل مطلقا  
**عصبة عينا** تحللها مالكة من كل حق هو له قبله قال ائمة بلح بيع التحليل على ما هو واجب  
 في الذمة لا على عين قايمة **باب الوكالة** في الهبة وهبة مال الغير **فصل في**

فصل

فصل

فصل

فصل

لوجل ثوبا لغيره وسلمه اليه فاجاز رب الثوب الهبة جازت من مالكة وله الرجوع وان  
 عوفنه الواهب او كان بينه وبين الموهوب قرابة رحم محرم لم يمنع ذلك الثوب من الرجوع  
**كتاب البيع** هذا الكتاب يشتمل على اربعين  
**بابا** **فصل في انعقد به البيع وما يمنع انعقاده** **ش** البيع  
 ينعقد بلفظين مستقبلين كما لو قال بالي يا زيدا امهني في وقال الآخر حو حنا مهني  
 واراد الايجاب ينبغي ان يجوز **ط** لا ينفذ **ش** والتجريد مثله قال رحمه الله ولكن جواب  
**ش** صواب فعلا طلق في **ح** **و** فقال فقوله اسعدك كفولة بعث **ك** البيع لا ينعقد الا  
 بلفظين يفسران عن التمليك والتملك على صيغة الماضي والحال بان يقول احدهما بعث وابيع  
 ويقول الآخر اشتريت قال رحمه الله والتوفيق بين القولين ان اراد بالاصار الحال ينعقد  
 وان اراد به الاستقبال والوعد لا ينعقد لان المضارع يحتمل الحال والاستقبال ونص على هذا  
 التفصيل في شرح الطحاوى وفي **ح** باللفظين الماضيين ينعقد بدون النية واما بصيغة  
 المستقبل لا ينعقد الا بالنية بان يقول البائع ابيع منك هذا العبد بالف او ابذله او  
 اعطيكه وقال المشتري اشتريت منك واخذ ونويا الايجاب للحال امكن احدهما بلفظ  
 الماضي والاخر بالمستقبل مع نية الايجاب للحال فانه ينعقد وان لم ينو لا ينعقد قلت وهذا  
 انفق وهو ان الشرع جعل الايجاب والقبول علامة الرضا والاخبار عن الحال اذ على الرضا وقت  
 العقد من الماضي قلت فعلى هذا ينعقد البيع بلسان الخوازمية بصيغة الحاضر من غير نية  
 لان قولهم ح باردا مهدي براذنا وقول المشتري خنا مهني لا يحتمل الا الحال ولا يحتمل الوعد  
 والاستقبال فينعقد البيع والنكاح والخلع بصيغة الحال بدون النية وهذه مسئلة اكثر ائمتنا  
 عنها غافلون **ح** اما بلفظ الامر والمستقبل بدون نية الحال فيهما او في احدهما لا ينعقد  
**ش** وبلفظ الاستفهام لا ينعقد فان قال اتبع هذا مني فقال الآخر بعث ونوى لا ينعقد وكذا  
 قوله من خير ابن راف قال الآخر خويذتم لا ينعقد **ش** ساوهم منه بثمن قليل فقال البائع لا ابيعه  
 به ودفع ذلك الثقل فقال للتوسط اخذه والبائع ساكت لا يكون سعا قلت والظاهر  
 ان هذا فيما اذا لم يدفع ذلك اليه البائع فاما اذا دفعه اليه واخذ المتاع ولم ينكح عليه يكون سعا



بالتعاطي خصوصاً زماناً **شم** أعطاه وراهم وقال هل بعثتني هذا الشيء بها فقال نعم  
فقال فذهب به او على عكسه بان قال المشتري هل اشتريته بها فقال نعم ولم يقل بعثت فهذا  
بيع تام ونقل الدلالة دليل على انها مقصد التحقيق **طش** مثله **س** خلافه **ح** دفع اليه  
وراهم ليشتري منه البطاطي المعينة فاحدها وتو لا اعطها بها واحداً المشتري البطاطي  
فلم يشتريها وتعلم عادة السوق ان البائع اذا لم يرض بوزن الثمن او يشتري المتاع والا  
يكون راضياً به ويصبح خلفه لا اعطيه تطبيقاً للثمن المشتري فقال مع هذا لا يصح البيع **بو**  
مثله **م** اشتريته جارية هذه بعشرة ونايف فروخته فقال فروخته كبريصة ان كان مواده  
تحقيق البيع **شط** وينعقد البيع سواء بلامشتري بالايجاب او البائع وقبل صاحبه  
**م** قال الدلال للبائع فروختني بنين بها فقال فروخته شدة ثم قال للمشتري خذني فقال  
خذني شدة فان كان موادهما تحقيق البيع فيعقد **شع** دفع الى باع للنيطة خمسة ونايف  
ليأخذ منه حنطة وقال له بكم تبيعها فقال حاية بدينا فوسكت المشتري ثم طلب منه النيطة  
ليأخذها فقال البائع غدا ادفع اليك ثم يكره بينهما بيع فذهب المشتري فجاء غدا ليأخذ النيطة  
وقد تغير السعر فليس للبائع ان ينكر ما منه بل عليه ان يدفعها بالسعر الاول قال رحمه الله وفي  
هذه الواقعة اربع مسائل احدها ان البيع ينعقد بالتعاطي عندنا خلافاً للشافعي والثانية  
انه ينعقد في الاشياء النفيسة والخسيسة وهو الاصح وقيل لا ينعقد بالتعاطي الا في الخسيسة  
كالعقل والبرمانه والخبز وكحواها والثالثة انه ينعقد بالاعطاء من جانب واحد وبه **فل**  
**م** في وشرط **سش** الاعطاء من الجانبين والرابعة انه كما ينعقد باعطاء المبيع ينعقد  
باعطائه الثمن فانه علمه اشترى فها على انه مائة من فوزه فوجد مائة وعشرين منها فقال  
للبائع ادفع اليك الثمن بحسب ما مائة فقال فليكن فهذا بيع في الزيادة **قب** مكره اذا اراد فروش  
جواب خط كردست وبما في معلوم اراه خرج كره فغلبه ثمنه اذا كان دفع الثمن فيما ينفق منه  
متعارفاً معتاداً بينهما **م** قيمته وخرج واجب شهور **م** اردت ان تخرسني **صفر** كجز  
البيع والشرط لفظ السلام **م** وكذا السلم لفظ البيع والشرك اذا وجدت شرائطه وفي المخرج انه لا يجوز  
**شس** جاز عندنا خلافاً لغيره **م** ولا قال البزاز فله السلعة بدنياً فخذها فقال البزاز

في البيع

جواب

ضعفها

صنعها فوضع وخرج ولم يأخذ الثمن قال استحسن ان يكون سعة ووقال البزاز لو جعل بكم تدفع  
هذا فقال كل من بدنياً من فقال زنت منها مئويتين فوزنه ووزنه ولم يأخذ الثمن فله ان ينفق  
ليس يبيع **يت** مثله وان قبض الثمن فبيع **ط** في المخرج وعن ابن حنيفة قال للمحامي كيف تباع اللحم  
فقال كل ثلثه ابطال بدنه ثم قال فخذت منك زنتي فله ان لا يزن وان وزن فلكل واحد منها  
ان يوزن فان قبضه المشتري او جعله البائع في وعاء المشتري بامره فقد تم البيع وعليه **ط**  
قال رحمه الله قال للمفتي ان هذا اللحم كذا بكذا فوزنه فله الخيار ولو قال زنتي من هذا  
لجنب او للمرجل كذا بكذا او قال زنها فاعندك من اللحم بحساب كذا فوزنه جاز ولا خيار له **ابو**  
مثله **م** قال ان كان هذا المصمت خمسة مئتين فوزن فقد بعتك منك بكذا فقال المشتري قد اشتريته  
ثم وزنه فكان كذا قال البائع فليس سعة الا اذا عرف البائع وزنه قبل هذه المقالة ويجوز لانه تحقيق  
وليس بتعليق **م** ان تعليق البراءة بامور كان يجوز وكان تجزئاً قلت فلم يفصل سما اذا كان  
عالمًا بكونه كائناً وبينما اذالم يكن **ص** اذ بعت هذه السلعة فانظري اليها اليوم فان رضى بها  
فهي لك بالف درهم او قال ان رضى بها اليوم فهي لك بالف درهم فهو جائز في ما شرط استحسن  
عندنا لاجل قياسه وبه زفر لانه تعليق ولنا انهما اتيا بمعنى سعة فيه خيار فكله قال فان رضى  
اليوم والاخر وهما على **صفر** بعت منك عبدك هذا ان شئت جاز وكان عليك **شط**  
يعني اذا بينت وقت الوضوء للجامع للبرغر بعت منك عبدك هذا ان شئت جاز وكان عليك **شط**  
تعاقد البيع وهما عشيان او يسيران عمداً باثنين او عمداً بواحدة واحدة في حمل واحد فان قبله متصلاً  
بخطاب صاحبه ثم البيع وان فصل فان فصل وان قل لا يصح ولو كان في الغيبة الجارية يتم  
الغيبه عن البيت **ن** لو قال له بعت منك هذا الثوب بعشرة وفي يد قدح مشرب ثم قال  
اشترت جاز ولو كان في الوكعة الاولى من التخلوع فتضيف اليها اخرى وتأخذ جاز ولو كان في  
الفرضية وقبل بعد الفراغ منها جاز **قع** البائع يتوم في حانوته ويقعد لمصالح له فقال المشتري  
بكذا فقام فقام البائع لمصالح له لا معروفاً وقال بعت لا يصح **حت** ولا يجوز ان يناديه من بعد  
او من وراء جدار **ح** رجل في البيت فقال للذرة سلط بعتك منك بكذا اشتريت فقال صح اذا كان  
كل واحد منهما مئتين صاحبه ولا يلتبس الكلام للبعد **قع** سمع قاصص **م** تعاقد البيع بينهما  
النهر



انهم المود احق في بيع البيع قلت وانه كان نهرا عظيما يجري فيه لبن قال رحمه الله وقد تقرر  
بأي حال هذه الصور ان كان الباع جالعا لوجوب التباس ما يقول كل واحد منهما بوجه  
يمنع والا فلا **ب** وسأومده السلعة بعشرين دينارا فقال البائع لا ابيعه الا بخمسة وعشرين  
فقال اشترى الخمسة ورضي بذلك ولم يوجد منه قول لا فعل فهذا ليس ببيع **ح** قال بائع آه  
باروخ اي كاللحي بدينا فقال البائع نعم وقال الاول اشترى لا ينعقد بينهما بيع لانه لم يصف  
البيع الي نفسه الا اذا جرى بينهما مقدمات كما اذا قال له المشتري بعيده فقال نعم ثم جرى  
هذه الكلمات فيحيز فينعقد **ط** مثله **باب في السلم والوكالة فيه وفي**  
**قبضه ب** عن علاء الدين الزاهد الوكيل يقبض المسلم فيه قبضه رديا او معيئا لا يلزم  
الموكل الا ان يرضى به **ق** اعلم في حنيفة في او شحيا لا يقع **ش** مثله **ق** اعلم في الماخذ  
فان كان وضعا جرت العادة فيه بالسلم فيه وذكر شروط السلم **ق** **ع** على بائع ربا سلم  
المسلم فيه من المسلم اليه بالثمن من اس المال او براس المال لا يصح ولا يكون اقاله قلت هذا وجده  
مكتوبا وكان الناس يخشون ان يبيعوا ان يبيعوا ربا السلم **ق** اعلم دينا من ماتي من  
من زيب فلما حل الاجل وعجز عن ادايه لو باع ربا السلم من المسلم اليه مائة من من ذلك الربيب  
الذي في السلم اليه دينار وقبض الدينار لا يفسخ السلم في حصته الدينار **ق** اعلم في العذب العلفي  
وقت كونه حيا لا يصح والسلم في التفاح يشتري قبل الادراك يصح لانه يمتد تقاضا **ق** **ف**  
اعلم زيبا في كونه لا يجوز **ح** **ع** على كونه فافوا الفصل جعل الربيب كيتليا وما جعله زيبا **ق**  
لحق بالسلم المسلم اليه بعد حلول الاجل في غير البلد الذي شرط الا يفاء فيه فله مطالبة بالمسلم  
فيه ان كان قيمته في ذلك المكان المشروط اودونه لان شرط المكان حق رب السلم ففعل المونة للمسلم  
قال رحمه الله وافق بعض مفتي زماننا انه لا يتمكن من مطالبة من تعيين المكان حق المسلم اليه  
دفعا لمونه للمسلم في هذا الجواب اجاب في موضع الضرورة وهو ان يقيم المسلم اليه في بلد آخر فيعجز  
بذلك عن استيفاء حقه ثم قال هذا ان الله تعالى في الرواية انما المنصوص **باب الضمان**  
**في القبض على سوم الشراء ب** عن ابن حنيفة قال هذا الثوب لكر بعشرة فقال هاته حتى  
انظر اليه او قال حتى اريه غيري فاخذ هذا وضاع منه فلا شيء عليه ولو قال هاته فان

لم يفسد  
بجسمه

الذي فيه  
بجمله  
في حنيفة  
في حنيفة

اخذه

اخذه فضاء هو على ذلك الثمن **ب** مثله وعن ابن يوفى قال ما جئت الثوب هو بعشرة فقال  
المساوم هاته حتى انظر اليه وقبضه على ذلك فضاء لا يلزمه شيء لانه اخذه على النظر **ب** **ش**  
الي انه ليس بمقبوض على سوم الشراء **ط** اخذه منه ثوبا وقال ان تصينته اشترته فضاء فلا  
شيء عليه ولو قال ان تصينته اخذته بعشر فعليه قيمة لان المقبوض على سوم الشراء انما يكون  
مضمونا اذا كان الثمن مستمرا **ح** ولا يجب ضمان السوم الا بذكر الثمن قبل هو تولى الي يوفى  
يكفي عند محمد ان يحصل قبلها **ح** دفع الى فاتي دينار ليفق منه الاثر والعدس والحصى ونحوها  
ثم اختصما في قيمة ما خرد فعليه قيمته يوم الاخذ لا يوم الخصومة وكذا لو لم يدفع اليه ثمن قبله  
لانه سوم حين ذكر الثمن قال رحمه الله فاجعله مقبوضا على سوم الشراء بذكر الثمن وان لم  
يذكر مقدار وعرف به ان المقبوض على سوم الشراء يضمن بالقيمة وان كان من ذوات الامثال  
**باب فيما يتعلق بقبض المبيع ويصرف المتعاقدين قبل**  
**والقبض وهلاكه ونحو ذلك ش** اشترى جارية فزوجها قبل القبض فقتلها الزوج او لمستها  
قال ينبغي ان يصير قابضا كما لو وطئها ولو قطع البائع طرفا من الثوب استقط حصته كطرف  
العبد ولو تباعا ونقل الثمن والمبيع بينهما بحيث يتمكن كل واحد منهما من قبضه  
فضاع او هلك ينبغي ان يملك من البائع **س** مثله **ح** ما كان مضمونا بنفسه في يد المشتري  
فاشترى صار قابضا وكذا لو اشترى غيره او استراه غيره وفي الوديعه ونحوها حتى  
يصل اليها او يكون بحضرة المبيع ولا يستردوها البائع بعد ذلك قال رحمه الله لا يجب لها منه  
لا استيفاء الثمن ولو وضعه قريبا منه بحيث لا يمكن قبضه الا ان يقوم اليه لم يصح **ق** **ع** ابق  
المبيع قبل القبض فيحل الواجب على البائع **ش** اشترى في القرية الف من من الحنطة او نحوها  
وهي شار اليها وقال البائع له احملها الى الجوز بانيه وثمنها به ففقد الثمن فاحذها وهلك  
في الطريق هلكت من المشتري ولو سلمت مجرولة فاجر حمولتها على المشتري **ح** اشترى ثمانم  
الكرم والاشجار وهي اليها يتم تسليمها بالتخليه وان كانت متصلة على البائع كاشجار  
بخلاف البقية **ط** مثله ولو باع قطنا في فراش او حنطة في سنبيل وسلم كذلك لم يصح اذا لم يمكن  
القبض الا بالفتق والاق **ب** يصح تسليم دار فيها متاع لغير المشتري وارض فيها اشجار لغير

المشتري











يكون كيف ما كان عندنا حنفية والى يونس ومحمد رحمه الله وعندنا فرمودون جواب عنهما قول  
 خروج وبيع الدقيق بالجديد يجوز لان الدقيق فيه صار مستهلكا **مت** ببيع العنب  
 باللبس ينبغي ان يكون كيف ما كان لتغيره بالنار يدل ان العنب من ذوات الامثال  
 واللبس من ذوات القيم **ظلم** اللبن والحليب جنس واحد يجوز بيع الصابون بالصابون  
 مثلا بمثل **باب** **في البيع في الذمة غير عين** **شتم** اشترى  
 موزونا كالدهن يخطه الى اجل فان يمين نوعها وصفها صح **فع** الاصح انه يصح **شده**  
 صح ان كان الدهن عينا **عك** الاشياء التي يؤخذ من البياع على وجه الخرج كما هو العادة  
 من غير بيع كالعدس والبلح والبرسيم ونحوها ثم اشتراها بعد ما انقضت صح  
**باب** **فيما لا يدخل في البيع من غير ذكره** قال بايع النعالين بعت  
 منك هذه البيطينات ح ونا ر ف ح نا و لم يذكروا الحجات والبطاطين فانها يدخل فيهما  
**شتم** لا يدخل البطاطين في بيع دار فيها بيت يدخل فيه ولو باع نصف دهلين من شريكه  
 او غيره لا يدخل نصف الباب الخارج **بم** اشترى كوما يدخل الوثايل المشدودة على الاوتاد  
 المضروبة في الارض وكذا غمد الزراجين المدفونة اصولها في الارض من غير ذكره قال  
 رحمه الله فعلى هذا لا يدخل خوارزم ح اي سكحي او دواي سبرج في حيار **نح** وفي تهذيب القلائد  
 وفي نوادر بكر مجيد بن الفضل قيل لا يدخل الولد في بيع الام كيف كان وقالوا بل يدخل الولد  
 الوضيع في بيع البقرة والشاة والناقة والومكة عندنا دون الفطيم ولا يدخل في بيع الاتان  
 كيف ما كان فبني الجواب على نقل منفعه لبن الام على الولد **ح** وعنده باع ارضا فيها قراب  
 منقول من ارض اخرى لا يدخل في البيع قال رحمه الله وهذا اذا كانت مجموعته شبه التلح **ح** باع  
 ارضا فيها مقابر بوضع البيع فيها وادى المقابر **ث** اشار الى انه لا يدخل ارض القبور في البيع **ح**  
 اي يرد ترك في ذوات او تشبيه كذريت او ذرة راحته وابا في سار حوله جكوني لا  
 يدخل في البيع الجنود والسائق الا اذا كان في ارضه العرف كل ذلك بلفظ الفأل **نح** فطرح الحصاد  
 ليس من مرافق الارض فلا يدخل في البيع بذكر المرافق **باب** **في البيع الموقوف**  
**سم** ففوتى باع مال عبيد فبلغه فسكت متاعا لا فقال له ثالث هل ادبت لي الاجان فقال نعم

عن محمد بن عيسى بن عمار  
 عن ابي بصير  
 عن ابي بصير  
 عن ابي بصير  
 عن ابي بصير

عن محمد بن عيسى بن عمار  
 عن ابي بصير  
 عن ابي بصير  
 عن ابي بصير  
 عن ابي بصير

فاجانه ينفذ ولو حوكم باسمه بنهم فلا لان تحريك الواسع في حق الناطق لا يقتبر **فح** قال  
 بعث هذا العبد من فلان فقال الفضولي اشترى به فلان لا يوجب الحق والى الفضولي لا  
 اخرج الكلام مخبر الوكالة **ط** الاصل فيه ان من اشترى شيئا الفينه بغير امره كان للعاقلة  
 وان اجاز فلان الا اذا اضافه اليه بان قال اشترى به فلان او قبلته له او قال الباع بعته من  
 فلان وقال الفضولي اشترى به او قبلته فحينئذ يتوقف ولا ينفذ على العاقلة **فح** اشترى دار  
 في اجارة انسان فقلا اخو المشتري للمستاجر ان اشترى الدار التي في اجارة تكرر فقال لمبا  
 باذ فهدا اجاره **ق** اشترى من فضولي شيئا ووقع اليه الثمن مع علمه انه فضولي ثم هلك  
 الثمن في يده ولم يجوز المالك البيع فالثمن مضمون على الفضولي **فح** يوجب على الفضولي مثل الثمن  
**بم** لا يرجع عليه بشئ **ظلم** ان علم انه فضولي وقت اداء الثمن ملكا مانه ذكوفي **م** قال رحمه الله  
 وهو الصحيح ولو باع جارية ورجته فقالت ليدفع لنا خذ المشتري جديا فهو اجان **حت**  
 قال باعني فلان عبدك بكذا قال فان كان كذا اجزته او فهو جانيو كذا ان كان بكذا او باكثير  
 من ذلك النوع ولو اجلا بثنى اخر بطل وعن ابن سلام لا يعتبر العلم بالثمن لانه ماض وقيل  
 اياها كان مما يتعابن فيه **باب** **في بيع المستاجر والمشتري كص**  
**والعلان** **وغيره** **م** باع الواهن الوهن وقبض الثمن ثم باعه من اخر قبل ان يملك ثم قبله فاعلم  
 اولى ولو اجاز المشتري البيع الثاني وسلمه فالثاني اولى **ح** باع الواهن الوهن المشاع لا ينفذ  
 على المشتري اذا كان الوهن سابقا على الدين قال رحمه الله وانه صحيح فان للوهن الفاسد حكم  
 الصحيح اذا كان سابقا على الدين فمضى حق الجبس وكون المشتري اخذ به من سابق الفاسد  
 بعد الموت واذا كان الدين سابقا فلا عرف **ط** ولو باع الواهن بعد قضاء الدين قبل قبضه  
 ففيه خلاف **ط** باع الدار المؤجرة بغير رضا المستاجر ثم زاده المستاجر في الاجرة وجدد العقد  
 نفذ البيع الموقوف لان تجديد الاجارة تضمن نسخ الاصل فنفس البيع **فح** ادعى المشتري النفس على  
 المستاجر قبل الشريك وهو ينكر والبائع غايب يسمع بينته على المستاجر **ح** سمع المستاجر  
 البيع فقال المشتري انها في اجارتي ولكن من كرمك ان تنكرني حتى اخذ الاجرة التي دفعها فهو  
 اجان وينفذ البيع **ح** اجا مستاجر الدار من غيره ثم باعها مالكا واجاز الثاني يظهر اجازته

عن محمد بن عيسى بن عمار  
 عن ابي بصير  
 عن ابي بصير  
 عن ابي بصير  
 عن ابي بصير















فما لم يعلم به فظاهرا حاله لا يبقى ذلك وقال **ح** والبيع وان كان بثمن المثل لكن وضع **المشتري**  
 على اصل المال كما لو كان وضع على مائة دينار وعشرين رجلا ثم اشترى منه دارا بمائة وعشرين  
 وانه ثمن مثلهما فهو رهن لا بيع **بات** قال رحمه الله هذا بمحض من المشايخ والصلوة  
 فلم ينكر عليه احد ذلك اذا لم يוכל بالبيع لكن عيلا في البيع بعد البيع المطلق انه ان  
 اوفى مثله ثمنه فانه ينسخ معه البيع فهو على هذا التفصيل ان كان بغبن فاحش من رهن  
 والا فعد حريا على قوله علمه اللام امراء قال ناديا بيعته وساعدا المفتون فيه **ح** لو باع  
 عمارة له في ارض فقف بتقصان فاحش فهو رهن فاسد **باب البيع القابل**  
**والحكمه** **ش** التوكيد بالشئ الفاسد صحيح كالتوكيد بالشئ الى الخصا او اللباس  
 وقبض التوكيد للموكل فيصير مضمونا عليه بالقيمة **حت** لو قبض نصف الثمن ثم اشترى  
 النصف باقل من نصف الثمن لم يزد كذا لو احوال البيع على المشتري **شم** فاعاشه شرا  
 فاسدا فزوجه البايح اياه قبل القبض يصح **حل** نحو **شم** باعها بالقبض نقد ونصفه  
 الى رجوعه عن دهستان فهو فاسد **ح** تبرع انسان باء رجعت ثمن المبيع الى البايح ثم قبضه  
 ثم تبين ان البيع كان فاسدا ليس للمشتري ان يجسبه على البايح كاتبرع به المتبرع من القيمة  
 ولو قبض الثمن في البيع الفاسد ملكه **ط** قبض الكو باس في البيع الفاسد بامره وقطعه ثم  
 اوعه البايح وهلكه يله هلكه **ح** وعلى المشتري نقصان القطع **قع** اشترى من قصاب  
 مسوك الشاة مائة بخمسة دنانير شراء فاسدا ثم تواضعا ان يأخذ كل مسك حسابا في ذلك ثقل  
 جازوا واشترى شاة فاسدا ثم مات احداهما فلورثة النقص **سي** طم **ح** ولو قبض  
 عنده فلم يرد فاسدا اشترى ان كان العيب يسيرا او لا فلا وفي مختارات ابي حفص رحمه الله  
 اشترى خارية شري فاسدا فاعثرت عنده يرد هاع قيمته نصفها ولو نقصت يرد هاع ما انتقصت  
 ولو ولدت يرد هاع ولدها ولو ماتت الام **رو** الو **ل** د فقيمة الام قال رحمه الله وهو قولهم وفيه  
 الغيبة ولو فقا عينه رة نصف قيمته لانه مضمون بالقبض والاوصاف فتمن بالقبض ولو  
 قفاها غيب المشتري فللبايح ان يضمن الفاقى او المشتري فيرجع المشتري على الفاقى **ح** والبيع  
 في البيع الفاسد حبس الثمن حتى يقبض المبيع كحبس المبيع بالثمن **ص** وكل مبيع ببيع فاسد رة

فان كان البيع فاسدا لم يرد الثمن

المشتري على البايح بعبئة او صدقة او بيع او وجه من الوجوه كالأوديعة والادخانة والاعانة  
 والغصب والشروع فوقعه ذلك البايح فهو متاركة للبيع وبسبب المشتري من ضمانه **ح** الكرخ  
 قال ابو يوفى رحمه الله اذا اوعه البايح على بيع فاسدا واعان او وهبه او آجده اياه او غصبه البايح  
 او اشترى به بعض فله كله باطل وقد انتقضت العقدة الاولى وبسبب المشتري من ضمانه  
 وهو بمنزلة ردة عليه **ق** مل **ر** دة المشتري لنسأد البيع فلم يقبله فاذا اشترى الى منزله  
 فملكه عند لا يلو الثمن ولا القيمة وكذا الفاصب رة المفصوب الى المفصوب منه فلم يقبله  
 فملكه الفاصب الى منزله فضاغ عنده لا يضمن ولا يتحد والغصب بالحمل الى منزله اذا لم يضعه  
 عند المالك لانه صادك لانه فان وضعه بحيث تناله يده ثم حمل الى منزله فضاغ ضمه وقال ابن  
 سلام ان كان فساد البيع متفقاً بالمشتري وان لم يقبله البايح وان كان مختلفا لا يبرأ الا  
 بقبوله او قبضا القاضي وقال ابو بكر الاسكافي ببراءة الوجهين **ق** وحا قاله ابن سلام اشبه  
 كخيار البلوغ ونسخ الاجارة للعذر **باب** **ح** احكام البيوع الباطلة **الملك**  
**س** ي نض في هبه المشاع انه يفيد الملك فهو تخصيص على بيع نصف البنا مساعا انه يفيد الملك  
 فيكون بيع نصف عمارة البنا فاسدا لا باطلا **ظ** هو فاسد **ق** بيع التلجئة باطل حتى لو خلف  
 لا يبيع فباع تلجئة لا يثبت **فع** بيع المنقول قبل القبض فاسد **ش** يبيع الآبق والمنقول قبل  
 القبض فاسد وبيع الطيرة الهواء والسمنك الماء باطل **فك** واخذه ثم ارسله الى امرأ او امرأة فاسد  
**فع** شق **ق** ما لا يفتح من البيع على ثلثة اوجه ما لبدله قيمة عين او منفعة كبيعته كما يبرع ابله في ارضه  
 او شرب الماء من نهره وسوار كان ما لانه حق المسلمين اوة حق غيرهم كالمبيع بالخمر والخنزير فانه  
 ملك المبيع بالقبض وقال ابو يوفى ويحله وكذا لو باعه وسكت عن الثمن لانه يجب القيمة بخلاف  
 ما لو باعه بغيب ثمن والثاني ما ليس لبدله فعه كالمبيع بالميتة والدم والوح او بغيب ثمن فهو لا يملك  
 بالقبض والثالث اذا كان الفساد من قبل الشروط لا من جهة المبيع وبطله او كان نجما له  
 عن له قيمة فهو ايضا يملك بالقبض قال رحمه الله وقد جعل الكرخ في مختصره البيوع في المذنبات المكاتب  
 وام الولد كالمبيع بالخمر والخنزير انه يملك بالقبض **مع** المبيع بالميتة والدم لا يملك بالقبض  
 في الروايات كلها ولا يضمن ايضا رواية **كل** كالا مانات وفيه اليسر الكبير يضمن لانه قبضه لنفسه

في البيع الفاسد







الخيار او بذرا لخير ربع بذرا القعد **وس** اشتوى بدر الغيلق على انها سوية فلما خرج  
الدور ظهر انها غيرها فعلى البايع رد الثمن وعلى المشتري رد مثله لنفسه والعقد لانه باع ماله  
عند **ح** اشتوى جارية على انها غير باعة فوجدتها خبيثة فله الرد **ح** لم يعمل الشرط  
**بم** اشتوى زنديجيات بخار اعلى ان كل واحد منها ستة عشر ذراعا فبلغها بغدا فاذا هو  
ثلاثة عشرية فيرجع بها ليوذها وهلك في الطريق لا يرجع بالنقصان **ف** يرجع بنقصان  
الذرع **فب** يرجع بنقصان القيمة **ط** هذا طاهر المذهب وروى الحسن عن ابى حنيفة انه لا  
يرجع **بم** اشتوى اربعة بؤود على ان كل منها ستة عشر ذراعا فباع احدها بمائة درهم البقية  
فاذا لم يخلص عشرة فله رد البقية **شع** ابو الناسم اشتواها على انها بكر فلما اخذ في  
وطئها علم انها ثيب فان زالها بلا لبث فله الرد الا لو تمت **ص** الوطى يمنع الرد وهو  
للمذهب **بم** اشتواها كنان فاحذ فيهما ولبسه حتى ينس فغسله فاذا لم يزل  
فله ان يرجع بفضل ما بينهما غير مقطوع واشتوى سويقا على انه منقوش ثمن من السمن  
او صابونا على انه جعل فيه كذا من الدهن او قصبنا على انه من عشرة اذرع فظهر انها كانت  
اقل والمشتوى ينظر فيه وقت الشراء فلاحيار **فل** اشتوى خشبة على انها ذليلة فاذا لم يزل  
فله الرد **ح** اشتوى عمامة على انها شهر ستانية فاذا لم يزل خوارزمية لا يصح اصلا لان اختلاف  
الاجناس يحصل باختلاف البلدان والصنعة وان اخذ الاصل في التيق هذا قول الفقهاء وان  
الاختلاف الاجناس من مجرد اختلاف البلدان والصنعة والزبد يجرى في البحار كخوارزمية  
جنسان **ش** ان اختلاف الجنس لا يتحقق بهذا القدر ما لم يتبدل الاسم والمقصود  
كالقوة في المور واليهود في هذه المحبسة الشهيرة ستانية والوند في البحار اذا  
ظهر خوارزمية صحت البيع وله الرد **بم** اشتوى عمامة على انها شهر ستانية فاذا لم يزل  
فالببيع باطل **ح** مثله **باب** في ظهور الغلط في قدر المبيع او الثمن  
بعلا وقع القرار بينهما على حساب آخر **ف** غدا الكوا غدا فظنها اربعة عشر ذراعا واخبر البايع  
به ثم اضاف العقد اليها ولم يذكر العدد ثم اذرت على ما ظن حلال للمشتوى في فتاوى  
**صاعد** ساومه الخطة كل قفيز ثمن معين وحاسبوا فبلغ ستائة درهم فظنوا وحاسبوا

اشتوى جارية على انها غير باعة فوجدتها خبيثة فله الرد  
اشتوى زنديجيات بخار اعلى ان كل واحد منها ستة عشر ذراعا فبلغها بغدا فاذا هو  
ثلاثة عشرية فيرجع بها ليوذها وهلك في الطريق لا يرجع بالنقصان  
الذرع فب يرجع بنقصان القيمة ط هذا طاهر المذهب وروى الحسن عن ابى حنيفة انه لا  
يرجع بم اشتوى اربعة بؤود على ان كل منها ستة عشر ذراعا فباع احدها بمائة درهم البقية  
فاذا لم يخلص عشرة فله رد البقية شع ابو الناسم اشتواها على انها بكر فلما اخذ في  
وطئها علم انها ثيب فان زالها بلا لبث فله الرد الا لو تمت ص الوطى يمنع الرد وهو  
للمذهب بم اشتواها كنان فاحذ فيهما ولبسه حتى ينس فغسله فاذا لم يزل  
فله ان يرجع بفضل ما بينهما غير مقطوع واشتوى سويقا على انه منقوش ثمن من السمن  
او صابونا على انه جعل فيه كذا من الدهن او قصبنا على انه من عشرة اذرع فظهر انها كانت  
اقل والمشتوى ينظر فيه وقت الشراء فلاحيار فل اشتوى خشبة على انها ذليلة فاذا لم يزل  
فله الرد ح اشتوى عمامة على انها شهر ستانية فاذا لم يزل خوارزمية لا يصح اصلا لان اختلاف  
الاجناس يحصل باختلاف البلدان والصنعة وان اخذ الاصل في التيق هذا قول الفقهاء وان  
الاختلاف الاجناس من مجرد اختلاف البلدان والصنعة والزبد يجرى في البحار كخوارزمية  
جنسان ش ان اختلاف الجنس لا يتحقق بهذا القدر ما لم يتبدل الاسم والمقصود  
كالقوة في المور واليهود في هذه المحبسة الشهيرة ستانية والوند في البحار اذا  
ظهر خوارزمية صحت البيع وله الرد بم اشتوى عمامة على انها شهر ستانية فاذا لم يزل  
فالببيع باطل ح مثله باب في ظهور الغلط في قدر المبيع او الثمن  
بعلا وقع القرار بينهما على حساب آخر ف غدا الكوا غدا فظنها اربعة عشر ذراعا واخبر البايع  
به ثم اضاف العقد اليها ولم يذكر العدد ثم اذرت على ما ظن حلال للمشتوى في فتاوى  
صاعد ساومه الخطة كل قفيز ثمن معين وحاسبوا فبلغ ستائة درهم فظنوا وحاسبوا

المشتوى

المشتوى بخمسائة درهم وباعوها منه بالخمسائة ثم ظهر ان فيه غلطا لا يلزمه الا خمسمائة **بم**  
افوز القصاب اربع شياه فقال بايعها ماى بخمسة وناىوكل واحدة بدينار وربع فذهب القصاب  
فجاو باربعة وناىو فقال للبائع هل بعثت هذه بهذا القدر والبائع يعتقد انها خمسة قال  
صحت البيع وقال رحمه الله وهذا شأنه ان يفتح باربعة ولا يعتد بما سبق ان كل واحد بدينار  
وربعه **باب** خيار الشرط **ح** بم اذا كان الخيار للبائع فله  
ان يطالب بالمشتوى بالثمن ولو اخذه لا يسقط خيار **ط** ولو اخذ بالالف من المشتوى ثمانية  
دينار فهو امنا للبيع وكذا لو ابر المشتوى حتى وهو امانة وكذا لو اشتوى منه بالثمن شيئا  
او ساومه ولو اشتوا بالثمن من غيره لم يفتح ويوم العقد **بم** اختلاف شرط الخيار واقاما  
البينة فيبيته مدعى الخيار او **ط** والمشتوى في خيار الشرط للمشتوى بعد الفسخ مضمون  
عليه بالثمن كما لو اشترى في خيار البائع بعد الفسخ مضمون عليه بالقيمة والرد كما لو اشترى  
بالعيب بقضا نظير الرد بخيار الشرط للمشتوى **باب** خيار الووئية  
**فب** اشتوى قوصرة سكر لم يره ثم اخبره من القوصرة وغربله فلم يجده سقط خيار  
**بم** في خياره باقى **بم** اشتوى قطنا كرمينه وحملها اليه سموقند ثم رآه ليس ان يرد خيار  
رويه او عيب بل يرد عليه في موضع العقد **ط** عن محمد بن عيسى قال رحمه الله وسواء اذ ادت  
قيمتها بالحل او انتقص **ح** اشتوى ارضا فيها دار وبطل وراى الارض دون الرباط فله  
ردّها كما لو روت وان دخل في البيع تبعا **كص** شمع مثله **قع** ولو كان له خيار رويته دار  
فراها ولم يرضها وامسكها زمانا فلم يرد ما لم يتصرف فيها **ط** اشتوى ما يذاق فذاقه  
ليلا ولم يره سقط خياره **باب** في العيوب **ف** في اشتوى ثوبا يابق من ثوبه  
المشتوى الى ثوبه البايع لا يكون عيبا في الغلام عيب **بم** لو عيب في الثوب كلع الرس عيب  
فمذاوى **فب** ان دام على ذلك فغيب اما المورثان والثلث فلا قال رحمه الله وجواب **بم** احسن  
**بم** ابق العبد من المشتوى الى بايعه ولم يحتف عنه لا يكون عيبا **ط** الدين على العبد عيب الا  
اذا كان يسيرا لا بعد مثله فمضانا فيه **قع** اشتوى الحصوم ووز الكرم وجف العنب فليس  
فيه **ح** اشتوى رطافا كان مبدلا من ذلك فليس عيب **شم** وثوك الصلوة في العبد لا يوجب الرد

اشتوى جارية على انها غير باعة فوجدتها خبيثة فله الرد  
اشتوى زنديجيات بخار اعلى ان كل واحد منها ستة عشر ذراعا فبلغها بغدا فاذا هو  
ثلاثة عشرية فيرجع بها ليوذها وهلك في الطريق لا يرجع بالنقصان  
الذرع فب يرجع بنقصان القيمة ط هذا طاهر المذهب وروى الحسن عن ابى حنيفة انه لا  
يرجع بم اشتوى اربعة بؤود على ان كل منها ستة عشر ذراعا فباع احدها بمائة درهم البقية  
فاذا لم يخلص عشرة فله رد البقية شع ابو الناسم اشتواها على انها بكر فلما اخذ في  
وطئها علم انها ثيب فان زالها بلا لبث فله الرد الا لو تمت ص الوطى يمنع الرد وهو  
للمذهب بم اشتواها كنان فاحذ فيهما ولبسه حتى ينس فغسله فاذا لم يزل  
فله ان يرجع بفضل ما بينهما غير مقطوع واشتوى سويقا على انه منقوش ثمن من السمن  
او صابونا على انه جعل فيه كذا من الدهن او قصبنا على انه من عشرة اذرع فظهر انها كانت  
اقل والمشتوى ينظر فيه وقت الشراء فلاحيار فل اشتوى خشبة على انها ذليلة فاذا لم يزل  
فله الرد ح اشتوى عمامة على انها شهر ستانية فاذا لم يزل خوارزمية لا يصح اصلا لان اختلاف  
الاجناس يحصل باختلاف البلدان والصنعة وان اخذ الاصل في التيق هذا قول الفقهاء وان  
الاختلاف الاجناس من مجرد اختلاف البلدان والصنعة والزبد يجرى في البحار كخوارزمية  
جنسان ش ان اختلاف الجنس لا يتحقق بهذا القدر ما لم يتبدل الاسم والمقصود  
كالقوة في المور واليهود في هذه المحبسة الشهيرة ستانية والوند في البحار اذا  
ظهر خوارزمية صحت البيع وله الرد بم اشتوى عمامة على انها شهر ستانية فاذا لم يزل  
فالببيع باطل ح مثله باب في ظهور الغلط في قدر المبيع او الثمن  
بعلا وقع القرار بينهما على حساب آخر ف غدا الكوا غدا فظنها اربعة عشر ذراعا واخبر البايع  
به ثم اضاف العقد اليها ولم يذكر العدد ثم اذرت على ما ظن حلال للمشتوى في فتاوى  
صاعد ساومه الخطة كل قفيز ثمن معين وحاسبوا فبلغ ستائة درهم فظنوا وحاسبوا

اشتوى جارية على انها غير باعة فوجدتها خبيثة فله الرد  
اشتوى زنديجيات بخار اعلى ان كل واحد منها ستة عشر ذراعا فبلغها بغدا فاذا هو  
ثلاثة عشرية فيرجع بها ليوذها وهلك في الطريق لا يرجع بالنقصان  
الذرع فب يرجع بنقصان القيمة ط هذا طاهر المذهب وروى الحسن عن ابى حنيفة انه لا  
يرجع بم اشتوى اربعة بؤود على ان كل منها ستة عشر ذراعا فباع احدها بمائة درهم البقية  
فاذا لم يخلص عشرة فله رد البقية شع ابو الناسم اشتواها على انها بكر فلما اخذ في  
وطئها علم انها ثيب فان زالها بلا لبث فله الرد الا لو تمت ص الوطى يمنع الرد وهو  
للمذهب بم اشتواها كنان فاحذ فيهما ولبسه حتى ينس فغسله فاذا لم يزل  
فله ان يرجع بفضل ما بينهما غير مقطوع واشتوى سويقا على انه منقوش ثمن من السمن  
او صابونا على انه جعل فيه كذا من الدهن او قصبنا على انه من عشرة اذرع فظهر انها كانت  
اقل والمشتوى ينظر فيه وقت الشراء فلاحيار فل اشتوى خشبة على انها ذليلة فاذا لم يزل  
فله الرد ح اشتوى عمامة على انها شهر ستانية فاذا لم يزل خوارزمية لا يصح اصلا لان اختلاف  
الاجناس يحصل باختلاف البلدان والصنعة وان اخذ الاصل في التيق هذا قول الفقهاء وان  
الاختلاف الاجناس من مجرد اختلاف البلدان والصنعة والزبد يجرى في البحار كخوارزمية  
جنسان ش ان اختلاف الجنس لا يتحقق بهذا القدر ما لم يتبدل الاسم والمقصود  
كالقوة في المور واليهود في هذه المحبسة الشهيرة ستانية والوند في البحار اذا  
ظهر خوارزمية صحت البيع وله الرد بم اشتوى عمامة على انها شهر ستانية فاذا لم يزل  
فالببيع باطل ح مثله باب في ظهور الغلط في قدر المبيع او الثمن  
بعلا وقع القرار بينهما على حساب آخر ف غدا الكوا غدا فظنها اربعة عشر ذراعا واخبر البايع  
به ثم اضاف العقد اليها ولم يذكر العدد ثم اذرت على ما ظن حلال للمشتوى في فتاوى  
صاعد ساومه الخطة كل قفيز ثمن معين وحاسبوا فبلغ ستائة درهم فظنوا وحاسبوا

المشتوى



في البيع والشراء

يجب ان يشتري متجسساً لا يبيعها الوكيل مع اللغافه وسيعمها بدونه فله الرد اذا اشتواها  
البسبب **ط** ان يشتري خبوا على انه مطبوخ بالماء الفوات ثم علم انه بخلافه فله الرد وكذا  
اذ لم يذكر لفظ الشوط **ح** اذ لم يشتط لا يرد **م** اشتري حمارا ذكر لعلوه الحمار وباتوه  
في دبره قال رجل له وقعت هذه بخار اقليم يستقر فيها جواب الائمة وقال بئس الملك السنفي  
ان طاولت فعيبت والا فلا وقيل عيب **ق** سمعت بعضهم لو اشتري عبدا يعلم علم قوم  
لوط فان كان مجاناً فهو عيب لانه دليل الاثنية وان كان باجراً فلا بخلاف الجارية فانه يكون  
عيباً كغيره فان كان له نسل الفواش قال رجل اشتري حماراً اولها ميسل المار الى صاحبه  
انفجرت ثم ظهر انه بغير حق فله الرد فاشاء امسكها وارجع بنقصانه **ط** مثله ولو كان للدار  
كنيف شارب في الطريق او ظله شارب فامر القاضى بوجعه بخصومه في الطريق الا عظم وباب  
في سكة غير نافذه اقام اهله بايئة انهم اعادوا البايع هذا الطريق فامر القاضى بسده  
بخير المشتري ان شاء رده وان شارب بنقصان ذلك الطريق والتخمر هذا بخلاف سائر  
العيوب **م** اشتري حماراً فوجد بعد القبض علم بانه مكتوباً وقف على مسجداً كذا لا يرد  
لانها علامه لا يبنى الاحكام عليها **م** اشتري اصناً فظهر انها ميسومة ينبغي ان يتمكن  
من الرد لان الناس لا يوفون فيها **ح** اشتري حماراً الاثنيون فهو عيب ولو اشتري جبة  
عتابته فوجد بها حرد شاد لك فله الرد **ف** عت ولو وجد الجارية كحصى في كلسه اشهر  
مرة فله الرد **ط** ولو كان مغنبة فله الرد **فصل فيما يبيع الرد بالعيب** **ق** اشتري  
كروماً بشموة وذكر الشراء وكل منها ثم وجد الكروم عيباً فله ان يرد الكروم **م** مثله **ف** علم بالعيب  
القديم بعد ما يقبض عنده فارجع بالنقصان ثم زال العيب لغيره فله ان يرد الحبيب مع النقصان  
**ح** مثله **ف** علم ليس له الرد وقال رحمه الله الى انه يرد اذا كان بئس النقصان قائماً ولا **ق**  
اذا رده بالعيب فاشترى البايع العيب منه بدينار لا يصح وله الرد **ش** باع واحداً ثم علم  
طائفة فقبضها وجعلها قطعاً ثم ظهر رباقتها سقط الرد **ك** اشتري حماراً جديداً ليتخذ منه  
الآلة التجارية وجعله الكور لغيره بالنار فوجدته عيباً ولا يصح لتلك الآلة يرجع بالنقصان  
ولا يرد **ح** اشتري سنجاباً وجعلوه اشغال قبلها للديع فظهر بها عيب يرجع بالنقصان كما لو

في البيع والشراء  
في البيع والشراء  
في البيع والشراء

في البيع والشراء

اشترى

اشترى ابريسماً وبله وظهر عيبه **ط** مثله **ق** ولو رده عليه بعد القبض لغنا والبيع  
ثم وجد به عيباً فديماً وله ان يرد عليه عيباً فديماً وله ان يرد  
فان راد الرد فمضوح بينهما بدينار واخذ ثم وجد به عيباً آخر فديماً فله ان يرد مع الدينار  
**م** يبيع بنقصان وعنه يرد ولو اشتري عبداً غيبه بياض فاشترى بايعه عنه فقال انه من  
الغروب ويؤول الى عشرة ايام ومضت العشرة ولم يؤول لا يرد **ف** اشتري غلاماً بركبته  
ورم فقال انه حديث اصابه من الضرب فاشترى عليه ذلك ثم ظهر انه قديم ليس له رده بخلاف  
ما اشتراه وبه حتى فقال البايع انها غبت فاذا هي رجع او على العكس فانه يرد **ط** اشتري  
فوساً ظهر برجله قوحة ما اشترى الخنأم وقال البايع ما في قوحة اخرى واشترى عليه ذلك ثم ظهر انه  
كان اشترى الخنأم ليس له الرد كسلة الورم وقد ثرا مثلاً **ن** محلهن سلمه اشتري جارية بها قوحة  
ينظروا اليها ولم يعلم انها عيب ثم علم فله الرد **ط** والصحيح انه اذا كان عيباً بيتنا لا يخفى على الناس  
لا يكون له الرد ولا فله الرد **س** **للزوائد** قبض على البايع وهو عيب وانه لم يبطل حقه  
من الرد والرجوع لانه قد يري فلا يعرف تلك الصفة وكذلك ينظر الى مكان العيب ويؤا  
ولا يعرفه وقد يكون به ورم فيطنه سحناً او ورم فلا يعرف من اي نوع هو ويظن انه  
امر يسير حتى يتيه عليه فلا يبطل حقه حتى يعرف حقيقة العيب ويرضى به **م** اشتري عبداً  
فابق ثم وجده ولم يابق عند بايعه بل يابق عند بايع بايعه فله الرد **س** رده بالعيب ثم  
قال البايع زال العيب فاشترى ثانياً ثم وجده عيباً بذلك العيب فله الرد ولو بعتها الى المعروض  
لا ينفذ حقه في الرد **م** اشتري زاجاً مجنداً فله ان يرد به بالعيب فاشترى بخرام **م** ولو اشتري  
تمراً بالري لا يرد بها عليه بالعيب بالكوفة حتى يجدها الى الري بخلاف الجارية فله ان يرد  
انها ليست نظير التمور حيث قال فان ارى سعرها هذا ثم سوار ولا مؤنة كثيرة في حملها قال  
رحمه الله فشوش الجواب في الجارية عند تقارب السعر وقلة المؤنة في حملها وجزم في التمور لانه  
اقل قيمه بالكوفة منها بالري فلو ردها لودها ناقصاً معيباً بعيب آخر **ق** تنفق ديش  
الطايو المدبوح منع الرد بالعيب **ح** اشتري سيفاً فخره بالمبرد يسقط خياره وبالحجر  
**ح** اشتري عبداً وبه اشترى رده ونديت ولم يعلم به ثم عاد قوحة واخبر الجرحون ان عودها بالسبب

في البيع والشراء

عنه الله بالخير والله اعلم  
في البيع والشراء  
في البيع والشراء



لا يرد بها إذا وجبت نقصاناً في المبيع فله خيار الرد لتقصان المبيع ولو قبض  
 الزيادة الأصل ثم وجد بالمبيع عيباً يردّه بحضرة من الثمن لأنه صار الزيادة  
 حصته بعد قبضها ولو وجد بها عيباً خاصاً يردّها خاصة من الثمن لما مر وأما النقصان  
 التي لم تولد منه كالهدية والصدقة والكسب فلا يمنع الرد فاذا زادت الزيادة ولم تنقص  
 بفقر من عند الحنفية ولا يطيب وعند البائع ولا يطيب له ولو قبض المبيع مع هذه الزيادة  
 ووجد بالمبيع عيباً ففقد حصة المبيع خاصة بجميع الثمن وعند المارّة مع الزيادة  
 لأنه حدث قبل القبض ولو وجدنا الزيادة عيباً لا يردّها لأنه لا حصه لها من الثمن  
 فلوردها يردّها بفقر شيء ولو هلك الزيادة ولم يبيع معيب يردّه خاصة بجميع  
 الثمن بالاجماع وأما الزيادة بعد القبض فإن كانت متصلة متولدة يمنع الرد بالعيب  
 عند المارّة يرجع بنقصان العيب وعند فحل لا يمنع **ط** لا يمنع الرد بالعيب في ظاهر الرواية  
 والمشتري يطلب نقصان العيب فإن طلب فليس للبائع أن يقول أنا قبله كذلك عندنا  
 وقال محمد ذلك **سط** ولو كانت متصلة غير متولدة يمنع الرد بالاجماع ولو كانت منفصلة  
 متولدة منه يمنع الرد ويرجع بحصة العيب قلت ولو كانت منفصلة غير متولدة كالكسب  
 لا يمنع الرد بالعيب ويطلب له الزيادة **سط** هذا إذا كانت الزيادة قائمة فاذا هلك  
 ففيه ثلثة أوجه أما أن يملك بأفه سماوية أو بفعل المشتري أو بفعل الاجتهاد فإن هلكت بأفه  
 سماوية صار كأنها لم يكن فله رد الأصل وإن هلكت بفعله خيبه البائع أن شاء قبله ورت  
 الثمن وإن شاء رد حصه العيب إن هلكت بفعل الاجتهاد لا يرد لأن ضمانه كبقائه ومنه يرجع  
 بحصة العيب هذا كله حكم الزيادة وأما إذا انتقص فإما أن ينتقص قبل القبض أو بعده  
 على أحسنه أو وجه بفعل البائع أو بفعل المشتري أو بفعل الاجتهاد أو بفعل المعقوف عليه أو بأفه سماوية  
 أما النقصان قبل القبض بفعل البائع بخير المشتري ووجد به عيباً أولاً أن شاء تركه وإن شاء  
 أخذه وضمنه النقصان وطرح من الثمن حصه البائع النقصان وإن كان بفعل المشتري  
 لزمه جميع الثمن وصار قابضاً بالجناية ولو وجد به عيباً يرجع بحصة العيب إلا إذا أخذ  
 البائع عيباً فيسقط منه جميع الثمن وليس له أن يسكه ويطلب النقصان ولو منع البائع بعد

ويرجع بنقصان العيب قال رحمه الله وهذا بخلاف مسألة **ط** كانت فخرية فأنجزها أو  
 جاز فأنجزها المشتري فله الرد لأن النجاء ليست بعيب حدث **فع** اشتري غلاماً فوجد  
 به عيباً ثم استعمله أياماً فله الرد وفي الرد فالدابة المستأجرة في استعمال العبد دون  
 الدابة **ط** والاستخدام بعد العلم بالعيب مرة لا يكون رضا ومرة كرهها يكون رضا  
 وتفسير الاستخدام أن يأمرها بحمل المتاع على السطح أو انزاله منه أو يأمرها  
 بغزو رجله أو يأمرها بالطبخ أو بالجنز فبدل يكون سبباً فإن أمرها بالطبخ أو بالجنز  
 فوق العادة فهو رضا قال رحمه الله يجوز أن يجعل الاستخدام مرتين **ط** دليل الرجاء  
 وكذا الأكراه عليه في المرة الأولى لأنه وضع المسئلة في الجارية وفي **فع** لم يجعل دليل الرضا لوضعه  
 المسئلة في الغلام باختلاف الجوابين فيها باختلاف الوضع ظاهر لأن الظنة باستخدام الجارية  
 فوق الظنة باستخدام الغلام **ح** اشتري برة مرة جديدة فقال له البائع اطبخها فإن ظهر بها  
 عيب أقبها بعلا الطبخ وأرد الثمن فطبخها فظهر بها عيب لا يردّه بدون رضاه ويرجع  
 بنقصان العيب ولو علم العيب لكن لم يعلم أنه قديم فتصرفه تصرف المالك ثم علم قديمه لم يردّه  
 ولو اشتراها قبلها فتمسسه ثم وجدته عيباً فله الرد **سط** اشتري رامة فاسفلها ثم وجد بها  
 عيباً يردّها ويطلب الغل له **سط** وزيادة المبيع في البيع الفاسد لا يمنع الرد والفسخ كيف  
 كانت ويورد المبيع مع الزيادة إلا إذا كانت متصلة غير متولدة منه كالصنيع فالبائع فيه خير  
 أن شاء أخذه وضمن المشتري ما زاد وإن شاء تركه وضمنه قيمة المبيع أو مثله **ط** يعتبر في  
 أخذه رضاه المشتري لأن حقه فيه **سط** الزيادة في المبيع من وجهين إما قبل القبض أو بعد القبض  
 وكل واحد منهما على أربعة أوجه زيادة متصلة متولدة من المبيع ومتصلة غير متولدة منه وزيادة  
 منفصلة متولدة منه ومنفصلة غير متولدة منه فإما قبل القبض فإما المتصلة المتولدة منه كاللبر  
 والحسن والجمال والسمين والكتشاف والبياض والعين والصم فالأذن لا يمنع الرد بالعيب والمتصلة  
 التي لم تولد منه كالصنيع وليت السويق والبناء في الأرض تمنع الرد لأن المشتري يصيبها  
 بأحداث هذه الزيادة ويرجع بحصة العيب فإما المنفصلة المتولدة كالولد والتمر والصفوف والأرض  
 والعقرو ونحوها لا يمنع الرد فإن شاهدها جميعاً أو رضي بها بجميع الثمن ولو وجدنا الزيادة عيباً

في الرد  
 المشتري والنفقة  
 المشتري والنفقة







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

فالقول للبايع لا يملكه ولو شفع الغزاة جعل العيول ابويهما ثم ظهر ذلك  
بالنقصان بخلاف ما اذا باعه وقد ترون ابويهما باع منه ابويهما كذا سنا ووزنه عليه  
وفضنه ثم جاء بعد ذلك وقال وحده ناقصا فان كانا قرو بقبضه كذا سنا فلا شيء له ولا  
يسترد حصته النقصان من الثمن اذ لم يكن نقصانه للهواه ولا لتفاوت الوزنين  
اشترى مبطنة فظهر فيها زيبات القاصي اشترى مبطنة لا يردده ولا يرجع بنقصان العيب لان  
العيب في غير المبيع وهو الباطل طلع واشجارها قلت وصنوعه بالامساك وهو لا يستحق  
الامساك فيها **ك** اشترى دار الاقيطون ثم ظهر ان في القيطون ميرا لا يردده وان  
استوحش منه لان العيب في غير المبيع **ح** رمدت عين الغلام المشترا فقال للمكالم **ح** ان  
توخي ذرا محال يردده بذلك **س** لو ارث الور بالعيوب والاقاله دون الموصاله **ط** حل  
موصاله وجد بالتركه عيبا فلا يرد على بايعه ان لم يكن للميت وارث والآفلا في الذخيرة  
اشترى مناس من الفانيد فوجد واحد او اثنين منها اسود فابده البياع ابيض بغير وزن  
حازوه الثلاث لا يجوز لانها تدخل تحت الوزن ولا كذلك مستور الخبز وجد خيرا واحدا محتورا  
فابده الخبز لم يجز الا بالوزن لانه ما يدخل تحت الوزن فان الخمسة اساتير وعشرة وزن  
خبر فلا يجوز فيه المجازفة قال رحمه الله وعرف به كثير من المسائل وهو ان استبدل كل شيء  
بمثله في الرد بالعيوب ما يجوز مجازفة اذ لم يكن لذلك المقدار من ذلك الجنس خبر يوزن به وان  
كان له من جنس آخر جازي الا ترى انه جعل الثلاثة من الفانيد موزونة وان لم يكن ذلك القدر من  
الخبز موزونا **م** في المستند اشترى منه عبدا ثم اقرانه كان لغلان يوم البيع وصدقه المتقوله  
واجاز البيع واخذ الثمن ثم وجد به عيبا لا يردده على البياع لان الاقرار بالملك له يدل على سبق  
تمليك فيه بادي زمان عيكن فيه فيجعل كانه ملكه منه ثم اقرله بنا عليه فيجعل حقه العيب اصلا  
وان كذبه المتقوله في الاقرار يردده بالعيوب لانه بطل التملك بطلان منجمنه وكذا لو اقرله  
به بعد العلم بالعيوب وكذبه فلا يردده ولو تعذر ردّه ودفع بنقصان العيب ثم اقره صدقه  
المتقوله فيه فلم يرجع عليه عما دفع عليه من النقصان لاحتمال التملك قبيل الاقرار **باب**  
**في خيار المغبور والمفتور وخيار الكمية** قال الغزالي لا يعرف بالفرق فالتنبي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

الكم

بغزالي اشتراه فاني رجل بغزل لهذا الغزال ولم يعلم به المشتري فجعل نفسه دلا لا بينهما  
واشترى ذلك الغزاله باز يد من ثمن المثل وصرف المشتري بعضه الى حاجته ثم علم  
وبما صنع فله رد الباقي بحصته من الثمن قال رحمه الله والصواب ان يرد الباقي بمثل  
ما صرف الى حاجته ويسترد جميع الثمن كمن اشترى بيتا مملوا من برفا فافيه كان  
عظم فله الرد واخذ جميع الثمن قبل ان ينافي شيء منه وبعد رد الباقي بمثل ما انتفع به  
الثمن كذا ذكره ابو يوسف ومحمد **ط** ومن اشترى شيئا وغش فيه غشبا فاحسافله  
ان يردده على البياع حكم الغبن **ع** حكى عن استاذه ان في المسألة روايتين وكان يعني با  
الورد فقال للناس **ح** وقع البيع بغبن فاحسب كولو لخصاص وهو ان يرد اذ كان واقعا ان  
للمشتري ان يرد على البياع وللبياع ان يسترد وهو اختيارك بذكر الرد بحسب القاض للجلال **م**  
اكثر روايات كتاب المضاربة انه يرد بغبن فاحسب وبه يعني **ح** ليس الرد ولا استرداد  
وهو جوا بظاهر الرواية **ق** وبه يعني **ح** ان غش المشتري البياع فله ان يسترد وكذا ان  
غش البياع المشتري له ان يرد **ط** قال البياع للمشتري قيمته كذا فاشتراه ثم ظهر انها اقل  
فله الرد وان لم يخل لك فلا وبه افتى صلي الاسلام والرد بحسب والرد بموكل وبه **ح**  
ولو لم يفعه البياع لكن غش الدال فله الرد ابويهما والرد بحسب والرد بحسب الجار اشترى  
قيلق الابوسم خارج البلد ممن لم يكن غاما لسعر البلد بغبن فاحسب فللبياع ان يرجع على  
المشتري بالقيلول **ح** مثله في حق المشتري **ط** اشترى طعاما فخره ثم علم مقدار فله الخيار  
وهو خيار الكمية **ن** اشترى جارية مبدلة الدارم التي في هذه الخاييه جاز وللبياع خيار  
الكمية بخلاف ما اذا اشترىها بما في هذه الصرة ويريان الصرة فانه لا يثبت الخيار لان الصرة  
بمواي منها بخلاف ما في الخاييه قال رحمه الله فعرف بهذا ان الخطه اذ لم يكن في الصرة بل كان في  
موضع عكن الوقوف عليها وخبرها بوجه من الوجوه فلا خيار له **ح** اشترى ضرس خمر وخمر  
من تحتها خمر صفار فله الرد **ق** اشترى جارية على وجهها خبيثة واشترى بها خمر من جنسها  
فلما غشلت وجهها زال كالحسن فليس الرد الا اذا ظهر عيب سمته الا في سفيد الخمر والخبيثه  
وهذا صحيح فقل نص **ط** ان القبح في الجوار ليس بعيب **باب** في بيع الام

بغزالي



والاب والجد والوصي والقاضي والمفقط والاخ والعلم للصغير وشراهم وتصرفاتهم لم يباع  
 الاب ملك ابنه فقال الابن كنت بائعا حين باعته بغير إذن فقال الاب كنت صغيرا فقال  
 لابن ولما كنت وولدت وخلفت اولاد اصغار او كبار ابيع اب الصغير شيئا من التركة قبل التسعة  
 يصح في حصته الصغير اذا كان بمثل القيمة **ق** باع من الصغير شيئا بمثل الثمن فاجاز القاضي  
 من ذلك وجعل البايع وصيا فاجاز وهو ينفذ وصي اشترى لليقيم من مديون اليتيم  
 واربعين قيمة ثمنها خسران دينارا فلما استوفى الدين قال ببعه لا يجوز وروى ابن  
 رستم الوصي والعبد المادون اشترى غلاما بالف قيمته ثلثة آلاف ليس له ان يورثه بالعيب  
 وورثه خيار الرؤية والشرط قال رحمه الله **ط** والوكيل بائعا كذلك **شم** ففج نصيب  
 القاضي وصيا لليقيم ثم باع القاضي من ماله شيئا بنفذ **ضيا** **الحج** لا ينفذ كما في وصي الاب  
 قال **م** وهو الصواب لانه ذكر في فتاوى خردك مضى القاضي وصيا لليقيم فهو كوصي  
 الاب لكن الاب اذا نصبه وصيا نوع يكون عاما بخلاف القاضي **حل** العهد على وصي الميت  
 وعلى من جعله القاضي وصيا على الميت ولا كذلك اذا جعله امينا في امور الميت لان وصي القاضي  
 نايب عن الميت وامينه نايب عنه ولا عهد له عليه قلت فالقاضي محجور عن التصرف في مال  
 اليتيم عند وصي الميت وعند من نصبه هو وصيا عن الميت بخلاف ما اذا جعله امينا  
**ط** للصبي او المعتوه اب او وصي وجد صحيح فاخذ القاضي للصبي او المعتوه في التجارة والى  
 ابوه فاذا نجح وان كان ولاية القاضي مؤخره على ولاية الاب الوصي قال رحمه الله فقد  
 نص على ان ولاية القاضي مؤخره على ولاية الوصي ولو باع القاضي من وصي الميت شيئا من التركة  
 بثمن المثل لا ينفذ لانه محجور به والوصي لا يملك الشراء لنفسه ولو اشترى القاضي لنفسه من  
 الوصي الذي نصبه على الميت جاز لما مر **ش** يجوز قسمه وصي الام فبا سوار العقار من تركة  
 الام اذا لم يكن له اب او وصيه او جد صحيح فان للام ولاية المفظ والبيع والقسمه فبا سوار العقار  
 فكذا لنايبها **ف** اما قسمه الاخ والام ووصيتهما لا يجوز لانهم لا يملكون البيع فكذا القسمه الا  
 في المنقول فانهم يملكون القسمه والبيع للنظر اذا كان الصبي في عياله ثم قال **حش** وهكذا الملتقط  
 في مال اللبظ الصغير قال رحمه الله **ح** في جواز بيع الام والاخ والعلم والمفتوط

هذا هو الوجه في بيع الوصي  
 من ماله شيئا بنفذ  
 نصيب القاضي وصيا لليقيم  
 ثم باع القاضي من ماله شيئا بنفذ  
 ضيا الحج لا ينفذ كما في وصي الاب  
 قال م وهو الصواب لانه ذكر في فتاوى خردك مضى القاضي وصيا لليقيم فهو كوصي الاب لكن الاب اذا نصبه وصيا نوع يكون عاما بخلاف القاضي حل العهد على وصي الميت وعلى من جعله القاضي وصيا على الميت ولا كذلك اذا جعله امينا في امور الميت لان وصي القاضي نايب عن الميت وامينه نايب عنه ولا عهد له عليه قلت فالقاضي محجور عن التصرف في مال اليتيم عند وصي الميت وعند من نصبه هو وصيا عن الميت بخلاف ما اذا جعله امينا ط للصبي او المعتوه اب او وصي وجد صحيح فاخذ القاضي للصبي او المعتوه في التجارة والى ابوه فاذا نجح وان كان ولاية القاضي مؤخره على ولاية الاب الوصي قال رحمه الله فقد نص على ان ولاية القاضي مؤخره على ولاية الوصي ولو باع القاضي من وصي الميت شيئا من التركة بثمن المثل لا ينفذ لانه محجور به والوصي لا يملك الشراء لنفسه ولو اشترى القاضي لنفسه من الوصي الذي نصبه على الميت جاز لما مر ش يجوز قسمه وصي الام فبا سوار العقار من تركة الام اذا لم يكن له اب او وصيه او جد صحيح فان للام ولاية المفظ والبيع والقسمه فبا سوار العقار فكذا لنايبها ف اما قسمه الاخ والام ووصيتهما لا يجوز لانهم لا يملكون البيع فكذا القسمه الا في المنقول فانهم يملكون القسمه والبيع للنظر اذا كان الصبي في عياله ثم قال حش وهكذا الملتقط في مال اللبظ الصغير قال رحمه الله ح في جواز بيع الام والاخ والعلم والمفتوط

شرارة

وشراهم للصغير بما لا بد منه وشروط ايضا ان يكون المباشر من يعول الصغير  
 عليه **المراجه والتولية** **يت** اشترى كرويا فقال له باعنا  
 حاصنه اكل او قال حاجت منه اكل بالثمن الذي استوفيته فقال مكيند فهو توليه اذا  
 اجاب في المجلس وعنى به البيع والشرا ولكن لا بد من ذكر الثمن او علمه بالثمن  
**باب الاستبراء** **م** اذا حاصنت الامه المشتراة في يد الوكيل بنوعين  
**في الاستحقاق** **ق** **يت** اشترى كرويا  
 الاستبراء **ح** اشترى كرويا ثم استحققت يقوم الاشجار على البايع غير مقلوعا **م**  
 وغرس فيها اشجارا وكرويا ثم استحققت يقوم الاشجار على البايع غير مقلوعا **م**  
 يرجع بما انفق وما لحقه من النقصان والموت **شم** اشترى ارضا خربة فانفق وزرعها  
 رتبها وتنويعها كما فيها وحفرها ثم استحققت لا يرجع على البايع ولا على المستحق بما انفق  
 في عمارتها **ط** اشترى دارا فخصصها وطين سطوحها ثم استحققت لا يرجع على البايع بقيمة  
 المحصن والطين وانما يرجع عليه بقيمة ما يمكن ان يفصله ويهدمه ويستلم اليه **ح** وان  
 كوي المشتري في الارض نهرا وحفر ساقية وقنطرة على نهريها باجر ثم استحققت الارض  
 يرجع على البايع بقيمة القنطرة ولا يرجع بما انفق في كوي النهر وحفر الساقية وبناء المسا  
 من توابها وان بناها باجر ولبن او رصصه قيمته رجح بقيمة ذلك كله بان يرجع على  
 البايع في اخذ البايع بقيمة **شم** انما يرجع بقيمة البناء وعلى البايع اذا كان البناء  
 وقت الاستحقاق فينقصه المستحق ويرده المشتري على البايع في اخذ منه قيمته بئنيما  
 يوم استحققت الدار ولا يرجع بما انفق في كوي الوضوء بئر او طواها بالاجر يرجع بقيمة ما  
 طوى دون ما انفق في الحفر ولو انهم ما بنى قبل الاستحقاق لا يرجع بما انفق لان شرط  
 الرجوع قيام البناء **م** اشترى عبدا او بقرة فانفق عليها ثم استحققت لا يرجع المشتري  
 على البايع بما انفق **س** اشترى ابلا مازيل فعلفها حتى تمت ثم استحققت لا يرجع  
 على البايع بما انفق وبالعلف **م** اشترى كرويا او كفل بالثمن رجل فاحاه ثم استحققت الحمار  
 لا يرجع بالثمن على البايع حتى يحضر الكفيل ولو اشترى عبدا وبعاه من اخر وابداهه **ق**  
 من الثمن ثم استحققت لا يرجع المشتري عليه وله ان يرجع على بايعه **ق** ليس له ان يرجع **ق**

هذا هو الوجه في بيع الوصي  
 من ماله شيئا بنفذ  
 نصيب القاضي وصيا لليقيم  
 ثم باع القاضي من ماله شيئا بنفذ  
 ضيا الحج لا ينفذ كما في وصي الاب  
 قال م وهو الصواب لانه ذكر في فتاوى خردك مضى القاضي وصيا لليقيم فهو كوصي الاب لكن الاب اذا نصبه وصيا نوع يكون عاما بخلاف القاضي حل العهد على وصي الميت وعلى من جعله القاضي وصيا على الميت ولا كذلك اذا جعله امينا في امور الميت لان وصي القاضي نايب عن الميت وامينه نايب عنه ولا عهد له عليه قلت فالقاضي محجور عن التصرف في مال اليتيم عند وصي الميت وعند من نصبه هو وصيا عن الميت بخلاف ما اذا جعله امينا ط للصبي او المعتوه اب او وصي وجد صحيح فاخذ القاضي للصبي او المعتوه في التجارة والى ابوه فاذا نجح وان كان ولاية القاضي مؤخره على ولاية الاب الوصي قال رحمه الله فقد نص على ان ولاية القاضي مؤخره على ولاية الوصي ولو باع القاضي من وصي الميت شيئا من التركة بثمن المثل لا ينفذ لانه محجور به والوصي لا يملك الشراء لنفسه ولو اشترى القاضي لنفسه من الوصي الذي نصبه على الميت جاز لما مر ش يجوز قسمه وصي الام فبا سوار العقار من تركة الام اذا لم يكن له اب او وصيه او جد صحيح فان للام ولاية المفظ والبيع والقسمه فبا سوار العقار فكذا لنايبها ف اما قسمه الاخ والام ووصيتهما لا يجوز لانهم لا يملكون البيع فكذا القسمه الا في المنقول فانهم يملكون القسمه والبيع للنظر اذا كان الصبي في عياله ثم قال حش وهكذا الملتقط في مال اللبظ الصغير قال رحمه الله ح في جواز بيع الام والاخ والعلم والمفتوط

هذا هو الوجه في بيع الوصي  
 من ماله شيئا بنفذ  
 نصيب القاضي وصيا لليقيم  
 ثم باع القاضي من ماله شيئا بنفذ  
 ضيا الحج لا ينفذ كما في وصي الاب  
 قال م وهو الصواب لانه ذكر في فتاوى خردك مضى القاضي وصيا لليقيم فهو كوصي الاب لكن الاب اذا نصبه وصيا نوع يكون عاما بخلاف القاضي حل العهد على وصي الميت وعلى من جعله القاضي وصيا على الميت ولا كذلك اذا جعله امينا في امور الميت لان وصي القاضي نايب عن الميت وامينه نايب عنه ولا عهد له عليه قلت فالقاضي محجور عن التصرف في مال اليتيم عند وصي الميت وعند من نصبه هو وصيا عن الميت بخلاف ما اذا جعله امينا ط للصبي او المعتوه اب او وصي وجد صحيح فاخذ القاضي للصبي او المعتوه في التجارة والى ابوه فاذا نجح وان كان ولاية القاضي مؤخره على ولاية الاب الوصي قال رحمه الله فقد نص على ان ولاية القاضي مؤخره على ولاية الوصي ولو باع القاضي من وصي الميت شيئا من التركة بثمن المثل لا ينفذ لانه محجور به والوصي لا يملك الشراء لنفسه ولو اشترى القاضي لنفسه من الوصي الذي نصبه على الميت جاز لما مر ش يجوز قسمه وصي الام فبا سوار العقار من تركة الام اذا لم يكن له اب او وصيه او جد صحيح فان للام ولاية المفظ والبيع والقسمه فبا سوار العقار فكذا لنايبها ف اما قسمه الاخ والام ووصيتهما لا يجوز لانهم لا يملكون البيع فكذا القسمه الا في المنقول فانهم يملكون القسمه والبيع للنظر اذا كان الصبي في عياله ثم قال حش وهكذا الملتقط في مال اللبظ الصغير قال رحمه الله ح في جواز بيع الام والاخ والعلم والمفتوط



اشترى جارية او غلاما عليه ثيابا و حاراً عليه بردة لم يذكره البيع ثم استحق الثياب  
او البردة لا يرجع المشتري عليه بشئ وكل شئ يدخل في البيع تبعاً لاحصنة له من الثمن ولكن  
يخير المشتري فيه **مت** **سبح** اشترى ارضاً فيها اشجار لم يذكره البيع ثم استحق الاشجار  
قبل قبض المشتري لا يستقطب من الثمن بل يختار المشتري ان شاء اخذها بجميع الثمن وان  
شاء فسخ وان استحق قبل القبض سقط حصتها من الثمن قال رحمه الله ولم يذكر غير  
تفصيل القبض وعدم القبض بل اطلق الجواب انه لاحصنة للاشجار من الثمن اذا لم يذكر  
في البيع او اذا لم يذكر لها ثمن على حدة قال رحمه الله ولم اعثر على الرواية فيها اذا كان  
في الارض بناء فاستحق وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل التي مررت في الاشجار وفي **ع**  
اشترى داراً فاستحق بناءها يختار المشتري ان شاء اخذ حصته من الثمن وان شاء تركه  
قال رحمه الله الظاهر انه اراد قبل القبض ان يرجع حصته من الثمن والفرق بين اشجار  
الارض وبناء الدار ان اسم الارض لا يتناول الاشجار واسم الدار يتناول البناء فادخل  
في البيع قصداً **مت** اقربعين صريحا انه لغلان ثم اشتراه منه ثم استحق فالأصح  
انه يرجع بالثمن على بايعه وقيل لا يرجع والمنصوص هو الاول **س** اشترى بالملك للبائع  
ثم استحق من يده فوج بالثمن لم يطل اقراره حتى لو وصل بعد ذلك اليه بسبب ما فانه يورث  
بتسليمته اليه بخلاف ما اذا اشتراه ولم يقوله بالملك لان نفس الشراء وان كان اقرا بالملك لكنه  
محتمل خلاف التصريح **س** ساومه حماره فقال هو غار تيسست لا بيع له ولكن اوفع الي  
من ابن البريسم وخذه ففعل ثم استحق الحمار له ان يرجع بالابريسم **ع** اشترى عبداً واعتقه  
بمال اخذه منه ثم استحق العبد لم يرجع المشتري بالمال على المشتري **مت** هذا قولنا حينئذ  
خلافهما واصله الفاصلة جبر العبد المخصوص وكل الاجرة لم يضمن عنده خلافاً لما زيد  
اشترى جارية من عمر وكان عمر في اشتراها من بكر فسمع زيد ان بكر كان اعتقها فطلب ثمنها  
من عمر وقال يغتنيها وهي حرة فلم يصدقه عمر فكان زيد يستخذمها ثم اقامت الجارية بيته  
على زيد ان بكر كان اعتقها وهو عليه والقاضي بذلك فله ان يرجع بالثمن على عمر وان كان  
عتقها ثانياً قبل ذلك باقراره لان العتق السات بالبيته غير الثابت باقراره لان الاول فيه بكر

واكساها السابقة على اقراره لهما ولا كذلك في العتق الثابت باقراره على ان القضاء بينتتها  
يبين انها لم تعتق باقراره بل باعناق بكر قال رحمه الله ولو اقام زيد بيته على عمر وان بكر  
اعتقها يتقبل بيته ويرجع بالثمن عليه وكذلك لو اعتقها زيد ثم اخذت تصرفها لتصرف المالك  
فاقامت الجارية عليه بيته ان بكر كان اعتقها وقضى لها بالعتق يرجع بالثمن على عمر  
**س** اشترى داراً بعبد واخذها الشفيع بالشفعة ثم استحق العبد بطلت الشفعة  
وياخذ البائع الدار من الشفيع لبطان البيع وان كان المشتري دفعها الى الشفيع بغير  
قضاء بقيمة العبد وسمها من ذلك البيع بينهما ومضى للشفيع بتلك القيمة وعلى المشتري قيمة  
الدار للبائع لان يد المشتري يملك بالقبض وتصرف المشتري باعتبار ملكه نافذ وكذلك  
لو باعها المشتري او وهبها وسلمها او تزوج عليها ثم استحق العبد ضمن فيه الدار للبائع  
لما **مت** **س** اشترى عبد بثوبين وتقا بعتا ثم استحق العبد ورد بعتي وهلك احد الثوبين  
باخذ الباقي وقيمة الهلاك ولو هلك ما اخذ قيمتهما والتوا في القيمة قول الذر كانا في يده ولو كان  
الثنى جارية فولدت من غير سيدها ثم استحق العبد اخذها صاحبها وولدها والنقصان  
ان تعيبت ايضا ولو كانت اعتقها ردت قيمتها مع الولدان كانت ولدت قبل العتق وكذلك الحكم في البيع  
الفاسد ولو وجد العبد حراً كان عتق البائع في الجارية وجميع ما صنع فيها باطلا ولو اتى  
عبد بثوبين وقبضه ثم هلك الثوبان قبل قبضهما فعليه ان يرد العبد فان اعتقه او باعه قبل  
هلاك الثوبين او بعد قبل القضاء عليه بشئ فهو جانيب وعليه قيمته ثم فرع عليه استحقاق الثوبين  
اواحدة وما ذكره يعرف بالتأمل الى آخره **س** اشترى جارية وباعها من آخر ثم استحق  
من يد المشتري الثاني ورجع الثاني على الاول بالثمن بالقضاء واراد الاول ان يرجع على بايعه  
فقال بايعه ان المشتري لها كان باعها مني ولي بيته على ذلك فليس لك الرجوع على لا يسمع  
ولا يبيته على المشتري **س** يسمع **س** ولو اقام البائع الاول والثاني هذه البيته  
على المشتري يسمع ولو اقام المشتري عليه بيته عند هذا القاضي بانك كنت بعت هذه الجارية  
من بايع بايعي فله ان ياخذها من المشتري ويردها على المشتري عليه ما لم يرجع بالثمن  
على بايعه ولو هلك في يد المشتري يرجع بقيمتها عليه **م** اقام الخارج بيته على المالك المطلق ففرض



وقد كان اشتراؤه فله اليد من زيد ثم اقترانه ملك المستحق لا يرجع على زيد لان باقراره تبين  
 ان القضاء يمكن قضاء حقيقة فلا يرجع **باب في الاقالة** **شتم** **قمت**  
 اشترى جوزقه وسلمها وتوكل بغيره في يد الباي قاصد الباي ان يأخذ البقية فقال المشتري  
 ع عاردهين خبيثا وراولك كما فقال مكيساخ فهو اقالة **يت** اشترى كوما بشرا صيحا  
 ثم قال الباي ع حاجت ما ه اكن اي فاعل في فقال مكيساخ فان وجد القبول في المجلس فاقاله  
 واية فلا ولوباع منه حنطه مائة من بدنيار ودفعها اليه وافترقا ثم قال المشتري ادفع الي  
 الثمن والحنطة التي دفعتها اليك فدفعها او بعضها فموضع في المردود **قع** رد المشتري المبيع  
 الى الباي فاخذه فهو مفسخ اذا رد الثمن اليه وان لم يتلفظ بلفظة المفسخ **عت** باعت لبنيتها  
 شيئا واثنتها عن الثمن ثم قالت بعد سنة لا ابيعه فقالت ابنها احد يوركي يا ه لاسي  
 لينفسخ البيع **يت** يصح اقالة الموكل في الباي او المشتري **شتم** **قع** اشترى ابي سافاخذ  
 وقال للباي لا يصح لي عمل في حقه وادفع الي الثمن فاني قال تركت كذا من الثمن وادفع الي الباقي  
 ففعل فهو اقالة لا بيع مبتدأ **شتم** طلب الباي من المشتري فسخ البيع فقال المشتري ادفع  
 الي الثمن فكتبه قبالة ودفعها اليه فاخذها منه ورد المبيع فهو مفسخ **شتم** ولو قال اشتريت  
 مني هذه الحارثية فانك فقال فان غرم الباي على توك الخصومة فهو مفسخ والقياس ان يشترط  
 في المجلس **قع** يرد البعيد بعد الصبي وقال اخذها اخرى او بيع فقال الصندي صنعها  
 اخذها اخرى ففعل ودفعها الصندي في المحباد فهو مفسخ **بو** باع بقرة ثم قال للمشتري باعها  
 منك رخيصه فقال المشتري ان كانت رخيصه فخذها وبعها واسترجعها لنفسك فباعها ورجع  
 فان كان قبل القبض او بعده لكن قال له مشتريها بغيرها لنفسك فهو مفسخ والبرج له والا فهو  
 توكيد والبرج للموكل **شتم** راي المشتري السلعة غالية فقال لبايعها انها غالية ع وهي  
 رايها كما هم فقال رايها فلا يكون فسخا **كب** هو مفسخ لا يصح الاقالة بالشرط **بم** تقايلا  
 البيعة العبد فابقى من يد المشتري فان لم يقبل على تسليمه بطل الاقالة وبيع بحاله واقاله الوكيل  
 بالسلم جائز عتلا في حنيفة ومحمد جميعا الله كما الايراد وكذا اقالة الوكيل بالبيع واقاله الوكيل  
 بالشر لا يجوز اجماعا وهكذا **صفر** واراد باقالة الوكيل بالسلم الوكيل بشرا سلم بخلاف الوكيل

في البيع  
 من المبيع  
 لا يرد

بشري العين **عن** اقاله الوكيل بالشر على هذا الخلاف وانكرو **قع** وهو الاصح والمعنى فيه  
 ان باقالة الوكيل بالبيع يستط الثمن من المشتري عندهما ويلزم المبيع الوكيل وعند لا يستط  
 الثمن من المشتري اصلا قال في العصامي ولو باع الوكيل ثم اقال قبل القبض او بعده بغير عيب  
 لزمه دون الامور **بم** باع عبدا وسلمه ثم قال للمشتري ادفع الي العبد فقال دفعت فهو اقالة قال  
 اقالة الموكل بالشر افع الباي كما صحت فكذلك اقالة الموكل بالبيع مع المشتري **ع** اقالة الوارث  
 جائز ودون ان يبيع **حت** اقالة الوارث والوصي جائزه ولا يجوز اقالة الموصل **قع** اشترى  
 حمارا ثم اتى ليرده فلم يجد الباي فادخله اصطبل فحار الباي بالبيطار فنزعه فليس  
 لان فعل الباي وان كان قبولا ولكن بشرط فيه اتحاد المجلس وكما يفتح قبول الاقالة نقا  
 في مجلس الاقالة فكذا دلالة بالفعل والآفة الا ترى ان من باع ثوبا وسلمه ثم قال للمشتري  
 اقلت البيع فاقطعه لي قبضا فان قطعه في المجلس فهو اقاله والآفة **بم** باعت صفة مشتركة  
 بينها وبين ابنها البالغ واجاز الابن البيع ثم اقال واجاز الابن الاقاله ثم باعها ثانيا  
 بغير اجازته يجوز ولا يتوقف على اجازته لان بالاقالة يعود المبيع الى ملك العاقل لا الى ملك  
 الموكل والمخير **شتم** اشترى كرايا بالذهب ودفع مكانه حنطه ثم نقاسها البيعة قيل له ان يطلب  
 الحنطه **بم** اشترى بدرا م جبار ودفع ثوبا مكانها فجيوزها الباي ثم نقاسها فلا تشتري ان  
 يرجع على الباي بالجبار وكذا ذكر في الرد بالعيب **شتم** اشترى المشتري عن الثمن بعد  
 قبض المبيع ثم تقايلا لا يصح **بم** اشترى شيئا له حمل وموئنه ونقله الى موضع اخر ثم تقايلا  
 فوئنه الرد على الباي **قب** اشترى بقرة وتقايلها ثم تقايلا والبقرة بعد يد المشتري  
 بجلها ويأكل منها فللباي ان يطلب منه مثل اللبن ولو هلك في يد المشتري يبطل الاقالة ولا  
 يستقطضمان اللبن عن المشتري لظهور الاقالة في حق القاييم دون الهالك **قع** اشترى ارضا  
 مع الزرع وادرك الزرع في يده ثم تقايلا لا يجوز الاقالة لان العقد انما ورد على التفصيل دون  
 الحنطة **قبم** صح الاقالة في الارض بخصتها من الثمن ولو اشترى ارضا فيها اشجار فقطعها  
 ثم تقايلا صحت الاقالة بجميع الثمن ولا شيء للباي من قيمة الاشجار **سي** ويسلم الاشجار للمشتري  
 هذا اذا علم الباي بقطع الاشجار واذا لم يعلم به وقت الاقالة يخير ان شاء اخذها بجميع الثمن وان







**شعير** انفق من قصاب لحوماً ولم يذبحه ففرض او شراف ذلك فرض فاسد ايملكه بالقبض ولا يحل اكله **شعب** القرض الفاسد بعد عند القبض الملك **بو** يعطيه مكيونه حنطة فينفقها او يحسبها فله اتفاقها ويكون قرضاً الى ان تحسبها ذلك **قع** سه يجوز استقراض الدبس قال رحمه الله وقد كسب في الغصبات الدبس من ذوات القيم فينبغي ان لا يجوز استقراضه **شعب** دفع اليه ارضاً ليغرس فيها نخلاً او كرمًا بالنصف يكون نصف النخل والكرم لصاحب الارض ويضعها للغارس فهو فاسد والاغراس كلها لصاحب الارض بالهم القيمة ويضمن صاحب الارض للغارس اجراً مثل عمله لانه هناك مستفوضاً للاغراس وان كان استقراضها فاسداً لكن ملكها لما قبضها حكماً لانصاه عليه والاستقراض الحيوان لا يجوز ثم اذا انضج به القبض افاد الملك عندنا هذا فيجب عليه قيمة الاغراس لهذا **ن** عشر من رجل اجازوا واستقرضوا من رجل وامره ان يدفع الدرهم الى واحد منهم فدفع ليس له ان يجلب منه الا حصته قال رحمه الله وحصل بهذا رواية حلة اخرى ان التوكيل بقبض القرض يفتح وان لم يفتح التوكيل بالاستقراض **باب مسائل متفرقة**  
**م** جلسا لبيع جارية بكاره ففصل لاحدهما هل يبعث جاريته بكذا فقال بل وهبت لها وقبضتها الموهوب له في المجلس ثم دفع جاريته الى الواهب من غير ان يقول غوضتها وقبضتها الواهب قال ينبغي ان يكون هبة ايضاً لانه دفعها اليه على قصد التملك بغير عوض **م** خلافة **شم** كتب جنداً لاراضي وكبي للحدود ثم استثنى منه الطريق العامة وليس في الحدود وطريق المكتوب فاسد لجهالة المبيع ولودفع الى دهان سميماً لياخذ منه دهناً فخلط الدهان بسميماً حتى صار ذيباً عليه ثم باعه منه بشئ معلوم واشترى الدهن بذلك الثمن قبل ان يفرقا وقبل القبض يبيع المقاصد بين الثمنين اذا اتفقا او ارضا فاشترى الدهن الى ذلك الثمن والآفل ولو ابواه عن ثمن السميسم قبل شري الدهن ينفى ان يفسخ العقد **قع** مثله **شه** خلط الدهان السميسم يكون باذن صاحبه عادة فيكون مشتركاً فيكون البيع جائزاً لانه بيع العين ويكون شر الدهن جائزاً ايضا قلت وبهذا عرف ان بيع السميسم قبل الخلط بشئ معين وشراء الدهن بذلك الثمن يكون جائزاً عندهم **قع** ساوم متاعاً ولم يكن لآخر اعطاه عنده وفي قلبه انه من جهته فاعطاه

انما يشترط ان لا ينفقها

فهو للدافع ولو قال اعطيه من جهتي فهو للامو ولو قال المساوم للبائع فله ما قال الحساب الدكان اعطيه عنه فهل يبعث هذا للمتاع بكذا فقال نعم فقال امعاً ان اشتريناه به فهو لي طبيب **فت** قال ابو نوار للصراف جازها افتاده است فقال الصراف اذهب واشتريها ثامن زربهم فاشترها ودفع الصراف الثمن والشيء للبنيان اذا لم يكن دفع الثمن على وجه الشركة وعلى البنيان مثل ما دفع الصراف وان كان دفعها على وجه الشركة لكونه معهم واعلمهم عندهم فالشيء للصراف وللبنان مثل اجور عمله **م** اشترت زوجاً من بولاهها بمهرها الذي لم يعلق زوجها للصراف لا يجوز **م** اشترى ثوباً بثمن معين فقال له البائع اشتره من رخصاً فقال المشتري ان وجدت من يشتريه بازيك فيبعه فباعه بازيك لا ينفذ لان هذا تعليق الاقالة بالشرط عرفاً لا تعليق الوكالة وتعلق الاقالة بالشرط لا يصح **باب** **ع** الصفح **م** في البيع الذي يبيع فيه في زرب وراي ربي پوست مسح يراعي في بيعه شرائط الصرف في مقدار ما فيه من الذهب حتى يجب قبضه بطله في المجلس ويبيع بالذهب بطريق الاعتبار لانه يخلص منه شيء من الذهب فما تخلص منه ذهب يعتبر صرفاً **باب** **ع** الوكالة **ع** الوكيل **م** في الصرف **شم** وكل عبد محجور او صبي محجور في الصرف يعتبر مجلس المتعاقدين هذين لصحة قبضهما وتسليمهما وان لم يكن عليهما عهد ولو بعث رسولاً في الصرف ينبغي ان لا يصح العقد اذا كان الرسول غائباً لان قبض الرسول وتسليمه لا يعتبر **كتاب الشفعة**  
**م** في كيفية طلب الشفعة **م** في كيفية طلب الشفعة **ت** طلب الشفعة باي لفظ وانما تشمل على عشرة ابواب **م** في كيفية طلب الشفعة **ت** طلب الشفعة باي لفظ يفهم منه طلبها جاز كقول طلبت الشفعة واطلبها وانا طالبها والطلب على ثلاث مرات طلب المتواشيه وهو ما تروى عن سماع البيع وطلب الشهاد وهو انه اذا اشترى يقول اطلب الشفعة في دار اشتريتها من فلان وتذكره حدودها فسلّمها الى فلان الدار لا تعرف الا حدودها وطلب طلبت عند القاضي بان يقول اشترى فلان داراً وتذكر حدودها وانا شفعيها بالجواريد وتذكر حدودها لان الدعوى انما يتم باعلام المدعى به **فت** مثله **س** قال الشفع للمشتري شفاعت خواهي بطلت شفعته لانه طلب الشفعة ولو جاء المشتري وقال انا شفعيها لم تأخذ الدار بالشفعة بطلت لان قول انا شفعيها لغو فيبطل كما لو قال له كيف اصبحت **فت** سمع في طريق



مكة يبيع دار جان فطلبها طلب موافقة لوكل احد لطلبها لا شهادة وان لم يجد من يوكله يكتب التوكيل  
في بلد لطلب الشفعة فان لم يوكله لم يكتب مضي بطلت شفعتها **ت** له دعوى رقبه الدار المبيعة  
ويخاف انه ادعى وعجز عن اثباته يبطل شفعتها وان طلب الشفعة يبطل دعواه بقوله من دارك  
ادعى بقبها فان وصلت اليها والا فانها على شفعتها منها لا يبطل شيء منها لان الكلام واحد  
**ن** ولو بيعت في شفعتها اجنبا دعوى يقول طلبت الشفعة ان لم يثبت الحق الذي ادعى فيها و  
هذا كصبيته بلغت ولها خيار البلوع وشفعتها فاذا احتار ما يطل الاخر فيقول  
طلبت الحقين جميعا الشفعة والخيار **باب في ابطال حق الشفعة**  
لم تشهد في طلب الموافقة في المجلس بطلت **تب** اخبر بالبيع فلم يطلب لا يبطل شفعتها مالم  
يخبره رجل عدل او فاسقا البكر اذا اخبر بالنكاح فسكت لا يكون دنا حتى يخبرها  
عدلا او فاسقان عندا حينئذ ولو كان للمبيع شريك جار فسمعها البيع فطلب الشريك وسكت  
الجار ثم سلم الشريك فلا شفعة للجار لتزكك طلب الموافقة ولو باع دارا الى سنة او على ان يشتور  
بأختيار فاخره الشفيع طلب الا شهادة الى تمام السنة او مضي سنة لخيار بطلت شفعتها لان  
الموجب للشفعة ذوالملك البائع فاخره الطلب منه **س** لم يعلم احد الورثة ان له نصيبا من ارض  
مورثة حتى بيعت ارض بجنيها وعلم وسكت ثم علم ان له نصيبا من الارض لم يورثه بطلت  
شفعته ولو سلم الشفعة لمشتور ثم علم انه اشتراه لغيره فله الشفعة وقال الفضلي بطلت  
والاقل اصح **ن** علم انه اشتراه بالف فسلم ثم خط البائع مائة فله الشفعة لا تخاف المخطوط با  
صل العقول كما لو باعته بالف فسلم ثم راد البائع له جاريه او متاعا **و** علم بالبيع في نصف الليل فاشهد  
حين اصبح صح لان تاخيرها بعد **س** وتأخيرها اليهود في السبت لا شفعاله بالسبت يبطل  
**ن** الباع يسمع البيع والمتعاقدان في عسكراهل العذر وهو خاف دخوله فيه لطلب الا شهادة فاخر  
بطلت شفعتها **س** ولو تزكك الطلب عند قاض لا يبرر الشفعة بالجوار كمالا يبطل حقه فهو عذر ولا  
يتطل شفعتها **ع** ولو اراد الا شهادة قبل القبض على احد المتعاقدين واحدهما اقرب والاخر بعد  
فاختار الاختار الا بعد تيان كان الشفيع احدهما في المصروالا بعد ولا اخر خارجا وعلى العكس بطلت  
شفعته وان كانا في المصروالا اذا اختار على الاقرب لان تواج المصبر مكان واحد لم يبطل ولهذا

اذا شرط الا بقاء السلم المصور جاز وان لم يعين نايجه ولو لقي المشتور مع ابيه فسلم على الاب  
بطلت شفعتها ولو سلم على الابن المشتور لا يبطل هو المختار لاحصاء السلم للكلام  
**ع** ولو سمع البيع فقال الحمد لله او سبحان الله او شتمت الفاطم لم يبطل ولو سكت هنيئة  
ثم طلب من ساعته بطلت الشفعة الشفيع حتى بعد الجمعة اربعاء او بعد الظهر ركعتين لا يبطل ولو  
صلى اكثر يبطل لانه ليس بسنة **و** لو علم البيع في السقوط فجعلها اربعاء او سنا وعن محمد  
لا يبطل والمختار انها يبطل بخلاف الاربع قبل الظهر او بعد الجمعة **ع** ولو قال للمشتور سلم لي  
نفسها بالشفعة فسكت او قال فاسلم لك النصف الباقي فابى المشتور فهو على شفعتها لان هذا  
القول ليس بتسليم ولو باع الشفيع بعد علمه بالبيع دارة الا شفعها منها لا يبطل لانه  
سبب كاف **س** وجب له الشفعة فوهبها او باعها من انسان فليس بتسليم لان البيع لم ينفذ  
تحله فلما **ن** اذا اخر بعد الا شهادة لم يبطل ابدا لم يسلم بلسانه عند ابي حنيفة وبه نأخذ  
وكذا لو قال المشتور له بعد الطلبين هات الدرهم وخذ شفعتك فلم يحضره في ثلثة ايام فصاعدا  
مع الامكان لا يبطل وقال **ت** يبطل والمختار هو الاول **س** ولو قال للمشتور ان لم يحضر  
الثلث غدا فانت بري من هذه فقال نعم ولم يحضره فيه بطلت لقى تعليق التسليم بالشرط  
لانه محض استأجر ولو احضرها دنانير وثلثين دنانير فامتنع فالاختار انه لا يبطل **ع** ولو قال له الثاني  
بعد الطلبين احضر المال حتى تسلم لك الشفعة فقال له افض لي ولا تسلم الدار الى حتى اتكبر ثمنها  
لا يفعل القاضي ذلك **ق** طلبها طلب الموافقة ثم تطوع بركعتين ثم طلبها طلب الا شهادة بطلت  
ولو اخر بول الطلبين شهر اطلت عند محمد ورواية عن ابي يوسف وبه يفتي ولو قال كدت سلمتها  
لك ان كنت اشتريتها لنفسك وكانا شترتها لغيري فليس بتسليم ولو ارسل المشتور الى الشفيع  
رسولا صبي او عبدا او فاسقا او كتب اليه كتابا فلم يطلب بطلت شفعتها ولو كان هو فوضوئيا  
لم يبطل خلاها ولو قال المشتور للشفيع دفعها اليك فان كان علم بالثمن صارت له والا فلا الوكيل  
بطلب الشفعة سلم الشفعة للمشتور جاز عندنا خلافا لمحمد وكذا الخلاف في تسليم الاب للجد بشفعة  
**باب في اخلا الشفيع وعنه بن** اشتور دارا الى الحصاد فليس للشفيع ان  
يجعل الثمن ويأخذها بالشفعة لانه ملكها بالبيع الفاسد وما من الجبل لا بطل الشفعة **ع** اشتري



وصبغها بالوان كثيرة فالشفيج بالخيار ان شاأخذها واعطاء ما زاد الصبغ فيها وان شاء  
 ترك لان نقض صبغها متعذر قال الشهيد وفيه نظر فان الشفيج ينكح من نقض بناء  
 المشترى قلت لكن الفرق بينهما بين لان لنقض البناء قيمه ولا قيمه لنقض الصبغ **واشترى**  
 ارضا فيها اشجار فاشترى واكلها باخذها الشفيج بجميع الثمن اذا كان لم يبد طلعها وقت  
 قبض المشترى واذا كان بدا طلعها سقط حصه الطلع وقت القبض من الثمن ولو اشترى  
 ارضا بجايه فوقع ثمنها وباعه بما يلهأخذها الشفيج بالثمنه اخذها بخمس لان ثمنها  
 يقسم على قيمة الارض يوم الشراء وعلى قيمة الثمن الذي باعه وما سواه ولو كسبها لم كانت  
 فالجواب لا يتفاوت ويقال للمشتري ارفع مالك يست فيها فهو ملكك **س** ولو وهب البايع  
 عشرة من الثمن قبل قبضه سقط ذلك من الشفيج ولو وهبها بعد القبض لا يسقط ولو  
 وكرد جلا بضع داره بالف فباعها بها ثم حظ من المشترى مائة وضمنها للموكل لا يسقط عن  
 الشفيج لان حظ الموكل لا يلتحق باصل العقد **د** ولو اشترى بها بالجباة ونقد الزيف  
 فالثمنه بالجباة **س** **حسب ما يلى** احدها هذه والثانية كفل بالجباة ونقد الزيف ورجع  
 بالجباة على المديون الثالثة اشترى بالجباة ونقد الزيف ثم باعه من الجباة فاس المال الجباة  
 الوابعة حلف ليتقضى حق اليوم وعليه جباة فنقضناه الزيف بتركها منه على غيره جباة فافاق  
 وانقضاها ثم علم زيفها لا يرجع عليه بالجباة **ا** روايه عن ابي يوسف **س** اشترى نصف دار  
 فقام البايع ثم اخذها الشفيج لا ينتقض القسمة بقضاء وكذا بغير قضاء على الاصح ولو اشترى  
 دارا وما شفيجان ثم جلا الشفيج الثالث بعد ما اقتسماها بقضاء او بغير قضاء فله ان ينتقض  
 الشفعة لانها لاتعاد وكذا كانت جلا والاولى **ن** ولو كان لها شفيجان احدهما غائب فاخذها  
 الحاضر فلو حضر الغائب يطلب من الشفيج دون المشترى ولو طلب الحاضر نصف الدار على اقل  
 انه لا يست له الا النصف يطلب شفعة وكذا اذا كانا حاضرين فطلب كل واحد منهما نصفه لان طلب  
 النصف تسليم للنصف الاخر فيعطى فيه واذا بطلت في النصف بطلت في الكل **ع** للمجار طلب الشفعة مع  
 غيبة الخليط فان حضر الخليط فهو احق به وان لم يطلبه الجار حتى الخليط وسلم بطلت شفعة **ت**  
 طلب الشفيج من الموكل بالشراء قبل التسليم الى الموكل صحيح وبعده لا ويبطل شفعة ولو اختار التسليم الشفعة  
 للموكل يبيع في الحالين

**باب في اخذ الشفيج بغير حكم وفي دعوى الشفعة والتخلل**

**ت** شفيج استولى على الارض من غير حكم اذا علم انه قول بعض العلماء لا يستحق  
 والا فهو فاسق ظالم ولو كان شفعة عند القاض يطلبها عند السلطان ولو كان عند السلطان  
 فامتنع القاض من احضاره لا يبطل لانه تأخير بعذر **ب** تباعا فطلب الشفعة بخضرها  
 فقال لا كان يبيع معاملة لا يصدق ان على الشفيج الا اذا كان بثمن يسير لدلالة الحال عليه  
 حتى لو اختلفت البايع والمشتري فقال البايع بعت معاملة وقال المشتري لمعامله فان كان  
 بثمن يسير فاقول للبائع ولا فله المشترى **و** ولو اشترى لابنه الصغير دارا واختلفت باع  
 الشفيج في الثمن فاقول للاب لان يكون حق التملك له بما يدينه ولا يعين على الاب لان النكول لا  
**يقتد** **ن** غصب طرقة غاصب فيعصف دار جنبها والقاض في المشترى تجدد ان فله طلب  
 الشفعة حتى لو ثبت ملكه في المعصوبه يكون على شفعة واذا طلب اخبر القاض بحاله بان  
 اقام البيئه على الغصب قضى له القاض بالمعصوبه وبالشفعة وان لم يكن له بيئه حلفها  
 فان حلف لا يقضى للشفيج اصلا وان نكلا قضى له بالشفعة وان حلف احداهما ونكلا الاخر  
 يقضى له على النكلا فحسب لان النكول اقرار والاقرار حجة في حق المتقر خاصه **ع** اختلف الجار  
 في الملكية الدار التي يسكن فيها الجار فاقول للمشتري وان كان حفا ليد ليد الملك طامر لان  
 الظاهر لا يكفي للاستحقاق والمجار ان يخله لكن على البتات عند الجار وعلى العلم عند الجار  
 يفتى **و** ولو انكر المشتري طلب المواثبه حلف بالعلم وان انكر طلب الاشهاد عند لقائه حلف  
 على البتات لانه يحيط علمه بما دون الاختلاف ولو انكر الشفعة بالجوار المشترى الذي لا يبرى الشفعة  
 بالجوار حلف بالله ما لهذا شفعة قبل ذلك على قول من يبرى الشفعة بالجوار لانه لو حلف بالله ما لهذا  
 قبل ذلك شفعة حلف فيفوت حق المدعى **و** يصدق احد الجارين بالحائط الذي يلي داره جار به حنة  
 لو بذر وسلم ثم باع بقيتها منه فلا شفعة لجاره فان طلب الجار من المشترى بالله ما وهبه الاول  
 فرار من الشفعة على التجهية له ذلك فان حلف وبكر كان له الشفعة **ت** اشترى عشر الضيقة  
 بثمن كثير ثم بغيرها بثمن قليل فله الشفعة في الفس دون الباقي فلو اراد ان يخله بالله ما اذوت  
 بذلك ابطال شفعتي لم يكن له ذلك لانه لو اقر به لا يلزمه ولو استخلفه بالله ما كان البيع الاول تاجيه

في الشفعة  
 في الشفعة  
 في الشفعة



فله ذلك لانه معنى لو اقرب به يلزم وهو خصم وهو نأ ويل ما ذكره الكتاب انه اذا اراد الاستحلال  
 انه لم يرد به ابطال الشفعة له ذلك اي اذا ادعى ان البيع كان تلجيه **باب في حيل**  
**ابطال الشفعة** بكونه الخيلة في ابطال الشفعة بعد ثبوتها لا لا تناق ولا باس به قبل البتة  
 وهو المختار لانه ليس بابطال حتى تات كذ الخيلة في الزكوة والربوا ووقال البايغ والمشهور انما  
 عن كل خصومه لكونه قبلنا ففعل وهو لا يعلم لثبوت الشفعة له بطلت فضا لا ديانته كمن قال لا خير  
 افعلني وحيل ولم يثبت ما له قبله ففعل لا ينبغي له حق عليه قضاء لا ديانته كمن قال لا خير افعلني  
 في حل ولم يثبت ما له قبله ففعل لا ينبغي له حق عليه قضاء لا ديانته حتى يثبت ما له علم ثم جعله في حل  
**مس** استأجر ثوبا يوما ليلبسه بخر من مائه جز من داره ثم باع بقيتها منه فلا شفعة  
 للحجار الاول لانه اجرة ولا يثبتها لان المشتري خلط فيها ولو اشترى عشرها بشئ كثير ثم اشترى  
 بقيتها بشئ يسير وخاف ان لا يبيع البايغ بغير ثمن يسير ليشترى الجزء الاول على انه  
 بالخيار ثلثة ايام فان امتنع البايغ من بيع البقية بالثمن اليسير فسخ ثم ان خاف البايغ  
 انه اذا باع بقيتها بشئ يسير ان يفسخ البيع الاول يبيعها غاها بالخيار ثلثة ايام  
 وان خاف كل واحد منهما صاحبه فكل واحد منهما وكلاهما لا يفسخ البيع بشرط  
 اجازة صاحب البيع **ن** ولو اشترى ثوبا بعشرين الفا وفقد عشرة الآف واعطى باقي الثمن  
 دينارا فالشفعة بعشرين الفا لانها الثمن ثم اذا استحققت الدار من المشتري لا يرجع على  
 البايغ الا بما ادى من عشرة الآف والدينار لانه لما ورد الاستحقاق بطل الصوف لانه ثبت  
 ان الثمن لم يكن عليه كمن اشترى دينارا بعشرة غا بايع الدينار ثم تبين ان العشرة لم يكن عليه  
 بطل الصوف وبتو الدينار **س** اشترى ببناء الدار بانه ثم ساحتها بتسعا مائة وقيمتها سواء  
 فالشفعة في الساحة بثمنها دون البناء وكذا لو اشترى الساحة او لا ثم انبأ **ع** وهب له بيتا  
 من دار ثم باع منه بقيتها فلا شفعة فيها للحجار **باب في وقت ثبوت الشفعة**  
 وعلمه العقار ومن يثبت له الشفعة اشتور دارا فلم يقبض حتى بيعت دار جنبها فلا الشفعة  
**ع** ولو اوصى بدار فلم يعلم حتى بيعت دار جنبها ثم قبل الوصية فلا شفعة له ولو مات قبل  
 ان يعلم بالوصية ثم بيعت دار جنبها فلو ارثته الشفعة لان موته كقبول الوصية فتحقق السبب

وقت العقول **ن** تزوج امرأة ولم يسم لها مهر ثم قال جعلت هذه الدار مهر ك فلا شفعة فيها  
 لانها محلوقة فمهوره وان قال جعلتها بمهر ك بما به ففبها الشفعة لانها عوض عن المهر ولو اسلم  
 دارا ثلثة قفون حنطة وسلمها فللشفيع الشفعة ولو لم يسمها حتى افتراق بطل السلم  
 والشفعة لا تفسخ ولو ساقضا بعد الافتراق والتسليم فله به الشفعة لانه ليس بفسخ في حق  
 الشفع بل هو بيع جديد ودور ماله لا يصح بيعها عندنا حنيفة الا بانها هاء ولا شفعة فيها وذلك  
 الحسن عن ابي حنيفة انه يحجز فيها الشفعة وله بكونه في حق غيره **مس** لا شفعة لصاحب  
 الوقف لا للموقوف وعليه ولا للقيم لعدم الملك فيه لاحد **باب في ثبوت الشفعة**  
 اشتور دار لابنة الصغير وهو شفيعها فله الشفعة كشر اكل ابنه لنفسه ويقول شئونها  
 واخذها بالشفعة والجواب في الوصية كالجواب في البيع فلو اشترى شرك الوصى مال اليتيم لنفسه  
 وعلى قول من لا يورثه ذلك فله الشفعة ايضا لكن يقول شئونها وطلبت الشفعة ثم يرجع الى القاضي  
 فينصب قتما عن الصبي فباخذها الوصى عنه ويسلم الثمن اليه ثم يسلمه القيم الى القاضي ولو اجر  
 دارا ثم باعها قبل مضى مدة الاجارة ولمسأجر شفيعها لقد حق المقتا بغيره دون المتاجر  
 وان اجار المتاجر فقد حقته وله الشفعة ولو طلب الشفعة قبل الاجارة بطلت الاجارة **مس**  
 وكذا لو كس **في** صحته الاجارة دون الوهن بخلاف ما اذا باع دارا على ان يكفل فلان بالثمن  
 وهو شفيعها فكفل لا شفعة له لان الكفالة شرط في البيع فصار الكفيل كالبايغ ولو باع دارا  
 على ان فلان كباختيار وهو شفيعها فله الشفعة ولو اشترى المزارع بعلها صلا الزرع بقبلا الارض  
 مع نصيبه ربا الارض من الزرع فالشفعة في الارض ونصف الزرع ايضا لانه مبيع لكن لا يباخذ حتى  
 يدر ك الزرع لان نصف الارض مشغول بنصيب المزارع **مس** عن محمد بن ابراهيم الصري وجبت  
 الشفعة للصغير بثلثين رخيص فسلمها الاب والوصى لا يصح والصبي على شفعة اذ بلغ قال والذي لا  
 روايه عن المتقدمين وذكر **ش** في علام لصغير سبقي فاشترى رجلا بخمسة مائة وقيمتها الف  
 فسلم الاب والوصى حق الصبي في ذلك جاز عندنا حنيفة واي كونه خلافا للميل وضرر على قبا س الشفعة  
 قال **عن** فعلى هذا لا فرق بين ان يكون الثمن رخيصا او لا **مس** مثله **مس** عك ولو اشترى الحجار  
 الدار ولها جارا اخر فطلب الشفعة له وكذا المشتري في مابينها نصفان لانها شفعان **ج**











احد الشركاء يلزمه الاجور **خ** واذا كان بين يتيم وبائع فسكنه البائع سنة لا شئ عليه قال  
وكذا الاجنبي بغير عقد جلا والوقف قلت وقيل دار اليتيم كالموقف **ح** يسكن في دار الوقف  
باهله واولاده وخدمه فاجل مثل عليه ولو غصبه ارامعه للاستقلال او موقوفه او لليتيم و  
اجرها مئة معلومة باجر مستمى يسكنها المستاجر يلزمه المستمى اجرا مثل قبل له وهل يلزم  
انفاصبا الاجر لمن الدار ملكه لا ولكن يرد ما قبض في المالك وهو الاولى ثم سئل اي يلزم المستمى  
لما لم للعاقلة فقال للعاقلة لا يطيله بل يرد على المالك عن ابي يوسف بتصلت به ولو استأجر  
دار معدة للاستقلال سنة باجرة معلومة دون الاجر المثل او فوقه ثم يسكنها سنين يلزم  
اجر المثل فيها وادي تلك السنة لا المستمى في السنة الاولى وعنده استاجرها بعشرة ووعده ان لا يخل  
منه الا ثمانية فاذا خلا ثمانية وباعه بدينارين شيئا قلنا ثم يسكنها بعد سنة بغير عقد جديد  
يلزمه لكل سنة ثمانية قال رحمه الله وفيه نظر وعلم قياسي جوابه الاول يلزمه اجرا مثل وعنده  
لو لم يكن الدار معدة للاستقلال فاجرها سنة او سنين واكثر لا يصير معدة للاستقلال  
الا اذا بناها له المالك واشتراها له كذا اورد ابو البسر وعنده باع دار البائع الدار للاستقلال  
لا يصير معدة حتى المشتري وعنده رهن دار غيبة وهي معدة للاجاة فسكنها المشتري لا شئ عليه  
لان لم يسكنها ملتزما للاجور ولو رهنها المالك فسكنها المشتري لا شئ عليه **مت** سئل ابو برك  
عن فساد البيع بوجه او فسخ بالتراضي اذا اتمتع بمشترىها عن ردها فقال البائع في عليك كل  
سنة بخمسة دنانير ومضت السنة قال بجعل المستمى قال **مت** هذا اذا سكت المشتري اما اذا  
صحح بالانكار لا شئ عليه لان الدلالة تبطل بالصريح بخلافها **خ** والصنفان **المورد**  
غصب دابة او دارا فقال المالكها له اجن ثيابا كل يوم بلدهم او قال ان لم ترد فعليك كل يوم وريهم  
واستعملها مئة لا اجر عليه ما لم يقل لعقد قال رحمه الله واما اجاب به ابو برك صحيح من حيث  
الرواه فانه ذكر في شرح السير الكبير استشهدا اذا كان المورج اذا شهد على المستاجر بقبضها  
عن الاقامة فيها بعد مضي مدة الاجاة انه ان اقام الشهر الاخر فاجر الدار عليه عشرين دنانيرا  
ثم اقام فعليه عشرين دنانيرا قال وانتفع اصحابنا منه مسألة اخرى فقالوا جميعا بان الغصوب  
منه اذا شهد على الغاصب انه ان ردت اليه اري والا اخذت منك كل شهر الف درهم فالاشهاد

صحيح

صحيح فلو اقام فيها الغاصب بعد يلزمه الاجر المستمى **ط** عن النواز لمثل مسألة الاشهاد  
وز **م** مثله مسألة الغاصب لكن ما اجاب به الصنفان والجند صحيح من حيث المعنى لان اقامة الغاصب  
فيه محتمل فلا يحل رضا بالشكل **عل** استاجروها سنة باجر معلوم فسكنها اثم يسكنها سنة اخرى ورفع  
الاجر ليس له ان يبتز هذا الاجر قال رحمه الله والحكم عن الاصول يقتضي ان يكون له ولاية  
الاسترداد اذ لم يكن الدار معدة للاجاة لانها لا يصير معدة للاجاة بالاجاة سنة فقد رفع شيئا  
ليس بواجب فلا استرداده الا اذا دفعه على وجه الصبة ابتداء واستملكه المورج وعنه ان لا يخل  
استاجروا سنة فزادها سنتين طه فعليه اجرا سنة الاولى وتقتصر الارض فيما بعد ما يتصرف  
بالفضل عندئذ حنيفة ومحمد وقال ابن ابي ليلى عليه اجر مثلها في السنة الثانية قال القاضي الصلح  
وهذا اذ لم يكن الارض موقوفه بالاجاة بان كانت لا يواجر كل سنة اما اذا كانت بالاجاة  
باجر المثل السنتين المستقبلة للاجاة في فخر بهذا ان عندنا حنيفة ومحمد لا يصير الارض معدة  
للاجاة بالاجاة سنة او سنتين ونحوه **ط** وفيه استاجروا رجلا العمل ميتين شهرين ففعل شهرين  
فلاجرة الشهر الثاني على الخلف المذكورة القصار والحياط اذا عمل من غير عقد وقد انتصب لذلك  
**ط** وعن شمس السلام الازوجندي قال الطيبان اصلح هذا الخراب بعشرة فلما شرع في عمارة اذاد  
الخاب فاصلح الكل فلا شئ له سوى العشرة **باب من يعمل بعينه او يرفع**  
له عيبا لينتفع به ويستقر عليه شيئا لا على وجه الاخره ويفعل لحصيل له منفعة **ح** قال ب  
الدين لم يدين به كره في هذا الارض بحمل المراجة فكسرها فله اجر مثلها لان المديون اذا دفع حارة  
او زنه لرب الدين لينتفع به ما دام الدين عليه فانتفع فعليه اجر المثل فهذا اولى **خ** عن  
ابي بكر البلخي اسكن المستقرض المقرض حانوته وقال ما لم ارج عليك فزنتك لا اطالبك باوقاف  
فعليه الاجران ان ترك الاجر مع استقرضه وان تركها قبل الاستقرض او بعد فمضى غايته ولا اجر  
عليه **خ** وفي المالقي **ف** استقرض منه دراهم واسكنه داره قالوا على المقرض اجرا مثل لانه اسكنه عوضا  
عن منفعة المقرض وكذا لو اخذ المقرض منه حان التستعمله حتى يرد دراهمه ولو سلم المقرض  
الحمار الى بقار فعقره ذئب ضمن المقرض قيمته لان الحمار كان عنده باجاة فاسدة فكان  
امانه فاذا دفعه الى بقار صار مائنا **ط** اعلم معي كرمي هذه السنة حتى ازوجك بنتي



ثم عمل فلم يزوجها منه ففي وجوب الاجور خلاف ولا شبه الوجوب وكذا الخلاف اذا عمل بغيره من غير  
امور البنت افاه بالعمل بشرط التزوج ولكن علم انه انما يعمل طمعا في التزوج وكذا اذا قال  
اعمل معي كرمي حتى افعل في حقك كذا وكذا ثم ابي ان يفعل ويؤثر بالشرط وفقجه بنته ففعله  
المشايع على ما يابى في متفرقات الاجارة الفاسدة وسيل انو القاسم عن احد من رجل مسجاة  
وقال لم اجرها فقال لا اريد اجرا واحدا حمل في خشب المقبض المسجاة ثم سأل الاجور قال ان كان  
سأله قيمة فله اجور المثل **ط** قال نعم فكذلك هذا الحمار لتستعمله ويعلفه من عندك فهو امانة  
**ق** دفع دارة الى رجل يسكنها ويرثها ولا اجور عليه كان امانه **باب الاجارة المضافه**  
**وتعليقها بالشرط ثم ثم** دار في اجارة رجل فاجرا المالك من غيره اجارة مضافه ثم فسخ  
المستاجر اجارة فيها بنى من المدة ثم استأجرها من غيره ففسخ الاجارة ثم جاء وقت  
الاجارة المضافه فالتجزؤ **ق** **فك عن انفسهم** اذا قال اجور لك هذه الدار عند يجوز ولو  
قال اذا جاء عند ففك لك هذه الدار فباطل لانه تعليق بخبر وقال ابو بكر بخبرة اللطيفين ولا يقد  
هذا خطوارة الاجارة وبه يفتي وعن ابن سماعه عن ابي يونس قال اجرتك دار في كذا اذا اهل شهر  
كذا ولا يجوز في البيع **باب اجارة غير المالك** **ك** اجرا الوقف غير القيم ومضت  
المدة فالسقي للعاقدة ولا شيء للقيم عليه كانه الاملاك للقيم والمالك ان يرجع في العاقدة اذا  
اجارة الاجارة في المدة **ح** اجرا الفضولي دار موقوفه واستوفى الاخر خرج المستاجر عن العهدة  
ان كان ذلك اجرا المثل ثم سأل ان الاجور للعاقدة ام للوقف فقال يرد له الى الوقف **ط** اقسما صبيحة  
موقوفه عليها واجر احد ما حصته فالاجور بينهما عند بعضهم **ح** له خانوت ملوكة في عرض  
موقوفه المباهات واجرها المعهود دون اجور المثل واجر صاحب الخانوت مع العروسة فالمسقي  
للعاقدة دون الوقف ولا شيء للوقف على المستاجر ان كانت الاجارة باجور المثل وان استأجرها  
سنة وسكنها سنين فالمسقي السنة الاولى للعاقدة وبقيتها اجور المثل للوقف **م** اجور ارضه  
فضولي فقال لا اجير وهو رد بالعرف وان لم يكن رد احتقيقه **ب** اجورها العاصب ورواها  
الى المالك بطيبه لان اخذ الاجرة اجارة للاجارة فعمل اخذ الاجرة اجارة من غير فصل **ن** الاجر  
للمالك ان اجاز قبل العمل وان اجاز بعده فللعاقدة قالوا اذا اجرها لهما او دارا ثم استخفى فقال

فتاوى الليث

المستحق اجرة الاجارة فان كان بعد مضي المدة فالاجور للغاصب وان كان في نصف المدة فالاجور  
مضى للغاصب واجرا ما بقي للمالك عند محمد وعند ابو يوسف كلا الاجورين للمالك **م** عن ابي يوسف كقول  
محمد **ب** اجورها احدا شو يكتسب واحدا الاجور ثم حضروا الاخر فله ان يشاركه فيها اخذ **م** **ابو حنيفة**  
اجورها الغاصب سنين ثم اجاز المالك لا يلحق الاجارة بما مضى فلو قال المالك كنت اجور منذ  
اجرتها فانه يصدق ولا يثبت في قول الغاصب **ح** مزارع بالثلث كرت الارض مزارع ثم اجرها  
مع الرب الارض لا تخاذ الفاليز فله الثلث من الاجور يعفده وان لم يستحق شيئا بحجود الكراب  
**س** **وعلا** غصب صبيئا خروا واجرهم وعملوا الاجور للعاقدة **ف** الاجور للصبي قال ركن الائمة  
الصبياني هو الصواب لانه ذكره المنتقى **ا** اجور عبد سته ثم اقام العبد بيمه ان مولاه اعتقه  
قبل الاجارة فله الاجور ويوقا الى خرو ونسخت الاجارة ولا بينه له واجر المولى على العمل ثم اقام  
بينه على حوته فلا اجور لاحد ولو كان غير بالغ فالاجور للفصلين للغلام لانه كليقة  
حجر رجل **باب التسليم في الاجارة** **ظ** تسليم المفتاح في المصروع التخليه  
سنة وبين الدار تسليم للدار حتى يجال الاجور بمضي المدة وان لم يسكن وتسليم المفتاح في  
الستوا وليس بتسليم للدار وان خصوا المصروف المفتاح في يده **ل** **الجامع الاصغر** اجودان  
ومفع اليه المفتاح فلم يقد على فتحه وضل المفتاح اياها ثم وجده فان كان يمكن فتحه بهذا المفتاح  
فعليه اجور ما مضى لان التقدير منه ولا فلا لان التخليه لا يتلزم لم يصح **باب فمن**  
**يجب عليه الاجر** **ح** لا يتعين من يرجع اليه منافع العمل **ب** اجره الا يجب والخنان في مال  
الصبي ان كان له مال ولا فعلى ابيه واجرة القابلة عما من دعاها من احد الزوجين ولا يجبر  
الزوج على استجار القابلة لانها كالطبيب ولا يجب عليه اجر الطبيب **ج** واجرة سجان سجن  
الفاضي لا يجب على المحبس **ط** قيل في زماننا اجرة السجان يجب على رتب الدين لانه يعمل له **ع** **عكس** سفينه  
موقوفه امسكت وخاف ركبها الغرق فخرج بعضهم واستأجر سفينه فيقلب بعض الاحمال والركاب  
حتى حقت وجوت وكان الركاب راضين بما فعل فالاجور على المساجرو الموافقة اولى **باب**  
**فيما يتعلق بالاجرة** **ق** **قيم** استأجروا بيت من خوارزم الى بخارا بعشرين دينار ولم يعين التقدر  
ولا الوزن فالمعتبر نقد خوارزم ووزنه لمكان العقد فيه **ح** **المعتبر** مكان العقد سواء كان بخارا  
بين اول



فتم نج استعمله في الوستاق باحارة فاسدة واختصامه المبلدة اجود مثل ذلك العمل يتفاوت بين  
المكانين يجب اجود مثل عمله في المكان الذي استاجوه فيه **بم** اجودها بثوب ثم رقه بعد مضي المدة  
بخبار الروية فله اجر المثل لقيمة الثوب **متع** قيم اجودها بدينار رئيسا بورد ثم عاد فقلت  
ثلثي وطسوجين محمدي بدينار رئيسا بورد فللقيم ان ياخذ المحمدي **بيت** يستحيين في جوار  
اخذه ان كان بروج رواج المذكور كالصلح **في شروط الحاكم** الزيادة الاجرة بعد مضي شيء  
من المدة لا يصح لغوث شيء من المعتود عليه والحق بجور الزيادة في المدة بجور **ص** تكرار اية  
الى بعد او بمرة ودفعها اليه فلما بلغ بغداد رة بقضها وقال هي زعوف واستوقه فالقول برب  
الدابة **س** لانه ينكر استيفاء حقه وان كان اقر بقبض الدابة لم يقبل قوله في الزعوف لانه من  
جنس حقه فلا يكون ماقصدا ولا يقبل في السنوق للساقض وان اقر باستيفاد الاجر او باستيفاء  
حقه او الجيار فلا قول له **باب حبل العين بالجرة** قال رحمه الله اختلف المشايخ  
في اصحابنا كل صانع بعمله ثروة العين فله حسبها المراد به العين طاجور المملوكة للصانع الذي  
يتصل بحل العمل كالنشا شح والعمراء والخياط ونحوها ام تجرد ما يورثه غايب في محل العمل كسكر  
الثاني واختار **بم** الاول **باب اجارة البرد للصغير** **كب** اجابة الصغير  
سنة بعشرة وفتننها وانفقها على نفسه ثم بلغ بعد شهر وفسخ الاجارة ومات الاب غلما فلم يتا  
جوان يرجع على الابن ببقية الاجرة لان قبض الاب له **فم** لا يرجع لان الفسخ بغير قبض الاب لم يكن  
له **باب اجارة المستاجر** **ق** استاجر حارما وقبضه واجره من غيب وقبض  
الاجرة وباعه للمالك الاجر فاجاز المستاجر الثاني البيع ليس له ان يرجع على الاول **بم** الوكيل اجر الدار  
وسلم ثم استاجرها منه لا يجوز **ق** يجوز **ش** استاجر عبد الخدمة له ان يواجره من غيره كالدار  
لان العبد عاقل لا يتقادر لزيادة خدمه غيره مستحقة ولو استاجر دابة او ثور ليس له ان يواجرها  
من غيره **ق** واجاز العمار قبل القبض مختلف كيفية **باب جها له الاجر والمدة**  
**والعمل** **ق** سكن دار غيب بغير اذنه فعانته ماله فقل ما اعطاه فلان في السنة فان اعطيه يجب  
اجور المثل ان لم يعمل يعلم في ذلك الوقت ما اعطى **ح** اراد ان يستاجر كائنا ما سبلا فقال للقيم اخون اجا  
فقال ثلثة دنانير فقبل له زود في الاجرة دينارا فوضي وقال استوتها منك باربعة دنانير وقال اجرت ولم يضمن

استاجرتها

ذكر

ذكر السنة اصلا فالاجان صحيحة قلت لان السنة مفهومه عرفا فصار كالمنصوب عليه **ق**  
استاجر رجلا سنة ليعمل له اي عمل شاء المستاجر **بم** صحح اذا استاجر للمعمل كلها اذا كانت اعمال  
المستاجر مخطوطة معلومة عند الاجير **ع** استاجر رجلا سنة بالبح اي راعيان سعلان دار البطح  
**ط** استاجر رجلا سنة معلومة كيا او بنت ممت ادوسدا كيكامى درج صحح **المسئلة**  
في فتاوى النسفي **ط** وكذا اذا استاجر سقا ليجعل له كذا قرية من امار ولم يبين المسقاوله ان يتقل  
من اي موضع شاء وكذا اذا استاجر به تحت طبله كذا وقرا او تحت شل كذا وقرا **مت** رجل يدخل  
السفينة او الحام او يجتج او يشر بالماء من السقا بلا عقد ثم يدفع الاجر او الثمن نيح ذلك كله  
استحسانا **ن** ولو دفع الى خياط ثوبا ليجعله قيارا ففعل ولم يثارطه الاجر فله اكثر من اجور المثل  
زيادة لا يتغابن فيه خارج خلافا كما الصلح مع الغصب على اكثر من قيمة المغصوب قال ابو الليث  
الزيادة جازية في قولهم لانه معني ابتداء التسمية ولو دفع اليه حارا لتستعمله ويعلفه من  
ممن عنده فهو اعانة لا اجارة فاسدة **ق** اهل بلد ثقل عليهم المونيات فاستاجروا رجلا  
لنذهب الى سلطان ويرفع قضيتهم فيخفف عنهم فان كان بجلال يثبت صلاح الامر يوم او يومين  
جارة الاجارة فلا يصح حتى يوقتوا له وقتا وله المستحق وان يوقتوا فاجور المثل على اهل البلد على  
قد روتهم ومنافعهم وقبل لا يصح هذه الاجارة على كل حال **باب ضار الاجارة**  
**بالشرط** **ص** **بم** شرط رقا مستاجر على المستاجر فيها له حمل متج قال استاذنا رحمه الله  
وفيه نظير من حيث الرواية فانه ذكره **ط** ولا من حيث المعنى انها فاسدة لانه شرط لا يقتضيه  
العقد ولا حلها فيه منفعه **باب اجارة المشغول** **مت** اجر دار الوقف وفيه رجل  
قد انقضت مدة اجارته وهي مشغولة بمناعه جاز وابتداء المدة من حين يسلمها فارغه قايوي  
**صاعدا** حصار فيه بيوت اجورها بعد انقضاء مدة الاجارة من آخر وبعض بيوت مشغولة بامتعة  
المستاجر الاول جاز في الاجارة في الفايغ ويؤمر الاول باخراجها والتزام اجر المثل **فكر** اجور دار وهي  
مشغولة بامتعة سكانها وسلم كذلك لا يصح **باب اجرة القسام وكانت الوثيقة**  
**من القاض** **وغيره** **مت** اجرة القسمة على عددا لرويس الصغير والبائع سوار **ط** **شم** القاضي  
اذ اتوا في قسمة التركة لاجور له وان لم يكن مؤنته من بيت المال **ط** **شيب** له الاجور اذا لم يكن مؤنته



من ثبت للمالك لكن المستحب ان لا يأخذ قال رحمه الله وما احباب به **فلم** ثم حسن في هذا القول ان لسان  
 القضاة اذ لو اطلق لهم ذلك لا يقتنعون باجر المثل **ط** اذا اراد القاضي كتبه السجلات والمحاكم  
 بنفسه وان يأخذ على ذلك اجرا اوله ذلك وانما يأخذ بقدر ما يجد خذ لغيره قلت ولم يرد اجرا  
 الصكاكين مقدار معين سوى ما روي على السند في بعض المتقدمين مع انه غيب مفهوم المعنى  
 وهو ان الوثيقة وهو بالخال كان يبلغ الناقية خمسة دراهم وفي الفين عشرة الى عشرة آلاف  
 فيها خمسة دراهم ثم ما زاد ففي كل الف درهم درهم وان كانت الوثيقة بأقل من الالفان  
 لحقة من المشتة مثل ما لحقة بوثيقة الالف فيها خمسة دراهم وان كانت نصفه فعشره وان كانت  
 نصفه فلهان ونصف في الزيادة والنقصان على اعتبار ذلك قلت وكل هذه التقديرات غيب  
 مفهوم المراد لان مشتة الكتبة لا يختلف بقله المال وكثرته ولا شكل بان مشتة كتبة الف درهم  
 ووثيقة كتبه ثمانه وعشرين درهما الا ان يرى يد كتبة الاجناس والعروض المختلفة بعضها  
 وقيمتها والله اعلم **ط** واما اجوركا بت القاضي وقسمه فان داي القاضي ان يجعل ذلك على الخصوم  
 فله ذلك وان جعله في بيت المال وفيه سعة فله ذلك وعلى هذا الصحيحه التي يكتب فيها دعوى المدعى  
 وشهادتهم ان راي القاضي ان يطلب ذلك من المدعى فله ذلك يعود منفعة اليه والاعلة بيت  
 المال **ق** اجرة السجل على المدعى **م** على المدعى عليه **ق** على من استاجره والا فغلى من اخذ السجل  
**ش** يجوز للمفتي اخذ الاجور على كتبه الجواب بتدله لان الكتبة ليس عليه لان الواجب على الجواب  
 اما باللسان او بالكتاب **باب الاستيجار على المعاصي** **ثم** قليل من نسل الثوب  
 يصيغ فيه دم يستحق الاجر **ق** مام ويستحق اجور المثل **م** استاجره ليكتب له تعويد السحر صح  
 اذ اتيين قد لا الكاغد والخط لكن استاجره ليكتب له كتابا الى جيبته او جيبته جاز ويطلب الاجر  
**ف** امره ليتخذ قفقه من الصفر المصوب بكذا من الاجر ففعل وهو يعلم انه غاصب فله الاجر  
**باب استيجار المستقرض المقرض** على حفظ سكين او مشط كل شهر بكذا الاجل  
 المأجور وهو ما احلته اهل الجار واستيجار المودع والمعيرو والراهن والمفصوب منه والاجر والمشتور  
 قبل القبض المودع والمستعير والمترين والمغاصب المستاجر والبائع على المخططين او على اخر  
 في العين **م** اختلفت في استيجار المستقرض المقرض على حفظ عين من الاعيان للمراكم

اجل ما تدعى قرضي ذكر الناطق بغيره  
 بوجي ان لا يكون مواخذا في الدار  
 اذا كان معفتي منه قضاء الدين

من ثبت للمالك لكن المستحب ان لا يأخذ قال رحمه الله وما احباب به فلم ثم حسن في هذا القول ان لسان  
 القضاة اذ لو اطلق لهم ذلك لا يقتنعون باجر المثل ط اذا اراد القاضي كتبه السجلات والمحاكم  
 بنفسه وان يأخذ على ذلك اجرا اوله ذلك وانما يأخذ بقدر ما يجد خذ لغيره قلت ولم يرد اجرا  
 الصكاكين مقدار معين سوى ما روي على السند في بعض المتقدمين مع انه غيب مفهوم المعنى  
 وهو ان الوثيقة وهو بالخال كان يبلغ الناقية خمسة دراهم وفي الفين عشرة الى عشرة آلاف  
 فيها خمسة دراهم ثم ما زاد ففي كل الف درهم درهم وان كانت الوثيقة بأقل من الالفان  
 لحقة من المشتة مثل ما لحقة بوثيقة الالف فيها خمسة دراهم وان كانت نصفه فعشره وان كانت  
 نصفه فلهان ونصف في الزيادة والنقصان على اعتبار ذلك قلت وكل هذه التقديرات غيب  
 مفهوم المراد لان مشتة الكتبة لا يختلف بقله المال وكثرته ولا شكل بان مشتة كتبة الف درهم  
 ووثيقة كتبه ثمانه وعشرين درهما الا ان يرى يد كتبة الاجناس والعروض المختلفة بعضها  
 وقيمتها والله اعلم ط واما اجوركا بت القاضي وقسمه فان داي القاضي ان يجعل ذلك على الخصوم  
 فله ذلك وان جعله في بيت المال وفيه سعة فله ذلك وعلى هذا الصحيحه التي يكتب فيها دعوى المدعى  
 وشهادتهم ان راي القاضي ان يطلب ذلك من المدعى فله ذلك يعود منفعة اليه والاعلة بيت  
 المال ق اجرة السجل على المدعى م على المدعى عليه ق على من استاجره والا فغلى من اخذ السجل  
 ش يجوز للمفتي اخذ الاجور على كتبه الجواب بتدله لان الكتبة ليس عليه لان الواجب على الجواب  
 اما باللسان او بالكتاب باب الاستيجار على المعاصي ثم قليل من نسل الثوب  
 يصيغ فيه دم يستحق الاجر ق مام ويستحق اجور المثل م استاجره ليكتب له تعويد السحر صح  
 اذ اتيين قد لا الكاغد والخط لكن استاجره ليكتب له كتابا الى جيبته او جيبته جاز ويطلب الاجر  
 ف امره ليتخذ قفقه من الصفر المصوب بكذا من الاجر ففعل وهو يعلم انه غاصب فله الاجر  
 باب استيجار المستقرض المقرض على حفظ سكين او مشط كل شهر بكذا الاجل  
 المأجور وهو ما احلته اهل الجار واستيجار المودع والمعيرو والراهن والمفصوب منه والاجر والمشتور  
 قبل القبض المودع والمستعير والمترين والمغاصب المستاجر والبائع على المخططين او على اخر  
 في العين م اختلفت في استيجار المستقرض المقرض على حفظ عين من الاعيان للمراكم

وعن محمد بن سلمه انه يجوز **ق** اقروضه ودام ثم اجره حجو الميزان كل شهر بدوهمين قال ابو  
 القاسم الصفار ان لم يكن للحجر قيمة الاجرة ولا يستاجر عاوة لا شيء على المستاجر وكذا هذا  
 في الممشط والسكين والملعقة لا يجب على المستاجر شيء لان هذه الاشياء لا قيمة لها مقدار  
 ما يستاجر للحفاظ بها غايبا حتى لو كان قيمتها مقدار اجور المثل للحفاظ وزيادة فحسبها يجوز  
 ان لم يكن مشروطا بالقرض **ق** لا يجوز هذه الاجارة اصلا ولا شيء على المستقرض لان المشروط  
 عرفا كالمشروط شرطاً ولو شرط ذلك القرض فالاجارة فاسدة وكذا هذا وبه اجاب شيخنا  
 نجم الاية البخاري الفقيه الذي حتم به الفقه قال لان الناس ما يتصدروا هذه الاجارة الا يبركون  
 استيجار الحواة ليرى وجوه الناس يجوز واستيجار خايمه فيها ماء ليرى وجوه الناس لا يجوز  
 لانه غير متعارف قيل له يعارفه اهل بخارا قال المتعارف الذي ثبت به الاحكام لا يثبت بتعارف  
 اهل بلد واحدة عند البعض وعند البعض وان كانت تشبه لكنه احلته بعض اهل بخارا فلم يكن  
 متعارفا مطلقا كيف وان هذا شيء لم يعرفه عامة بل يعارفه خواصهم فلا يثبت بالتعارف  
 بهذا القدر قال رحمه الله وهو الصواب لان الاجارة بيع المعلوم ومجوزت على منافاة الدليل  
 لحاجه الناس الى استيفاء منافع المستاجر فاذا وردت الاجارة على ما لا يحتاج المستاجر الى  
 استيفاء منافع لا يجوز الاجارة الا ترى انه لو استاجر ارضا بارض له او دار بدار له ونحو ذلك  
 لا يجوز وان احتاج الى نوع منفعة الارض والدار المستاجر لما لم يكن محتاجا الى جنس منفعتها  
 لا يستغنى عنه من منافع ذلك الجنس بملكه فكيف اذا لم يكن محتاجا الى ذلك لا جنسا ولا نوعا  
 المستقرض اذا استاجر المقرض ليحفظ له سكيناً غير محتاج الى هذا العقد لحفظ العين  
 وانما يستاجر ليتوسل به المقرض الى امره اذا كان على منافاة الدليل وانعقدت الحاجة  
 المحوزة لم يجوز خلاف بيع مال من مساوئ طسوجا بعشرة دراهم فانه على وفاق الدليل لانه بيع موجود  
 مملوك له بالتراضي وقار لعلى الا ان يكون تجارة عن تراض ثم قال مجمل الاية البخاري وافتى بعضهم  
 اليوم على انه يجوز مع الكواهي صيانة للناس عن الوقوع في الويل المحض ثم قال فاذا جازت الاجارة  
 وقضى القرض قبل المدة قبل انفسخ الاجارة ضمنا القضا القرض والا صح انها لا ينفسخ الا  
 بنفسها ولو دفع المقرض اليه قبله وادخلها في الممشط وحفظها المقرض لا اجور له ولو

استاجر



على حفظ الخط لم يجوز ان يحفظ الخط لاجبا حقه وبه هلك المصطط او السكين واختلفا  
 بعد سنة فقال المفروض هلك بعد سنة وقال المفروض هلك عند سنة فالقول  
 المستاجر المستقرض لا نه ينكوز زيادة الاجر وودفعه الاجير الى امرامته او الى من  
 في غياله ليحفظ حيا لاجر وودفعه الى الاجنبي لا شئ عليه ولو استاجره ليحفظ بنفسه  
 ويند من ساء فالشرط جائز وبصير الثاني وكذا لا يحفظ ولو اذن له المستاجر ان  
 ينتفع بهذا السكين ففعل المفروض لاجره فان الانتفاع لان بانتفاع المستعير صار  
 قابضا حكما ولا يبطل الاجارة بالاعارة للزومها كالزوم ولو وكل المفروض رجلا  
 ليستاجر المفروض لحفظ سكينه كل شهر ولم يقل بكذا فاستاجره كل شهر بدريهم  
 لم يجوز على الموكل كالوكيل الا لا يملك الشرا فحين لم يعين الاجرة او يعين بان  
 يقول على آية اجرة شئت ولو استاجره لحفظ سكينه سنة كل شهر بعشرين دينار الهل  
 فحينها قبل مضي المدة وان حقه ضرر ببقائه منفعه الحفظ كما استيجار الخياط  
 والقصار والخان بخلاف المستكتب اذا حضر من اراد الكتابة اليه واستاجره لحفظ  
 السكين كل شهر بكذا فلم يصح في اليوم الذي يملك فيه الهل ان يحضره المفروض ولو استاجر  
 رجلين او ثلثة لحفظ السكين لحفظه احدهم فعلة كذا الاجرة اذا كانوا شركاء فقبل هذا  
 العمل ولا فيصيبه كمن استاجر رجلين يحملان خشبة الى منزله بدريهم فحملها احدهما  
**مك** استاجر مشرك الهل لبايع قبل قبضه شهر بدريهم لتعليم الخبوا والخياطة جاز  
 وله الاجران علم وان مات في بدا البايع قبل الشهر او بعده مات من مال البايع ولا يكون هذا  
 قبضا وكذا لو كان ثوبا فاستاجره لغسله او خياطة جاز وان هلك فان كان ثوبا فقبله القطع  
 او القطع الفضل صار قابضا فملك من المشتري والا فمن البايع ولو استاجره المشتري لحفظه  
 له كذا بكذا فالاجارة باطلة لان حفظه على البايع حتى يسلمه الى المشتري وكذا لو استاجره  
 لتعليم عمل جاز وكذا لو استاجره المالك الغاصب على التفصيل المذكور قال محمد رحمه الله كل  
 شئ احصله امانة تنزويدها او غيرها ما لو هلك لاضمان عليه ولا له ان ينعوه صاحبه متى  
 اراده فان استاجره صاحبه لحفظه جاز لانه حفظه لصاحبه ومتى حفظ لنفسه بان كان بحال لو هلك

الاستيجار على الاعمال المباحة والاستيجار

يملك من ماله لم يجوز **مك** اخبرني هذه الحقة من الكفايس بالذير كل غيرة  
 على عملك محل ليس عند المستاجر **مك** اخبرني هذه الحقة من الكفايس بالذير كل غيرة  
 بكذا ان قال منه فسد وان اطلق جاز في غيرة واحد كالبيع **مك** استاجره لحفظ العين سنة  
 ثم استخفت العين ان لم يعلم الاجير انه ملك الغير فله الاجر وكذا ان علم واستاجره  
 او لا ثم سلم العين اليه وان سلم العين او لا فلا اجرة فلت لانه يحفظ نفسه **مك** استاجره  
 بدريهم ليتطعم له اليوم حاجا ففعل لا شئ عليه والحاج للمامور قال نصير سالت اباسلمان  
 تمنى استاجره لمحطب الى الليل او يصطاد قال ان ستمى يوما جاز والحطب الصيد للممتاجر  
 ولو قال هذا الصيد وهذا الحطب فالاجارة فاسدة والحطب الصيد للممتاجر وعليه اجرة  
 مثله ولو كان الحطب الذي غنمه ملكا المستاجر جاز فان نصير قلت فان استعان بانسان  
 يحطبه او يصطاد له قال الحطب والصيد للعامل وكذا نصير قال رحمه الله ينبغي  
 ان يحفظ هذا فقد ابتلى به العالمة والخاصية يستعينون بالناس في الاحتطاب والاحتشاش  
 وقطع الشوك والحاج واتحاد المجمع فيثبت الملك للاعوان ولا يعلم الكثرها فينفقونها قبل  
 الاستيها ببطريقه او الاذن فحب عليهم مثلها او قيمتها ودمهم لا يشعرون بجهلهم وغفلتهم  
 اعادنا الله تعالى عن الجهل ووفقنا للعلم والعمل ولو استاجره لمحطب له كذا وقرا من  
 الحطب وكشش كذا وقرا من الحشيش جاز وقد مر في **مك** جاز له الاجرة والمدة **مك** استاجر  
 الخامي حلاقا او دلاكا ليحلق من دخل حمامه او يديله لم يجوز لانه لا يقدر ان يشمخ في العمل المقصود  
 عليه في الحال كمن استاجر حلاقا او ناسا جال الحلق والنسج ولا يقطن له ولا غزله لا يجوز وكذا  
 القزاز الذي يستخرج القز لعامة الناس واهيا خانوته كذلك واستاجر اجيرا من معلونه  
 ليقعد عند الطشت ويستخرج القز والخياطة هياد كانه يعمل الخياطة لعامة او الخفاف ونحوهم  
 اذا استاجروا اجيرا لمدة معلومة لهذا الاعمال لم يجوز **مك** **مك** استاجر ليحلق له قطننا  
 سماه او ليقص له ما به ثوب يوزن جاز اذا كان القطن والنياب عند ولا فلا **مك** فالاصل ان  
 الاستيجار على عملك محل ليس عند لا يجوز كما لا يجوز بيع ما ليس عند قال وهو بالخيار اذا راي  
 الشياخ ولا خياره القطن وعن بكر بن الفضل الاصل في جنس هذه المسائل انه اذا استاجر انسانا





لعمل لو اراد ان ياخذ الاجيرة العمل المحال فيقدر عليه صحت الاجارة ذكر ذلك مقتنا لا يجوز لعجز  
 لان التذرية لا تقوم به وان ذكر وقتا ان ذكر الوقت اولام الاجارة بان قال استاجر بك اليوم  
 بدرهم على ان تدرى هذا الكدر جاز وان ذكر الاجرا ولا تم العمل بان قال استاجر بك بدرهم  
 اليوم على ان تدرى هذا الكدر لا يجوز لان العقد وقع على الاجرة وانما يحتاج الى ذكر الاجرة بعد  
 بيان العمل فاذا كان العمل معلوما او مجهولا صار ذكر الوقت بلا استعمال لا يوقع العقد على التذرية  
 فلا يجوز قال **في** وهذا مسالة السمار والدلال اذا استاجروها ليسيج كذا **فقط** ذكر مسالة  
 التذرية والسمار والدلال كما مر **في** قال وفي المسحقات الفتوى على ان الاجارة فاسدة فيها سواء  
 ابتداء بذكر العمل او المدة اذ اذ كونهما وذكر الاجرة حتى تم العقد ثم ذكر الثاني فمننا لا نقصد  
 العقد حتى لو قال استاجر بك اليوم بدرهم على ان يجزى هذا القفيز من الدقيق بدرهم اليوم  
 كان العقد نافعا لو قال استاجر بك لتجزي هذا القفيز من الدقيق اليوم بدرهم او قال استاجر  
 لك اليوم لتجزي هذا القفيز من الدقيق بدرهم فسد لان الوجه الاول تمام العقد بذكر  
 المدة او العمل ويذكر الاجرة معه كان ذكر الثاني بعد ذلك لتعيين العمل والتعجيل فلم يفسد  
 وفي الثاني لما جع بين العمل والمدة قبل تمام العقد بذكر الاجر صلح كل واحد منهما مقابلا بالاجرة  
 وليس احدهما باولى من الاخر ففسد العقد **باب متفرقات ما لا يجوز من**  
**الاجارة وما يجوز سبعا** يجوز استئجار الاراضي مدة طويلة عشر سنين او اكثر رخصيها  
 او غلا في الملك في غير الملك اذا زاد اجور مثلها في خلال المدة يفسخ ويحتاج الى تجديد العقد  
 ثانيا **قسط** ولا باس باستئجارها قبل زرعها ولو استاجرها ولا يمكنه الزراعة في الحال لا جبا  
 الى السقي او كوى الانهار او بحى الماء فان كان بحال يمكن الزراعة في مدة العقد جاز ولا وكما  
 لو استاجرها في الشتاء تسعة اشهر ولا يمكنه زراعتها في الشتاء جاز لما يمكن في المدة اما اذا لم  
 يمكن الانتفاع بها اصلا بان كان سبخة او تربة فالاجارة فاسدة وان جاء من الماء ما يزرع به بعضها  
 فلم يستأجر نقص الاجارة كلها فان مضى عليها فغلبه من الاجر بحسب ما روي منها **شهر** وفي  
 الاستئجار في الشتاء يكون الاجر متاבלا بكل المدة لا بما ينتفع به فحسب وقبل ما ينتفع به **في**  
 يسي روايه خوارزم استئجار البنا اذا كان منتفعا به كالجد رمي السقف وفي ظاهر الرواية لا يجوز

التميز  
 بينه وبين  
 غيره

لانه لا ينتفع بالبنا وحده استاجر ليضرب عبد المستاجر قال رحمه الله طلبنا جواب هذا  
 الفتوى وسألنا حفاظ عصرنا فلم نظفر الا بما ذكر **في** شرح ايمان الجامع الصغير ما يفهم  
 منه انه لا يصح الاجارة ولا يلزم الضرب على الاجير **شس** استاجر كوما ليفتح اليه بابه  
 فيستأجر او يملك النطوق ووجهه فيستأجر فصح به او جبا املوا من ماء ليسوى به  
 عامته نهى باطله ولا اجر عليه حكم هذه العقود كالواستاجر ليطر الى ثيابها فاصنع  
 لنفسه مما مثلهما **في** استاجره ليقطع له اشجارا في قومه بعد على ان اجر الزهابة والرجوع  
 على المستاجر فالاجارة فاسدة لان اجر الزهابة لا يكون على السنا حولانه لا يعمل له وكذا اجر  
 الرجوع لان بعد العمل لا يبقى الاجارة فشرط فيه ما لا يقبضه العقد قال رحمه الله قوله لا اجر  
 في الذهاب فيه فظولانه وسيله الى عمله المتصور فكان مما مله **في الجامع الصغير** كمن  
 استاجر ليزيد هبة الى بصره وبجى بعياله فذهب فوجد بعضهم ميتا وخاب من مقي فله اجر  
 اجر الزهابة كاملا وحقة من جاد بهم من الاجر فجل للذهاب اجر كذا ها هنا **باب**  
**مسائل متفرقة في الاجارة الفاسدة في** اجر المشتري قبل القبض حتى يصح الاجارة وقبضه  
 المستاجر واستوفى منفعة فعليه المسمى **في** قال لغيره اعلم ان سنة تا وخرت يتود كاتم فعمل ثلث  
 سنين فعليه اجرة واحدة ان زوجه اسنه لا شئ عليه والاجر مثل سنة واحدة **قرب** على الامر  
 اجر المثل وفي اولم يفلا في الحرة لا يصلح اجرة **شس** المقبوض باجارة فاسدة في حكم الضمان  
 كالمقبوض باجارة صحيحة قال رحمه الله ذكر في الاصل في آخر باب اجارة الدواب فقال ولا ضمان  
 على المستاجر في الدابة ان هلكت وفيه بدل على اجارة فاسدة على السرخي فقال لانه مستعمل  
 للدابة باذن المالك **بم** لو امانه في بركة فاذا قصرت في حفظه ضمن **ط** الاصل ان العقد اذا فسد  
 مع كون المسمى معلوما يجب اجر المثل لا يزاد على المسمى واذا فسد لجهالة المسمى او لعدمه او بعضه  
 يجب اجر المثل بالغاما بلع كمن استاجر منقولا بعشرة كل شهر على ان يعرف ويؤتمه يجب اجر المثل  
 بالغاما بلع ولا ينقص عن الاجر المعلوم حتى ان هذه الضمن اذا كان اجر المثل خمسة  
 مائة عشرة وهو المعلوم من المسمى **ط** اشترى قسلا واستاجر الارض الى وقت ادراكها يجب  
 اجر المثل ولو اشترى ثمارا واستاجر الاشجار الى وقت ادراكها لا اجر عليه **ص** ولو استاجر



لحكم لاقامة الحدود وانقصاص لم يجوز و لو فعل شيئا من ذلك كما جرم المثل ولو استاجرته لقتله  
 وقصاصا فقل الاجرة لانه ليس بعمل **ق** اجر ابيد الصغير بطعامه او كسوته فمهي فاسدة  
 وله اجر المثل وما دفع اليه لصي يكون مقبولا **ق** يسترد الثوب ويعطى اجر المثل وهو الاصل  
 لانه اعطاه مجانا **ح** بجاء المثل في الاجارة والمزارعة وغيرهما من جنس المثل والديانير  
 لان جنس المسمى **ح** استاجره الوصي بعمل اليتيم فاسدا فاجر المثل في مال اليتيم **ط** ولو  
 استاجره بزيادة لا يتغابن فيها نصير الوصي مستاجرا لنفسه واجره من ماله **ش** الاجارة  
 للصغير ويؤد الاجير الفصل على الصغير والجواب في الاب كالجواب في الوصي **ق** فيما جاز  
 المثل اذا كان تنفادا فمنهم من يستقضي ومنهم من يتساهل في الاجرة قال جبال الوسيط حتى لو كان  
 اجور مثل هذه الدابة بعضهم باثني عشر رمتا وبعضهم بعشر وبعضهم باحد عشر رمتا  
**ش** اجور المثل في الاجارة الفاسدة يطيب ان كان السبب حراما **باب**  
**فيما يفسخ الاجارة ويتعلق بالفسخ** **ح** ط قال الاجر للمستاجر في ضلال الملك اخرج  
 من الدار في محتاج اليه للسكنى فقال فليكن واستاجر دار اخرى فلم يسلم المفتاح الى الاجر  
 حتى مضت الملك فغلبه الاجرة **ح** ولو قال المستاجر مال اجارة خودك فقلت هذا لا يفسخ  
 الاجارة **ب** **ق** قال المستاجر للمستاجر اجرة فقلت له مال اجارة بك فقلت هذا لا يفسخ  
 الاجارة **ط** ولو قال المستاجر للمستاجر فقلت هذا لا يفسخ فقلت هذا لا يفسخ فقلت هذا لا يفسخ  
 الطويلة اذا قال المستاجر للاجر مال اجارة بك فقلت هذا لا يفسخ فقلت هذا لا يفسخ فقلت هذا لا يفسخ  
 البيع اذا قال المستاجر للبائع بهامس با زده فقال البائع هلا بديهم يفسخ واليه اشار محمد بن  
 الزيادة في الفتاوى البخارية قال المستاجر للاجر ابن دار مستاجر ابن فروش اجرة فقلت هلا  
 يفسخ الاجارة وكذا لو قال الاجر ابن خانه دامي فروش مستاجر فقلت هلا ولو قال المستاجر  
 للاجر ابن خانه دامي فروش فقال فروش **ب** لا يفسخ **ق** يفسخ **ق** لو قال للمستاجر ابن  
 خانه والفلان بفروش فقال بفروش يفسخ **ب** **ق** ولو باعها من المشتري سعا فاسدا لا  
 يفسخ فاما يسلمها الى المستاجر **ب** لا تبطل الاجارة بجنون الاجور ويطل بجنون المستاجر  
**ق** **ش** لا تبطل بجنونها بخلاف الوكالة والاذن **ب** اجورها المستاجر ثم مات المالك

بها

تبطل الاجارة بان **ق** لو قال فسخ هذه الاجارة غدا لا رواية في صحة وفيه اختلاف **ح**  
**ح** ارتمى دارا واستاجر دهلينها سنة ثم قضى الدين قبل السنة يفسخ الاجارة في الدهلين  
 سواء قضى الدين بوضاه او كره منه كمن اراد استئجار الارض فيها الشجر واشترى الاشجار  
 او لا ثم استاجر الارض مدة معلومة وانقضت المدة انفسخ البيع في الاشجار من غير فسخ  
 قصد بغير لغو الفرض كذا هذا **ق** اجر الوقف عليه عشر سنين ثم مات بعد خمس وانتقل  
 الى مصر في اخر انتقضت الاجارة ويرجع بما بقي من الاجرة تركته المبت **باب الفلاس**  
**في الاجارة** الاصل ان الاجارة متى وقعت على استهلاك العين بغير عوض كالاستكتاب  
 يقع على استهلاك الكا غلة الحبوب وكر في المزارعة اذا كان البذر من قبله فله ان يفسخ  
 الاجارة والمزارعة بغير عذر ويخرج على هذا الاصل جواب كثير من الوقعات فوجب ان يحفظ  
**ق** استاجر دارا فانهدم بعضها او اجزأها لا يفسخ او يفسخ لا يحضر مجلس القاضي لا يفسخ  
 وينصب القاضي ولا كيل عنه فيفسخه **ح** استاجر خانوتا ليتجر في السوق ثم كسده السوف  
 حتى لا يمكنه الاجارة فله فسخ الاجارة لانه عذر وقيل لا **ط** استاجر حايكا ليحول له هذا الغول  
 وانه ينقطع فلا يمكنه الحولك الابد طويلا فله الفسخ اذا كان الانتقاء فاحشا **ب** **ق** **ح**  
 داره اجارة طويلة بمال يستغرق قيمتها وعمله وبين من غيره فليس للقاضي ان ياذن في بيعها  
 للدين **ب** الطوبى في فسخ الاجارة لاجل الدين ان يبيع الدار المستاجرة او لا لول الدين  
 ثم المشتري يطلب تسليم الدار فيقول الاجر التسليم غير واجب علي لانها اجارة فلان بي  
 فبكم القاضي لصحة البيع وفسخ الاجارة ضمنا **ح** رستاقى استاجر دارا ايام الفتنه ووقع  
 الامن فاراد الانتقال الى الرستاق فله الفسخ اذا كان بينهما مسيرة سفر وكذا المصري اذا  
 اراد الانتقال الى بلد اخر او قريه **ش** **ط** اراد المستاجر الشحوص من المصر فله نقض الاجارة  
 لانه لا يمكنه السكنى الا بحسن نفسه وهي عقوبة ثم قال **ط** وهذا يدل على ان القرد اذا  
 استاجر دارا الشتا وادخلها في الصيف الى قريه او المصري اراد الخروج الى الرستاق  
 صيفا فله نقض الاجارة ولا يشترط ان يكون بين المصرين مسيره سفر **ح** اذا اراد المستاجر  
 سفر فهو عذر في فسخ الاجارة سواء اراد الملك فيه ولم يرد **ح** وامتناع امراته عن المسكنه



ليس بعدد ولو اجرت نفسها بالبحر في ريفه وسكانه لم يكن لزوجها من حق الاجارة  
 بخلاف الظهور اذ لم تكن موضعاً له والخطبة والتفريق ليس بعدد في نسخ الاجارة  
**في استناجور معلما سنة يعلم ولله القرآن فمضت سنة اشهر ولم يتعلم فله النسخ والله اعلم**  
**باب فيما يستط الاجرة ويمنع وجوبها او لا من سائر الناس**  
 الغاصب بعد المتاجر عن الدار المدة او بعضها لا يستط الاجر **شم** والاجر اذا منع  
 المتاجر عن سكنى الدار التي اجورها بعد التسليم لا يستط الاجر **شم** المتاجر كان بماطل  
 الاجرة اذ ادار الغلة فاخذ الاجر المفتاح ليدفع الغلة فبقي معلقا شهر لا يستط حصته  
 لانه كان متمكنا من الانتفاع بواسطه اذ ادار الغلة وكذا اذا استاجر مشط الحار كعمل  
 في محال له الوقف فاخذ المتولى رهنا لا يستط الاجرة شهر لا يستط حصته الاجرة لما مر  
**شم** اجروا ره وسلمها ثم وقعت فغنة فشغل بيتا منها بامتعة سقط حصته من الاجر  
 لنقد تسليم المنفعة **شم** استاجر ليعمل في الضيعة كاتحاد الطين وقتل الوثاب فخرج  
 للعمل وامطرت السماء فامتنع بهذا القدر لا يجب الاجر ويؤا ستاجروا فانزلها غاصب  
 ماله سقط حصتها ان لم يمكن اخراجه الا بانفاق مال وان امكنه بالشفاعة او الحامية  
 لا يستط **شم** استاجر ارضا للثاليز سبعة اشهر وعرضت وقت بعد خمسة وهكذا الفاليز  
 وتعد ذرع آخر فغلبه حصته ما مضى قبل الفرق **شم** استاجر راجع الدار للطحن فمنعه  
 الجيران بقتوى الايمه او بالقضا لا يستط منه الاجر ما لم يمنع حتما **شم** انشدا افود  
 الحمام فلا ينتفع به ويؤا المستاجر سقط اجره هذه المدة ولا يبقى الاجارة اذ لم ينتفع  
 بها انتفاع الحمام وقتل حب الاجر اذا كان ينتفع بها للسكنى او ربط الدواب **شم** استاجر  
 حماما فزينة ونفرا الناس عنه وخذت القزيرة لا اجر عليه ان لم يستطع الترفق بالحمام وقال  
 دكر الائمة السعيد لا يجب طلقا قال استاذنا رحمه وفيه اختلاف المشايخ **باب**  
**العيب والعيان في الاجارة** عيب الحائز عيبا لا يصح العمل فاصح المالك نصفه وترك  
 النصف حتى تم السنة فعليه اجر كل الحائز ما لم يرد لكونه عيبا وليس ان يرد النصف  
 دون النصف **شم** استاجر دارا سوى فيطون فيه فيؤميت لم يعلم به ثم علم فليس يعيده

وليس الرد **شم** وكونه مقصوبا عيب فله الرد **شم** امر صككا كما فكتبت صل الشري فافتي  
 العلميا بعد صحتته فلا شيء على الامر استاجر حائزا فوجد اقوده منفسدا فله الرد  
**باب المتاجر بالخلاف** والصنيع التي لم يؤذن له فيها وبالضياع من غير  
 تعمل **شم** استاجر مترا او مسجاة ليعمل في كرمه فاعان حماره وضاع لم يضمن فمدة الاجارة  
 وبعدها يضمن قال رحمه الله فجعل المترا والمسجاة مما لا يختلف باختلاف المتعمل **ط**  
 اصل هذا الجنس انه ان اخرها يختلف اخرها يختلف باختلاف المتعمل لم يصح حتى يعين  
 المتعمل فاذا عيّن نفسه تحييرا لخالفا بالدفع الي غيره وان لم يعين المتعمل فسد علم ان  
 استعماله ولا ثم دفعه الى غيره يضمن عند البعض وان دفعه الى غيره او لا فليس بخالف  
 وان كان مما لا يختلف باختلاف المتعمل صحت ان لم يعين المتعمل ولا يضمن بالدفع الى  
 غيره قبل استعماله وبعد والشرح مما يختلف فيضمن بالدفع الى غيره ولا اجر عليه **شم** غصب  
 الحمار المتاجر والمتاجر يتدرا ان ياكله منه بعد ليدين فلم يفعل حتى ضاع لم يضمن **شم**  
 استاجر فاسا المفضاب فاكل منه العوان بالجاية ولم يخلصه بدراهم حتى ضاع لم يضمن  
**شم** استاجر حمارا وذهب به مع حماره الى البلد فاخذ العوان حماره المملوك فاشتغل بتخليصه  
 من يده وترك المتاجر وصاع لا يضمن ان كان لا يعرف العوان **شم** لا يضمن مطلقا **ق**  
 يضمن **ط** ففرقت الغنم من الراعي تفرقا لا يقدرا على اتباع كلها فاقبل فرقة منها وترك  
 الباقي فهو سعية من ذكره ولا يضمن اذا هلك ما ترك **شم** استاجر قسعة فووقت من يده  
 وانكسرت يضمن **ط** استاجر قدرا للطبخ فطبخ واخذ يخرج به الى الدكان فانزلق  
 رجله فوقع فانكسرت ضمن كالحمال اذا انزلق وقيل ينبغي ان لا يضمن كمن استاجر ثوبا  
 للبس فخرق من لبسه قال **شم** وهو الصحيح وكذا في مسألة القصعة لا يضمن ان سقط  
 حال الانتفاع بها **شم** استاجر بعير التحمل عليه ككلمنا ويوكبه فحمل عليه المسمى والكتب غيره  
 وهو يطيقهما فاختلف فعليه نصف القيمة **باب حكم الاجر الخاص**  
 والمشتوك وتلا مذكرتها وضمانهم **شم** استاجر الايمه الحكمي سلم فراسه الى الراعي ليحفظها من مئة  
 معاومة ودفع اليه اجره الحفظ والراعي لا يشتغل الراعي لمهمه وترك الافراس فضاقت فهل

والان دفعه  
 ان يضمن على الجرح



يضمن فقال ان كان ذلك متعارفا فيما بين رعاة الخيل والا فنعيم **ع** **ابو حامد** لو قال البتة  
 المشرك لا ادري اين ذهب الثور فهذا افتراء بالتضييع زماننا **بم** **ق** لم يتسلم الطحان  
 الدقيق بعد الطحن مع القدره فسرق منه بعض بعد اخذ الاجرة طلبه المالك منه ولم يطلبه  
 قيل اخذ الاجرة لا **بم** **ق** هلك المتاع في يد الاجير المشترك ثم استحق عليه وضمن القيمة  
 لا يرجع على المستاجر بها كما في العارية **بم** دفع ابري سما الي صباغ وقال اذا صبغته فادفعه الي  
 معتمد هذا فصبغه فادسله بيد غيره الى المعتمد وصناع من المعتمد لضمان على احد لانه اصل  
 الي المعتمد خرج المرسل والرسول عن الضمان وان سبج الحايك الثوب رد كما يعيوبا فان كان  
 فاحشا فان شاء المالك ضمنه مثل غزله وترك الثوب عليه وان شاء ضمنه النقض **ط** **ط** الطحان  
 طحن الخطة خشكا لا يضمن ولكن يؤسر بطنه شائيا **بم** شريك في عمل النقض ان تقبل  
 عتاقيا ثم اخذه احدهما وذهب لا يدري اين ذهب لضمان على الثاني **ق** قال الطحان والخفاف  
 او الخياط عند عمله واجي به فلم يجي به عندا حتى هلك بضمن ان امكنه تسليمه ولا فلا **بم**  
 الثاني المستاجر لحفظ الامتعة ليلا ونهارا وذهب الخياط بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس  
 وتركها بلا حافظ مفتوحا فلكر السارق مغلاق الانبار خانه وسرق ما فيه لا يضمن ليلا كان  
 او نهارا او سرقه من القنار والقي في الصحن بضمن عن ابي يوسف دفع اليه زجاجة ليقطعها فقال  
 هذا لا يكاد يسلم عندا لقطع فقال ان انكسرت لضمان عليك فان كان لا يتسلم مثله لقطع  
 من الكسر لم يضمن ولا فيضمن **باب ضمان مكار الدابة** والغاواق  
 والجبال والملاح **ق** **ق** المكار كان ينقل الدبس من القربة الى المصروف في الطريق ونام  
 خرق الكلب النوق فضاع الدبس لا يضمن ان نام جالسا **ح** حمل الغاواق خايبه دبس فالكسر  
 القبة وانكسرت الخايبه يضمن كالمال اذا رلق وكذا اذا انكسرت لحرق في يسيره والا فلا ولو نام  
 الغاواق في المحلة فاصابت الدابة شيئا او اخرق الثور عن الطريق فالتلف شامخ لان  
 ليس هو الثور ايضا فاليه ولو نام فيها الغاواق فالتلف فانكسرت الرواح او القبة او ساير الآلات  
 لم يضمن لما لكها لان نومه ما دون فيه عرفا **ط** **ط** استاجر سفينه معينة ليجمل امتعة هذه فادخل  
 الملاح فيها امتعة اخرى بغير رضى المستاجر وهي تطلق في البحر وعرفت والمستاجر معها لا يضمن

طحاوي  
 في الاموال  
 كسره

الملاح **ح** ملا سفينته من امتعه انما سرقه الشط ليل فظهر فيها ثقب وفتلات  
 ماء وغرقت وهلكت لا يضمن ان كانت يترك هذه عادة ولو قال مالك الامتعة للملاح  
 شد السفينه فاهنا فلم يشد واجبرها حتى غرقت من الموج يضمن ان كانت تشد هذه الخاله  
**باب ما سأل على الاجر والمستاجر** من تواع المعقود عليه **ق** زجاج الكوة  
 واصلاح المسناة والسلم على الاجر وفي رفع الثلج اختلافا المشايخ والمفتين والمعتبر فيه يعرف  
**مت** التوابع عندك على المستاجر للعرف **ط** اصله ان الاجارة متى وقعت على علم ولم يشترط  
 تواعه على الاجير فالسراج فيه الي العرف حتى ان السكك والابره على الخياط والخبر والغرا على رب  
 الغزل حتى لو صرفه الحايك من عند نفسه فله ان يرجع به على صاحب الغزل وعرف بهذا ان ما يجب  
 على المستاجر ابتداء من تواع العمل فعمله الاجير بدون اذن صريح فله ان يرجع به على المستاجر  
**بم** تطيب الدار واصلاح مياها على رب الدار ولا كبر على ذلك والمستاجر ردتها اذ لم يعلم  
 وقت الاجارة ولو استاجرها ولا رخاخ فيها وفي سطحها ثلج وعلم به فلا خيار له **بم** **بم** الحجر  
 يدخل في استيجار الخانات ودون استيجار الانبار خانه في الخان للعرف **باب**  
**في التصرفات التي يجوز للمستاجر والاجر والدار من المصلحة وغيرها والتي يجوز**  
 لمستاجر الدار المسئلة القاما اجتماع من كسب الدار من التراب ان لم يكن له قيمة وله ان يتدبره  
 وتلا ويستفيج بجذره ويتخذ فيها بالوعة الا اذا كان فيه ضرر يمتنع **ح** استاجر ارض سنة  
 على ان يزرع فيها ماشاء فله ان يزرع فيها ارضين ببيعنا وخريفنا **ح** استاجر خانوتا  
 مستبلا للدار لانه لم يضر بالبناء وليس لمستاجر الدار المسئلة ان يجعلها اصطفا  
 ولو عاها مستاجر بعد السنة ولم يتسلم المفتاح الي الاجرة فله ان يتخذ فيه مفتاحا آخر ويواجه  
 من غيره بغير اذن الحاكم **باب** **الاختلاف في الاجارة** دفع الاجر الي الموجه ومات  
 بعد شهرين وطالبه الورثة باجرة عشرة اشهر وقال الموجه اجرتها بهذه الاجرة شهرين واحت  
 له الكافي بقية السنة وقالت الورثة بل اجرتها سنة فالقول للموجه ولا له ملك الاجر ملك الاجرة وادعت  
 الورثة ابطال ملكه **بم** قال الاستاذ علمني الحرفة فعلمته ومات فادعى الاجر وانكر الورثة فان كان  
 يعطى مثل هذا التلميذ اجره فله اجر المثل **ح** اختلاف في المدة فالقول للمستاجر ولو قال الملاح



ان لم تنوخ دارك فعليك كل شهر بثلاثة دنان يرفسكت المستاجر ثم بعد ذلك قال لا يستوى  
 لي فخذ دارك فهو مني فباراد على الشهر الاول قال رحمه الله كرتا يلزم والمسلم اليه اذا اختلفا  
 في معنى الشهر المشروط فانقول قول المظلوب وان اقاما البيئته فالبينة بينته ايضا **ط**  
 وكذا البايع والمشتري اذا اختلفا على مدة الخيار واختلفا في المعنى فانقول قول المشتري المضى ولو استاجر  
 الاعم المباشرة المعتدلة لارضاع ولدها صح في ظاهر الرواية **بم** لو تزوجها بعد ذلك يوم او  
 يومين **بم** لا يفسخ الاجارة ولا يجزى لاجل ان ابقاء الاجارة فائدة بان يطلقها ثانيا  
 بائنا كذا قاله **ط** **فيم** انفسخت **باب الاستصناع** **بم** دفع صحيفا  
 الى مذهب ليذهب به بذهب من عنده واداه المذهب انموذجا من الاعشار والاخماس ودون  
 الاي واويل السور فامره رب المصحف ان يذهب به كذلك باجره معلومه لا يفسخ **سئل عن**  
**النسفي رحمه الله** عن دفع الى خايف غزلا ليس به له عمامه من سدها فجاءها نسوفا فقال  
 صاحب الغزل اشتريت منك ماء هذا المنسوج من الابريسم بكذا وقال اخرعت هل يصح  
 فقال يجوز بيع ما صار على الامور لما مور من الابريسم **ط** **السدي** بالعقد الاول صار ملكا  
 للامر وقال ابو الفضل الابريسم من على الامور واجرة العمل عليه **ع** قال بخار ابن ابي شيبة  
 فاذا بينتته يقوم المحقون فيها فيقولون ندفعه اليك فوضيا به وبناه وقومه رجل بائنا  
 والي الصانع فله اجر مثله وقال ابو حامد وخير الوبر هو بمنزلة المقوم لا الحكم يعني فلا يلزمه  
 تقويمه **باب فيما يتعلق بالاجارة الطويلة المرسومة بخار**  
**بم** الاجور زرع الارض المستاجرة بعد فسخ الاجارة قبل ايفاء مال الاجارة من غير اخذ فللمستاجر  
 ان يطلع الزرع **فم** له القلع كالمستاجر زرعهما قبل ايفاء الثمن بغير اذن البايع فلم يكن له  
 القلع **بم** اجور الدار اجارة طويلة خمسة دنان يور وقبضها وسلم الدار ثم باعها بغير اذن المستاجر  
 خمسة دنان يور وقبض الثمن ومات ولا مال له سوى هذه الدار فللمستاجر حقها وله ولاية  
 الحبس حتى يستوفي مال الاجارة لان بالموت بطل الاجارة دون البيع فبقى الدار على ملك المشتري لكنه  
 يجوز ان يشاء ادى الاجرة وقبض الدار وان شاء ترك وان اجاز بيعها ومال الاجارة عشرة والتمن  
 خمسة فللمستاجر لاجل الخمسة الباقية ولا يه الحبس ايضا **فم** ليس له ذلك **ط** انفسخت الاجارة

فطلب المستاجر مال الاجارة فقال لا جرمي يوفى فامهله لا يبطل حق الحبس **بم** استاجر  
 ارضا اجارة طويلة واشترى الاشجار ليبيع الاستجار ثم اثمرت الاشجار ثم فسخها فالتزم  
 على ملك المستاجر ولو قطع الاشجار ثم فسخها فمضى للاجر ولو اثلها المستاجر فعليه قيمتها  
 لانه بيع ضروري لجواز الاجارة ولا يترتب عليه احكام البيع البات ولو اثلها الاجر الاشجار  
 في مدة الاجارة فالصحيح انه لا ضمان عليه لكن يجزى المستاجر من الفسخ لانه عيب ولو قطعها  
 المستاجر في مدة الاجارة **بم** **فم** لا يضمن النقصان لكنه يجزى الاجور بين امضاء البيع  
 وبين الفسخ **باب مسائل متفرقة** **فم** استاجر سفانا ليأخذ له  
 سفينة من خشب في عرض اثني عشر شهرا باجره ثمانية فقال السفان ان خشبك لا يصلح  
 لهذا العرض فاخذت اثني عشر شهرا او انقص من هذا المقدار فان لم ان يولد فالتزم  
 ثلثة عشر شهرا يستحق الاجر بالزيادة **بم** لو قال اريد انسانا يكتب لي صكا فقال رجل  
 ادفع الى شيئا في اخذه فدفعه اليه وكتبه بنفسه لا يحل له اخذ ذلك الشيء **بم** ولو استاجر  
 ليس له هذا الكروبا س بكذا على انه عشرة ففسخ فاذا هو خمسة عشر لا يستحق الاجر بالزيادة  
 لان الطول وصف ولو استاجر لقطع الشجرة في قرية بعيدة فذهب وتعدا فقطعها ان ذكر  
 اندها بة العقد كسب قبله ولا فلا **ط** **المستاجر** اذا اخذ منه الجباية الراسية على الدولة  
 والحوايت يرجع على الاجر وكذا الكارة الارض وعليه الفتوى **بم** المستاجر اذا عمه الدار المستاجر  
 عمارات باذن الاجر يرجع بما انتق وان لم يشترط الرجوع صريحا وكذلك القيمة **فم** وفي  
 التنوير والبالوعة لا يرجع بغير الاذن الا بشرط الرجوع لان العارة لاصلاح ملكه وصيانة دارك  
 عن الاختلال فيرضى بالاتفاق بخلاف التنوير والبالوعة استاجر عبدان هذان الشهرين شهر  
 باربعة دراهم وشهر خمسة دراهم فهو جائز والاول فيها باربعة لانه لما قال شهر باربعة انصرف  
 الى الاول فتغيب الخمسة للثاني **كتاب ادب القاضي** **بم** ما يجوز له تقلد القضا وجلس القاضي وكيفيته **حكم** وما يتعلق  
 به من صاحب المجلس واجرة الوكلاء والكا تب ونوابه **م** لا يحل قبول العمل من غير اهله وان  
 كان مستحقا لذلك عند ابي حنيفة لانه عون للظالم على ظلمه قال رضي الله عنه الحيط خلاف هذا **م**



في ادب القاضي لقاضيه صدر وينبغي ان يصب انسا نأحق فيعدل الناس بين يدى القاضي  
ويقيمهم ويعدل الشهود ويقيمهم ويخرجهم من سبب الادب ويستمر صاحب المجلس والجلود  
ايضا لانه يأخذ من المدعى شيئا لانه يعمل بافكاره الشهود وعلى الترتيب وغيره لكن  
لا يأخذ اكثر من درهمين العدلين الذين من الدلائل في راحة زماننا وللولا ان  
يأخذوا ممن يعملون له من المدعين والمدعى عليهم ولكن لا يأخذوا اكثر من مجلس اكثر  
من درهمين والرجالة يأخذون اجورهم ممن يعملون له ولهم المدعون لكنهم يأخذون  
في المهر من نصف درهم الى درهم واذا خرجوا الى الرستاق لا يأخذون اكثر من درهمين  
من ثلثه درهم او اربعة هكذا وضعه العلماء الاتقياء الكبار وهي اجور ائمة الامم  
واجرة الكاتب على من يكتب له الكتاب واجرة كتابة المحاضر والسجلات على قدر  
العمل فان ذلك عمل فيه دقة ولا ينبغي اكثر من اجر المثل الذي يأخذ الناس بعمل في ذلك العمل  
وينبغي للقاضي ان يصب انسا تقدم الاول فالاول ويمنعهم عن الدخول على القاضي جملة  
ولا يترك القاضي حتى يأخذ من الناس شيئا لينكرهم فيدخلوا عليه فان الدخول على القاضي  
مباح لهم واجب على القاضي ان يأذن لهم بالدخول واجبر هذا الباب على القاضي ولو كراه  
لانه يعمل لهم لانه يمنعه حتى لا يزعموا عليه وعليهم **حج** واذا بعث انسا للتعديل  
فالجعل على المدعى كالصحيفة لقضيتها **ش** في ادب القاضي القاضي اذا بعث الى المدعى عليه  
بعلامة فغرضت عليه فامتنع واشهد عليه المدعى على ذلك وثبت في كنفه فانه يبعث اليه ثانيا  
ويكون موته الرجالة على المدعى عليه ولا يكون على المدعى شي بعد ذلك قال **مت** فالحاصل  
ان موته الرجالة على المدعى في الابتداء فاذا امتنع فعلى المدعى عليه وكان هذا استحسان  
قال به للزجوفان القياس ان يكون على المدعى في الحالين **ط** قيل اجره المستحق بيت المال  
وقيل على المتمرح كالسارق اذا قطعت يده فاجرة الحداد والرهان الذي يحسم به المعروف على الناس  
لانه المتسبب ولو ذهب الى باب السلطان وذهب تقايله حصار خصمه فاخذه زياده  
على الرسم يرجع الخصم على المدعى بتلك الزيادة ان ذهب الى باب السلطان ابتداء وان ذهب الى  
القاضي او لا وعجز عن استيفاء حقه في المحكمة لا يرجع ولو اساء القاضي رجلا لاراه المدعى عليه

لاستحقاق المال يسمى بوكلا، فموته على المدعى عليه وقيل على المدعى وهو الاصح **شوط** تحت  
المؤذي يأخذ الاجور من المدعى وكذا المبعوث للتعديل **عك** قضي في ولايته ثم اشهد على قضاؤه  
في غير ولايته لا يصح الاشهاد **باب** **من يشترط** حضوره اسماع البيته  
والقضا عليه ومن يضل حصا ومن لا يضل **ق** استحق المبيع بالبيته فياء المشتري ليس ج  
بالتمن على البايغ فاقام البايغ بيته ان هذا الجار نتج عنك لا يسمع بيته **بم** فيه اختلاف  
المسايخ **ش** يقبل بيته **ط** استحق العبد من يد مشتريه بالملك المطلق فيرجع على بايغه  
فاقام البايغ بيته نتج عن ملكي من امتي قبلت بيته اذا قام بها بحضرة المشتري وكذا اذا قام  
البايغ بيته انه نتج عن ملك بايغ من امته فشرط عمل حضرة المشتري بقبول البيته وقيل لا  
وبه السرخسي وقيل على قياس قول حنيفة والى قول الاول لا يشترط قال **بم** وهو الاظهر  
والاشبهه وعندنا يشترط اذا قام البايغ بيته ان المبيع وصل اليه من جهه المشتري **شوط**  
حضوره لقبول البيته هو المختار **ق** ادعى رجل على المشتري ان هذه الدار المشتراه في  
اجادتي فقال المشتري فضحت الاجارة ثم اثبتتها والبايغ غايب يتمكن المشتري من اثبات  
ذلك بالبيته **بم** ادعت على آخر قرضا واقامت بيته عليه ثم اثبتت قبل القضا ان اقروض ملك  
زوجي وانا وكيله بالاقراض لا يقضي بهذا البيته للدفع لانه اقامت من غير خصم لان الوكيل  
بالاقراض ليس بخصم **بم** ادعى على وصي لغيره شيئا واللقيط غايب لا يمكن تعريفه بالنسب  
لا يصح دعواه لان حضور الصغير شرط في الدعوى عليه ليشا الله **ط** قامت البيته على خصم  
بالدين فاخر القاضي قضاؤه فغاب المدعى عليه وكل ابنه بتلك الدعوى فله ان يقضي بتلك البيته  
التي قامت على ايده قال رحمه الله ولا يشترط حضوره رب الدين في سماع بيته المحبوس على افلاسه  
**مت** **ق** ابو حامد والبرغوثي **وصايا الجايغ** فيمن ترك زوجا وابنا فاخذ الابن كل التركة  
وغاب ثم ادعى رجل على الميت دينا ينصب الزوجه خصما عن الميت وان لم يكن في يدها شيء  
**عك** لا يصب الا اذا كان في يدها شيء قال رحمه الله والصواب هو الاول **ط** في دعوى العيين  
انما ينصب احد الورثة خصما عن الميت اذا كان العيين في يده والا فلا وفي دعوى الدين يصب  
خصما وان لم يصل اليه شيء من التركة **فصل** ادعى على الميت دينا وادعى على ورثته وليس في ايديهم

في التركة



شئ ثبت ذلك باقرار المدعى بقبل البيعة وحلف على العلم وكذلك لو لم يكن للميت مال متروك  
 يقبل البيعة ويحلف الورثة على العلم لان الحاجة الي اثبات الدين دون استيفائه **ل** وعن  
 الفقيه الجعفر انه يسمع البيعة قبل ظهور المال ولا يحلف الوارث الا عند الظهور وبه يوالى  
**ح** ادعى على اخت الميت ديناً فقالت ليست بحصم لان للميت ابنا لا يندفع عنه الخصومة  
 بدور البيعة **ح** فلا يكون الانسان خصماً في البيعة ولا في اليمين ولو اقربه  
 لا يجبر ولكن لو دفع جاز **ح** كن ادعى انك اشتريت هذا العبد من وكيل فلان فاقر انك  
 بالشراء والوكيل غائب لا يقبل يدعي انه كان وكيله بالبيع ولا يحلف به ولو اقر لا يجبر  
 عليه ولكن لو دفع الثمن جاز ولا يكون خصماً في البيعة ولا في اليمين لكن لو اقربه جبر  
 عليه **ح** من ادعى عبداً في يده جل فانكر دعواه فصالح رجل على المدعى على وراثة مودعها  
 اليه على ان يكون العبد له ثم جاء المصالح الى ذي اليد اقام بيعة ان العبد كان للمدعى واراد  
 اخذه لم يقبل بينته ولم يحلف عليه لكن لو اقر في اليد يؤبر بدفع العبد الى المصالح ويكون  
 المصالح لمثولة المشتري ونص محمد بن حنبل انه لا يقبل البيعة ولا اليمين ولكن لو اقر بواخذ  
 باقراره وقد يكون في اليمين ولا يكون خصماً في البيعة كن اشترى عبداً وقبضه ثم اقراه لغير  
 البايع فلان بن فلان ودفعه الى المقر ثم اقام بيعة انه كان للمقر له ليروج بالثمن على البايع  
 لم يقبل بينته ولكن له ان يحلف البايع بالله ما كان للمقر له فان نكل في اليمين وقد يكون خصماً  
 في البيعة دون اليمين وعلى هذا عشر سائل **واما اكثر منها** ادعى عبيدين في يده جل فانكر ثم  
 صالحهم من دعواه على احدهما بعينه ثم اقام بيعة ان العبد بن كانه ان ياخذ الاخر ولو اراد  
 ان يحلف في اليد ليس له ذلك **ومنها** ان الوكيل بالشراء والمبيع بالعتيب فقال البايع رضي  
 الامر به يقبل البيعة على رضا الامر وليس له ان يستحلف الوكيل **ومنها** الوكيل يطلب الشفعة  
 ادعى على المشتري ان الموكل يتسلم الشفعة يقبل بينته ولا يحلف الوكيل عليه **ومنها** الوكيل يقبض  
 الدين ادعى عليه العديون انه اخفى بدين دينه واقام بيعة عليه يقبل ولا يحلف الوكيل بالعلم  
 اذا لم يكن له بينة **ومنها** انه ادعى على رجل انه وصي الميت يقبل بينته ولا يحلف المدعى عليه  
**ومنها** اذا ادعى بها وكيل فلان فانكر يقبل البيعة ولا يحلف **ومنها** اذا ادعى فلان

الميت وصي الي والي هذا فانكر يقبل البيعة عليه ولا يحلف **ومنها** ان الاب فبا ادعى  
 غلامه الصغير خصم في سماع البيعة دون اليمين **ومنها** ان من ادعى على ميت مالا  
 او حقاً من الحقوق مقدم وصيه الذي ليس يوارث الى الحاكم فليس له ان يحلف لان اليمين  
 لو جاء التكو والتكول بل لا اقرار وليس للوصي ولا للاب الصغير ذلك **ط** ولو كان  
 الوصي وارثاً يحلف لانه يملك الميراث حصته سبل شمس الائمة الا وزجده عن خياط عند  
 ثياب الناس غاب عن البلد فهل لا يصح بالشباب ان يطلبونها من زوجته فقال ان كان  
 عن ثيابهم عندها فلم يطلب ولا اخذ قال **رحمة الله وفيه نظر** والمسئلة الخمسة  
 ان الغاصب المودع والمستاجر والمرث من غير المالك لا يكون خصماً المدعى المالك المطلق  
 ولكن الصواب ما اجاب به شمس الاسلام وبه كان يفتي **ح** فممن يهن متاع غيره بغير  
 فوجده المالك في يده من ثمن له ان ياخذ منه وجهه ان للمالك ان ياخذ ملكه ايها وجده  
 وله ان يحتال بما قدر عليه من الخيلة حتى يقبل الي حقه فله ان يطلب ملكه من مودع او غصب  
 او مرث من غيره ماله اذا اثبت في اليد بانه مودع فحينئذ يندفع عنه الخصومة فاما  
 قبل دعواه فجواب المفتي ان للمالك طلب ملكه منه **باب ولاية القاضي**  
**ونظر فانه على الغير شبه للقاضي ولاية اقراض اللقطة من الملتقط واقراض مال**  
 الغائب ويبيع منقوله اذا خاف التلف وهذا اذا لم يعلم مكان الغائب اما اذا علم فلا لانه  
 يمكن بيعه الى الغائب اذا خاف التلف قلت وهذا يدل على ان للقاضي ان يبعث مال الغائب  
 الى الغائب اذا خاف التلف **وفي لغة صغير** الاب اذا كان مسرفاً مبتدئاً لا المال فللقاضي  
 ان ياخذ مال اليتيم من يده ويضعه على يده على الوقت حاجة الصغير او بلوغه **ط** على الرواية  
 التي يجوز بيع الاب الذي هو فاسد عند الناس منقول ولله الصغير يوزن الثمن منه ويوضع على  
 يده **في** الاب الوصي باع عتار الصبي ذراً للقاضي بعض البيع اصلح للصغير له ان ينقض  
 قال وجهه اطلاق الجواب في كتابنا بل ما فون في الاب الوصي بتخصيص على الاب الوصي  
 وان كان مصلحاً فللقاضي نقض بيعه اذا راي المصلحة فيه **باب ما ينقض**  
**به القضاء وما لا ينقض** **ح** فقي يملك الارض بشهادة الفروع ثم جاء الاصول فمطلان



قضاؤه خلاف من قال القضا ببيع بشهادة الوضول يبطل ومن قال ببيع بشهادة الفروع لا  
**فقط** ادعى ارضا بيد رجل ارثا من ابيه فقضى له بالبيته العادلة ثم قال اشتريتها من ابي  
بطل القضا بقوله **ابو حامد** ادعت اشترى ضيعة من زيد وباعها من عمر ثم استحق منها  
الملك المطلق بالبيته والقضا ثم اقام عمر وبيته ان المستحق كان اقرب قبل دعواه ان هذه  
الضيعة ملك لزيد الملك وليس للقاضي مطالبة نسيان كيفية الوضول اليه ووجوبه  
القاضي تسليم الضيعة اليه وعن **حم** ادعى على رجل ضيعة في يده واقام بيته وقضى له فاخذها  
وباعها من انسان ثم ان القاضي علمه يدعي ان هذه الضيعة كانت لفلان فباعها من رجل  
من ذلك الرجل وان القاضي لم يدر كان اقرب قبل دعواه ان هذه الضيعة ملك لفلان البايع الاول  
واقام بيته على اقراره ذلك فهو الدفع غايه الصفة وليس للقاضي ان يسأله بعد صحة الدفع  
عن سبب الوقوع في ملكه لانه دافع وليس **عك** لا حاجة الى سؤال القاضي عن سبب الوقوع  
في ملكه قلت وهذا الجواب امثاله يدل على ان الدفع الصحيح بعد القضا مسموع شرعا **عك**  
ولو ادعى بعد الحكم بالبيته ان القاضي لم يدر كان اقراره هذا المحذور وملك عمر فليس هذا يدفع  
صحيح فالم يدعي يلقى الملك من جهة عمر ولكن ليس للمفتي ان يزيد في الجواب على قوله ليس يدفع  
صحيح لانه لو استثنى المفتي يزيدا لو كلف المتفعله دعوى على الملك من جهة عمر وكاذبا للصفة  
الدفع قال رحمه الله وانما اجاب له **عك** في اصل المسئلة يدل على انه لو كانت الدار في يد انسان  
فزعم رجل اخر انها ملك فلان لا يملك في اليد ثم ادعيا بعد ذلك على ذي اليد لنفسه ملكا مطلقا  
لنفسه ان يسمع دعواه وقد اجاب **عك** بخلاف هذا **ابو حامد** قاضي قضى حاكمه ثم ظهر له  
خطاه يجب عليه ان ينقص قضاؤه **من** هذا اذا خالف قضاؤه الاجماع والنص وانما احقا  
اذا قال كلا واحدهما باجتهاد لا ينقض وفيه حديث عمر رضي الله عنه **ط** ان كان خطأ لا يختلف  
فيه الفقهاء رد القضا ونقصه لا محالة والا امضاه وقضى في المستقبل بما روى **من** ادعى عليه  
دارا فدعى المدعي عليه الضلع ولا يبيته له فقضى القاضي بالدار للمدعي وباعها من رجل ثم ان  
المدعى عليه اراد ان يحلف المدعي بالبيته باصلاحتي عن دعواه في الدار قبل قضاؤه لكها  
فله ذلك فاذا حلفه ونكح كان للمدعي عليه الخيار ان شاء اجاز البيع واخذ الثمن وان شاذ ضمنه

**على السنف** ادعى المدعيون الابرار بطل القضا بالدين عليه بالبيته فانكر الدين وحلف  
ثم اقام المدعيون بيته بالابرار قبل القضا يسمع عن **شمس الاسلام** الاورجندكي استحق  
عثمان على عبد الرحمن محمود ابا الملك المطلق بالبيته والقضا وقبضه وباعه من اخو سلمة  
اليه ثم ادعى عبد الرحمن ومعا على عثمان لباخذ ملكه وليس المحرم في يده يسمع دعوى الدفع على  
عثمان وعند ادعى عينا وقضى له ثم اخبر بعض ذلك العيين للمدعى عليه لا يبطل دعواه والقضا  
في الباقي **ط** قضى القاضي بالدار والبناء بالبيته ثم قال القاضي له ليس البناء لي وانما هو للمدعى  
عليه ولم يزل في كذا كذا لشمس وروى وقال البناء للمدعى عليه لم يكن كذا باذ روايه الاقضية  
وفروا به شهادات الاصل فجرد اقرار القاضي له بالبناء للمدعى عليه كذا لشمس وروى يبطله  
القضا **باب القضا بشهادة الزور والنكاح مع كذب المدعي**  
**فقط** ادعى عليه جارية انه اشتراها منه بكذا فانكر فخلف فقضى عليه بالنكاح كل الجارية للمدعي  
د يانه وقضا كذا لشمس وروى لا يحل لان الخلد في الشهود وحديث علي رضي الله عنه فلا يتعدك  
الى غيره **شمس** قضى في السلم والصرف بشهود زور بشرط تبص راس المال وبذل في الصرف  
في مجلس القضا لئلا لان القضا انشا للعقد بينهما وقيل لا بشرط وعلى هذا الخلاف اذا قضى  
بالنكاح بشهود زور بشرط حضره للشهادة وقت القضا لانه انشاء وقيل لا **باب**  
**لجرح والتعديل** شمس الاسلام الاورجندكي اقام بيته على دار في يد رجل فقال المشهود  
عليه لا يسمع شهادته لانه اقربى بملكه هذه الدار قبل شهادته لا يحلف الشاهد بذلك  
ولو اقام بيته له لا يقبل ولو قال ادعى هذا الشهادة هذه الدار لنفسه قبل شهادته لا يحلف  
الشاهد عليه ولا المدعي على العلم ولو اقام البيته عليه انه حاصم عند القاضي يبطل شهادته  
**فقط** خلافة والا اول منصوص عن محمد رحمه الله **عك** شهادته يخرج ثم شهد بعد خمس سنين  
تلك الحادثة عند ذلك القاضي لا يقبل **عك** حم المزكي اذا قال عدل في الظاهر فليس يتعدى ولو اطلق  
كان تعديلا **باب القضا في المحترقات وما يتصل به قوع على السنف**  
زوجت نفسها بغير اذن وليها فخرج الزوج عن اداء المهر والنفقة فلو ادعاه فخرج ان يطلب من  
النفقة باعتبار العجز **ح** ليس للقاضي ان يقضي بالنفقة بسبب العجز عن النفقة واجاب ما هو



فمن غاب عن امرائه وتركها بلا نفقة انه لو قضى بالقوفه بسبب العجز عن النفقة  
ينفذ قال ولما فرت بين الجوابين لان الخلاف بيننا وبين السافعي حل الاقدام  
على القضا فنحن لا يحل ولا خلاف في التفاد فاجواب بالاولا جواب عن حرمة الاقدام  
الثاني عن التفاد مع حرمة الاقدام عليه ولا يشترط ان يكون القاضى شفعوى المذهب  
لانه لا خلاف في نفاذ القضا **عك** لا ينفذ القضا بسبب العجز عن النفقة عندنا حتى  
يقضى قاض اخر تنفذ قضاؤه **خ** اب الصغير مع امراه الصغير اذا اراد النفقه  
فالجمله فيه ان تقضى بالنفقه بسبب العجز عن النفقة اولان النكاح كان بلفظ الهبة  
او بغيره ولي ينفذ للقاضي هذه الولاية الا يرى ان القاضي يفسخ النكاح خیار  
البلوغ وهذا يؤيد جواب **خ** العجز عن الانفاق لا يوجب حق الفراق وقال ان نفي  
لها ان يطلب من القاضي ان يفترق بينهما ويكون ذلك فسحا وعلى هذا الخلاف اذا عجز  
عن ايفاء المهر المحل فالفرق وهو شفعوى المذهب نفذ قضاؤه هذا الكراه ان كان  
القاضي حنفيا لا ينبغي له ان يقضى بخلاف مذهبه الا اذا كان مجتهدا وقعه اجتهاده  
عليه وان قضى بخلاف رايه من غير اجتهاد فعن ابي حنيفة في نفاذ قضاياه روايتان  
كنا في كل فصل مجتهد وان امر شفعويا فقضى وهو غير مأمور بالاستحلاف وامور  
لكن الامور اخذ شيئا لا ينفذ قضاؤه عند الكل لان قضاء القاضي فيما ارشني باطل عند  
الكل وان لم ياخل شيئا فغرق المأمور بخلاف تفرقة وان كان الزوج غاسيا فاقامت  
البيته ان زوجها الغايب غا جز عن النفقة وطلبت التفريق منه فان كان القاضي حنفيا  
فقد كونه وان كان شفعويا وفوف بينهما قال ائمه سمرقند جاز تفرقة لانه قضى في  
فصلين مجتهدين العجز والغيبه وعندنا لو قضى القاضي على الغايب ينفذ قضاؤه في  
الامر الروايتين عن ابي حنيفة رحمه **ط** لا ينفذ لان القضا على الغايب انما يجوز عندنا في  
وينفذ احدا الروايتين عن ابي حنيفة اذا ثبت المشهود به وهناك لم يثبت العجز عند القاضي  
لان المال غادر وبالح ففسى ان يصير الغايب غسيا ولا يعلم شاهد ما بينهما من  
المسافة فكان محارفا شهادته فاذا علم القاضي بذلك لا يجوز قضاؤه **ق** غايب عن امرائه

فأورد السفي

غيبه منقطعه ولم يخلت نفقة فوفقت امرها الى قاض فكتب الى عالم يرى التفريق بالعجز  
عن النفقة ففرق بالعجز عن النفقة ببيع الغرقه ولو كان له هاهنا عتار ومناج واملاك  
يتحقق العجز لانه لا يجوز بيع هذه الاشياء للمنفعة اذا لم يكن من جنس النفقة لانه يتقضى  
القضا على الغايب وهكذا ذكره في **ط** ثم قال وفيه نظر لانه لا يصح قضاؤه فان رفع قضاؤه  
اي قاض حنفى المذهب فاجاز قضاؤه فالصحيح انه لا ينفذ **قعت** ارادوا وجه الامام  
من اوقاف المسجد وارحكم حاكم بذلك لا ينفذ عن المشايخ ما يدعى خلافة **ط** **قن** قال  
الرجل والمرأة رن وسوسم ح نقي اودود قنند فينفذ اختلاف المشايخ ولو قضى قاض بصفة  
هذا النكاح ينفذ ويصح ثم قال ودلت المسئلة على ان قضا القاضي فمثل هذه المجتهدات التي  
فيها اختلاف المتأخرين صحيحة وان لم يعرف فيها اختلاف المتقدمين **عك** القاضي المتكلم  
اذا قضى على خلاف مذهبه لا ينفذ **ط** اختلاف الروايات في قاض مجتهد اذا قضى على خلاف  
رايه **شس** لو قضى قاض بما روى عن سفيان بن المسيب ان دخول المحل بها ليس بشرط للحل  
الاول لا ينفذ قضاؤه فان شرطيته ثبتت بالاثار المشهورة **ساد** للقاضي يقضى  
**بعلم نفسه** للقاضي ان يقضى بعلم نفسه بالوقف فكذلك اذا كان مدعى الوقف منصوبا من جهته  
له ان يقضى بعلمه **ساد** **ما يكون حكما من القاضي وما لا يكون** وما لا يجوز  
قضاؤه بدسه قامت عند القاضي المذهب **ح** قامت البيته عند القاضي على رجل حتى فقال المجتهد  
اقيته واطلب المذهب منه فهو حكم عليه **حم** المحبس عند اقامة البيته بالحق قضاؤه منه وفي  
نفقات هذا الكتاب امر القاضي بحبس المدعى عليه قضاؤه بالحق **ط** **حم** في دعوى العيى اذا قال  
القاضي بعد سماع البيته ادفع هذا المحدود للمدعى لا يكون حكما وينبغي ان يقول حكمت بهذا  
المحدود لهذا المدعى ثم قال **بم** والصحيح ان قوله حكمت او قضيت ليس بشرط وقوله بدسه عندى  
يكفى وكذا اذا قال ظهر عند اوصي او علمت وهذا كله حكم هو المختار **فع** **عك** اقام المدعى بيته  
على هذه الضيعة التي في يده ملكه وطالبه القاضي بالجواب فاستقر له المدعى عليه فامر له القاضي  
خمس اشهر وسلم الضيعة الى المدعى حتى ياتي بالدفع ثم الى مدفع غير مسموع فأتى القاضي  
قبلا ان يقول حكمت فذلك التسليم حكم منه وليس المدعى عليه ان يمنع من التصرف وان يطالبه



بإعادة الدعوى وعن **حم** مثله وبلغ منه **عك** ان اثارنا بالقاضي الثاني في دين الاول  
علمه وقفته فيما احسن ان يطالب الاعاده وقال غيرنا من القاضي بتسليم بعض المدعى او كله  
بعد اقامته البيئته العادلة حكمه بان الضيفه للمدعى **باب الاستحلاف** **سم**  
وجب اليمين للمدعى قبل الانكار وعدم البيئته فقال استقطت اليمين اوصفي في اليمين اوقال  
ان لم اقم البيئته الى وقت كذا فقل استقطت اليمين اوصفي في اليمين لا يستقط وله ان يحلفه **فع**  
ادعى عليه ضيعه ولا يبينه له وطالب يمين خصه فقال ان المدعى اقترانه لاحق في هذه الضيعه  
فطلب يمين المدعى له ان يحلف بما يدعى عليه من الاقرار **في الجامع الاصفر** قال ابو نصر البزنجي  
فيمن ادعى على آخر اقراره بحق وانكر المدعى عليه يحلفه القاضي باسمه حاقوله بكذا وكذا وقال  
ابو القاسم الصغار ليس له الا ان يحلفه بالحق الذي يدعيه بالله ماله عليه كذا وكذا لان حقه  
هذا بدون غيره واطلق في **حت** وقال ولا يمين في دعوى الاقرار **سم** سيختلف في دعوى  
بالنكاح قال رحمه الله وتعل الاختلاف في يمين في دعوى الاقرار بناء على اختلاف المسأله في صحة  
دعوى فحده الاقرار **ط** في صحة دعوى الملك سبيل الاقرار باختلاف المسأله في صحة  
متعارضة قال رحمه الله ولكن مع هذا جواب **مع** انه يحلف المدعى بما يدعى عليه من الاقرار صحيح  
فقد ذكر في محاضر **ط** انه اشار في الجامع ان دعوى الاقرار انما لا يسمع لاثبات الاستحقاق  
بالاقرار انما لا يبطل المدعى في مقام الدفع صحيح واذا صح دعواه في مقام الدفع صح استحقاقه  
بخلاف استحقاق المدعى عليه في مقام اثبات على بعض الاقوال **سم** **فع** حلف المدعى عليه يطلب  
المدعى يمينه بين يدي القاضي قبل استحقاق القاضي وهذا ليس بجلب لان التحليف حق القاضي  
**سي** للمدعى يمينه عادله خاضره كثير من الاستحلاف وبين اقامه البيئته الا اذا كان قال  
للقاضي يمينه خاضره فانه لا يحسد الى الاستحلاف **سم** ان غلبه ظنه انه يتكلم فله ان يحلفه  
وان غلبه ظنه انه يحلف كما دبا لا يبعد التحليف **مع** **وغيره** سمعت المرأة من زوجها لفظ  
الكفر وهو يحلف فله ان يحلفه **سم** **كص** طالبت زوجها بالمهر فاقره ولكن يقول لا شيء لي وانها اتت  
بنك ولا يبينه لي على اقرارها فله ان يحلفها **مع** ادعى على آخر انه وطئ جاريته وجعلت منه ادعى  
النقصان بهذا السبب وانكر هذا الدخول فله ان يحلفه ولو حلف المدعى عليه فله ان يطلب من القاضي

المدعى ووافق المدعى يمينه فله قيمة النقصان قضى القاضي عليه بالمال فقال انما يفسر والمدعى يعلم  
اعساب وهو منكرو للقاضي ان يحلفه على ذلك قال رحمه الله وهذا احسن **حس** فيه اختلاف  
ان القول قول المدعى في اعساره ام قول بيت الدين وهو اشترى جاريته من رجل فادعت امراته  
انها اشترتها منه قبل هذا ولا يبينه لها فله ان يحلف المشتري على العلم **مع** اختلف المتبايعان  
في صحة العقد وضاده فحسب يكون القول قوله يكون مع اليمين قال استاذنا رحمه الله وانما  
كتبته هذا لانه لا يلزم ان يكون القول قول الانسان مع اليمين وكثير من المواضع يكون  
القول قوله بدون اليمين **منها ط** قال الوصي لليتيم انفقت عليك كذا من مالك فذكر نفقة  
مثله اوقال ترك ابوك رفيقا فانفقت عليه من مالك كذا ثم مات اوابق وقال الصغير ما ترك  
الي رفيقا اوقال الوصي اشترى لك رفيقا واديت الثمن من مالك وانفقت عليه كذا فهو مصدق  
في ذلك كله مع اليمين قال **مع** الا ان مشايخنا كانوا يقولون لا يسحس ان يحلف الوصي اذا لم يظهر  
منه خيانه **ومنها شط** من محمد قاض باع مال اليتيم فزوه المشتري عليه بعيب فقال  
القاضي ابرئني منه فالقول قوله بلا يمين وكذا لو ادعى رجل قبله اجاره ارضي لبيتيم ثم اذ خليفه  
لم يحلف لان قوله على وجه الحكم القاضي وكذا في كل شيء يدعى عليه عن ابي يوسف ادعى الموهوب له هلاك  
الموهوب عند اراده الواهب الرجوع فالقول له بدون اليمين **ومنها** لوقال الواهب شرطت في  
عوضا وقال الموهوب لم اشترط فالقول له بدون اليمين **ومنها** اشترى العبد شيئا فقال البائع  
انت مجور وقال العبد انما دفون فالقول له بدون اليمين **ومنها** اذا اشترى عبد من عبد  
فقال احدهما اننا مجور وقال الآخر اننا وانت ما دفون فله ان يحلفه بدون اليمين **ومنها**  
احد اشترى لابنه الصغير دار ثم اختلفا في الشفعة الثمن فالقول للاب بدون اليمين **ن**  
**ومنها** اذا اشترى دار فجاء الشفعة وانكر المشتري الشرا وقال انها لاسي الصغير ولا يبينه  
للشفيع لا يحلف المشتري **ومنها** ادب القاضي اقروصتي بالنفقة على اليتيم او التيم على الوقف  
ومال نصبي والوقف في يدي او نحو ذلك من الاخبار بمثل ما يكون في ذلك الباب قبله بلا يمين اذا  
كان ثقة لان في اليمين تنفير الناس عن الوصاية فان اتهم قيل يستحلف بالله ما كنت خست  
في شيء مما اخذت به وقيل ينبغي للقاضي يقدر شيئا فيستحلف عليه وكذا هذا فيمن ادعى خيانه

ط



مطلقة على امره قيل لا يستحق حتى نقتدر وقيل يستحق بائنه ما كان فيما ائتمن فان حلت  
بوكى وان نكل جبر على بيان قدر ما نكل عنه هذا كله بهذه العيانة في **سطح** **عك** ادعى المدعيون  
الاصل فان نكل المدعى ولا يبينه له فطلب عينه فقال المدعى اجعل حقى في الحتم ثم استخلفني فله ذلك  
في زماننا **عس** قال المدعى عليه للوكيل بالخصومة قد اقررت في غير مجلس الحاكم ان موكلتي استغنت  
لا حتى له قبلك فحسرت معزولا فانكر الوكيل ذلك فله ان يستخلفه **ع** قال في حال مرضه ليس  
في شيء من دار الدنيا ثم مات عن زوجة وبنت وورثته فالورثته ان يحلفوا في وجهه وبنته  
على انهما لا يعلمان شيئا من تركه المتوفى بطريقه **ح** باع الوصي عبدا فادعى به عيبا ولا يبينه  
له كلف الوصي على البتات والوكيل على العلم لان العبد في يد الوصي فيعلم بالعيب طاهر الا خلا  
الوكيل **ع** ادعى رجل على مشتري العين انه ورثه من ابيه فقال المدعى عليه انك قد بعته  
من بايع قبل سرائي منه ولا يبينه له فله ان يحلف للمدعى بالند ما بعته من بايع قبل سرائي منه قال  
استاذنا رحمه الله في الزيادات ما هو مما نه لا يستخلف **ش** في دعوى الدار واقام البينة  
لوان فالمدعى عليه من القاضي استخلف المدعى ما تعلم اني بنيت بناء هذه الدار لا يجيبه القاضي  
وهكذا اجاب **ش** ادعى ارضي داره يد رجل واقام البينة فقبل القضاء ادعى المدعى عليه  
انك اقررت سنا هذه الدار فقبل بينة عليه وله ان يحلف على اقراره ان لم يكن له بينة لان  
في دعوى ارض الدار وقبعتها والقضاء بذلك يخل البناء **س** ادعى عليه انه سعى الى السلطان واخذ  
منه بسعائنه كذا وانكر فله الحكم ان يحلف على ذلك لو اقام بذلك بينة فله ان يقبل **ع** **ش** ادعى  
ارضنا رثا من ابيه فقال في اليد نعم وصي ابيك فلان باعها مني بعد موته حال صغر فأنكر وصايه  
فلان من ابيه ويبيعه وانكر احدى ما واقربا لآخر فله ان يحلف على ذلك **باب الجبر**  
**الافلاس والشهادة على الافلاس واليسار** **ق** سجان القاضي فلي رجل من المسجونين حجه  
القاضي بدين عليه فلو بالدين ان يطلب السجان باحضاره **م** ادعى على ابيه ما لا وامر القاضي  
بحسبها فطلب الاب منه ان يحسمها في موضع آخر غير السجن حتى لا يضيع عرضه كجيبه القاضي  
الذي نكل وكذا في كل متع مع المدعى عليه **ق** عليه ديون لجامعة لواحد ثمانية واخر عشرة ولاخر غنرون  
فحسبه صاحب الثمانية المزم خمسة ايام فكل واحد من الباقي ان يخرج من المزم ليكتسب نصيبه

المحبوس بالدين اقام البينة على افلاسه فالارز بالدين ان يطلقه قبل القضاء بافلاسه  
والى المحبوس ان يخرج حتى يقضى بافلاسه كجيب القاضي انه غنا به حتى لا يعيد رب الدين  
ثانيا قبل ظهور غناه **ق** **ح** فقه حقه دين وكلفه حلق بعضها عن استاده واصلى بعضها  
بنفسه فهو موسر حتى يقضاه الدين حتى يلحقه الحبس وان كان فقيرا حتى الصلقة ووجوب  
الزكاة **ط** ولو كان له قوت شهر يباع عليه وهو موسر لا يباع عليه قوت يومه ولو كان له غنار  
بحسب فيبيع وان كان لا يشتري الا بثمان قليل **ش** **ط** **ح** فان اخبر القاضي ثقة بحاجه المحبوس  
خلاه لكن يحصره الحزم ولم يبيع لوفاء الرواية الظاهرة فان غاب وظهر اعساره اخذ منه  
كفيلا وخلاه اطلقه ابو يوسف رواية ابن سماعه في ادب القاضي فان غاب ومضت مدة الافلاس  
فاقام المحبوس البينة على افلاسه وسال القاضي عنه فوجد مفلسا خلاه بكفيل ولا ينتظر  
حضور الخصم ولم يتردد انه اذالم يغيب هل يشترط حضوره **ط** لا يشترط حضور  
**ط** واذا قامت البينة على افلاسه المحبوس لا يشترط اسماها حضره وبالدين لكنه ان كان خاضعا  
او وكيله فالقاضي مطلقه بحضرة وان لم يكن خاصر اطلقه بكفيل **س** **ح** اذالم يجد المحبوس  
كفيلا هل تخلى القاضي سبيله فقال لا بد من الكفيل **س** **ح** **ع** عن ابي بكر بن حامد اقام المحبوس  
بينة على اعساره وبالدين بينة على انه موسر ولم يسو مقدار ما يملك قبلت شهادتهم  
لان المقصود منها اثبات دوام الحبس عليه قال ولو عتوا مقدار ما يملك لم يمكن قبولها لانهما  
قامت للمحبوس وهو منكر والبينة متى قامت للمنكر لا تقبل وقوله ان موسر ليس كذلك  
فتقبل بخلاف ما اذا قام الشفع بينة على ان له نصيبا في الدار التي يجنب المبيعه او في الدار  
المبيعه فانها لا تقبل **ط** وشرح الجامع الصغير للمحبوي اقام المحبوس بينة باعساره والدين  
بينة على انه موسر فقبل القاضي الدين وان لم يثبتوا مقدار حمله حتى يخلد في الحبس  
**باب ما يصير مقضيا به** ويخل في القضاء والشهادة والدعوى من غيب  
ذكر **ق** **ع** ادعى على رجل ضيعه واقام بينة فاقر ذوا اليد انه لا حق له فيها فسلمها القاضي  
الى المدعى ثم ادعى المقر ان ارتفاعها لي وبذلتها بيدي يبيع منه ان كان غنا صبا قال والراعي  
ليخل في الاقرار بالارض من غير ذكر **ط** والعلو والسفل يدخلان في دعوى الدار بدو الدار في دعوى  
المنزل لا يدخل العلو



الآن ذكره أو يذكر الحقوق في دعوى البيت لا يدخل في ذكر الحقوق ويشترط ذكره ولكن في  
الخاص لا يدخل في دعوى الدار من غير ذكره أو بيا باط الذي أخذ ضاميه على هذه الدار  
والآخر على الطريق لا يدخل عند أبي حنيفة إلا بذكر الحقوق وعندهما لا يدخل إذا كان مقتحماً  
إلى الدار والمربط والمطبخ لا يدخلان في دعوى الدار في ذكر الحقوق والمرافق أو لم يذكر  
وفي دعوى المنزل لا يدخل وإن ذكر الحقوق والمرافق **ط** ادعى أيضاً على امرئ شئاً ما منه  
وشهد الشهود بالأرض فلم يتقاضوا الشراب فإنه يقضى له بالأرض وبحقته ما من الرز  
**شبه** ويدخل البناء في القضا بالدار وفي دخول البناء والاستجار في القضا بالأرض  
والدار اختلاف في المشايخ وإذا ادعى نصف دار فهل له أن يدعى بعد ذلك كله ما فيه اختلاف في المشايخ  
**باب القضاء على الغائب ط** غاب المدعى عليه أو مات بعد  
إقامته البيّنة قبل القضاء لا يقضى حتى يحضر الغائب أو نائبه أو وارث الميت **ط**  
وكل ما قامت البيّنة عليه وغاب يقضى على وكيله **ط** ولو كان المدعى عليه أقر بما ادعى عليه  
ثم غاب يقضى عليه بأقراره في قول حنيفة ومحمد وأظهر الروايتين من أن يكون أنه يقضى  
عليه في فضل البيّنة والأقرار حال غيبته **ف** يستتمهل المدعى عليه بعد البيّنة العادلة  
القاضي مدة معيّنة وغاب ومضت تلك المدة فإن ظهر بعينه فله أن يقضي حال غيبته  
ومثله عن المجتهد قال استأذنا رحمة فاشتراطهما التعتل للقضا عليه اختيار حسن  
**ط** قامت البيّنة على الوكيل فغاب وحضر موكله وعلى العكس أو قامت البيّنة على الموكل  
فغاب وحضر وارثه أو قامت على وارث وحضر وارث آخر ففي هذه الصورة يقضى عليه الذي  
حضر بتلك البيّنة **باب تصرف المدعى أو المدعى عليه بعد الدعوى قبل**  
**القضاء على** باع المدعى عليه مدعايه بعد إقامة البيّنة العادلة قبل القضاء فينزلان  
قبل القضاء باق على ملك ذي اليد وكذا ذكره أبو بكر والزهري في الجامع **ط** في آخر دعوى للجامع  
أنه لا يقع وفوق بين الشاهد والشاهد من **م** أقام المدعى عليه بينة إنذاره وقال  
سبكتها إلى مسجد كذا قبل القبض لا ينفذ وعوادة **باب منع القاضي المدعى**  
**عليه من التصرف** أو ختم الباب وبعث الأسير وختم الباب بحفظ المأوى ما يتصل به **ف** ليس

للقاضي

للقاضي ان يمنع المدعى عليه عن التصرف في المدعى به قبل الحكم بعد لقائه البينة وسئل **عنه** هل  
يمنع قبل لقائه البينة قال لا **قع عنه** **عنه** **عنه** ليس للقاضي ان يمنع ذاليد عن التصرف  
في الصيغة بالدعوى وطلب المدعى **شط** ماتت عن زوج واخوة فسألو من القاضي ان يبعث  
امينا ليخبر ما لها لان زوجها ماتهم وقال الزوج ما في البيت لي لم يتعرض القاضي وكذا لو مات  
الزوج وقال اولياءه مثل ذلك وكذا لو ماتت عن امرأة وصغار وسأل الجيران ختم الابواب للصغار  
وقالت جميع ما في البيت لي لم يتعرض القاضي لها ولا يبعث امينا في اشباه ذلك الا رجل  
يموت عن صغار وليس يدعى شيئا في البيت فيبعث في ذلك امينا يحفظ للصغار **فعنه**  
لو رأى المدعى عليه سبعة ايام او ثمانية فلم يجد المدعى فطلب من القاضي ان يخرج امراته واولاده  
من داره ويختمها لاحسب القاضي في ذلك **باب فيما يحصل البينة**  
**على المقر** والمنكر ثم يقر فيقضي بالبينة لا باقراره في شرح صحيح او بالمقاضي للمخاض في ادعى  
الوكالة بقبض الدين فاقرا المدعى عليه بوكالة بقبض الدين وبخصومه امينا لكن جحد الدين  
فاقام الوكيل ببينة بالدين لم يقبل ولا يصير وكيل بالخصومه باقرار المدعى عليه حتى يقيم البينة  
على وكالته بالخصومه ونظيره ادعى على ميت دين على بعض الورثة فاقروا ذلك الورث بالدين  
فانه يستوفي ذلك من نصيبه ولطالبان يقيم بينة على حقه ويقضي له لان المدعى يحتاج الى  
اثبات الدين في حقهم وحق غيرهم لو طهر دأين وكذا الموصله اذا ادعى الوصية فاقربص  
الورثة او الكل يسمع بينة بذلك **شط** رجل قال للقاضي ان فلان ابن فلان اوصى الى ومات  
وله على هذا كذا وفي هذا كذا فصدقه المدعى عليه في كلفه القاضي لا يثبت وصاينه باقراره  
حتى يقيم البينة عليه قال الصدرا الشهد ظاهر هذا دليل على ان البينة يسمع على المقر واكثر ما  
على ان لا يقبل على المقر في جامع الدعوى بخصوم الاب بحق على الصبي فاقروا لا يخرج عن الخصومة  
ولكن يقام البينة عليه مع اقراره بخلاف الوصي وامين القاضي اذا اخرج عن الخصومه **عنه**  
اقام البينة ان هذه البينة الصيغة ملكي فاقروا واليدان لا حق لي فيها فللقاضي ان يقضي  
في الحال بالبينة **باب** **التحكم** **كن الالبه** **الخرافي** حكم الحاكم بينه في حال الصغير  
وحقوه ان حكم بما هو خير لليتيم **عنه** ليس للحاكم ان يحكم بشئ فيه ضرر على الصغير يعني اذا ادعى



على وصيته **حم** لا يحكم وقال **خبر وروي** ان كان في حكم الحاكم نظر للمصبي ينبغي ان يجوز ان ينفذ حكمه ويكون بمنزلة صلح الوصي **فع** لا يجوز استحقاق الحكم غير ما نصبت **فع** متى جهرت الشهادة وانتشر لها حكم الزوجان رجلا ليحكم بينهما بالجل على مذهبنا فنعى نصب حكما بينهما لكن الصحيح ان حكم الحاكم في مثل هذا لا ينفذ قال رحمه الله بعدم معاد قضائه صحيح لكن حكم الحاكم في امثال هذا الحكم في الطلاق المختلف فيها ذم وان كان الاصح هو النفاذ اذا حكمه ليحكم بينهما بما يرضى واذا كان التحكيم ليحكم على خلاف ما يراه المحكم كان الصحيح عدم نفاذ قضائه لما عرفت **ط** على تزوج بامرأة نكحها ابنته ثم ادعت امرأة عليه نفقة وسكنى في حكم بالحل بينهما حاكم او حكم بالحل ولكن لا يكتب اي لا يفتى به **باب مسائل متفرقة حم** قاضي له خلفا بالقرى يفوت من فضل خاديه يعينها الى بعض اهل القرى غير الخليفة يصح لكن بطريق يصلح لا القضاء **ح** اجره سبحانه القاضي لا يجزى المحبوس القاضي خلط مال الصغير بماله لا يضمن **شب** في نوايد حديث على وفيه دليل على ان الصلح يجوز فيه ما لا يجوز في القضاء فالصلح على بعض الحق يجوز والقضاء لبعض دون البعض لا يجوز وقال عمر بن ابي القاضى بتسليم بعض المدعى به او كله بعد اقامته البينة العادلة حكمه بان المدعى المدعى قال استاذنا مقلنا رتبته معاد القضاء ببعض المدعى عند قيام البينة على الكراهة فلم يوجد بها سواها الا هذه **مع** قال **سم** المسائل التي تتعلق بالقضاء الفتوى فيها على قولك يجوز لانه حصل له زياده علم بالتحريم قال **مت** والذي يؤيد ما ذكره فتاوى الزكوة ان ابا حنيفة كان يقول الصدقة افضل من حج التطوع فلما حج وعرف مسافره رجع وقال الحج افضل **كتاب الشهادات** وهو مشتمل على عشرين بابا

**باب كيفية الشهادة** التي تقبل والتي لا تقبل **فع** عس شهدوا على الدراهم ولم يثبتوا انها عدلية ام عطاره لا يقبل ولو كان في البلد نقد معد وفيه تصرف شهداء تام اليه ويقبل وان لم يثبتوا انها ردية ام جياذ ويجب الاقل **مت** باع ضيقته من جنة ثم باعها ممن يخافه فادعت الزوجه بان بيعه منها سائبا بوق عليه بيعه منه وشهدا بالشهود وعلى السابق ولم يذكروا السنة ولا اليوم يقبل **شس** في مدعى الرهن اذا قام احدهما بالبينة انه اول

يقبل ولم يشترط في قول الشاهد الشيقن بالسبق قال رحمه الله وهكذا جميع العقود يتبرج بينه السابق وان لم يذكروا السنة ولا اليوم **عس** اذا شهد الشهود انه ملك المذنب ولم يقولوا انه ذم المدعى عليه بغير حق يقضي المنقول ولا يقضي العقار حتى يقولوا به ولا يحتاج الى قوله بغير حق وقيل لا يقبل حتى لا يقولوا به بغير حق **ط** على كلام طويل **القاضي جال الدين الاسي جبابي** شهد الشاهدان هذا المحدث وكان اب المدعى مات وتركها ميراثا فساله القاضي انه الآن في يد بحق ام بغير حق فقال لا ادري يقبل شهادته لانه انما قال لا اعلم اليوم تورعا واحتياطا لا حقيقة وكذا لو قال الشاهد حين ساله القاضي اني من معلوم بود كفتي **شس** اقولا اخر فلم يصدق له ولم يكذب له وتوفي وادعى ورثته عليه فشهد له الشهود على الاقرار ولم يشهدوا على تصديق المقول يقبل ولو شهدوا لم يصدقوا لا سيجاز ان يباع منه هذا العين بكذا وهو يملك بكذا او اخر من هذا المدعى سنة بكذا ولم يقولوا واشتراه منه او قبله يقبل **خ** لو شهد الشهود انه ملكه هذا العين لم يقبل لانهم لم يثبتوا السبب وانه كلف قال رحمه الله وقصده تعليله ان لا يسمع هذا الدعوى اجزاء عنه فيمن ادعى محذورا انه كان ملكا لتي ماتت وترك ميراثا له فقال ذوالبدان امك ملكته متى وسلمته الي فهو دفع مسموع واجار غيره من ائمة زمانه انه غير مسموع لما تم وفوق هو بينهما بغرف حسن فقال اذا ادعى التملك بدون بيان السبب لا يصح لان القاضي لا يعلم باي ملك يقضي فالملك بالابه غير الملك بالبيع احكامه كثير فاما اذا ادعى التملك في مقام الدفع فالقاضي لا يحتاج اليها الى القضاء بالملك ليكون اختلاف انواعه ما نفع من القضاء بل يقضي ببطلان دعوى المدعى والتملك باي نوع كان مبطل للدعوى وكان المقضى به معلوما وعن عدنان المروغيناني لو شهدوا انه رضى بهذا البيع وهو بالغ يومئذ لا يقبل كالم يشهدوا انه اقرانه بالغ او عرفنا سنة **شب** ادعى محذورا انه اشتراه من فلان والآن ملكي وفي يد هذا بغير حق وشهدا لشهود على الشراي والتقابض يجوز القضاء بالملك له قال رحمه الله ومعنى المسئلة ان الشهود اذا شهدوا والسبب المذكر كفي ذلك للقضاء بالملك له وان لم يشهدوا انه ملك المدعى في يد هذا بغير



دو شهادت وان هذا سجل قاضي بكذا لا يكتفى لاثبات السجل **باب ما يلزم**  
**الشاهد** من اداء الشهادة والمودعة في ذلك **سبح** الشهود في الاستماع واخرج  
الي اداء شهادتهم هل يلزمهم كركي لادبه لا رواية فيه ولكن سمع من المشايخ انه يلزمهم  
**باب متى يحل الشاهد ان يشهد** يوسى خطبة في القبالة ولا يتذكر  
اقرار المقر ولا الحادث لا يشهد الا اذا لم يجد شاهدا غيره وتيقن ان هذا خطبه يشهد  
على اقرار المقر بما فيه ولو عرفها حواء بعينها ونعم كلامها فاقرت عنده بامر من ورائي  
لحجاب فعرفها بصوتها واخبرت نساء كن عندها انها فلانة ووثق بذلك لكن لم يرها  
فله ان يشهد بذلك هو المختار ولو لم يعرفها بصوتها لكن اخبرت النساء او لم يخبر لكنه  
عرف بصوتها ووثق به ليس له ان يشهد **فمروا** قال في وصيته اعطوا محمدا  
او زيدا بقدر موتي بكذا ولم يذكرا اسم ابني وجده ولكن عرف من سمع ذلك انه يريد محمدا  
الفلاني وزيدا الفلاني لكونه معهودا في لسان الوصي من خادمه او قريبه وغلب على  
ظن السامع انه يريد هذا بل ان يشهد به بالوصية ولا للموصي ان يأخذ ذلك وقال  
**ح** يحل الشهادة والاخذ قال استاذنا رحمه الله وهو الاشبه بالصواب **ثم** خرج الحاكم  
عن الحاكم ثم شهد على حكمه بفتح شهادته **فعكس** شهد القاضي شهودا الى حكمت  
فلان على فلان بكذا فهو شاهد باطل لا عبس به والحضور شرط **م** كتب شهادة في قبالة  
باقرار المقر ثم اخبره جماعة ان هذا المال المقر به خالي القمار فالشاهد بالخيار ان شاء  
شهد وان شألم يشهد **فعكس** اقوان صبيعه كذا ملك فلان وامتنع الشهود عن الشها  
دة لعدم علمهم بجدوده فاعرفهم المدعى جدوده فاعلمهم ان يشهدوا اذا كانت الضيعة  
معروفة مشهورة **باب ما يجوز ان يؤمر به الشهود** ويطلب منهم لزيادة  
الثقة اذا اتموا **م** انقص من القاضي ان يسأل الشهود وحدها عند التهمة بحسب ما في ذلك  
**فعكس** قال المدعي عليه عن الشاهد الجاني انه كافرا به فللقاضي ان يسأله عن الايمان اذا اتهم  
بذلك **عكس** اذا كان يشهد بوجده انه الله تعالى وبوساة محمد عليه السلام يقبل شهادتهم وكذا  
لو قال انا مسلم ولست بكافر **عكس** وبوساة الحاكم فذكره خلال سوائه ما لا يجوز على الله للجماعة

وهذا جهل من القاضي وحق وقد اساء فيها فعل ولو حوزت هذا لكون وبالاعلى  
على جميع المسلمين خصوصاً فقنا اهل الديانة فلو انه تحقق وفعل لا يتباعد  
**باب الشاهد شاهد** ثم تغير شهادته بزيادة او نقصان **فعكس**  
شهد ثم تذكر واللفظ تركوها وذكر ذلك اللفظ يقبل اذا لم يكن فيه مناقضة قال رحمه الله  
واطلق في الجامع الصغير والمحيط انه اذا يبرح عن مكانه جاز ذلك اذا كان عليه السلام  
يشترط عدم المناقضة وان شرط حسن **فعكس** ادعى واقام عليه بشهودا وكان  
في الدعوى اربعة الشهود او فيها خلا اربعة وتلك الدعوى في مجلس آخر والشهود بدون  
بالزيادة في الشهادة لا يقبل وان لم يكن بين الثاني والاو تناقض لان الظاهر انهم  
زادوه بتلفيق انسان انما لم تزويروا واحتيا لا واليه اشار محمدا بقوله في الجامع الصغير  
فلا يبرح حتى يقول او هيئت جازت شهادته قال رحمه الله خفف بهذا انه لا يقبل  
الزيادة من الشاهد وحده بعد ما **يبرح** كذا لا يقبل منه وان زاد المدعى دعواه فزاده  
الشهود وسواء كانت الدعوى الاولى صحيحة او فاسدة لا يقبل زيادة الشاهد **شهر**  
اقام شاهدين بلفظ مختلف فلم يسمع القاضي ثم اجمعا شهادتهما بلفظ موافق يقبل  
**باب الشاهد يوجب** شهادته هل يقبل ام لا اجاب المشايخ في شهود شهدوا  
بالحكمة المخلطة بعد ما اخوا شهادتهم خمسة ايام من غير عذر انه لا يقبل ان كانوا عالمين  
بانهما يعيشتان عيشا لازوا **علا الخا في الخطيب الا غاطي** وكل الائمة البيهقي **فعكس**  
**كش** شهدوا بعد ستة اشهر باقرار الزوج بالطلقات الثلاث لا يقبل اذا كانوا عالمين  
بعيشتهم عيشا لازوا وكثير من المشايخ اجابوا كذلك في جنس هذا وان كان تاخيرهم لعذر  
يقبل **شهر** ماتت عن امرأة ورثه فشهد الشهود انه كان اقرب جرمتها حال صحته ولم يشهدوا  
بذلك كحال حيوته لا يقبل اذا كانت هذه المرأة مع هذا الرجل وسكنوا انهم فسقوا وشهادة  
الفاسيق لا يقبل **ح** اقرب بعض الورثة باعتاق المورث جاريته وانكر البعض ثم شهد شهودا  
ان المورث اعترفها فتأخير الشهادته لا يكون طعنا ان كان لعذر او تاويل قال رحمه الله فهذا  
اشارة الى ان التأخير لو كان لا لعذر ولا تاويل لا يقبل في عتق الجارية كالطلاق فانه حسن



بكونه شهادة في باب نفوذ في الموضوعين ومنه ولا يستقط عدالة الشا هذه تأخير شهادته  
الاعتاق اذا كان وحده وتعلم انه لا يلتفت الى قوله وحده وان علم انه لو اخبر القاضي وحده  
حول بيده ما يفسق بالتأخير وهكذا الطلاق ادعى حل امراه فقالت خالعتي وكيلك فقالت  
عزلت الوكيل قبل الخلع وعلم به واقام بينه وقضى القاضي بالحل فذهبوا ليعيشا عيش الا زوج  
فشهد جماعة ان الزوج هذا اقر عندنا منذ كذا يوما بانها محرمة عليه بالثلاث ومهم عالمون  
في تلك المدة لما جرى من الدعوى والانكار والخصومة واخر فاشهادتهم فكتب برهان الائمة التز  
جاني لا يقبل وكنت تلك الفتوى بعينه **مع** نعم يقبل لعدم تعين شهادتهم لظهور الحرمة لا  
نكارها الخ وقال رحمه الله وهذا حسن **مع** اشخص القاضي الى المشاهدة فاحضروه  
فشهد فان كان امتناعه من غير تاويل يكون جرما **مع** اشترى ايضا وبني فيها ثم بعد  
مئة شهدها جماعة ان هذا الموضع مسجد وهم عالمون بنيانه يقبل ان لم يوجد الدعوى  
وان وجد الدعوى وهم متقنون في الشهادة او اسرع قبول من غيرهم لا يقبل شهادتهم وكذا  
الشهادة على المال ولا يستقون بتأخير الشهادة مع روية المشتري بيني فيه لجواز ان يتاؤلا  
منه بحملانه كويبيع المسجل اذا خرب عند محمد **باب الشهادة**  
**القاصر التي يتهمها غيره هل يقضي بها ام لا** **ط** شهود الدار لم يشهدوا انها في  
تداعا عليه فشهدا خزان انها تداعا عليه بقضاها القاضي كما لو شهدوا بالملك المحذور  
وشهدا آخرون بالملكو يقبل جميعا وكما لو شهد على الاسم والنسب لم يقع في الرجل بعينه  
فشهدا آخرون انه المستمي بذلك الاسم يقبل ويجعل كما لو ثبتت الامران بشهادة فريق واحد  
ولو قالوا يشهدان الدار التي في بي فلان ونذكر المدعى حله دها الاربعه ملك المدعى بهذا  
السبب ولكن لا نفوذ حله دها ولا تقوى عليها فشهدا آخرون بحذود الدار اعادها فقبل  
لا يقبل في عامة الروايات يقبل وهو الاصح **باب الشهادة بالتسامع مع عك**  
نكاح حضره وجلان ثم اخبر احدهما جماعة ان فلانا تزوج فلانة باذن وليها ثم الان يحذف هذا  
يجوز للتسامعين ان يشهدوا غا فلانا **باب من يقبل شهادته ومن لا يقبل**  
**مع** شارب خمر سمي ويردع اذا حضر القاضي ان يقبل شهادته اذا كان داهية ويجري في مقابلة

فللقاضي بهن

فوجد صادقا **مع** امتدت الخصومة سنتين وقع المدعى اخ وابن عمه جاحل له مع الملقا  
عليه ثم شهد له في هذه الحادثة بعد هذه الخصومات لا يقبل شهادتهما **مع** من اتهم بامر  
رجل حتى منه الشحنة ما لا بهذا السبب ثم شهد زوج المرأة مع اخيه على ذلك الرجل لا يقبل  
**مع عك** رجل خاصم رجلا فضر به ثم شهد الصغار على المضرور باليتمهم في شهادته عالم  
يظهر منه ما يصير منهما به شرعا **ط** لا يجوز شهادة رجل على رجل بينهما عدو في شيء من امور  
الدنيا واذا كانت شيء من امور الدين يقبل قال رحمه الله وجواب **مع** مشي الى ان نفس  
بسبب الدنيا لا يمنع قبول الشهادة عالم يفسق بسببها او يجلب بتلك منفعة او يدفع عن نفسه  
مضره وهو الصحيح وعليه الاعتماد وما في **ط** **الوافقات** اختيار المتأخرون واذا الرواية  
المقصود فحلا فيها وفي كبر الروايات شهادة العدو على عدوه يقبل وقال القاضي لا يقبل لنا  
ان العدوة ان كان قاذخا في الشهادة وجبان يكون قاذخا في الكل كما الفسق ولا يقبل  
وهكذا الطلق في خزانة الفقه وذكر في شرح السنه ومعال السن على مذهبنا لا يقبل  
شهادة العدو على عدوه لان متهم وقال ابو حنيفة يقبل اذا كان عدلا قال رحمه الله وهو الصحيح  
وعليه الاعتماد اذا كان عدلا لا يقبل شهادته وان كان بينهما عدوه بسبب امر الدنيا كفل  
بنفس المشتري على انه ان لم يسلم اليه فعليه الثمن غم غابا المشتري وكفلت امرأة المتمرر للكفيل  
بنفس زوجها على انها لم يقبل على تسليمه بوقد الثمن ثم بعد غيبه الزوج ادعى الكفيل عليها  
الكفالة وانكرت يقبل شهادة البائع بكفالتها الرب الدين اذا شهد بدينه **مع** لا يقبل  
للمتهم وعن رجلان شهدا انه باع داره من هذا المدعى بالف على انها كنيان بالثمن قال  
محمد رحمه الله ان كان ضمانهما في اصل البيع لا يقبل لانهما كالباعين والافيقيل **ط** كنيان ببال  
شهدا على رجل انه كفل بهذا المال لا يقبل وقيل يقبل **مع** امير كبير ادعى فشهدا خ اي خواججه  
او سرهنا او داساه او رعي حجة لا يقبل شهادتهم وعنه من يتكلم في احاد ش الرعية  
قسمه النواب والضرائب لا يقبل شهادته وعنه يقبل يقبل شهادة المزارع لرب الارض ثم رجع وقال  
لا يقبل لفساد الزمان وعن شرف الائمة الاسفند روى انه لا يقبل شهادة اهل الرعية لو كفل  
الرعية والشحنة والرييس والعامل لجهلهم وميلهم خوفا منهم وكذا شهادة المزارع **ق**







**ق**دعي مهر اخته بخمس مدينار الله ما يوزنه وشهد شهوده كخصم من محمديه  
يقبل لانهم شهدوا بالاقول وكذا من السائل على المعكس لا يقبل **ق**دعي النيسابوريه  
وشهدوا بالمحمديه لا يقبل قال رحمه الله لعل انه اعتقد ان المحمديه خير من  
النيسابوريه كما كانت في عهد السلطان محمود **ق**دعي المديون الايصال الى الدين  
متفرقا وشهد شهوده بالايصال مطلقا او جمله لا يقبل وعنه ادعى غا آخره بنا لمورثه  
فاقر بالدين وقال اخذ موريك مني ثابوتا عن هذا الدين فشهد له احد الشاهدين  
على وفق عواه وشهد الآخر على اقرار الميت ياخذ ثابوت عن الدين يقبل ولو لم  
يقولوا عن الدين لا يقبل **ق**دعي الشاهدين ان هذا حق المدعي  
والآخر باقرار المدعى عليه بذلك يقبل **ق**دعي رث دار من ابنه فادعاهما عليه وجعل ملكا  
مطلقا واقام بينهما على اقرار مورثه انها للمدعي يقبل **ق**دعي على زوجها انه وكرو  
كيلا فطلقني وشهد انه طلقها بنفسه يقع الطلاق **ق**دعي الفاضل ان المدعى عليه  
اقر له عندنا بالف ومائة يقبل اذا وفق وهو ان يقول كان لي عليه الف الا انه اقر بأكثرو  
وبو ادعى انه دفع اليه ثلاثة من النيك بضاعة قيمتها كذا فشهدا على ثلثة من النيك بضاعة  
ولكن قالوا لا ندر قيمتها فان كان عدلين يقبل شهادتهما وحكم المدعى عليه على بيان  
قيمتها وان جازوا بعد هذا فقا لواقيمتها كذا يسمى لجواز ظهورها لهم بالفكر **ق**  
**ق**دعي نكاح امراه ولم يذكر تاريخا وذكر شهوده تاريخا يقبل **ق**دعي غا آخره يزار  
بسبب وشهدوا بالدين مطلقا يقبل وايمه بخاري باجمعهم اجابوا به **ق**دعي لا يقبل كما في  
دعوى العيس **ق**دعي هذا اختلاف المشايخ ولو ادعى المديون قضاء دينه وهو الف فشهد  
له انه اعطى لوليه الدين الف ولم يقولوا عن الدين فيه اختلاف المشايخ **ق**دعي المديون  
ايصال الدين وشهدوا له بالا برار يقبل لاحتمال حصول الابواب بالاستيفاء ولو ادعى  
المديون الابواب وشهدوا ان المدعى صاحب المدعى عليه بما لم يعلم تقبل شهادتهم ان كان  
الصالح بمنسب الحق لحصول الابواب عن البعض بالاستيفاء وعن البعض بالاستقاط ولو ادعى

عليه خمسة دنان يوزن سمون قد شهدوا فسا الحكم القاضي عن الوزن فقالوا بوزن  
مكة يقبل شهادتهم ان كان وزن مكة مثله وزن سمون قد اقلوا ولا فلا **ق**دعي  
انها اشترت هذه الجارية من زوجها بظهرها وشهدوا ان زوجها اعطاها بظهرها  
من غير ان يجزي البيع بينهما تقبل ولو اشترىها رجل ثم ادعته فقال المشتري بانها  
قالت بديع لنا المشتري الثمن جيد فهذا اجارة منهما لو ثبت **ق**دعي **ق**دعي  
**ق**دعي شهادتهما على خمسة عشر والآخر على عشرة وخمسة والمدعى يدعي  
خمسة عشر ينبغي ان تقبل وعن ابى يوسف البلاءي شهدا احدهما على اقرار رجل بالطلاق  
والآخر باقراره على الحرمة لا يقبل **ق**دعي عبد افشهد احدهما عليك مؤسلي والآخر  
باقرار ذي اليد بملكيتك للمدعي يقبل ولو كانت هذه دعوى الامة والصيغة لا يقبل **ق**دعي  
بينهما غلا الاية الخطاطي فقال لان القضاء والملك المطلق قضاء باوليه الملك يظهر في الزايد  
المفصلة فالشاهد بالملك المرسل اوجب قضاء يظهر في حق الزايد والشاهد بالاقرار  
اوجب قضاء لا يظهر في حق الزايد وللاية والصيغة وهي الاولاد والثما فلم يجد موجب  
الشهادتين ولا كذلك العبد فانه لا زوايد له فالحق موجبهما وهذا فرق حسن قال رحمه  
له والجواز في عمله الامة والصيغة مستقيم نص عليه **ق**دعي في عمله العبد نظر فقد ذكرنا  
**ق**دعي ابن سماعة عن محمد ادعى دارا فشهدا احدهما انها دار المدعى وشهد الآخر على اقرار  
صاحب البيت انها للمدعى فاشهادة مختلفة فقياس هذا ان لا تقبل العبد ولعل القاضي كان عنده  
رواية انها يقبل **ق**دعي عن ابى رافع ادعى ان ملكا من الميت وشهدا احدهما باقرار الميت ببيعها  
منه والآخر باقرار الميت انها داره واختلاف الوقت ينبغي ان يقبل **ق**دعي عليه ودعيه عشرة دنان  
فشهدا احدهما ان المدعى اعطاه عشرة دنان وما نة وشهد الآخر انه اعطاه عشرة دنان ولم يقل  
امانة لا يقبل **ق**دعي المديون الغاء القرض ماتي رهم فشهدا احدهما انه قضاه الدين وقبضه  
وشهد الآخر انه اعطاه ماتي رهم لا يقبل **ق**دعي المديون الايصال فشهد له احد  
الشاهدين بالايصال والآخر على اقرار دينه بالايصال لا يقبل **ق**دعي اصله انه لو شهد  
احدهما على معاينة الفعل وشهد الآخر على اقرار بذلك الفعل لا يقبل لانهما شهدا بامر من مختلفين

والشاهد بالاقرار قضاء يظهر في حق الزايد والشاهد بالطلاق لا يظهر في حق الزايد







واولاد من زوجة اخرى فادعى الاولاد انها كانت حراما قبل موته بسنة اشهر واقاموا بينه  
 واقامت بينه انها كانت حلالا وقت الموت فشهدوا المرأة اولى **بحكم** كني في طريق العامه  
 فزعم غيره انه محدث وزعم صاحبه انه قديم واقاموا البينة والبينة بينه من يدعي انه محدث  
**بحكم** القول في هذا القول المدعى لكونه متمسكا بالاصل **فع** ادعى على رجل ان هذا الدار في يديه وقدر  
 عليه مطلقا ودوا البينة ادعى ان بايعي اشتراها من الواقف وارخ واقاما البينة فبينه الوقف  
 اولى **بشم** ان اثبت في اليد تاريخا سابقا على الوقف فبينه اولى والا فبينه الوقف اولى  
**ح** متولى الوقف ادعى على وارث واقفه الذي في يده المحدود انه وقف على كذا وقف صحي واقام  
 بينه واقام الوارث بينه على فساد الوقف فان كان الفساد لشرط في الوقف ففسد فيمنه الفساد  
 اولى لانه اكبر اساسا وان كان المعنى في المحل او غيره فبينه الصحة اولى وعلى هذا التفصيل اذا  
 اختلف الباع والمشتري في صحة البيع وفساده **كسر والعلان واليد الطاهرة** اقام  
 مدعى الملك المطلق بينه على دعواه واقام دوا اليد بينه بالثمن من آخر فبينه مدعى المدعى  
 الملك المطلق اولى **بشم** صيغة في يد امرأة اقام رجل بينه على ملكيتها واقامت هي بينه ان زوجها  
 ملكها منها بمهرها منذ عشرين سنة فليس يدفع ولو اقام الخراج بينه ان هذا المهر سرق  
 مني منذ شهر ونصف واقام دوا اليد بينه انه ملك فلان ورثه من ابيه قبل هذا سنة ثم اثبتت  
 منه فمذا دفع عندا حليفه دواي يوسف **حس** في نوادر ابن سماعه اقام احد الخارجين بينه انه  
 اشترى هاتين فلان وفضضها والآخر بينه انها له فهو بينهما مضافان **كسر فلت والعلان**  
 ادعى عليه ثورا انه لم ينج عنه من بقرته المملوكة له فحكم وسلم اليه واراد دوا اليد الرجوع على  
 بايعه بالثمن فاقام بايعه بينه ان هذا الثور نجي عندي من بقرتي المملوكة لي فحضر منه ومن  
 المستحق فبينه الباع اولى **وبه اقول السابلي** وقال لان دوا اليد يلحق الملك من جهة الباع  
 فكان دوا اليد اقامها فكان اولى **ح** ولو اقام الراهن بينه اذ هبنت الرهن سلما قيمته عشرين  
 واقامها الموهن انكر هبنته عندي معيبا قيمته خمسة فبينه الراهن اولى ولو اقام للامانة  
 ان شربت مسكرا بغير اذنك فامرك بيدك فاقامت بينه على وجود الشرط واقام الزوج بينه  
 انه كان باذنها فبينه المرأة اولى **فلم** وصي باع شيئا فادعى الورثة على المشتري ان الوصي باعه منك

بعد العزل فلم يصح البيع واقام المشتري بينه انه كان وصيا وقت الشراء فبينه المشتري اولى  
 لما فيها من ابا سباعا الشرا وسبق التاريخ **حس** وبينه العزل اولى من بينه البيع وكذا الطلاق  
 والعتاق من الوكيل **بشم** ادعى هاردا انه ملكي غاب عني منذ ثمانية اشهر وقال ذوال اليد الشريفة  
 منذ سبعة عشر شهرا واقاما البينة فبينه المدعى اولى ولو ادعت المرأة البراءة عن المهر بشرط  
 وادعاهما الزوج مطلقة واقاما البينة فبينه المرأة اولى ان كانت الشرط متعارفا يصح الابراء  
 معه **فع** بينه الزوج اولى **بشم** اقام احدا لاخوين بينه ان الدار التي في ايدينا كانت لامي  
 توكتها ميواتا بيني وبين ابي واقام الآخر بينه انها كانت لايدينا تركها ميواتا لنا فبينه  
 الاول اولى لاننا نبيات الزيادة **بشم** اقامت المرأة بينه على المهر على ان زوجها كان مقورا  
 بذلك الى يومنا هذا واقام الزوج البينة انها ابوانه من هذا المهر الذي تدعى فبينه البراءة اولى  
**ط** وكذا الدارين لان بينه مدعى التصديق مطلبت باقرار المدعى عليه لما ادعى البراءة ولم  
 يبطل بينه البراءة وهذا كمنه هو البيع والاقالة فان بينه الاقاله اولى لمطلان بينه البيع باقرار  
 مدعى الاقاله وينبغي ان يحط هذا الاصل فانه يخرج به كثير من الوقعات **ط** ادعى على رجل ستمه دنابو  
 فقال المدعى عليه انه ابوان من هذه الدعوى واقام بينه واقام المدعى بيمينه انه كان اقرب ستمه  
 دنابو بعد ابرائى اماه فقبلت بينه المدعى ودفع الدعوى وقيل لا يقبل يعني قبل يصح دعوى الاقرار  
 ثانيا وقيل لا يصح وقيل ان ذكر الخصم القبول والتصديق في الابراء لا يصح ولا فيصح **فت وك**  
 ادعيا شيئا يدعى ثالث فاقام احدهما بينه على الشك الصحيح منه والآخر بينه على الشك الفاسد  
 فبينه الصحة اولى **بشم** بينه الفساد اولى اذا ادعى القبض ثم اجاب من آخره اذا ذكر شرطا فاسدا  
 ادخل في العقد فبينه الفساد اولى **ح** باع ملكا لغيره وسلم ثم ادعى المالك الرجوع حين سمع وادعى المشتري  
 الاجال واقاما البينة فبينه المشتري اولى لانها ملزمة **ط** زوج البكر اقام بينه على سكوتها حتى  
 بلغها الجنون واقامت بينه على الرجوع فبينه اولى ولو اقام الزوج بينه انها اجازت العقد حين اضرمت  
 واقامت بينه على انها ردت فبينه الزوج اولى بخلاف الاول لان بينه الزوج قامت على الزوج لعدم  
 وفي الثانية على الاثبات **ومن الى الفضل** ادعى عليه دارا باعها مني منذ خمسة عشر سنة وادعى  
 الاخر انه وقف عليه مستجلا واقاما بينه فبينه مدعى البيع اولى وان ذكر الواقف فبينه فبينه الوقف اولى

لا ادعى البراءة يكون مقورا بالدين لان البراءة لا تبطل من غير الدين



لا تضيق مقصدا عليه فلا بد من التيقن كسببه الملك مع بينه العتق لان الوقف انما هو الملك لا العتق  
**وفيه الفتاوى الصغرى** ادعى على آخر دقية محذور وقضى بالبعينه ثم ادعى آخر الملك  
 المطلق على المقضى له يقبل بمنزلة الملك المطلق بخلاف العتق لان قضاء على الناس كافه **باب**  
**الشهادة على الشهادة** **شم** شاهد الاصل شهد غيره على شهادته فلم يتجملها وقال لا قبل  
 ينبغي ان لا يصير لها شاهدا **جم** الاصل في الشهادة اذا كان اموة مخطئة يجوز لشهادتها على شهادتها  
 دترها والمواة التي تخرج من بينها لقضاها جتمها ولاجل الحام ونحوه يكون مخذره بشرط ان لا  
 يكالط الرجال وقال الصدوق احكام الدين لا يجوز الشهادة على الشهادة من الامير والسلطان  
 اذا كانا في البلد **باب** **الشهادة على الميت** **شم** ادعى على امواته وشهدوا  
 انه كان له على الميت دين لا يقبل حتى يشهدوا انه مات وهو عليه **باب** **ما يقبل في الشهادة**  
**حسبه من غير دعوى ولا يقبل** **جم** الشهادة على الفالح بدون دعوى اموة مقبولة ككافة الطلاق  
 وعناق الامة ويستطاع المرء من ذمه الزوج ويدخل المال في هذه الشهادة بنعنا قالوا والشهادة  
 على التدبير كالشهادة على العتق لا يقبل عند الخليفة بدون الدعوى والشهادة على دعوى المولى  
 نسب عنه يقبل من غير دعوى **باب** **مسائل متفرقة في الشهادات**  
**قع شه** شهد على اقاربه رجل يدين فقال لهتموه وعليه شهد ان هذا القدر على الان فقال  
 لا ادري اهو عليك الان ام لا لا يقبل شهادته **وعن ابى** اقام بينه على رجل اقربان  
 له عليه بينه كرايس من التي يسمي بالبحر خامخ يقبل بخلاف البينه على الكرايس **باب**  
**مسائل متفرقة في الرجوع عن الشهادة** **شم** شاهدان شهدا بمال ثم دعاها القاضي الى الصلح  
 فاصطلح على بعضه ثم رجع احدا الشهادتين لا يضمن لانه لم يقض بشهادتهما **ط** صاحبك على الالف  
 التي ادعت على هذا العبد لا يصير مقرا بالالف ولو صالحه على ان ياعه بالالف التي ادعى عليه عبدا  
 فهو جائز ويصير مقرا بالالف **كتاب الدعوى وهو يشتمل**  
**على عشرين بابا** **باب** **ما يسمع من الدعوى** وما لا يسمع وشرايطه صحة الدعوى  
 في الفتاوى الجارية مسلم غصب من مسلم خروا وبى قايمه بعينها يسمع دعوى المقتصير منه  
 عليه ويقبل بتيته ويستخلف ان لم يكن له بينه ويقضى بالشكول عليه ويدل عليه ما ذكره **شبه**

ولو غصب حبل افغليه رد عينيه با وضمان رد هها وان لم يكن ضمان قيمتها **م** لوقال في دعوى  
تجهيل الوديعه لم يبين وقت الموت لا يصح ولو قال مات مجهدا او مات من غير بيان يصح  
**ح** ولا يشترط في دعوى العتق بالتدبير بعد موت سيده ان يثبت انه يخرج من اليد **م**  
ادعى على آخر ركا ونقذرا حصان فان القاضي بيعت امينا فسمع شهاده الشهود  
عند حضور الركا واذا سمع تجزئه القاضي بذلك فنفق القاضي باخبار امينه وحده ونحوه  
في **ط** قد وعنه ادعى على آخر الى تكفلت عكس ما يملك بال معلوم ومات رب الدين وادى ذلك  
المال اليه بدنه فادفع اليه ما دفع اليهم ولم يقبل دفعت الي كل وارث حصته بتمامه فهدى **الدعوى**  
غير صحيحة ولو ادعى سرجا وذكر جميع اوصافه لكنه لم يذكر انه سرج الرجال ام شرح الصبيان  
قال كونه سرج الرجال والصبيان لازم في صحة الدعوى كما في القيس ولو كان المحدود والوقف  
في يد عشرة نفر فادعاه في ثلثة حاضرين منهم فانما يسمع الدعوى ويقبل البيئه ويصح القضاء  
بقدر ما في يد الحاضرين لا في حق الكل **ح** وكيل عن جماعة بالدعوى لاشياء يدعى الاشياء  
عن شجرة يقرأها بعض الموكلين يسمع دعواه اذا تلقتهما من لسان الموكل والافلاح **ادعى**  
على آخر انك وكيل في تسليم المتاع الذي اشتريته من فلان بنوكلمه اياك لا يسمع لانه وان  
ثبت وكالته به لا يلزمه التسليم به اذ في استاذ ابي خرا لا يمه وسراج الائمة الغريسان  
جاءا ما ائمه تعالى احسن الجزاء **ح** احضروا من الميت فادعى ان اباك اخذ مني كذا دينارا  
واشار الى الابن ولم يذكر اسم الاب ونسبه او شهد الشهود بنحو ما ذكرنا لا يصح ويشترط  
ذكر اسمه ونسبه قال والمصلحة في المحيط قال رحمه الله قد طلبت في المحيط فوجدتها فيه بعد  
**شرح** ادعى عليه وذكر ان هذا المحدود كان ملكا لك بعينه من فلان بن فلان وسلمته اليه وذلك  
المشتري بامهاتني وسلمه الي فال اليوم ملكي بهذا السبب وفي يد كبريوي حق واقام البيئه يصح  
هذه الدعوى والبيئه وله ان يحلف بهذه الدعوى ان لم يكن له بينه وكذا في بيع وصتي الصغير  
ويصح دعوى المحدود اذا ذكر التبدل والمحل والموضع والمحدود **ط** ادعى كذا متا بن الحنا  
ولم يثبت نوعه وصفته وكذا اذا ذكرها وبين نوعه وصفته واقام عليها البيئه فللقاضي  
ان يقضي بالذي بينه ان لم يقض بالآخر لان فساد الدعوى في الحنا بسبب الجهل له فلا يتعدى



الى الدوام المعلوم **في** اذا شهدوا انه حر الاصل وما ذر شرا فاذ بدست قبل من غير ذكر  
اسم امه وشبهها ولو شهدوا انه حر الاصل كما ارادوا زاد استحتاج الى ذكر  
نسب الام لانه صار ذلك عليه وعنه ادعى شيئا في يد غيره اقرار كونه است لا يصح دعواه  
ولو قال ملك منست ووي اقرار كونه است يتقبل لانه اذا لم يكر الواسا رعله للملك لانه  
مظهر لا ميب قال استاذنا رحمه الله وذكره **ط** في موضعين كلاما انه هل يصح الدعوى  
بمسبب الاقرار لكنه استدلل هناك لصحة ما بل وادى استدلاله نظرا لا شبه بالصواب  
كما اجاب به **في** **باب** فيما يتعلق بكون المدعى عليه شرط لصحة الدعوى  
**والشهادة** وبيان من يكون ذا اليد العتار **في** **ح** في يد ضيعة اخرجها القاضي من يد  
ووقفها يتقبل الشهادة عليه **ع** **ح** في يد ضيعة منعه القاضي من التصرف واخرجها عن يد  
ثم ادعت امراة للملك الضيعة عليه واقامت بينه لا يسمع الدعوى والبيته **مت** وهذا  
الاجوبه انما يصح اذا اعتوا دعوى الملك وان اعتوا دعوى الغصب لا يصح **ش** دعوى الغصب  
على غير ذي اليد مسموع بخلاف دعوى الملك **ع** اخرج القاضي ضيعة من يد المتصرف ثم  
ادعها عليه رجل واقام البيته وقضى بذلك ولم يقل انها ليست في يده فالتقضا صحيح قال **مت**  
انه لما رأى احتساب الوكالة فنقض التقضا فافتى به حسم المادة للحيل **ع** ولو قال وقت الدعوى  
ليست في يده فصح هذا قضى عليه ثم ادعى المقضى عليه ان لم يكن في يده واقام بيته لا يسمع **ع**  
هذه حيلة كاذبه فاسدة فلا يلتفت اليه لان التقضا لا يقضى الا في ذي اليد **ع** اقام المدعى عليه  
بيته انها كانت في يد الغاصب وقت الدعوى واقام المدعى بينه انها كانت في يد بيته الغصب  
ومثله عن **ع** **ح** لان شاهد اليد انما يسمع شهادته على ظاهر الحال بخلاف شاهد الغصب  
فكان اولى في مثل عن **ع** **ح** مائة اخرى فقال التقضا باطل وينقض ولو ادعى المدعى عليه دفعا انما لم  
يكن في يده فهو دفع صحيح **ط** اقول المدعى بغير التقضا بالبيته انها كانت في يد المدعى عليه وفي يد رجل  
آخر بطل التقضا لان المدعى باقراره الكذب شهوده في بعض ما شهدوا به بعد التقضا وتكذيب المدعى  
شهوده في بعض ما شهدوا به بعد التقضا يوجب بطلان التقضا على ما عليه اشارات الاصل والجامع  
ولو ادعى المدعى عليه ذلك لا يسمع دعواه ولا يبيته **بت** اقول المتصرف ان هذه الارض لفلان الغائب

فجاء رجل ورزعاها وقال الارض ارضي ثم جاء المقول يدعيها فالزارع دفأ اليه حتى لو اقام البيته  
فالمقول اولي **باب** ما يبطل دعوى المدعى من قول او فعل او تناقض  
**فيه عن السابلي** قال لا دعوى في غل تركه او لاحق في تركه اخي وهو واحد الورثة لا يبطل حقه  
ولا يدفع الورثة بهذا اللفظ **ش** اقول غل ترك الدعوى على فلان يسمع دعواه ولو قال لا دعوى  
لي عليه لا يسمع **في** لا يسمع في الفصلين **ق** **س** اقامت بينه على الخلع وقضى القاضي ثم قال  
النوع خلع كونه بوجه ثم ولكن بارى كاح كرويم هذا مسموع **ف** قال اشترت هذه الارض  
فقال آخر اننا اشتريتها قبلك فقال الاول **ح** حاجت كرويم **ح** حاجت كرويم **ح** حاجت كرويم **ح** حاجت كرويم  
حقه **ف** قال المدعى عليه للمدعى لا اعرفك فلما ثبت الحق بالبيته ادعى الاصل لا يسمع ولو ادعى اقرار  
المدعى بالوصول والاصح **س** يسمع **ق** باع جارية فولدت لاقل من ستة اشهر من وقت  
الشرا فادعاه البائع وقال علمت وقت البيع انها حبلى مني لكن بعثتها ضرورة او مخافة  
فيصحي دعوته اعتبار الحق الولد **ف** ادعت صداقا على وارث زوجها فقال صاحبته عنه واخذ  
بذلك الصلح فلما اقامت البيته قال البراءة زوجها من الصداق خال حيوته يسمع منه هذا الدفع  
**ش** ادعى عليه دينا من جهه ابيه وان التركة في يده ثم ادعاه بطريق الاصل لا يسمع **ط**  
بايع جاريته ثم ادعى انه كان اعتقها قبل البيع وتزوجها فمضى من كونه لا يسمع وان اقام البيته  
على اعناقها يتقبل ويبي مذكوره **ح** ولو ادعى المشتري على البائع انك اعتقها قبل البيع يسمع  
الدعوى والبيته ويقضى بالعقق ويسترد الثمن وادعى علمه مهر امراة فقال لما تزوجتها ثم ادعى  
الابراء عن المهر فهو دفع مسموع ان وقف ولو ادعى الزوج بعد موتها انها وهبت له نصف الصداق  
ثم اقام بينه على انها ابوانه قبل ذلك **س** يسمع قيل له المبين يستبدل بالابراء فلا يمنع  
التناقض فيه قال لكن الظاهر علم الرجل بذلك وبه اجاب **ح** فيما اذا استتمه في قضاء الدين ثم  
ادعى الابراء لا يسمع **ح** وكذا الوارث اذا اقربا الوصية وانها حق للموصي ثم ادعى رجوع الموصي عن  
الوصية لا يسمع للتناقض قال استاذنا رحمه الله الرجوع عن الوصية امر ينصرف به الموصي فكان  
تناقضا فيما يحكي فيه الخفاء فينبغي ان يسمع دعوى الرجوع كما المختلعة اذا اقامت بينه على الثلاث  
قبل الخلع او المكاتب اذا اقام بينه على العتق السابق قبل الكتابة او الوارث اقرباها زوجة الميت



او زوجها ثم وجد شهودا على البيئته في الصبح **يسمع** في قوله فهل اوصى لفلان شيئا فقال  
 لا ثم ادعى الوصيه وان كان قوله لا قبل موت الموصي **يسمع** والا فلا قلت والقياس على  
 المختلفه والمكاتب ادعى الاعتاق السابق يقتضي ان **يسمع** مطلقا **كن** ورثه اقسما  
 ارضا وريوثها ثم ادعى احد لم انه كان ملك جده لابنه عمليكا شرعيا ومات ابو له عنه فلان  
 ملك الملقى ولم يكن غايما وقت العتمة به **لا يسمع** **ظ** ادعى على سركه وبنها فصدقه الوارث ثم  
 ادعى ان مورثه كان قد قضاه **لا يسمع** بعد اقراره بوجوب المال في التركة قبل وكذا الكفيل اذا اقر  
 بوجوب المال بسبب كفايته ثم ادعى ان الاصل قضاه **لا يسمع** قال استاذنا رحمه الله وصوته  
 بناء على ما ذكره **كص** ادعى عليه محمدا بسبب الشرائع ثم رآه في يد غيره فادعاه عليه ملكا  
 مطلقا **لا يسمع** **خير الوبري وعمر الحافظ** ادعى جاريه في يده انها له اقرت له بها انه قد  
 ساق بالبيته ثم جاء وادعى ملكا مطلقا لا يصير حاقضا **ت** **عن** **لا يسمع** **ظ** **يسمع** وهو الاصل  
 قال استاذنا رحمه الله وهو الاصل لانه يدعى الملك المطلق في الخالين قال سمعت شيخ الاسلام  
 علا الدين المروزي يقول يقع عندنا كثيرا ان الرجل يقر على نفسه بماله في صك ويشهد عليه ثم يدعى  
 ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليه وكفى به ان اقام على ذلك بيته يقبل بيته وان كان  
 مناقضا لانا يعلم انه مضطر الى هذا الاقرار **في** **بم** باع محمدا العشرة وكتب الصك واشهد على  
 نفسه بقبض الثمن ثم ادعى على انه المشتري اقرانه بقبض الثمن واقام بينه **يسمع** قال  
 استاذنا رحمه الله وان كان ما ذكره شيخ الاسلام يصح وجها له لكن الوجه الصحيح انه وان كان  
 ساقضا الا انه لما ادعى اقرار المشتري بذلك فقد ادعى تصديق الخصم فيه وابتينه والثاب بالبيته  
 كالتسليم ما ولو عاينا اقرار المشتري ببقاء شيء من الثمن **يسمع** دعوى البائع ولا يكون التناقض  
 مانعا وقد فُرض في **ط** بان التناقض يرتفع بتصديق الخصم قلت وعلى هذا لا يلزم ما اذا ادعى بقاء  
 شيء من الثمن حيث لا يسمع لعدم التصديق وغيره **فع** **بك** **استور** توابا من اخمين ارضه ثم ادعى  
 ها لا يسمع **شم** **قم** مات عن زوجة واولاد عن زوجها اخري فانكر الاولاد زوجيتها اصلا وقالوا  
 لما كانت زوجة ابنا فقط فاقامت بيته بالنكاح والمهر ثم ادعى الاولاد انها كانت مطلقة **لا يسمع**  
 وكذا دعوى البهواة لا يسمع **ط** فلهذا اختلافا في المشايخ **ح** ادعى عليه مال الحكم لها الكفاية فقال ما

برهانك

اصلا ثم ادعى عليه فادعى ان الاصل اياه لا يسمع منه لانه انما يسمع على اعتبار كونه  
 وراة فهو فرضي فتضمن وعوى الاصل في مقام الخصومة الاقرار بالكفاية وانه انكره  
 في الابتداء فهو من اقسام **ظ** ادعى على زيد صنيعة ثم ادعى اخر عليه ملكا لصنيعة واقام بينه  
 وقضى له القاضي فيقتل الاول فلا يستحقها فلان فقال رخصت بحكم الحاكم **يسمع** وادعاه على  
 المستحق **بم** ادعى على امراة نكاحا فانكرته وابوها ابنا ثم ماتت فادعى عليه الاب نصيبها  
 من المهر الذي اقر به **لا يسمع** قال رحمه الله وهذا بخلاف ما ذكره **م** في رجل ادعى انه تزوج فلهذا  
 المرأة فانكرت ثم ماتت وادعت الميراث والزوجه فلمها الميراث وكذا على عكسه ولو ادعت  
 على زوجها انه طلقها ثلثا فانكرت ثم ماتت وطلبت ميراثها منه لم اوثرها **ط** عن محمد بن  
 صدقة قبل ان يموت ورثته والا فلا **فع** **عت** ادعى عليه شيئا فامره القاضي بالمصالحة  
 فقال لا ارضى بهذه المصالحة وسركه اصلا فهو استساق لما يدعيه **عل** اذا قال تركه اصلا  
 فهو ابراء وعنه لو قال سركت وعوى على فلان وفوضت امرى الى الآخر **لا يسمع** بعد **ح** لو قال  
 للمدعى عليه 2 كما يشا في استاذ عوى عليك باطل فلم يجز في الفدا لا يبطل دعواه **فع** **عت**  
 اعتق منه واقربى نكاحا جها بمهر كذا فقالت ما لا اعلم به ثم ادعت التزوج والارث والمهر **يسمع**  
**بم** اسان قسما تركه ايها ثم قال احدهما بعل القسمة اسان فلان جبر يدري نام كرده بوفوا قام  
 بينه **يسمع** ان ادعى ان ابي وضعه باسعى حال صغيري فادعاه مطلقا لا يسمع **قب** ادعت  
 مهر المثل ولم يثبت حتى ادعت المسمى وهو مثله او اقل منه **يسمع** **بم** كتب شهادة في صك بسبع  
 ثم صار متولى المسجد فادعاه للمسجد لا يسمع ان كانت كسب في الصك ان الكايع باع ملكه قال رحمه  
 فعرف بهذا ان اقرار الانسان يكون العين ملكا للمدعى عليه كما يبيع دعواه لنفسه فكذا  
 يمنع دعواه لغيره وعلى هذا اقرار الوكيل بالخصومه كما يمنع الدعوى لموكله اذا اقر بعد التوكيل  
 يمنع اذا اقر قبل التوكيل سارا ليدفع **حت** **في** **الفقار** **الجارية** رجل مات فقالت امراة لابن  
 اميت كنت امراة ابيك محمد الى يوم موته وطلبت المهر والميراث فانكر الابن وقال اسم ابي لم  
 يكن محمد وانما كان عمر ثم جاءت فادعت انها امراة ابيك عمر الى يوم موته وادعت المهر **يسمع**  
 دعواها وليس يتناقض لجواز ان يكون له اسمان **شر** **يسمع** اذا وقع المدعى في ضمن مال الاجارة



من المستاجر ثم ادعى هذا الكفيل هذه الدار **سميع ط** ولو استاجر دارا او عبدا لا يسمع  
دعواه فيها **ق** ادعى عليه ان مورثا وصي في ثلث المال وصدقة الوارث ثم ادعى كل المال  
بحكم الوارث منه وعجز من اثبات الوارث فقال ان كنت عجزت من اثباتها فاعطوني ثلث المال  
حكم الوصية التي صدقت في فيها يسمع وهذا القدر لا يكون تناقضا **ب** لا يصح بعد دعوى الوارث  
**ح** من ادعى بيع دار فله ان تدعى بقل ثلثها ومن ادعى نصفها فله ان يدعى بقلها وهو اختيار  
**ب** وقال **ش** لا يسمع ادعى على امراة دارا واستحقها وزوجها ساكت لم يدع فيها الا  
علمان ثم ادعاهاملكا لنفسه يسمع **ح** الوصي باع ثم ادعى انه باع بغير فاحش يسمع واقدامه  
على البيع لا يمنع دعوى الفساد وكذا امتوى الوقف اذا اجر الوقف ثم ادعى انه اجر باقل من اجر المثل  
وكل من باع ثم ادعى فساد يسمع وتناقضه هذا لا يمنع دعواه قال رحمه الله فعلى هذا يحتاج  
الى الفرق بينه وبينه الجامع الصغير انه اذا باع عبدا بغير ثم زعم البائع او المشتري انه باع  
بغير او المالك لا يسمع **ب** انكر المودع الوديعه فان تحللا لا يدع اصلا ثم قام بينه على الرد  
لا يقبل وان انكر الوديعه يقبل **ح** امراة صاحبة مع انسان من مهرها على شيء هلنوف ثم ابرأت  
ثم ردت بدل العمل بخيار الرد ثم ادعت المهر بوجهه لا يسمع ودعواه ولا يقبلها الصلح وعلوم  
صحة الابراء الا ولايته اخذ مثل المهر لو ظفرت بحسن حقها خفيه وبانها لا قضا قبل له لو ماتت  
هل يتمكن وارثها من الدعوى فقال لا لانه قائم مقامها فما يمنع صحة دعواها يمنع صحة دعوى الوارث  
كما قرر المورث يمنع دعوى الوارث ثم اجاب **ح** قوة اخرى عند الصلح بان الدين المكي وحكي  
انه حين قدم **ب** حذر من سئل عن هذه المسئلة فقال لا يتمكن من الدعوى فقبل له ابن تظهور فاندته  
فقال اذا ظفرت بحسن حقها لم يان ياخذ وبانه وكان في الجامع بخصه المفيتين كما البدر الظاهر  
وعلا الظامى وغيرهما فقالوا يتمكن من الدعوى قال **ح** فاوردت عليهم من باع شاة ثم ادعى انه ملكه  
فساد البيع بسبب ان كان باعه قبل هذا البيع من زيد ثم اشتواه منه فهو الآن ملكه ايسمع دعواه  
فقالوا جيبا يسمع الى ان يوجد الرواية فيه بخلافه قال **ب** ثم وجدت الرواية في جميع العلوم انه  
لا يصح الدعوى في مسئلة البيع قال رحمه الله وقد بلغني من بعض ائمة زماننا حيلة حسنة اسماع دعواها  
بعد الابراء وهي ان يقول الابراء ان كان لي عليك مهر فقد ابرأتك اذ قالت حق فدعواها لا يكون تناقضا

فيسمع وفي منجيات **ك** وتقال لها الزوج بعد الابراء فولى ان ادعت هذا المهر فدعوى  
باطلة عنى صالحة اباك بثوب ملغوف عنه فقالت ذلك ثم رأت الثوب قد دنته بصر دعواها  
المهر لانها لما قالت دعوى باطلة عن المهر الذي ابرأتك عنه ولا مهر للحال فلا يصح البراءة فلا  
يصح قولها دعوى باطلة عن ذلك المهر وهذا المهر في حكم مهر جديد فلم يتناول له قولها  
قال رحمه الله فهذا يدل على انها لا يمكن من دعواها في الابراء مطلقا كما حكيت عن ائمة الجامع  
وهكذا رابت جواب الاخوين زين الائمة وبرهان الائمة الترجمانين **ح** ولو قال لا تعلق  
لي على فلان فهو كقول لا حق لي قبله فيتناول الديون والاعيان ولو قال لا حق لي عليه يتناول  
الديون دون الاعيان ولو قال لا حق لي عليه يتناول الديون دون الاعيان **ب** اقراة لا  
دعوى له قبل فلان بوجه من الوجوه ثم ادعى عليه حكم الوكالة لغیر يسمع وفي منجيات  
**ك** برواية هشام عن محمد رحمه الله اذا قال لا حق لي في هذه الدار ولا دعوى ولا طلبه ثم زعم  
انه وكيل رجل في دعواها قبل ذلك منه وهكذا **ش** قال رحمه الله وما حكى **ح** عن منجيات  
**ك** انه ذكر في **ش** انه لا يسمع لغیره فهو سهو وقرره غايه التقدير **ح** ادعى على زيد  
عشرة دنانير مطلقة او بسبب ثم اقر لزيد عليه عشرة دنانير لا يسمع ودعوى العشرة بعد  
منه وعنه دفع الى غيره اما انه سلفها الى فلان وكان بين الدافع والرسول اخذ واعطاه  
فدفع الدافع حجة للرسول ان لا دعوى له عليه ثم ادعى الامة له عليه فقال الرسول ان الدفع  
انك اقريت بان لا دعوى لك على لا يسمع هذا الدفع وقوله لا دعوى لي عليه تبصر في الى سائر  
المعلقات قال وعلى هذا اذا ادعى عليه دعوى بعينه ثم صالحه واقران لا دعوى له عليه ثم ادعى  
دعوى اخرى يسمع وينصرف للاقرار الى ما ادعى ولا لا غير اليه اذا علم فقال آية دعوى كانت فحشد  
لا يسمع انه دعوى وكانت واجناسها **ط** **ش** ادعى عينا في يد انسان فقال انه لم يمس له  
القاض بينه فاقام بينه انه ملك فلان وانا وكيله بالخصومة يصح ويقبل بخلافه لو قال  
ملك لي ثم قال انه ملك فلان لا يسمع **ح** ثلاثة ادعوا على زيد اذا فقال قد اشترونها  
منكم فطوب بالبينه فقال في الدفع اشتريتها من وصيكم كمال صغيركم لا يسمع منه هذا الدفع  
وعنه باع ارضا وسلمها الى المشتري ونصرفها مدة زرعها وبناء وجاره ساكت ثم ادعى











لان الانكار فيما عدا النكاح صريح فلا يكون ساقطاً وقيل له وجد توفيق بان يقول ما بهت  
 بل باع وكلي وان شئت فقل البيع معي ثم هل يشترط ذكر التوفيق قبل الاسترط وقال **ط** لم يشترط  
**ط** ادعى عليه شرك عبده فانكروا اقام بينه فقال البايع دفعاً انكره وادعى عليه بالبويص حتى  
 دعواه ويسمع بينته **شمس** لو قال المدعى عليه بالضيعة اشتريتها من فلان باذن هذا  
 المدعى فاقولت له انا اشتريتها من فلان فقال شترها منه فهو دفع **ق** لا عني **د** وفيه  
 ادعى عليه محدوداً اقام بينه فقال ذواليد فقال ليس له هذا الدعوى عني لانه كان مدعيه  
 على زيد بسبب والآن تدعيه على مطلقا لا يسمع هذا الدفع وفي **ط** يسمع وقد قرئ **عج**  
 خلاه **ط** لو قال عند غيري القاضى هذا العين ملكي بسبب الشراء من فلان او قال بسبب الارث  
 منه ثم ادعاه عند الحاكم ملكاً مطلقاً لا يسمع دعواه اذا ثبت في ذلك هذه وهذا اذا كان ادعى  
 الشراء من رجل معلوم بان ذكر اسمه واسم بيه او جده وما اشبهه من اسباب التعريف ائناً  
 اذا قال اشتريته من رجل لا اعرفه او من رجل ومن محلي فلم يزود عليه ثم ادعاه عند القاضي ملكاً  
 مطلقاً يسمع وان ثبت ذلك عند قال له فاعرف هذا ان الصواب خلافه اما اجابوا به  
 والصواب ان ذلك دفع مسموع اذا ذكر سبباً معلوماً **ح** ادعى عليه ضيعة انها كانت ملكاً  
 لامه بحجة الشرائف وانت وورثها المدعى فانكروا ثم ادعى بعد ذلك انها كانت لامه ملكاً مطلقاً  
 وزعمها منه لسمع منه بغير بيان الجمة هيئنا لانه يدعى في الخالين الارث منها **ح** ادعى على اخته  
 بنته الميت فقال ابوانتي عن ممرها حاله صحتها فقال لا بل ليس لك دعوى الابراء لانك اقورت  
 بعد موتها بهذا الممر لسمع منه هذا الدفع وكتب كثير من المفتين منهم القاضي علاء الدين المبروك  
 انه دفع الدفع فلا يسمع فانكروا **ح** جوابهم وقال بل هذا دفع مبتدأ لان دعوى الابراء ليس بدفع  
 الدعوى الاب بل هو اقوار بدعواه كما اذا ادعى الاتصال وكما لو ادعى عينا فقال ذواليد قد اشتريته  
 منك فادعى المدعى اقواره وجرت هذه المباحة بجامع الخرجات فيه فلم يجيبه بجواب شاف **ب** لو اقام  
 الخارج وصاحب اليد بينه بالنتاج فقضى القاضي لذي اليد ولم يقض حتى قال الخارج لذي اليد  
 انك مبطل في دعوى النتاج لانك اقورت انك بعيت هذه الدابة ثم اشتريتها لسمع هذا الدفع وبينته  
 لانه اذا باع ثم اشترى فهذا ملكا دث فبطل دعوى النتاج ونحوه في **ط** ادعى الخارج النتاج فقال

انك مبطل في هذه الدعوى لانك اقورت انك اشتريتها من فلان فهذا دفع لدعوى المدعى  
 في **ق** باع دابة ثم تقابلا او ذوق عليه بعبير فضاء ثم ادعى رجل اخر عليه انها  
 ملكه نتجت عنده في ملكه وادعى ذواليد النتاج ايضا لا يسمع منه لان الاقالة بيع جديد  
 وتخلل البيع يبطل دعوى النتاج **ق** اشترى ثورا وقبضه فادعى عليه رجل انه ثور له شرقي  
 منه واقام بينه فقال المشتري هذا الثور نتج عندي البايع واقام بينه يسمع **شمس** ادعى عليه  
 حماراً واقام بينه ثم ذواليد اقام بينه ان هذا الحمار نتج في ملكك بايع بايعي فلان من فلان واتم  
 دعواه فهذا دفع اذا ذكر الثمن او ذكر قبضه **ق** س الوصي ادعى عتقاً للصغير فقال  
 ذواليد باعها مني وصي القاضى له قبلك بثمن المثل حاجته الى قضاء الدين فقال الوصي نعم  
 ولكن وقع البيع باطلا لانه باع بغير فاحش او ترك الميت منقولا بغير الدين فلم يكن بيع العتق  
 محتاجاً اليه واقام بينه يسمع **ب** ادعى عليه عشرة دنانير فقال دفعاً انك اقورت له من الدين  
 مائة عليه جبراً خواستني شئيت فهذا ليس بدفع لاحتمال انه كان دينا مؤجلاً فلم يكن  
 له المطالبة قبل المحل **ح** ادعى عليه فقال كنت وقت الاقرار مصر وعادوا باق تاريخ بيمار روى  
 ظاهراً بوجه است يصح هذا الدفع **ب** ادعى عليه ايضا فقال دفعاً انك مبطل في دعواك لان ادعت  
 على فلان ثمن هذه الارض يسمع **ق** ادعى عينا واقام بينه فقال ذواليد ان احد شاهديك  
 قد استأمرها مني وقام بينه لا يقبل **شمس** استأمر الشئ ثم شهد بغيره عليه تقبل **شمس**  
 اقام بينه انه غصب حمادى وهلك في يده فقال ذواليد دعتك حمارة ولكن باجارتها واقام  
 بينه يسمع ويقبل **ح** ادعى على اخت الميت دينا على الميت فقالت لست بوارثة فان للميت  
 ابنا محسب لا يندفع عنها الخصومة بغير بينه **شمس** البقية القايمة لذي اليد على اقراو المدعى على  
 انه لاحق في فيه وانما هي لفلان دفع مسموع **ط** عينة يد رجل يقول ليست لي لا يصح نفية سوار كان  
 حينئذ منازع اولم يكن حتى لو ادعاه خارج واظها ذواليد بعد ذلك يصح دعواه على روايه كتاب  
 الدعوى وعلى روايه الجامع اذا كان هناك منازع يصح بينه وليس له ان يدعيه بعد ذلك لنفسه  
**ع** ادعى عليه صنعه واقام بينه فقبل القضاء ادعى ايضا ان المدعى عليه اقرب نصف  
 هذه الصنعة لي واقام به وقضى القاضي له بالنصف وسلمه ثم اقام رجل اخر بينه اني اشتريته



جميع هذه الضيعه من المدعى عليه قبل اقراره لك بثلاثه اشهر فقبل القضا له اقام ذوا ليد  
دفعاً بينه عاولة ان المدعى عليه اقر قبل شرائك بسبعة اشهر انه لا حق لي في هذه الضيعه ففقدني  
التاضي بطلان دعوى البيع ولا يتطل حكم في النصف الذي حكم به للمدعى ودفعه هذا مسموع قال  
الباقري وحمير الويس ليس يدفع لانه يمكن ان لا يكون له حق وقت الاقرار ثم يحرم له الحق  
**حم** ادعى انه اشترى هذه الضيعه من فلان مند خمس سنين واقام بينه فقال له واليد ان ذلك  
الفلان الذي اشترىتهما منه اقر قبل شرائك انه لا حق لي في هذه الضيعه واقام بينه فهدا دفع  
**عك** كانوا يقولون هو دفع وانا اقول في حالي ليس يدفع لظهور المنفعة في ابواب القضاة وعن  
**يت** ان كانت بيتة المدعى انه اشترى من فلان وهو يملكه او في يده يتسل البيت ولا يلتفت  
الدفع ادعى عليه ضيعه انها ملكه اشترىها من فلان واقام بينه فقال المدعى عليه دفعا ان الذي  
باعها منك اقرا به لا حق لي فيها وانما هي لفلان وفي عليه شهود با صبهان فهذا ليس يدفع  
**حم** ادعى عليه ضيعه ارثا انها من جدته فلان واقام بينه فقال له واليد كان خداه ابن غائب ولم  
يعلم حيوته ولا موته ولم بمض مدة حكم بموته واقام بينه لا يسمع وهو فوضوني في اثبات ملك الغير  
**عك** لا يسمع **حم** ادعى عليه ضيعه انها ملكه واقام بينه فقال له واليد ان المدعى اقر قبل ذلك ان هذه  
الضيعة كانت ملكا لفلان دفعها التي لا ردها لجمه حاكمين يسمع **عك** حم ليس يدفع لانه ادعى  
ملكاً مطلقاً فيجوز ان يملكه بقدر ذلك **حم** ادعى عليه ضيعه انها ملكه واقام بينه وقضى القاضي وسلمها  
اليه ثم اقام المدعى عليه بينه ثم اقام المدعى عليه بينه ان المدعى اقر قبل هذه الدعوى انها ملك فلان وفي  
يد من جهة حاكمين فهو دفع واجاب بمثله **عك** سرخو ادعى عليه دار انها ملكه واشهد بالبينه  
ثم اقام المدعى عليه بينه ان المدعى باعها من زوجته وباعها هي مني يسمع **ط** ادعى عليه عبد وابسه  
بالبينه واقام المدعى بينه انك بعد من فلان الغريب فاعلى عليه اشارات الجاع والوزادات لا يقبل  
وذكر الما طفي اجناسها يقبل في دفع الدعوى ثم اذا قبلت وان لم تدفع تلقى الملك من المشتور فاولي  
ان يقبل اذا ادعاه **عك** اقام المدعى بينه فقال المدعى عليه اني دفعا شرعيا فللقاضي ان يقضي اذا  
قامت البيتة العادله ولا يلتفت الى مثل هذه المقالة **حم** يكلفه ان ياتي بالدفع فان ابطا كان له ان  
يقضي ويبقى له حق الدفع قال رحمه الله ولم يذكر هذا لابطاء ولعله ما في **ط** صفر ادعى المدعى عليه الدفع وطلب

من المدعى عليه

من القاضي الاعمال بميله الى المجلس الثاني **عك** اقام المدعى بينه وطلب القاضي من المدعى عليه دفعا  
نجز عنه بقضى القاضي يعني لا يؤخر **حم** يقضي والقاضي ظالمه تاخير الحكم **محرم** الكوايبسي  
تاخير القضاء بعد ثبوت الحق ظلم **حم** اى يدفع صحيح وقضى القاضي بطلان دعوى ثم اعاد الدعوى  
عند قاضي آخر لا يحتاج المدعى عليه الى اعادة الدفع عنده ولا ينقض الحكم به اذا اثبت في كك بالبينه  
**خ** ادعى عليه شيئا انه اشترى من ابيه مند عشر سنين والاب ميت الحال فاقام ذوا ليد بينه انه  
ما عشر سنين يسمع وقال عمر الخافظ لا يسمع قال رحمه الله والصواب جواب الخافظ فينبغي ان يحفظ  
فانه كان يحفظ ان زمان الموت لا يدخل تحت النضاد هي **ط** في الشهادة والدعوى **حم** ادعى عليه  
كذا دينار واقام بينه انه اقر عند ابيه في شهر سنة سبع وثمانين واربعه فقال المدعى عليه لم اكد  
بخازرم وقتل وكنت غائبا ولم يعلم القاضي غيبته وقتل لا يسمع هذا الدفع **عك** كذلك  
انه دفع عند بعض العلماء فللقاضي ان يسمع **ط** كل بيعه لا يكون حجة شرعا فهي في النهاية ثمرها  
ذكر ابن سماء عن ابي يوسف شاهدان شهدا على رجل يقري او فعل فيلزمه لذلك احاق او كتابه  
او بيع او قضا ص او مال او طلاق او عناق في موضع وصفاه اية يوم سمياها فاقام المشهود  
عليه بينه انه لم يكن في ذلك الموضع ولا في ذلك اليوم في ذلك الموضع لم يقبل منه البين على ذلك وكذا  
كل بينه قامت على ان فلانا لم يفعل لم يقو هذا كله من الدماء **حم** باع ارضه من رجل ثم باعه  
من اخر فاقام الثاني بينه انها كانت رهنا عنده وقت شرائك فكان باطلا فاقام القول بينه ان  
دينك كان مقضيا وقت الشوي لم يسمع **عك** هو دفع فيسمع قال رحمه الله وهو الصواب لان الدين  
اذا قضى بفعل البيع وان بقي قبل الرد واليه اشار في مختصر القدر وفيه سمه **صفر** يسمع المدعى عليه اذا  
ادعى غلطا ودعوى المدعى قبل البين لا يسمع **حم** ادعى عليه منعولا انه غصبه فعليه رده ان كان قائما  
في يده او رده قيمته ان كان هالكا واقام بينه فقال له الدفع انك ادعته عند فلان وهو في يده لا يسمع لان  
الغصب يتصور بعد الايلاع قبل له ولم يدع الغصب بل ادعى عليه انه في يده بغير حق والمثله بحالها  
لا يسمع الدفع وليس خصم اثبات بيدا لغير **شس** ادعى عليه حارا انه ملكه سرق منه منه شيرين  
واقام بينه واقام ذوا ليد بينه باعه ان هذا الحار ملكه وفي يده مند سنة وحين يزعم انه سرق منه  
كان في يده لا يدفع بها بينه المدعى **حم** مثله قبل ادعى عليه امانة في يده واقام بينه واقام ذوا ليد بينه انك

صلح جسام الشهد

من المدعى عليه



حكمكم بحكمه  
لأنه ينزل منها فيكون  
حكمكم بحكمه  
لأنه ينزل منها فيكون  
حكمكم بحكمه  
لأنه ينزل منها فيكون

آخر فی حلق



في الباب الثالث من كتاب الرجوع عن الشهادات اذا ادعى انه عمة اخا يبيع لابيه وامه لا وارث  
له غيره يصح وان لم يذكر اسمه واسم بيه وجعل لانه اضافة الي معين **في رجل يبيع**  
ادعى ان هذه الدار كانت ملكك الذي ماتت وتركها ميراثا لي اقول هي ملكي ورثتها من  
والدتي ولم يسمها لا يصح قلت ما ذكر من الفرق لم يتضح لي لان المدعى نصف اباه وامه الي نفسه  
ايضا **حش** احد الورثة اقام البينة على اقوال صاحبه انه يورث من ميراث ابيه وامه وان اعيان  
لا يقبل **باب الاختلاف بين المتابعين في صحة العقد وفساده** **شتم**  
قالا آخر اشترى منك هذا العبد بهذه المية وقال البايع بل يملكه المذبح فاعول للمشتري لانه  
كما المنكر للعقد **صلا** وكذا لو قال البايع بعته منك في صغري وقال المشتري بل يبعدها فاعول  
القول لمن يدعى الصبي لانه ينكر اصل العقد والبينة بينه من يدعى البلوغ **في** مثله وقد مر **باب**  
البيعتين المتضادتين مما يشبه خلافه **في** ادعى عليه ان اقول اشترىته من ابك فقال صغرك  
بمثنى المثل وقال المدعى بل كنت بالغاء لم ارض به فالقول للمشتري وان اقام البينة فبيته مدعى  
البلوغ اولى قال رحمه الله وفي الاول نظر يدل عليه ما ذكره **ط** ان رجلا ادعى على امرأة ان اولتها زوجا  
منه حال صغرها وادعت على ان زوجها منه بعد بلوغها بغير رضاها فالبينة بينة المرأة والقول  
لها ايضا على اصح الروايتين وكذا السمع على هذا القياس والقول لابن علي اصح القولين **في** ادعى  
عليه ارضا وادعى عليه فقال في الدفع اني اشتريتها منك فقال المدعى ولكنني كنت صبييا اقول المدعى  
عليه بل كنت بالغاء وادعى عليه البيعتين فبيته مدعى الصبي اولى وعنه اختلف الوصي واليقيم بعد  
بلوغه فقال الصبي بعثت معك الى حاجتي لكن بغبن فاحش وقال الوصي بل بعته بمثل القيمة لا يكون  
القول **في** قال البايع بعثت هذا الزرع وهو غير منتفع له وقال المشتري كان منتفعا فالقول له لانه  
يدعى الصحة **ق** باع الوصي من التركة شاة فقالت الورثة باعه بغبن فاحش وقال المشتري بل يبعدها  
فالقول له ادعى عليه محذور او فله ارثا من جهة ابيه فاقام ذوا اليد البينة انه اشترىها من وصيه  
بمثل القيمة وادعى عليه ان قيمته زياره عما اثبتت ذوا اليد فقبل البينة المشبهة للزيادة اولى  
وقال كبر منهم المشبهة لقله القيمة **في** باع ايضا فادعى اخوه على المشتري ان البايع معتوه  
وانا وصيته وقال المشتري بل فاقول اقام البينة فبيته لعتده اولى **في** ولو ظهر جنونه وهو مفقود

[illegible]

والطعن انه ثبتت نسبة الابن  
فقط وعليه بعض المراجعين











**بالفق والسرور والاعمال ونفسه بمجمل النسب مع وب** موثاقرة استاجر  
 عبده شهر العجل لم يكن اقرا العتقه **س** لو استاجر منه عبدا ثم ادعى انه عبده لم يصدق  
 قلت لان الاستجار من الاجنبى اقرا بالملك واستجار من نفسه لا يكون اقرا بالحقوة  
 لجواز ان يكون مكاتباً وقت الاستجار ثم بالجور يعود الى الوق **وب** تنفذ امنه بمهر عند  
 الشهود لا يكون اقرا بالحقوة وكذا الوقان لم يزوجني **ظ** اقربعتى عبده فكذبته العبد لا يرد  
 الاقرا **ح** بلغ المولى ان عبده يقول اعتقني مولاي فقال ابو شافار وارباع او دارا تو  
 شيافار هذا انكار واستبعاد **م** بمجمل النسب الذي يذكره الكتب هو الذي لا يعرف نسبه في  
 البلدة التي هو فيها **باب** فيما يكون اقرا بالبراءة والقضاء **شم** طالب رجلين الكليل  
 بالمال فقال له لا يطالبك الاصل فقال ح نان في ناوراي شغلني دار بام لا يكون اقرا بالابواء  
 لانه مختل **قوسي** بوي الاصيل والكيلل جميعا **شم** قيل للداين اوصا حكيماي نانا م قال  
 جيلام كما فعلت معيست فوافق بالبراءة اذ جرى ذكر الدين في كلامهم والافلا **ق** هو تعيد  
 لا اقرا **شم** يقول الدين لا قول عليه اليوم بمرارة الحال لانه اعوجل **ق** مثله امراة قالت لزوجها  
 موايح ارتو بانست بافتم فان كانا ممرس موجهلا كما هو عادة بلادنا لا يكون اقرا بالانثفاء وال  
 فهو اقرا به **باب** الاقرا بمال في بده بالملك والولاية **اولا** به القبض **شظت**  
 مات المودع فاق المودع لرجل انه ابن الميت لا وارث له عني يوم يدفع المال اليه بخلاف ما اقرا به وكبل  
 بقبض المودع لانه مقرب بتمام المودع وعن بديف ومحمد حلهم انه يوم دفع رجوع محمد **شظت**  
 في الملتقط لواقرب باللفظ لرجل هو يوم يدفع والتفقوا المديون انه يوم **ح** لو ادعى الوصاة فصدق  
 مودع الميت او غاصبه وصية لا يومر بالدفع وفي غيرهم خلافه لوقال آخر هذا ابن الميت فكنية للقبه  
 الاول كان المال للاقل لان المودع اقر للثاني بعد الاستحقة الاول لوقال المودع هذا ابن الميت ولم يرد  
 عليه فانما في بتي فيه على ما يرى فان لم يظهر وارث اخر امره بدفع المال اليه وبأخذه كفيلا لاحتمال  
 وارث آخر قيل هذا على قولهما وعند حنيفة لا يأخذ وقيل الخلف فيما اذا قامت بينه بوارته في الاقرا  
 ياخذ كفيلا بالاتفاق **باب** تكذيب المقر له المقر **اقرا** ثم يعود الى تصديقه **والاص**  
 لوقال فلان على الف درهم فقال فلان مالي عليك شيء برى المقر مما اقر به لانه كذبه فيه حتى لو عاد الى التصديق

لا يستحق عليه شيافان اعاد الاقرا بعد ذلك فقال بل لك على الف درهم فقال المقر له اجل ما لي اخذ  
 بها لانه اقرا آخر وصدقه فيه فليمنه وكذا لو كان المقر له جارية او عبدا على هذا ولو انكر المقر الاقرا  
 الثاني وادعاه المقر له ان اقام بينه عليه لا يسمع ولو ادخله لا يلتفت اليه للتناقض بين هذين  
 الدعوي وبين تكذيبه الاقرا الاول وعلم علم القامني بما يرفع التناقض وهو جوع المقر الي  
 اقرا **ق** قال رجله ينبغي ان يغفل بين المقر له على المقر بعد ما رد اقرا على اقرا له ثانيا وهو  
 الاشبه بالصواب لانه اذا كان بين الرجلين اخذ واعطاء فاذا قضى احدهما حق صاحبه فاقرا له لا  
 حق له عليه ثم ادانه صاحب الحق ويكتب اقرا ويشهد عليه ان لا يفيد الاستهاد فائدة لانه حينئذ  
 لا يسمع منه دعوى الاقرا بعد اقرا السابق لانه لا حق له عليه وانه بعد شنيع **ط** لوقال آخر بحتك  
 هذه العبد بالف درهم وقال الآخر لم اشتر منك فسكت البايح حتى قال لمتن من المجلس او بعد  
 بلي قد اشتريته منك بالف درهم فهو كايوز وكذا في النكاح وفي كل شيء يكون لهما جميعا فيه حتى اذا  
 رجع المنكر الى التصديق قبل ان يصدق الآخر على انكاره فهو كايوز وكل شيء يكون الحق فيه لو اخذ  
 مثل الهبة والصدقة والاقرا لا ينفعه اقرا له بعد ذلك **باب** من ينسب في الفلظ  
 في اقرا **ق** **ع** اقران له عليه جنطة من سلم عقلاه ثم قال بعد سألني الفقه ما عني فقالوا هو فاسد  
 فلا يجب على شيء وهو معروف بالجهل لا يستقط عنه الحق بدعوى الجهل **باب** اقرار المريض  
 وتبرعائه **ق** لها مهر معروف فاقره مرض موتته بازيد منه او زاده مهرها واقرا لها بمهر آخر  
 او اقرا لها بمهر بعد الا بر الا يلزم شيء منها ولو كان له امرأة فتزوج اخرى في مرض موته واسرائين  
 في عنقه يصح وان كان مستغنيا باحديهما **س** قالت المريضة ليس على زوجي صداق لا يبرأ عندنا  
 وعندنا شافعي ببراء **ط** ولو اقرت في المرض بالاستيفاء لا يبرأ **ق** قالت المريضة مرض الموت ليس  
 على زوجي حق ولا عليه مهر ولا قليل ولا كثير ليس لورثتها ان يطلبوه المهر من الزوج ونصحه اقرا لها بناء  
 على مسألة ذكرها في جنائيات عصام لوقال المجروح لم يخرجني فلان ثم مات ليس لورثته الخروج ان يرد  
 على الخارج بهذا السب فكذا هذا **ط** لا يصح **م** لا يصح ومثله الخرج على التفصيل ان كان الخرج  
 فلا يقبل **ش** في مسألة المجروح انه ليس لورثته ان يدعوا على الخارج مطلقا ولم يفسد **ق** **ظ**  
 اقرا مرض موته ان هذه البقرة صداق امراته لا يصح حتى تعين البقرة صداقها وفي مواضع وفتاوى



**حل في شجاع** اقرا الصحيح بعدة نيا بيه فلان ثم مات الاب والابن مريض فانه يعتبر خروج  
العبد من ثلث المال لان اقرا موقوف من ان يموت الابن ولا في بطل وبين ان يموت الاب لا فيصح  
فصار كالاقرا المبتدأ في المرضي قال رحمه الله فهذا كالانقضاء من ان المريض اذا اقرا بعين  
يله لا يجزي فاما في اقرا من جميع المال اذا لم يكن تملكه اياها في حال مرضه مخلصا حتى يمكن  
حصول اقراؤه اظهر اذ اقاما اذا علم تملكه في حال مرضه فاقراؤه به لا يصح الا من ثلث ماله قال  
رحمته وانه حسن من حيث المعنى **فمعت** مريض قال في حال مرضه ليس بشيء في الدنيا  
ثم مات فلبعض الورثة ان يحلفوا اوجه المتوفى واستمه على انهما لا يعلمان بشأن تركه المتوفى  
ببطلته بطريقه **كتاب الوكالة وهو مشتمل على عشرين بابا**  
الفاط التي **باب الوكالة** قال لا يجزيه هل اخل العبد في جرك  
فقال توداني فالحمد ان هذا اذن وتوكيل بالخلق وكذلك البيع والنكاح **ظ** فيكون قوله توبه داني  
انت اعلم توكيلا بالنكاح عند قول الاجنبي او زوجك من فلان اختلاف المشايخ **ع** عن ابي جعفر  
اذا استاذنت بالخروج فقال لها انت اعلم لا يكون اذنا قال رحمه الله فقياس هذا ان لا يكون قوله  
انت اعلم توداني توبه داني توكيلا بالتصرف بل اولى ويمكن ان يفرق بين الاذن والتوكيد  
لان قوله انت اعلم قد يستعمل في احوال والظاهر ان الزوج يكون خروجه في فصل الاستئذان فيحمل  
عليه بخلاف التوكيل لانه يراد به اظهار الرضا على رعاية الادب فيه **ففي** ولو وكل محبونا بطلاق  
امراته فقبل الوكالة في جنونه ثم افاق فهو على ما كان لان بالافاقه يرد اذ التمكن من التصرف ولا يزول  
ما كان ثابتا مثله **ظ** في البيع وفي رواية اخرى **باب التوكيل العام ما يملك وما لا يملك**  
**شم** ولو وكله توكيلا عاما في جميع احواله واموره فقال انت وكيل في كل شيء جازي امورك على وجه امور  
وللموكل جوار وامهات اولاد يصير وكيله بتصرفه من نفسه وله ان تزوجه احد من نفسه **ع** وعين امراة  
قالت لامية خايس صلاح وساد بياوي واما في احوالها كما حكم مقام افاح ووسع اس فلها ان  
تزوجه من رجل **فمعت** قالت لعينه خايس واما في احوالها كما حكم مقام افاح ووسع اس فلها ان  
هذا على وجه العدمه فان لم يسبق ذكر النكاح لم يجز **باب الوكالة في البيع والتملك الوكالة**  
**في قبض الثمن من مشربة او مشري وكيله** وكله ببيع متاعه فباعه بغيره او سله وسلمه وقبض الثمن

في قبض الثمن من مشربة او مشري وكيله

وسلمه الى الموكل فله ان يفسخ البيع ويسترد الثمن من الموكل بغير رضاه **ففي** ذلك الحق الشرع **ع**  
وكله ببيع متاعه فقال بكم ابيعه فقال انت اعلم بذلك وبثمنه فباعه بثمان حقير فله التوبة بغير  
**ظ** لو قال الوكيل ابيع اذا قال بعته من رجل لا اعرفه وسلمته ولم اقدر عليه بضمن **ع** لو قال  
اعطني ثوبك فاسعه لك فذرع وعين الثمن فاسكه لنفسه ودفع الثمن من ماله لم يكن ببعاء  
**ق** انه يبيع بالتعاطي ان علم صاحب الثوب انه اخذ لنفسه **ففي** دفع اليه خمسة دنانير وقية  
كالستودية وقال له بها فباعها بدنانير وباجه بطريقه بان يبيعها بعرض ثم يشتري بالعرض  
الراجح جاز **ع** لا يصح في شرك العرض بها قال رحمه الله وهو الصواب في زماننا فانه انما يراو بهذا  
ان يبيعها بواحد وذهب **ع** باهله الوكيل وكل الموكل باستيفاء الثمن يبقى له حق الاستيفاء **ففي**  
الوكيل ببيع بملك التوكيل يقبض الثمن **ح** للوكيل ان يرسل بقبض الثمن ويوكل الا الوكيل اذ لم  
يكن في ماله ضمن الوكيل الاول الا ان يصل اليه بخلاف الرسول يرد المشتري ولا يضمن التاجر خلافا  
كما المودع وقيل لا خلاف انه يضمن **باب الوكالة في الشراء** قال لا يشتري  
بعيدك هذا بعيد فلان فعل يصير مشتريا للموكل ويصير الموكل مستقرا لرضا الوكيل قال فينبغي  
ان يتم استقراره بعد العقد والتسليم حتى لو هلك البعد يد الوكيل قبل التسليم لا يضمن الموكل  
قيمة البعد **ع** قال لا خلاف ان في قديم زمان حرج يابو ورم ويكس حتى يصح بناء على امثلة  
الكتاب ودفع الى آخره رايهم وقال اشتريتها طوعا فهو على الخطه **ق** في الخيرة في ديارنا متفاوت  
من خطه وشعير وكان مجهولا فلا يفيق قلت لكن خيرة الخطه بلو الغالب خصوصاً بخوارزم فتصير  
اليه كل الكوفة في مسألة الكتاب **شم** التوكيل بالشراء الفاسد صحيح كالتوكيل في الحصاد وغيره  
وبعد صحة شرك الوكيل كشرك الموكل وقبض الوكيل للموكل فيصير مضمونا عليه بالقيمة **ع** قال لغيره  
اشتري هذا العبد ودفع المال اليه فهو توكيل شره له عرفا وان لم يقل لي ابعد هذا المال وليس للمامور  
ان يشتريه لنفسه وان نواه لنفسه فهو للموكل **ففي** امره بان يشتري في خاربه بعينه بعشرة دراهم  
فاشتراها فقال الامر اشتريتها بعشرة وقال المامور اشتريتها لنفسه بخمسة عشرة فقال القول للوكيل  
والبينه بينته **ع** دفع اليه ديناراً يشتري به كذا فاشتراه بعدليات قيمتها ديناراً ودفع اليه  
عدليات فاشتراه بفلوس مثل قيمة العدليات لا يفيق الشراء وليس له ان يمسكه ما دفع اليه الامر

في قبض الثمن من مشربة او مشري وكيله







او من السلطان لا يعتد بخلاف قوله من فلان المصراحي ولا يعتد ولا يبيع ببغداد اذ لم يكن  
فيه ضرر ولا تحول وكذا بيع كل واحد على حدة يجوز صفقه بخلاف قوله لا يبيعها صفقه **باب**  
**عزل الوكيل وما ينجز من الوكالة المتحدده وغيره** في وكيله ببيع عبده فقال لا يبيع  
لا ينجز **ظلم** ينجز **ظلم** قال لو وكيله اذا جاء عند فانت محذور قال لا نحن لا ينبغي بغيره تعليق  
القول حتى لا يصير محذورا **قبح** مع حارس فذهب المأمور به لسمع فلم يجد شيئا فاظلم  
في اصطبل الموكل لا ينجز حتى يستلم الى الموكل فاذا سلمه اليه انجز **فعك** وكذا جلا وقاله  
كلما عرلتك يتحد وكذا لا تترك اذا عزله بحضور من ينجز ويقول يتحد وكذا لا يصير وكذا  
حتى يقول فوكلتكم او فانت وكذا لا يتركه في قوله يتحد وكذا لا تتركه في قوله يتحد وكذا لا يتركه في قوله يتحد  
عند القول فيها ما جيعا وما ذكره **عك** احد القولين قال رحمه الله وكان يشنخا **عك** اعتبره القوف  
**باب** من يجوز للوكيل بالبيع والشراء **بفعله** من الوكيل ببيع العبد  
باعه من نفسه لم يجوز لانه اعتاق ولو باعه من ابن العبد وقريبه جاز **شس** ولو باعه من  
ابن الامر وابنه او امه او مكاتبه او عبده تاجر عليه دين جاز والالم يجوز وكذا لو كان الموكل يبيع  
العبد فباعه من مولاه وعلى العبد ين جاز والالم مودود **في النظم** الوكيل بالبيع ببيع من  
احب اليه من ثمانية نفرا بعه باله اتفاق عبده الماذون ومكاتبه وولده الصغير وولد مكاتبه وادبه  
عند ابي حنيفة خلافا لما اورد في ذلك الكبير وولد ولد الكبير والاداء وزوجه وقيل زوجها  
ان كانت امواته الوكيل وقيل ولد ولد الصغير لا يجوز اذا مات ابوه ولم يترك وصيا بالاتفاق  
وقيل مذبذب الماذون **باب** **توكيل الوكيل** **شس** وكذا بان يشترط له هذا  
العبد فوكل الوكيل فاشتراه يقع للوكيل الاول ولو قال له استقر لموكلتي يقع للثاني ولا يصح  
توكيله في حق نفسه ولا موكله **فبح** وكذا بان يباي غيرك عن الدين فوكل الوكيل فابراه بحضوره  
الاول لم يصح **ق** وكذا يقض دينه فوكل الوكيل به فقبضه وهلك في يده فان كان الوكيل الثاني من  
عيال الاول لا يرجع الدين على احد ولا يرجع على المديون بدنه **فعك** قال للوكيل ما صنعت من شيء  
فهو جاز من بيع او شرا او عتق عبدا او طلاق امواته فوكل هذا الوكيل غيره يعتق عند موكله  
او طلاق امراته ففعل لا ينفذ لان هذا مما يحلف به فلا يقوم غيره مقامه بخلاف البيع والشرا فانه

منه

فانه لا يحلف بهما مقام غيره مقامه **باب** **الوكالة في قضا الدين وقبضه**  
**والتاجيل** الوكيل يقض الدين صرف مال الموكل الى دين نفسه ثم قضى دين الموكل من مال نفسه  
ضمن وكان متبرعا **خ** بعض الورثة وكل انسان ليستوفي نصيبه من ديون مورثه على القابل  
ولا يعلم الموكل والوكيل بعض من عليه الديون يصح اتي به بعد التامل والمباحث المكبوتة ولو قال  
الدين لمديونه كرها يداي فيا لك بها سراح دماي ربي هذا **عك** او قال من حاك بفلامه  
كذا او من احد من اصبعك او قال لك كذا فادفع مالي عليك اليه لا يصح هذا التوكيل لانه للمجهول  
حتى لو جاز انسان بالقبالة او بتلك العدة الى المديون وادى الدين لا يخرج عن العبد اذ لم يكن  
امر انسان بعينه بالقبض **فعك** التوكيل بالتاجيل في الثمن مطلقا اجله شهر او سنة او سنين  
يجوز عند الحنفية وعند ما ينصرف الى المتعارف ولو وكله بقبض دينه على فلان فاخبر به المديون  
فوكله ببيع ساعته وايفارثته اجد بالدين فباعها واخذ الثمن وهلك يملك من مال المديون لا يحاله  
ان يكون قابضا ومقتضيا **ص** الواحد لا يصلح ان يكون للمطلوب والطالب كيلة القضاء  
والاقتضاء **خ** المديون دفع المال الى آخر يقض عنه دينه ليس له ان يأخذه منه **باب** **قضا**  
**يتعلق بالتوكيل بالاتفاق ونحوه** **شس** زوجان وفعل بينهما فرفقه فطا لبتة بنفقه ولله الصغير  
مخافة ان يذهب فوكل رجلا انه ان لم يحضر وان الى عشر ايام ان يستقرض عليه وينفق على ولده  
فالوكيل بالاستقراض لا يصح ولكن لو اتفق على ذلك يرجع على الامر ولو قال غيره ان اداس  
او اقض ديني او اتفق على اهل او غنا دارى ففعل يرجع على الامر وان لم يشترط الرجوع وهو  
**شس** لا يرجع ما لم يشترط الرجوع **عك** قال لا جازد في هذا الرجل ديننا را فادفع  
بحضرة لا يرجع على الامر الا اذا كان بين الامر والمأمور اخذوا عطا **ق** قال لجاه اخن وادى  
مع ولدك تا هرجه خرج كني من حصته خو فبدتم ففعل واخذ صبا فله ان يرجع على الآ من حصته  
ان كان ابنه صغيرا وان كان بالغ لا يرجع الا ان يقول الاب على اخنا من **فعك** وكذا كالة  
عامة على ان يقوم بامره وينفق على اهله من مال الموكل ولم يعين شيئا بالاتفاق بل اطلق ثم مات  
الموكل فطالبه الورثة بثمان ما اتفق ومصرفه فان كان عدلا يصدق فيها قال وان اتموه جلتوا  
وليس عليه بيان جهات الاتفاق **عك** ان اراد الخروج عن الضمان فالتول بقوله وان اراد الرجوع فلا يند

منه







**سط** وفي جامع البردوس لو خصم لا يجوز على الصبي فاقولا يخرج عن الخصومة ولكن بقاء البينة عليه مع اقاربه خلاف الوصي وامين القاضي فانها يخرجان عن الخصومة بالاقوال **س** لا يقبل من الوكيل بالخصومة بينه على كالتة من غير خصم حارة يوقضي عليها صحت لانه قضاء في المختلف **باب الوكيل ينقل المراه قبحه** وكلمة سفل امراه من بخار التي فتكر فطالها الوكيل به فقالت زوجي ما دفع الي الشرط من المهر فلي منع نفسي منه فاقام الوكيل بينه على وضع المهر اليها يقبل **باب اقوال الوكيل واختلافها قبحه** لو قال الوكيل بعثت ما امرتني ببيعه بكذا يقبل قوله قبل العزل **ط** دفع عبد اليه امره ببيعه ثم وجد في يده رجل فقال الوكيل بعته وصدقه واليد وكذاهما الموكل فله ان ياخذ العبد ولا يصدق على وكيله في التضمن اذا هلك العبد بغيره في يده **كتاب العلق** وكلمة بعثت عبد بعينه فقال الوكيل اعتقته وقد وكله قبل اسف فانه لا يصدق من غير بينه ولو كان ذلك في بيع او نكاح او عقد من العفو فانه يصدق قال رحمه الله والفوف مشكل **باب مسائل متفرقة في التوكيل** بالاستقراض لا يصح والتوكيل يقضي القرض يصح بان يقول لرجل اقرضني ثم يوكل رجلا يقضيه **صح** **بم قبح** وكله بان يواجر داره ثم اجرها الموكل بنفسه ثم الفسخت الاجارة يعود على وكأنه **والله** لم بلغ المستبضع موت المبضع وهو في الطريق فقد اشترا فبقا بمال المبيعة له ان يتزوج على الدقيق من بعده مال البضاعة الا بما في القاضي **قبح** **عك** الوكيل بالقسمة لا يملك القسمة بفقه فاحش **كتاب الكفالة وهو تشتمل على ثمانية ابواب** ما يكون

كفالة **خ** قال لا خير لك مني بما عطني من الدين فقال فليكن وكنت في القبالة تكفلت لفلان من فلان بهذا القدر هذه القبالة ولم يتلفظ بها ليس للداين ان يطالبه بها ولا يصح هذه الكفالة وان قبل الدايين لفظ ولو اشهد على نفسه في الصورة الاولى لا يصح ايضا **ن** كتبه الكفالة فلفظ بعد طلب الدايين كفالة كفالة وان لم يتلفظ بها **وافتي العلاء** قوله انا في عهد ما علف فلان كفالة **ط** **فمن** ايجي تراه بفلان انت من يدهم فهذا عهد له كفالة ما لم يتلفظ بلفظ بل في الالتزام كوكفلت ضمانت على والى **بم** وكذا لو قال فردا ابن مال يتوسلهم كتم فهو كفيل **ح** قال الدايين كلما تريد مد يدك في دهر حدي دستة وسيا مقام فهو وعد لا كفالة كانه لال اذا قال مالك عليه فانا ادفعه اليك **ح** انا في عهد ما كلف فلان

وقبل الدايين لم يصير كفيلة لانه قد بقي به انه ما خذ من المديون وفيه فاعلى الدايين وعنه لو قال اي يدي كفالة دار بخار انا ما د ما مان قبولت مكن فليس بكفالة قيل له العرف كفالة فانك العرف **ح** **ع** لو قال الدايين لا في المديون الذهب الذي لي على اخيك الذي قبله كمن فقال قبول كدوم لا يلزمه شيء **باب احوال الكفيل في شيء** الدايين يطالب المديون بالكفيل قبل حلول الاجل ليس له ذلك قال رحمه الله وهو الظاهر وفي رواية **م** له ذلك المديون بالكفيل قبل حلول الاجل ليس له ذلك قال رحمه الله وهو الظاهر وفي رواية **م** له ذلك **فمن** له دين من اجل الى شهر وثبت عند القاضي ان المديون يذهب منه الي بعيد ويطلب الدايين كفيلة بالدين يقضيه اذا حل الاجل فان غفر المديون بالتسوية والمطلوب المظلل ما خذ منه كفيلة ولا فلا وهكذا **ح** **ن** **س** ليس اخذ الكفيل مطلقا **ب** وليس للمدعي ولا للقاضي طلب الكفيل بقوله في عليه دعوى قبل بيان الدعوى **باب تعليق الكفالة بالمال شرط** عدم تسليم نفسه وتعليق الكفالة سائر الشروط ونحوه **ق** قال الطالب ان لم استلم اليك النفس غدا فعلى ائمال فجا الكفيل بالاصيل ونوارى المكفول له لا يبرأ **ق** قال الدايين اعمل لك شهما بهذا الشرط فطلب منه الدايين كفيلة وقال ابو المديون اكره لك ما راك ان توكنت من ضمان كدوم ابن بكه بنار لا وقبل الدايين ضمانه في المجلس اختلفوا فيه والاصح انه يكون كفيلة لانه شرط متعارف **ط** تعليق الكفالة بشرط متعارف صحيح ويعبره لا يفتح واطلق القدر في مختصه ويجوز تعليق الكفالة بالشرط قال الاقطع في شرحه ان كان الشرط لوجوب الحق او لامكان الاستيفاء جازي تعليقها به كقوله اذا استحق المبيع او قدم زيد لان الاستحقاق للوجوب وقدم زيد فليس له الاداء بان يكون مكفولا عنه او مضاربة وان كان الشرط بخلاف ذلك لم يجوز كقوله ان يهب لي كذا او جاء المطر انما يجوز تعليق الكفالة بسبب وجوب الحق فاما دخول الدار وقدم زيد من اسباب الحق فلا يجوز تعليق الضمان به قال رحمه الله الا ان الاصح ما ذكره انه يصح بقدم زيد قد تضمن به في حقه الفقهاء **بم قبح** له على اجل ان الدين وعند رهن فقال اجل اخر للمدعي من موجه وقت ابن رهن بنودك من اركي ابن مال لا ضمان كدوم لا يصح لانه شرط غير متعارف **ق** للدايين من المديون اكره لي كدوم ابن رهن بنودك من اركي ابن مال لا يكون دهم لا يصح **بم** **قبح** **بم** له على آخر عشرة وظالبه فقال اجل من ضمان كدوم ويبدفتم كباغ وي فرو شهم وابن مال بودهم او قال لم بدفتم كباغ ابن حال از نيكه وي دهم لا يصح كفالة ولو اضافها الي بيع ماله يصح

في الكفالة  
في الكفالة  
في الكفالة



حتى لو باعه يلزمه ذلك فقد روي عن علي بن ربيعة **رخ** قال للابن ان لم يرد فلان ما لك عليا في ستة اشهر فان اصاب من له يفتح التعليق لانه شرطت في نص عليه **وط** **فم** كفل بنفسه وقال **عج** عن تسليمه الي ثلاثة ايام فعلى المال ثم جسد حتى او غير حتى او مرض مرضا يتعدا احصاء به يلزمه المال يعني بعد الثلاث **رخ** قال ما غصبك فلان فان اصاب من يشغول القبول في الحال وعنه استغنى فامتنع فقال رجل اقروضه فاقرضته فانا قضا من فاقرضته في الحال ولم يقبل ضمانه مريحا صحيح الضمان **رخ** كفل بنفسه رجل على ان يسلم الي المكحول متى طاله منه ثم سلمه اليه قبل ان يطالبه به ولم يقبله يبرأ لان حكم الكفالة وجوب التسليم وهو ثابت في الحال وقوله على ان يسلمه اليه متى طاله به يذكر للتاكيد لا للتعليق فقد سلم في حال كونه كفيلا فيبرأ **ساد** **نا** يصح من الضمان والكفالة ومن يصح كفالة **وما يصح سطم** بنى في ملكه حائما وقال الجارية ان خربت والاك مما صنعت فعلى ضمان ذلك واجاز الجارية خربت الدار قبل ان يرجع لانه ضمان ماليين بواجب فلم يفتح **قب** اشتوى الوكيل بالشرا فطالب بالبائع الموكل بالثمن فكفل به رجل لم يصح **م** الكفالة بالدين على رواية القدوري يصح اشارة الاصل ان كان لهام عطاء الديوان لا يصح ولله فيصح ولو تكفل الموكل بالثمن عن الوكيل بالشرا يصح **قبح** كفل عن ميت مفلس ثم ظهر له ما نفى بعض الدين صحت الكفالة بقلده **في** قال الامراء ابنه ما فئت حيتة ودمت حيا فنفتك على يصح **م** لا يصح حتى يقول بالنفقة التي بحسب علي بن ابي فلي **سطم** وكيل بايع وضمن الثمن لموكل عن المشتري لا يصح لانه يلزم المطالبة بوقف المال وكذا لو احتار بالثمن على نفسه **حت** وكذا لو باع الوصي والاب ضمن للقاضي والليتيم بعد بلوغه لم يجوز خلاف العاصي وامينه لو باع وضمن لليتيم بعد بلوغه جاز وكذا الوكيل يقبض الثمن لو كفل عن المشتري للموكل وكذا الوصي لو استدان في نفقة اليتيم فضمن بخلاف حاصل الدين على اليتيم وكذا وكيل المرأة بالنكاح لو صح المهر عن الزوج او احتال به على نفسه او زوجة ابنه الصغير او ابنته الصغير وضمن المهر صح ولو ضمن عن الصغير المهر في الصحة وادى في الصحة فليس متبرع قياسا لا يستحسن انا وان ادنى المهر او ضمن فيه ومات بحسب ذلك من نصيب الابن خلاف ابي يوسف **في** باع عبدا بينهما من رجل صفقة واحدة لا يصح ضمان احدهما لصاحبه نصيبه ولو كان الوكيل البيوع بصفقة فان ستم كلاما لنفسه

[illegible]







يدفعها المصدق منه الى السارق على ان يقر له بالسرقه فان كان المتاع فانما صح الصلح لانه با لاقرار  
 ملكه المتاع بالماله فصح وان كان مستملا لم يجز لان تملك قيمه المتاع بالماله باطل ولو كانت السرقه  
 وراهم بعينها او مستملا لم يجز فعلى اذ لم يعلم مقدارها اما اذا علم انها ماله وقبضه المجلس  
 كان لانه تملك ماله بمثلها وان كان ذهباً بعينه او مستملا كان لا خلاف في الجنس قبل هذا اذا كان  
 معلوماً لان جهالة تمنع صحة المعاوضه **باب الصلح في الموابث برها**  
**الكافي** صحح وصي المتوفى بين زوجته وبينه عن مهرها ماله ونحوها بخمسين ديناراً واحداً  
 بذلك الصلح ثم ظهر ورثه اخرى فالتاقي بين الكل على فرائض الله تعالى ولو قالت الزوجه لفاصا  
 تحت البناتين ومن غيرها لا يلتفت اليها **باب الصلح في الباقي بعد التخرج** يقسم على الباقي على السهام التي  
 ظهرت قبل التخرج **باب الصلح في الوصي** وصي ادعى عليه الف الفين ولا يثبت  
 له فصل في خمسة من الف عن الف ثم وجد بينه عاقله فله ان يقبضها على الف **باب** مثله وكذا  
 اذا وجد الصبي بينه على ما يدعى للوصي فصل في باقل منه يجوز قال فابطلته انه يتبع دعواه ما هو  
 دعوى الصبي بعد البلوغ في حق الاستحلاف فليس لهم ان يكلفوه وانما لهم اقامة البينه **باب**  
**مسائل متفرقة في الوصي** ادعى عليه ربع دينار محموديه وخمسين نيسابوريه واجناساً  
 اخر فانكروها فصح بينهما بتسعة دنانير صحيح بخلافه اذا ادعى نيسابوريه فصحيح بالمحموديه  
 او على العكس **باب** قالوا الضربين للآخرى خذ دينارين وقاضيه روحى فاذنهما وفارقت  
 ثم سألته ليس للدافعة ان ترجع عليها بالدينارين لهما ان يرجع **باب** ثم لم يثبت  
 بنفذهما **باب** صحح عن العشرة بالخمس ثم نقض الصلح لا ينتقض لان الصلح بجنس حقه اسماً  
 والساقط لا يعود وقال استأفنا صلحه وهو الاشبه بالصواب والصواب ان الصلح اذا كان على  
 المعاوضه ينتقض وجواب الباقيين محمول على هذا واذا كان بمعنى استيفاء البعض واستقاط  
 البعض لا ينتقض بنقضهما **كتاب الرهن وهو يشتمل على**  
**سبعة ابواب** **باب** ما يصح من الرهن وما لا يصح وما يبطل بعد صحته **باب** دار  
 مشتركه بين ورثه كدار وصغار فوهنها الوصي والكبار يخرج ضيعه مشتركه بينهم صح صفة  
 واحدة **باب** رهن داره فيها جدار مشتركه لا يصح ولو اسس الجدار المشتركه صح اذا كان جداره

متصلاً بالجدار المشترك **باب** رهن دار والجدران مشتركه بينه وبين الجيران صح  
 في العروسة والسقف والجدران الخاصة واتصال السقف بالجدران المشتركه لا يمنع صحة  
 لكونه تبعاً **باب** رهن الواهن الارض الموهونه واغرس فيها اشجاراً باذن المورثين ينبغي  
 ان يبقى رهنها **باب** لا يبطل الرهن **باب** رهن عقداً عقداً الرهن والرهن لهما فقبضه المورثين  
 والواهن ساكت ينبغي ان يصير رهنها **باب** رهن الاجرة الواهن بفيد الرهن لان حكمه  
 حبس مستدام وفي الدين لا **باب** رهن الاجر للدار المستأجرة المورثين وقبضه تفنحت  
 الاجارة وصار رهنها **باب** رهن عشر كروم ثم بان ان فيها واحدة مستبلة واخرى شائعة صح  
 الرهن في البواقي **باب** **الرهن عند هلاكه** **باب** رهن ثوباً قيمته  
 خمسة وخمسة وقضى دينارين ثم قال يكون الرهن رهنين بما بقى من الدين فهو رهن بالخمس  
 حتى لو هلك يرجع عليه الواهن بدينارين **باب** سأل من البزار ثوباً ليوه عنه ثم يشتريه فقال  
 البزار لا ادفعه اليك الا برهن فوهن عنده متاعاً فملكه في يده والثوب قائم في يد الواهن  
 او المورثين لا يضمن البزار **باب** التي المورثين الخاتم في كيسه وكان متحرقاً ولم يعلم به فضاع بعض  
 تمام قيمته **باب** قال الواهن للدال حتى يبيعه وخذه لا هلك فاعطاه وهلك في يده لا يضمن  
 المورثين **باب** حامى وضع المصحف الرهن في صندوقه ووضع عليه قفصه ما للشرب فانصب الماء على  
 المصحف وهلك يضمن ضمان الرهن لا الزيادة والمودع لا يضمن شيئاً **باب** غصبت من المورثين الدار  
 الموهونه فهو كالهلاك الا اذا كان الواهن ابا ح له الانتفاع فغصبت منه في حالة الانتفاع ظلم ان  
 يطلب الواهن بالدين **باب** له ان يطالبه بالدين ولم يفصل **باب** غصب دار موهونه فاتفق  
 جرائنها او كلها والمورثين يسكن معه وهو ما دون الانتفاع يملك من الارض وان لم يؤذن له في  
 الانتفاع او اخرجها الفاصب منها فاهلك يضمن المورثين **باب** رهن دار اخذها وسيباه فارغين  
 وقسطوا مشغولاً بمتاع الواهن قيمتها ثلثون بعث فقبضها المورثين وهلك بالغرق لا يضمن  
 المشغول اصلاً ولا الزيادة فيما يقابل الفارغ لانه انما يضمن ما هو مقبوض بعقد فاسد او صحيح  
 لا غير المقبوض والمقبوض على سولم لشركه اذ لم يبين المقدار الذي به رهنه وليس فيه دين  
 لا يكون مضموناً على اصح الروايتين **باب** وقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رحمهم الله يعطيه المورثين



ما شاء وعن محمد لا يستحسن أقل من درهم وعن أبي يوسف رداية اذا ضاع فعليه قيمة **ح**  
 دفع اليه رهنا ليدفع له ثمانية دينار فلدفع له ثلاثة ما يده وامتنع عن دفع الباقي فهو  
 رهن لهذا القدر **ش** **الموت** ينقذ بنفسه الرهن دون الواهن حتى لو رده وقال  
 فسخت الرهن ولم يرض الرهن وهلك لا يستقطب شي من الدين **باب في تصرف الراهن**  
**والمرتهن في الرهن** **ح** عن ابي يوسف الموتى سكن الدار باذن الراهن بغيره والطلاق  
 الموقاة لا يكره **ح** الاحتياط في الاجتناب عنه **قلت** لما فيه من شبهة ابو يار رهن في الشئ  
 صنفه شتمل على اشجار مثمرة واباح له اخذ الثمار في الصيف فاكلها باثنا على تلك الاباحة لاشئ  
 عليه ولا يستقطب من دينه شئ **ف** يجوز ان يسافر بالرهن وان كان له حل وموئله اذا كان  
 الطريق اهناء عند الحنفية كالوديعه وعند محمد ليس له ان يسافر بالرهن وبالوديعه ايضا  
 اذا كان له حل وموئله قال محمد ولو اراد ذلك يوفعه القاض حتى يكون هو الذي يامر بذلك **ح**  
 رهنه عند آخره بعد ما سلمه الى الموتى من الاول اخذ بغير اذن الاول وسلم اليه لا يكون رهنا  
 فيما بينهما حتى لو قضى الاول دينه لا يكون للثاني حبسه بخلاف بيع الرهن لان البيع يتم بالفقد  
 دون الرهن **باب** **رهن المستعار** **و** **ملك الغير** **ح** استعار شيئا ليوهنه  
 فزهن خازوله ان يامر به بقضاء الدين واسترجاده وكذا اذا رهن شيئا ثم اقرب بالرهن لغيره  
 لا يصدق قول المرتين يوم يقض الدين ورده الى المقوله ولو رهن دار غيره فاجار صاحبها  
 جاز كما لو اعارها ابتداء **باب** **الدعاوى والبيئات في الرهن** **ح** ردة مبيعاً قيمته  
 خمسة وقال كذا كقضيه فقال الراهن لا يقضته سليماً قيمته عشرة واقام البينه فيدينه الراهن  
 اولى **ح** ولو قال شاهد الرهن لا ادري بكم رهنه لا يقبل شهادته **ظ** **ح** اختلاف في الرهن  
 فقال الراهن الرهن غير هذا وقال المرتين بل هذا هو الذي رهنته عندى فالقول للمرتين  
**باب** **مسائل متفرقة** **ش** استحق الرهن فليس للمرتين ان يطالب المراهن  
 فاقامه غيره مقامه **ح** باع ملكا لغير وارثين بالثمن شيئا واجارها المالك لا يصح الرهن ورهن  
 الموصى ببيع وان كان قيمته اكثر من الدين كابداعه ولكن لا يظهر حكمه في حق ساير الفقهاء **عت**  
 عن ابن سلام ترك متاعه عند جليله عليه دين فغاب فصل ولا يعرف له وارث اذا ايسر باع المتاع

ويصدق بالباقي ثم قال **في ح** وكذا الرهن **ح** **ابن الراهن** منذ سنين ولا يعرف حتى يوام  
 ميت واليه رهن فلتسوية **ح** ويرى ولا يمكن له حفظها والموتى ان يبيعها باذن القاض  
 ولا يخذلها بالدين وهذا حسن صحيح لان للقاضي بيع مما يخاف عليه الفساد من متاع المتوفى  
 وضمنه مال الراهن من جنس حق الموتى فلا اخذ **ح** ومن طارحه ليل للرهن فاني الازمان  
 بعد ما اخذ الطارحه عليه **ح** الموتى ينقذ بنفسه الرهن والواهن لا ينقذ له وقد **ح**  
**كتاب المداين** **ح** رب الدين اخذ من المديون متعه وصلت قيمتها على قدر دينه  
 ثم قال المديون اجعلني في حل ففعل لا يبيد رب الدين عنها ان كانت قيمته وان كانت هالكة  
 يبرأ **ح** **ن** نصف دينار فلدفع المديون ديناراً وقال نصفه بحتك وبالنصف اخذ منك كذا قال  
 مضمون عليه النصف بالمقاصه والنصف بحكم القرض لانه مقبوض بعقد فاسد **ح** اخذ من  
 دينه ديناراً فوجده زائفا فحوله في الوث لم يروح ليس له الرد **ح** طلب دينه العشرة من  
 فاعطاه الف من من الخطه ولم سمها منه صريحا ولم يقل انها من جهة الدين فهو بيع بالدين  
 وان كانت قيمتها اقل من الدين فان كان السعريينها معلوماً يكون مباعاً بقدر قيمته من الدين  
 والا فلا يبيع بينهما **ش** **ح** **ق** له عليه ثلثة دنانير فاعطاه المديون ثلثمائة من الخطه وقال في ذلك  
 سار ولم يره حلا عليه ولم يره خلا عليه واخذها ببيع الخطه عن جميع الدين ولو كانت قيمتها دينار  
 من وقال المديون اردت بقولي حتى رضى سار عن جميع الدين قال **ح** **ف** ينصرف الى بيع الدين وقال  
**ش** **ح** **ن** ينصرف هذا اللفظ الى الكعادة قال رحمه الله وذكر هشام عن محمد بن خلفه فقال لو قال الزوج  
 بعثك هذه الدار من مهر كذا فباطل ولو قال بمهر كذا وكذا لو قال بعثك هذه الدار من مهر كذا  
 فهو وكله ولو قال من حقتك فعلى بعضه فاسمه بالمهر ثم قال فهذا يدل على ان الجواب في الخطه كذلك الا  
 اذا صح ما ادعيه من الفرق لكن اظن ان القوف مشكوك **ح** ادعى دين الصبي او المجنون الذي  
 لا يقبل اليه فاستمركه فعليه الدين ولا يسمع بينته وقوله اني اديتك الى صاحب الحق وعن محمد بن اقر  
 له في موضع مال لا يعرفه المقوله ومات فلم يقوله ان ياكله ويحلف عليه ما علم انه اقرب بباطل وعن  
 محمد بن بشجاع شهد شاهدان ان صاحب الحق ابرأ غريمه هذا ليس له ان يحرقه الا اذا شهدوا  
 عند الحاكم فيما موه الحاكم به **ح** عن ابي يوسف قال لا يعلم المقوله به ولا خطه ولا



ولا تعامله بينهما لا يتبعه اخذ الا اذا علم وينا له عليه الا اذا اقر لصغيره بما لم يكن له  
 ياخذ وان لم يعثر اصله وقال محمد بن داود في الوحيين لا احتمال ارشده من قريبه او وجبه  
 بسبب اتلاف شيء لم يعلم المقتول به **ح** ارسل الى صاحب بيده رسول لا يعلم عدالة ولا فسق  
 ولا يقدر به ان غلبت على ظنة الوصول اليه **ق** للمديون طلب القباله من الدين بعد التقضاء  
 ان كان دفع هو ورق الكاتب **ح** وبومات الدين بعد الاستيفاء وبقيت القباله في يده  
 فلا مديون طلبها منهم ان كان الكاغذ مملوكه له فان كانت مملوكه للدين فله طلبه سقر القضا  
 منه او من ورثته اذا لم يدفع القباله ولا يدر في صحة الدعوى القباله من بيان قدر الكاغذ و  
 صفتها وبيان مقدار المالك المكتوب فيه **ح** مات وعليه ديون لا يفي التوكه بها وادعت امراته  
 مهرها فالقول قولها الي مقدار مهر مثلها من غير بينه فتقاضى الغرماء به كما اذا وقع الاختلاف  
 بينها وبين الورثة ولم يلتفت الى ما يتجامل من الفرق وعنه فقضى المديون الدين الموكل  
 قبل الحل او مات فاض من تركته فحوايل المتأخرين انه لا ياخذ من المراجحة التي حرر الماوعة بينهما  
 الا بقدر ما مضى من الايام قيل له القتي به ايضا قال نعم قال ولو اخذ المقرض القرض والمراجحة  
 قبل مضى الاجل فلم يرد ان يرجع منها بحقته ما يفي من الايام **ح** كان طالب الكفيل بالدين  
 بعد اخذ من المديون الاصيل ويبيعه بالمراجحة ساسنين حتى اجتمع عليه سبعون ديناراً ثم  
 تبين انه قد اخذ فلا شيء له لان الماوعة شاء على قيام الدين ولم يكن **ح** فتعبر بقضاء الدين  
 على انسان ثم ابراء الطالب المطلوب على وجه الاستقاط فلم يتبرع ان يرجع عليه بما تبرع به **بط**  
 من قضي دين غيره بسبب فعلا ارتفاع السبب يعود المقضي به الى ملك القاضى ان قضاه بغير  
 اثم وان قضاه بامره يعود الى ملك المقضي عنه خلاف ما اذا تبرع بالمهر عن الزوج ثم طلقها  
 قبل الدخول او جات الفرقه من قبلها يعود نصف المهر في الفصل الاول وكلمة والثاني الى ملك الزوج **ص**  
 ويعود ذلك الى المتبرع وكذا اذا تبرع بالثمن ثم انسخ البيع يرجع في الثمن **ف** المديون دفع المال  
 الى آخر يقضي عنه دينه ليس ان يرجع عليه **م** له ان يرجع **ح** استقضى من دينه دينارين فلدفع  
 اليه ثلاثة يرد من الدينارين فضاء عتق قبل الوت لا شيء عليه ولو تبرع بقضاء الدين عن  
 الميت المفلس لا يستقطبه دينه لسقوطه بهلاك ذمته ولكن لا يرجع على الدين لان حق المطالبة لم

لم يسطر في الدار الآخرة **ش** للمديون السهم قبل حلول الاجل قوبام بقدر وليس الدين منه  
 ولكن سافرة الى ان يكمل فيمنعه من السفر جليداً الى ان يوفيه حقه **ح** فقوى دين غيره  
 ليكون له ما على المطلوب رضى جاز **ط** **ح** خلافة وقال ولو اعطى الوكيل بالبيع الامور  
 الثمن من ماله وقضاء على المشتري على ان يكون الثمن له كان القضاء على هذا فاسداً يرجع  
 البايع على الامور بما اعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله **ح** عن محمد بن الدين ان اسفاده  
 على المسموع في اجره التقاد عليه وزنه على الموفى واجرة الزمان علمه ادعى عليه الفاقضها  
 ثم اقر المدعى انه لم يكن عليه فالمقبوض ملك القابض ملكا فاسداً يجب عليه ردها بعينها  
 ان كانت قائمة ومثلها ان كان وجهها او قضى بها دين **ح** رقب الدين اذا طفر بحسن حقه  
 من مال المديون على صفة فله اخذ بغير رضاه ولا ياخذ الجيد بالودي وله اخذ الودي  
 بالجيد ولا ياخذ خلاف جنسه كالللام والدنانير وعندنا ثا في اخذ بقدر قيمته وعن  
 ابي بكر الرازي له اخذ الدنانير باللام وكذا اخذ اللام بالدنانير واستحساناً لا قبالاً  
 ولو اخذ من الغريم غيره ودفع الى الدين قال ابن سلمه ما هو غاصب والغريم غاصب الغاصب  
 فان ضمن الاخذ لم يصرف قصاصاً بدينه وان ضمن الغريم صار قصاصاً وقال نصير بن يحيى  
 صار قصاصاً بدينه والاخذ معتبر له وبه يفتى ولو غصب جنس حقه من المديون فقصمه منه  
 الغريم فالمختار هنا قوله ابن سلمه والمديون اذا قضى اجد مما عليه لم يحسب الدين على القول  
**ش** **ح** بخلاف الزور **ص** اعطى المستقضى المقرض ما لا يمتثل الجيد من الودي وياخذ  
 منه حقه فملكه في يده هلكت من قال القاضى في قولهم جميعاً لان الاخذ للتجديداً للاقتضاء **ح**  
 دفع المديون الى الدين حقه ثم دفعه الدين اليه لينتقله فملك من مال الدين ولو دفع المطلوب  
 الى الطالب حقه دايناً وقال ينتقله فان لم يرج فردها على ففعل فلم يرج فله الودي استحساناً  
 لاقياساً كذا قاله ابو يوسف **ح** والظاهر انه قول الكل بخلافه لو باع عبداً او جارية فوجد  
 بها عيباً فقال البايع اعرضها على البيع فان نفقت والافردتها على فغرضها ليس له ان يرد  
 بذلك العيب **ح** له على كل واحد منهما خمسة دراهم فاخذها منهما ثم وجد بعضهما بشربة ولا  
 يدري لمن هو فليس له رد شيء على احد منهما حتى يزد على خمسة فان كانت الشربة خمسة فله

في اخذ الدين على المديون

في اخذ الدين على المديون











انها لا تنفس **ط** مثل **ح** استاجروا صنادقها مزادة فكلوها المزارع ثم المبتاجر  
 آخرها من آخر قبل ان يبيدها المزارع صح ان كان البذر من المستاجر ولو لمزراع ان يطالب  
 المستاجر باجره مثل عمله **فع** عمل لولم يشترط على الحراث حفر النهر فاستعمله الحفر لا يجلبه  
 اجروا حفر **باب** **فما يتعلق بالمعاملة والكروم والاشجار وغيرها**  
**فح** دفع كوما معامله فاشترى واصحاب الكروم يدخلون فيه وياكلون الثمار لم يضمن  
 صاحب الكروم ان اكلوا منه بغير اذنه وكذا لا يضمن ان اذن فيه لمن لا يجب نفقته عليه ويضمن  
 نصيب العامل اذا اذن لمن يجب نفقته عليه لانه يصير كانه فبعض ودفع اليهم قال رحمه الله  
 هذا اذا كان الكروم مشتركاً بينهما شركة ملكا وكان الزرع بين الاكار وصاحب الارض وبين  
 الشريكين واصحابهما يدفون المسنابل قبل الدوس وينفقونها واما اذا باع ثمار كروم ثم اصاب  
 كانوا ياكلون الثمار ينبغي ان لا يضمن صاحب الكروم ما اكلوا باذنه وان كان يجب نفقته عليه لانه  
 ليس ان ياخذ من هذه الثمار بنفسه فلا يصح اذنه بخلاف الاول **باب** **مسائل متفرقة**  
**شم** جمع سرقينا وكان التراب من ربا الارض والبقير من المزارع فهو مشترك بينهما لان الحفظ  
 بالاذن **ح** السرقين كله للمزارع وعليه قيمة التراب ان كان له قيمة والا فلا وان كان احد التراب  
 باذنه فلا شيء عليه **فم** السرقين كله لرب الارض قال رحمه الله وهو الاصح فان المزارع لا يجمع  
 السرقين لنفسه بل ليلقبة ارض ربا الارض عادة **فم** قال الاخر غرض اصطلحك للذاتي  
 ففعل فالسرقين لصاحب الذابة ولو قال صاحب الاصطبل اوقع في دابتك لتبنت في اصطبلي  
 فالسرقين له **فم** السرقين ان التي الخمسين في الوجوه كلها من العصب والاعانة وان كان عين  
 صاحب الاصطبل موضعاً معروفاً لجمع السرقين فهو له **ح** الخرافون الذين عليهم قرض لارباب الاراضي  
 لسواد البلد يخرجون السرقين منه فهو لهم قبل الادخال في الارض الا اذا قال له رب الارض خذ السرقين  
 من مكان كذا بعينه فيخيل ان يكون له لصحة الامر ولو اخرج المستاجر فلو ربا الارض ان صح  
 الاجارة **وس** دفع لارض من مزاده الى المورج بعد التسليم جائز ان كان البذر من قبل المستاجر  
 والا فلا **ح** اللادي يضمن بترك الحفظ كدسه ليل اذا كان الحفظ عليه متعارفاً والمزارع بالربح  
 لا يستحق من الثمن شيئاً والمزارع بالثلث يستحق النصف لكان الثغاف **فك** عمل الثمن والبقل

بين المزارع وبين صاحبه ارباعاً وفي شروط الحاكم الثمن لصاحب الارض في ظاهر الرواية الا  
 اذا شرط الشريك فيه قال استاذنا رحمه الله والمختار في زماننا جواب **ح** انه لا شيء للمزارع  
 بالربح من الثمن لكان العرف وظاهر الرواية **كتاب** **المضاربة** **باب**  
 ما يصح من المضاربة وما لا يصح وما يتعلق به **فح** دفع اليه عشرة دنانير ليشتري بها الارز  
 الخام ويدفعها ويبيعها والربح بينهما نصفان صح الشركة ولا يضمن المضارب شيئاً من النقصان  
 فان شرط عليه **ح** دفع المضارب بواحد من العنان الباز من مال الشركة لا يضمن واعطاه  
 من ماله ينبغي ان يكون له الرجوع لانه حافظ فيه دلالة واحد المضاربين بمثل البيع دون  
 صاحبه بخلاف الوكيلين **ط** المضارب اذا كان يدفع الثواب في سوق المتاع فهو من راس  
 المال **فع** لو اقم المضارب الوضعية وقال رب المال بل اركب ففوض بينهما براس المال لم يصح  
**سس** اعطاه دنانير ومضاربة ثم اراد القسمة له ان يستوفي دنانيره ان ياخذ من المال  
 يقضيها قيمتها يوم القسمة لا يوم الدفع **كتاب** **الشرب** **ح** خايط فيه حوض  
 فيه ما يحتاج للحيوان اليه لبعدهم عن الماء ولو ترك بانه مفتوحاً يخاف من السحق في التمار  
 فيه فله ان يغلق بالخايط **م** يجوز دفع الجهد من الخايط التي في بلادنا للشغف كالحمار ولو سقى  
 ارضه فابحله الماء فيه فلكل واحد دفع ذلك الجهد الا اذا اعد ارضه ليتجرل الماء فيه **ب** الخايط  
 يملك الخايط بنفسه الاحتياط ولا يحتاج الى مشقة ويجعه حتى تثبت له الملكة الساقية من البئر  
 بنفسه ملاذ الروح حتى يحكمه من راس البئر خلاف محمد فيه **باب** **الضمان**  
**ع** سقى الاراضي ونحوه **وس** سقى ارضه ولم يستوثق في سدد البئر حتى افسد الماء البئر  
 واخر حجاره يضمن اذا كان النهوض توكاً وقصيرة الشدة **شم** له نه لم يحفظ شطه واراد الماء  
 وعوققت ارضه لم يضمن **ح** فسخ الماء الى كونه واشتغل بعمل آخر فلم يشغره حتى امتلأ  
 وجا وزل الخياط دم الماء وافسد زرع جاره يضمن **حت** ولو ملأها حتى خرج الماء ضمن وان  
 كان غاسطاً هذا اذا كان ارضه الساقية كمال لا يستقر فيها الماء فاما اذا استقر فيها ثم  
 خرج لم يضمن **ح** حذر مشترك بين الحيوان على راسه راقد ويقتله كل واحد من الشركاء  
 يسقى ارضه وشدة عقيب السقي به جوت غادتهم فركه احداهم مفتوحاً بعد السقي حتى عوققت



ارض بعضهم لا يضمن لما كان له حق الفتح والسقي **باب احياء الموات**  
 ولم وكل رجلا باحياء الموات فاحياه فهو للموتى كل ان اذن الامام له في الاحياء **ففعت**  
 ارض غرق وصارت بحرا ثم نصيب الماء عنه وجوبه بوجه آخر ثم جاء آخر انسان وعمرها  
 فيه اختلاف المتقدمين قيل لم يملك القديم وقيل لمن احياها وفي زكوة وكيفية الساقط  
 عقيل مسائل الارض الموات فان كان لها ارباب ولها اثار عمارة من سبتيات وغيره  
 ولكن لا يعرفون ذلك كونه مواتا عن تحمل لا يبيع لاحد ان يبيعها ولا يأخذ منها طيناً وفي  
 رساله ابي يوسف في الموات في احياها قال رحمه الله ورايت في هذه الوسائل والمأفوم من  
 اهل السواد وغيرهم من اهل المدينة ومكة والحجاز والبلخ بادوا فلم يبق منهم احد  
 بقيت اراضيهم معقلة ولم يكن في يد احد مزارع ولا غيره ولا احد يدعى فيها دعوى فاخذها  
 رجل فعمرها وبنى فيها وغرس فيها النخل والشجر والكريم وكري فيها انهاراً وادى فيها خراجها  
 فهي له وهذا هو الموات وليس للامام ان يخرج شيئاً من يد احد الا بحق ثابت معروف قلت  
 فهذا يشبه الموات يكون لمن احياها لكن الامام ان يرد فعلها الى من استأنها كانت ارضه  
 او ارض مورثه وعلى هذا لا يتحقق الخلاف بين ابي يوسف ومحمد فيهما الله قبل اثبات احد  
 فيها فاما اذا ثبت فهو اولى بلا خلاف كما في العهد الماسور يجد المالك القديم فقد اطلق  
 القدر في مختصره ان الاراضي المملوكة اذا انقطع اهلها موات وذكروا لقطع والنصوى  
 في شرحها للمختصر موات اذا كان مملوكا في الاسلام وعليه بوالعمارة ولا يعرف له مستحق  
 بعينه بحواله احيائه وقال الشافعي ان كان من املاك المسلمين لا يملك بالاحياء **باب**  
**مسائل ما لا يورث** داران جارين سطحاً حديهما اعلى ومسيل مائه على الاخرى فلهما  
 جمل الاسفل ان يرفع سطحه ويبنى على سطحه علواً لا يضر في ملكه وليس لجاره المنع ولكن  
 يطالبه بوجه مسيلة فان انهدم الاسفل لا يجبر صاحبه على البناء ولصاحب المسيل ان يبنيه  
 ويمنع صاحبه عن الانهيار الى ان يقطعه ما انفق فيه **باب حكم التراب الذي يلقى**  
**في احوال النهر** ثم التراب المستخرج بالكون الذي يوضع على جانبي النهر يختص به من وضعه كجانبه  
 اذ لم يصرف بالنهر اخذ وقال شهاب الاميري هو مشترك بين اهل النهر والمشتوك قال رحمه الله وسألت

فعم

فعم ومعه **باب** فاصبر في الانهار التي في القرى كمنزها اهلها في الربيع ويؤمنون بالتراب الخافتي  
 النهر هل احل ان يأخذها فقال نعم اذ لم يصرف ذلك بالنهر فقلت له ذلك فقال لا نه جباح  
 فقلت اليس الحامزون استولوا عليه بالحفر حمله فقلت لا استنبلا لا انما يكون سبب الملك  
 اذا كان على فصد التملك والحفر لا يصدون به التملك كن احتش حيشش النهر ليمزول الماء  
 من جوى الماء فلذلك احل ان يأخذ ذلك الحيشش وكان شيخ الاسلام غلام المروزي يصوبه ذلك  
 قلت وهذا حسن جداً وبهذا تبين ان جواب **سما** هو الاصح لان النهر بل جمعه الماء فيه  
 فكان مباحاً ولم يفصل احد غلته فبقى مباحاً **عك** كحيز اخذ التراب من القرى القديمة باذن  
 الحاكم **باب مسائل متفرقة فعم** اذا تصرف الوالي من الخراج الى حفرة النهر  
 لكن يحفره الناس بانفسهم في تلك القرية افوا لا يحفرون فيه اصلاً ولهم ان يكره لهم  
 بسقي اراضيهم اذ لم يكن سقيها الا بالحفر **ثم** نهر مشترك بين قوم معلومين فامتنع بعضهم  
 عن الحفر ثم سقى ارضه منه لا يمكن شبهة الخبيث في ارضهم ولو كان لضيعة حق الشرب من نهرين  
 فباعها بحق شرب احد النهرين فليس له ان يحفر ماء النهر الاخر الى ضيعه اخرى **فعم** لارض  
 مرتفعة لا يسقى سيقاً الا وقت المثل يجوز له ان يسد النهر يوماً او دونه بغير رضا الاسافل  
 لسقيها ولا يكف نصيب الدالية لان فيها حرجاً عظيماً وانصرف في العام يسير ومثله عن الواسي  
**كتاب الاشربة فعم** خطوط تحت وزالت مزارعتها بالطنخ يحل شرها  
**كتاب الاكراه فعم** متغلب قال لرجل امان يبيع هذه الدار بكذا او  
 ايدفعها الي خصمك فباعها منه فهو بيع مكره ان غلب ظنه بحقيق ما اوعد قال رحمه الله فهذا  
 اشارة الى ان الاكراه ياخذ المال اكراهاً شرعاً وفي **بط** الفاظ متعارضة الدلالة ولم يجد فيه رواية  
 الا هذا القدر **فعم** ثوبح امرأة سرا وادان ثوبه من المهر فدخل عليها اصدقاؤه وقالوا  
 لها امان ان ثوب يبيته من المهر والاقلنا للشحنة كما حفاصان فنشور وجهك فابراته خوفاً  
 من ذلك فهو اكراه ولا يبرأ ولو لم يقولو فنشور وجهك والمسئلة جالها فليس باكراه **فعم** ولو  
 قال ادفع للحفي اعم من مائة دينار فيضربوك ويفعلون فحقك كذا وكذا عن انواع المضار  
 والافقزلى بمال او فعم في كذا فخاف لك الفير منه لا سنبلا ولا الخفا عه والاراك في زماننا فباع



او اقرينفد لان هذا كحيف ممن توعده ذلك والظاهر انه لا يبذل الماله لهم **قال المدبون**  
ادفع الي القبالة وافزانه لاشي لك على والا قول انه يدرك ذهب شمس الملك فذبح القبالة واقر  
انه لاشي له عليه فهذا معنى الاكراه وله ان يدعي دينه عليه وكان جوابه عقيب اخذ شمس  
الملك حصا دنته وقبله وكان خباء امواله عند الناس وكل من كان يخبر عنه الغازان عد  
ماله يوحده يوحده ويطلب منه ذلك بجراد اخباره بغير حجة معتبره فكان ذلك الزمان زمان  
الخوف الشديد من هذا القول قلت فعلى هذا يخوفهم بالغرم انه وجب مال الغايب عند التتبع وعلمهم  
بعد الفتنة القاتلة في معنى الاكراه ايضا الى ان يسكن هذه الفتنة ويعود الامن في الاموال والارواح  
**فعنت** خاسم زوجته واذاها بالضررب والشتم حتى وهبت الصداق منه ولم يعرضها فافا البراءة  
باطلة **حم** هذا رجل يضرب حتى يبيع ماله او يراه عما عليه فهذا يختلف باختلاف دول الوقت  
فربما انسان يكون القول الشديد في حقه اكراهه او يبا انسان لا يكون الضرب في حقه اكراهه **في**  
فل لرجل اما ان يشرب هذا الشرايب وبيع كرمه فباع فهو اكراه ان كان شرايبا لا تحل والا فلا  
قال رحمه الله فعلى هذا اذا قيل له اما ان تربي بهذه المرأة او يبيع كذا فباع لهم نفقة وكذا  
في حقه من المحرمات **سبح** اكره على البيع والشرا في الفسخ للمكروه لا للطابع بخلاف بيع الفسوط  
ونكاه فان لكل واحد من المالك والعاقلة الاصيل خيار الفسخ قبل الاجارة **فوطم** اكرهه يقتل غيره  
فقتله المقتول عليه دفعا عن نفسه لا يجب فيه المكروه على المكروه **ح** ضرب امرأته ضربا شديدا حتى  
اذا اختلفت نفسها منه بمهرها ونفقة عذتها واناث بيتها فان كان الضرب لاجل الاختلاف فلها  
ان تدعي في ذلك والطلاق واقع **فع** اكره على قبول البوديعة فتلفت في يده فلمستحقها تضمن الموضع  
**كتاب الماخولون** **هم** اذا اذن القاضي للصغير في التجارة وله ان  
او جده صار مافونا **ح** رهن عنده المادون المديون ما بين من اموالهم فللمغرم ان يضم المدينين  
لان بالابق صان مستوفيا لدينه لان الاباق هلاك فكانه باعه من المدينين ويوباعه فللمغرم  
ان يضموا المدينين وهذا **ح** قال العبد اشترى نفسه فاستدان من انسان ومات العبد  
قبل ان يشتري نفسه منه وبقي العبد في يد المولى فلصاحب العبد ان يسترد هاهنا **ص** استودع  
صبييا العاقا فاستهلكه الم يضمن عنده ما وقال ابو يوسف لو ضامن به ماله وان استودعها عبدا

مجورا فاستهلكها ضمنها بعد العتق عنده ما وقال ابو يوسف فباع فيها وان هلك الا فاعندك العتق  
والمجور فلا ضمان عليها وان كانت الموديعه عبدا فقتله الصبي او العبد المجور فمقتلهما عند اليس  
بوديعة عندهما والنوف بين العبد وغيره ان المولى لا يملك رفعه فلا يصح تشليطه بخلاف المتاع  
والدابة فان كان ماذونا له فبعض البوديعة او التجارة او مكانا فاستهلكها فاعليه ضمانها  
قال رحمه الله ورأيت في نسخة عتيقة من شروع المتقدمين ان اودع عند الاب مالا فاستهلكه ابنه  
الصغير ومضى في عياله ضمن الصبي ولو اودع عبد الصبي عبدا جرحه فانه يضمن كما لو قتله ولو اودع  
ماله في الطريق في اصبي واستهلكه ضمن الصبي لان التشليط حصل للمجور فلم يصح والوديعة  
كانت دابة فركبها الصبي المودع حتى عطبت فعلى الخلاف ولو استودع ام ولد الرجل او ولدته  
المجور بن فعلى الخلاف ولو اقرض صبييا مجورا او عبدا صغيرا مجورا القاه فاستهلكه با قبل  
لا ضمان عليه لانه لا حال ولا اذن الثاني بل اختلاف وقيل بان الفرض على هذا الاختلاف وهكذا اطلق  
الكرميني في طريقته ولم يقيد بالعبد الصغير ولو باع منها طعاما فاستهلكه فعلى الخلاف  
ولو اقرض مسكران فادفع عبد اخر يضمن وعن عبد ارحم الكميني ان السكران كان لا يعقل الا بض  
من السماء لا يضمن بالاستهلاك **حص** اودع صبييا قد عقل طعاما فاكله لا ضمان عليه وان اودعه  
غلاما فقتله فهو ضامن قيمته على العاقلة عنده ما قال ابو يور والخلاف في الصبي العاقل فاما النكر  
لا يعقل يضمن بالاجماع لان تشليطه هذا وقال احوه القاضي الصدوق على عكسه وهذا **في** خلاف  
تأبته العبد المجور وهو ابن سبعين سنة ايضا والخلاف في الايداع والاعانة والقوض والبيع وكل وجه  
من وجوه التشديد اليه واخذ **سبح** فالخامس ان هذا ضمان عقد عندهما فلا يوجب ان على الصبي شيئا  
لانه ليس من اهل التزام الضمان وعند ابو يوسف ضمان فانه من اهل التزام ضمان الفعل  
**كتاب الجنائيات** **باب** ما يجب فيه القصاص **م** قصد غيره ولو  
نايم فسال منه الدم حتى مات فعليه القصاص **فع** ذكر القاضي القضاة في التوبة ان الاعام شرط في استيفاء  
القصاص وبه يعجز اهل الوصا ويسوون بينه وبين الخرد وعند الفقهاء لا يشترط ذكره في  
**حص** في الكافي لا يسمي عير المتكلم وكتاب التوبة انه لا يصح توبة القاتل حتى يسلم نفسه للقود  
يعرفوا وليا الدم انه لا يتبع من ذكر ان ضمموا على طلبه منه **ح** امرأة قطعت في ابني امرأة اخرى



عند الراس ومضت منه فلم يبلغ النوايا ان النهاية القديمة لم يثبت كقطعت فيها حكومة  
عدل **ق** قطع ذواته امراته يستنبأ في حولا فان نبئت فلا شيء عليه وان لم يثبت عليه  
حكومة عدل وهو اختيار الطحاوي كغيره رجالا سني بجلال حظا فالدية في مالها  
لا تباح على كل واحد منهم دون ادنى الموصحة ولو كذا رابعه رجلا فسقط بغيرهم سني  
المضروب وانكسر سني اخر منه فلو عرف اخرهم مضربا بغيره الدية فالأفلاشي عليه ولو  
كسر سني انسان فاستوتوا وحررت او اخضرت بحب تمام الارش في ماله وفي **ح** حكومة عدل  
وجواب **ب** هو الصواب ولو امر رجلا لينزع منه لوجع اصابعه وعين السني والمأمور لينزع  
ستة احرهم اختلغا فيه فالقول للامر فاخلفوا الدية في ماله لانه عام في سقط القصاص  
للمشبهة **ق** قال آخر ارم سهما لاخذ فرجاءه ولم يمكنه اخذ فاصا به عينه فذهبت  
لا يجب على الرامي شيء **ب** لا شك في وجوب الدية انما الكلام في وجوب القصاص لانه قال في الكتاب  
اذا صار ما يقال بالفارسية مشتت فذن فذهبت عن احدها ما يجب القصاص في المكن لانه  
وانكسر واحد منهما للآخر دة قال رحمه الله ذكر مسئلة التفاد ب **ط** في موضعين لكن لم  
يذكر قوله دة دة **ح** ضرب رجلا فقتل احدى اذنيه كعب يصفو الدية وان لم يذهب اليه  
كما اذا ذهب بالضرب ضربه واحد بغيره ولو ضرب انفي رجل فانفتحت احدهما او كلاهما فيجوز  
عدله ولو ضربها فانه تقع حبيضة ما تخووه عدله وقبل الدية ولو ضربها ففقدت مستحاضة  
في حكومة عدله ولو كرهه فسقط منه المخوكة قبل ذلك عدله ولو سقطت بعد ثلاثة ايام ولا يدرك  
امن الوكر ام من التوكر السابق ايضا في الوكر وان تاخر السقوط لانه احرالين ويجب  
حكومة عدله **س** لا يعلم فيمن اطلع في ملك غيره ففقت عينه شيئا منصوصا عن اصحابنا و  
مذهبهم انه قال ابو بكر الرازي هذا ليس شيء ويلزم حكم الخيانة وقال الشافعي هو هدر كما الغضوص  
اذا انتزع يده المغضوضه فانكسر سني الفاضل بقوله علم من اطلع دار قوم بغير اذنه ففقت عينه  
فلا دية ولا قصاص عندنا الا حادىث بحوله على ما اخالم يمكنه دفعه الى نفى العين وثمة هدر بالاجل  
وفي كبر الواس اذا انظر في باب **ب** اراد ان ينفق عينه صا حبالا لا يضمن ان لم يمكن بحسه  
من غير وفق العين وان لمكنه يضمن وقال الشافعي لا يضمن في الوجهين ولو اودخل راسه فماده

قال

الدار ففقت عينه لا يضمن بالاجماع لانه شغل ملكه كما لو قتل ما اخذ ثيابه فدفعه حتى قتله  
لم يضمن وانما الخلاف فيما لو نظر من خارجها **باب التمسك بالالتلاف**  
**النفوس والعضو والرواب وغيرها** **ش** حوض حريم وقف في طريق المسلمين انكشف  
فوقع فيه صغير فملك فالدية على عاقلة الموقوف عليهم **ح** فوعده صبي لضربه فخاف  
فذهب عقله يضمن الدية ولو خاف منه من غير ان يخوفه بان نقب اللص البيت فخاف من  
البيت وحصل به تلف لم يضمن الساوق كذا لو قستور من سور فجأة فخاف منه دابة او  
انسان **ط** وضع شيئا في الطريق فنشرت عنه دابة وقتلت انسانا لم يضمن **ح** ولو غشي هو  
فخوف صبي او عبد فجئ يضمن **ق** ورث من خايط في الطريق فنشرت الدابة وقتل جرة  
وبس عليها وهلك لا يضمن وكذا الوصاح على دابة فنشرت وقتل حمارا وهلك وقال بها  
الدين الاسيحي يضمن الوارب والصباح قيمة المهلاك **ح** يسبحا اخذ الجمل من طريق البهايم  
الى شرب الماء فقتلت فيها بهيمة لا يضمن **ب** نقب موضعاً من حوض لسقي الماء فوقع فيها افعى  
فتلف فعليه الضمان **ق** مثله كمن وضع قنطرة على نهر العانة وهلك بها سبي يضمن **ح**  
لانه عاقلة لانه لا يضمن مادون برفع الماء ولا يضمن ياء له الا بالنيق **ح** انقلب فاس من يد  
قصاب كان بكسر العظم فالتف عضوا انسان يضمن وهو خطأ والدية في ماله لانه لا عاقلة  
للج **ب** امرانه عطت فذرا اخرى فعلى فانضبت منه شيء من شدة غليظا له واهرق رجل صبي يضمن  
المعطية **ط** غسل الى سلطان رجلا وادعى عليه سرقة وطلب منه ان يضربه حتى يقر فضربه  
موتة او مرتين ثم اعتل الى السجن فخاف المحبوس مضعد السطح لنفوسه سقط منه ومات وقد لحقه  
غرامة بهلك الحادىث وظهرت السرقة في يد غيره فلورثته عليه الدية وقيل المحبوس مستقيم قال  
لتلميذه في شويه عمك المسجد خذ العواد فاخذه والاستاذ حررك الخشية المعروضة **ح** فادوز  
فسقط السقف وفوال الى الخارج وهلك التلميذ يضمن ان كان ذلك بفعله ولم يقدر على الانتقال  
والقوار وكذا لو رفعوا سفينة لاصلاحها وقالوا للتلميذ ضع العواد تحتها فوضعها وجريها  
2 برام الى فسقطت عليه فيموتون **باب امر الغير بالجناية** **ق** امر ابنه البالغ  
ليوقد ناراً في الرصنه ففعل ونفذت الى ارض جاره فانلفت شيئا يضمن الاب لان الامر صحيح

فان خطا الدين النجاش



فانتقل فعل الابن اليه كما لو يابسه الاب ولو استاجر بخارا ليسقط جداره على قاعة الطريق  
فعل في تلف به انسان فالصمان على النجا لعدم صحة الامر **في** امر صبيًا لياقي له بالنار  
من باع فلان فجارها وسقطت منه على حشيش وتقدت الى الكدش فاحرق يضمن الصبي  
ويرجع به على الامور **عبد** محجور حتى يملك مال فباعه المولى بعلمه بالجناية فيه وفيه العبد  
يباع فيها على من اشتراه بخلاف الجناية على النفس **في** معنى لو لم يورث نصف النصارى من سقط  
الكل ولا ينقلب الباقي مالا **باب** **جناية الصبيان والمجانين عليهم**  
**ثم** صبي ابن ثلاث سنين وحق الحصانة للامم فخرجت وتوكت الصبي فوقع في النار يضمن الام  
**ط** لا يضمن في بنت ست سنين **س** امرأة يضرع احياها فيحتاج الى حفظها لانها يقع فساد  
او نار وهي متول النزع فقلية حفظها وان لم يحفظها حتى التقت نفسها في نار عند الضرع  
فعل النزع ضمانها وكذلك الصغيرة التي تحتاج الى الحفظ وهي مسلمة الى الزوج ان لم يحفظها  
ومبتعها ضمن **ثم** مقام بعث صبيته ليحيي بنار يضرع اذن ابها فاخترفت يضمن ان كان  
صغورها بحت لم يمكنها حفظ النفس والا فلا **ح** امرأة سركت ولدها عند اخوه محمدا صاحب  
دار حتى رجع فادعت وتركه فوقع الصغيرة في النار فعلمها الدية للام وسائر الورثة ان كان  
من لا يحفظ نفسه **ط** اودعت صبيته فوقع في النار فماتت فان غابت عن بصورها ضمن  
واله فلا **ابو الفضل** صغير بين بلعبان وضرع احداهما صاحبه فانكسر فخذه ولم يخبر حتى  
لا يمكنه المشي فعلى اقرباها الصبي من جهة ابيه خمسماية دينار **ن** صبيان يرمون لعبا فاما  
صاحب سهم احدهم عين امرأة وهو ابن تسع سنين ونحوه فالديه في مال الصبي ولا شيء على الاب  
فان لم يكن له مال فظنوه الى ميتة قال ابو الليث واما اوجينا الدية في مال الصبي لانه لا يترك لهم  
عاقلة قال واما اذا كان للصبي عاقلة وثبت بالبينه فعلى عاقلة ولو شهد الصبيان او اقرب  
الصبي لم يجب على شيء **في** نزع سن امرأة فتجن يوما وتفتق يوما فحكمه عدل **باب**  
**مسائل السقوط والعتور في** وضع شيئا على طريق العامة فعثر به انسان فسقط وهلك  
ذلك الشيء من غير قصد منه يضمن هو الصحيح **في** **ع** وضع رقعة الطريق فعثر به انسان  
فهلك يضمن ان كان وضعه لعدو الا فلا **ط** ان كان ابصره وعثر به عليه يضمن والا فلا

**باب** **بناء القنطرة وحفر البئر ونحوه في الطريق** جعل قنطرة على نهج  
عام باذن رجل من عوض الناس وناذن الامام فهلك بها دابة الاذن يضمن الباني ولا يعمل  
اذ له في حقه ولا حق غيره **ط** احتفر بئر في طريق مكة او غيره من القضا في غير حرج الناس  
فقال اذا احتفرت الطريق مكة او غيره من القضا في فلا ضمان عليه في ذلك بخلاف الامصار الا  
يروي انه لو ضرر هناك فسطاطا او اتخذ تنولا للخبز او ربط دابة لم يضمن ما اصابه لك  
قال رحمه الله وتعليل القاضي للصدر في شرحه ان الطرق التي في القضا بها حكم القضا في لانهم  
ان يوروا في موضع آخر كما يورون فيها فلم يتعين للمور بخلاف طرق الامصار وفيها بين للارض  
لانها لا يباح الانتفاع له الا بالمور بل على ان خاض البئر في طريق المغاور وغيرها لا يضمن قال رحمه الله  
التقيد **ط** في غير المحرر صحيح فانه نص في **ش** فقال وهذا اذا كان في غير المحرر فاما اذا  
احتفرت في محلة الطريق فهو ضمان لما يقع فيه قال رحمه الله وهكذا فضل الجواب في نصيب  
في طريق مكة او طريق آخر **ش** حفرة في غير المحرر قال رحمه الله والحفر للمار وللصدر  
سواء **ح** قد الحفارة رجله فخرجت عن الدكان الى الممر وعور في حقه الا سقى للفيل فتعلق بملايه  
امرأة فقتلتها فخرقت بمدها لا يضمن الخفاف **باب** **الجناية على الدابة ثم في**  
قطع لسان الثور يلزمه كمال القيمة لفوت الاعتلاف **في** **ط** **ثم** في قطع لسان الثور والحمار يلزمه  
النقصان **ت** هذا الجواب عما يستقيم في الحمار **في** **ش** مثله **ع** ولو فقا عيني حمارا لصاحب  
الحمار لانه قد ينتفع به للاستعمال في قوله حنيفة لا ياخذ النقصان **في** **ط** فقا عيني  
حمارا فعليه ربع قيمته ثم اذا فقا والاخرى فقا فاما جميع القيمة ان سلم الحمار وقال  
فخر القضاة يجب نصف القيمة بخلاف الاودي **ح** جاز باتانه الى حمار غيره مشدود وبالطول  
ح حكاك وانزى عليها ذلك الحمار فحصل نقصان نسبتة لا يضمن لان الحمار نوا عليها باختيان  
والانزاع ليس بسبب النقصان غاليا فلا يضمن بخلاف اسلاء الكلب وغيره **ب** ضرب ثور غيره  
فكسر ثلاثة من اصلاعه فان هلك قبل ان يقبضه المالك يضمن كمال القيمة بالاتفاق وان قبضه ولم  
يهلك يضمن النقصان وان هلك في يده فذلك عند ما وعندا حنيفة يضمن كمال القيمة ولو خلى حمار  
الفيل القوي فاهلك حمارا اخر خلا في موضع له حق التخليه فيه لا يضمن **في** **ح** **ثم** استملك عجل غيره



فيبس لبن أمه فيضمن نقصان البقرة وكذا الوساقي تاتاة الغير من موضع فذهب معها  
 الحش ثم اتى بها الى مود ذلك الموضع فجاء بها الحش واكله الذئب فيضمن ويثبت بهذا انه قد  
 يصير غاصبا ضلما وان لم يوجد فيه فعل المصوب **م** وان رمى بقلنسوته الى اجل بعين فضمن  
 بجله بسببه على جدار وانكسر فيضمن **ح** ودخل رذعه جل غيره مرارا ولا يطبق منعه فبسه  
 حتى يحى صاحبه ثم غاب الجمل من الاصطبل فوجد مكسورا لرجل فان لم ينكسر حبسه فقبل  
 لا يضمن وقبل يضمن مالم يتسلمه الى صاحبه فالراي فيه التماسي ولو سلم حاره الى المزارع  
 ليشده في الدالية ففعل ونام وانقطع حبله ووقع في المفرة ومات لا يضمن **باب**  
**ما يضمنه المالك من الزرع وغيره** **يت** زاع ساءل الغنم من الراعي الحار او المترك  
 ليبيتها في ضيعته كما هو العادة ففعل وبيتها فيه ونام ونفست الغنم في زرع جاره لا ضمان  
 على احد لان جرح الجار جبار **شم** **ف** نور بعنا واكل الثياب وساقه صبي صاحب الثور الى قبا  
 في اشجاره ثياب فقبل للصبي اخفا الثور وخفه فلم يفعل حتى اكل ثوبا منه يضمن الصبي وان لم يكن  
 متمكنا من دفعه لا يضمن الا اذا اقرب منه **ح** له كلب ياكل غنم المكوم فاشهد عليه فيه  
 فلم يحفظه حتى اكل الغنم لم يضمن وانما يضمن اذا اشهد عليه فيا يخاف تلف بني آدم كالخايط  
 المائل ونحو الثور وعقوا الكلب العتور فيضمن اذا لم يحفظ ولم يهدم الاغنيى والاموال تنبعا لها  
**ن** ادخل ثور في السوق خائفا فهو بمنزلة صبي لا يضمن **م** ربط كلبا على طريق  
 القامة فاشهد عليه فلم ينقله حتى نطح صبيبا وكسر شئيه يضمن **م** **ق** خلى ثور في اصطبل  
 غيره لصاحبه ونطح ثوره الاخر لا يضمن **ف** **م** سرح ثوره الى كورة جاره ليعتلف فطخ اثنان  
 صاحب الكوره باخواجه عنها فلم يخرج حتى نطحا لم يضمن **شم** جاري احمره بالبيعبرها وجاء  
 من جانب اخر صبي غير بالغ مع العجلة فقال له الراعي امسك الثور مع العجلة حتى يتوالا حمره فلم يمكنه  
 امساكه فعنى ورفع الحمار في النهر لم يضمن وكذا الراعي ان لم يمكنه امساك الحمار ولا يضمن **ح** امسك  
 العجلة صبيبا فكسرت جلده وصاحبه اذ كب عليه وقال كنت نائما فعليه ان يشال الكسر ويوضع التبع  
 خابله من الضمير او طاعا الشارع ورجع العواد في العجلة الى السكة وانكسرت ملك الخابية وكانت  
 في غير خابية فاراها يضمن **ح** ولو وضع خابية على باب دكانه فجاء رجل بوقر حمار شوك فصاد منها

فيضمن  
 فيضمن  
 فيضمن

فيضمن  
 فيضمن  
 فيضمن

بقعة وهو يقول كوست كوست يعني السكاليك كسرها فيضمن **ط** بعدد ولم يضمن اذا لم يعلم  
 ذلك ولا فيضمن **ن** فصار اقام حمارا على الطريق عليه ثياب فصادمه اذ كب فزق الثياب يضمن  
 ان كان يقصو الحمار والثوب والاقلا قال رحمه الله اما اقل به **ح** **ق** من الضمان مطلقا حسن  
 لانه حتى **ط** بعد هذا عن ابي الليث عن ابي انا خلا فذكرتم قال ولكن لو اقلنا ما ذكرنا او لا مفتي فلا  
**ص** جفقا فصار ثوبا على جبل فرت به حمله فزقت لم يضمن والضماني على سابق الحموله ولم يفصل  
 بينهما اذا ابصروا ولم يصبوا لان سوق الدابة في الطريق مباح مقتيد بشرط السلامة **ح** دخلت دابته  
 زرع غيره فبسه ولو دخله ليخرجها فبسه ايضا لكن اقل من الدابة حب عليه اخرجها ويضمن  
 ما اتلف ولو كانت دابة غيره لا يجب ولو اخرجها فبسه لا يضمن لانه خافون في ذلك لانه من  
 الجانبين **ح** راي حماره ياكل حنطة غيره فلم يمنع حتى اكلها ففيه اختلاف المشايخ والصحيح انه  
 يضمن **ف** **ق** صبي عاقل اشلى كلبا على غنم اخر فنفت وخسبت ولا يدرك ابن ذهب  
 لم يضمن **شم** ان شئ عند الاشلاء معه خطوات يضمن والاقلا **ح** وضع يده على ظهر فرس  
 من غادته نطحه بذنبه او بجله فنطح واتلف لم يضمن بخلاف النخس لان الاصطواب لازم  
 للنخس دون وضع اليد **باب** **التلف بالنار** **م** او قد نار ارضه يوم ريح لاحرق  
 الحشيش فنقدت الى كدس جاره فاحرقته يضمن ان كانت الريح من جانب الجانبا لكدر والاقلا  
**ق** دار بين شريكين لاحد منهما فيها انعام باذن شريكه واذن الآخر لرجل بالسكنى فيها فسكن  
 واوقد فيها نارا فاحترقت الدار والانعام فعليه قيمة الانعام والدار الانتقاد المعتاد قلت  
 هكذا وجده مكتوبا لكن تقتيد بالانتقاد المعتاد او يقع في شبهة فيه **ق** **ح** قطننا الى النواف  
 فلقينته امواه في السكة يحل قبسا من النار فاصابت النار القطن فاحرقته لم يضمن ان كان  
 ذلك من حركه الريح والاسطر ان كانت امواه على التي مشيت الى القطن فضمن ومشي صاحب القطن  
 الى النار لم يضمن رجلا كانا يد بغان خلودا في خانوت واحد فاذا احدهما شحما في رجل فاش  
 فصبت فيه ماء يسكن فالتهيب الشحم واصابا السقف فاحترق متاع صاحبه وامتنع الجيران ان يضمنوا  
**باب** **ضمان المداوي** **ح** يدعى العالم الطب يضمن بخطائه وزيادته لاني شرابه ويطبخ  
**ح** فان اخطأ فقطع الذكوة الختان يضمن وكذا يقطع السن ويصدق الاموانه لم ياذن في هذه



سئل عن صتيه سقطت من السطح فانتفخ راسها فقال كثير من الجوابين ان شققت  
 راسها يموت وقال واحد منهم ان لم تشقوه اليوم يموت وانا اشقه وابرائها فسقه ثم ماتت  
 بعد يوم او يومين هل يضمن قتلا مليليا ثم قال لا اذا كان الشق باذن وكان الشق معتادا  
 ولم يكن فاجشا خارج الوسم فصل له انما اذنوا ببناء على انما علاج مثلها فقال لا لا يوقف عليه  
 فاعتبر نفس الاذن قيل له فلو كان قال هذا الجراح ان ماتت فانا ضامن قال لا **كتاب**  
**الوصايا** **باب** الا الفاظ التي تخرج بها الوصية ويكون ايضا في قال المعرف  
 النسب انت ولدك لا وارث في عليك غيرك فاما مت فجميع تركتي لك لا يستحق الثلث بطريق  
 الوصية **فم** امره قالت لصبي معروف النسب هذا الصبي ابني فاما مت فجميع فاصولي قوله  
 فتح الثلث وصية **مت** ينبغي ان يصح الكلام لم يكن لها وارث قال رحمه جواب **ف** اشبه  
 بالصواب لان الميت لم يخرج الكلام يخرج الوصية قال رحمه سالت **فم** له خاويه او قريب  
 اسمه محمد وهو موهود فباينه وبين اهله وجيرانه بهذا الاسم ومتى ذكر بهذا الاسم جميع  
 الامور من غير نسبة الي ابيه او قبيلته او حرفته يعرفونه بعينه فلو قال هذا الرجل او  
 صبي محمد بكذا ولم يذكر اسم ابيه وجده وفهم الجيران محمد انه عنده وعلمت عاظهم ذلك  
 هل يحل للسامع ان يشهد بالوصية له وهل يعذر هو ان يأخذ فقال لا يحل لهما ذلك فالزم  
 بملة الشهادة لمن يراه يتصرف تصرف الملاك فلم ينزل عن قوله وقال **ف** بل يحل له ان يأخذ  
 الوصية ويجل للشاهد ان يشهد له اذا اطمأن قلبه بما انه المراد قال رحمه الله وهو الاشبه بالصواب  
 ووافق لغيرها من المسائل وادفع للمخرج فقلنا بلكي الخاصة والعامة به يقولون وصيت للامام  
 كذا وللمخرج كذا وللدرا بكذا بالعبودية وغيرها من اللغاب ويريدون به امام المحلة وموفاها  
 ودرائها ويضرم الناس اوليك **مت** ويوقيل له هل بقي من فلان عليك شيء فقال لا وياح  
 دستاوند فان ادعى شيئا معينا فموله والا فلا **باب** ما يستخرج من الوصايا  
**وما يجب شمله** **د** قال له وعليه حقوق العباد وهو حقوق الله يستحب له الا بصاء ولا يجب **ف**  
**غير** عليه بعبادات كثيرة ولا حاله لا يحل الا بصاء **فم** عن **فم** **فم** الملتقط عرفها سنة ثم تصدق  
 بها على فقير لا يجب عليه الا بصاء عند الوفاة ولا ياتى بتركه **فم** قال القاضي ابو زيد لا يجب على المشتوك

هذا هو الوجه

سئل عن

ادار الثمن قبل ان يطالب بالبائع حتى لو حضره الوفاة لا يجب عليه الا بصاء وغيره من المشايخ  
 قالوا يجب عليه اداء الثمن قبل المطالبة **باب** ما يجوز الوصايا وما لا يجوز  
**فم** يجوز الوصية بالحج من ماله عن ابيه الميت **ف** اوصى بغير من عدد من اجود اغنامه  
 الصنان يجوز ويخرج من الثلث **ف** ولو اوصى بثلث ماله الى ثبعا تده في سكونه سارا لا يصح لان  
 السعرات يتناول حقوق العباد والموصي له والموصا به مجهول ولو اوصى بثلث ماله الى صلواته  
 وسعاه ونصف الثلث يصرف الى الصلوات ويبطل في حصته **باب**  
**الوصية للعقب والورثة والعصبة** **ق** وصفت فلان ولده الذكور والاثاث ثم  
 اولاد الابن ولكن بعد موت فلان وكذا ورثته بعد موته وعصبته بعد موته وقبلة حتى  
 لو اوصى بعقب زيد او لورثته ثم مات زيد قبل الموصي صححت الوصية وان مات بقوله يطلب  
 ولو اوصى لعصبته بصفة الخالين في العقب وبني فلان نساوي في الذكور والانثى بخلاف  
 الورثة **باب** الوصية **ف** قال لموصيه تصدق بهذه الصبغة عما من  
 فمات الموصي ثم اوصى قبل ان يشافى الموصي ان يتصدق بها عما من يشاء **فم** مثله قال لو يكون  
 مشيئة كشيته **ف** ولو كان الوصي حيا لكنه ان يصدق فباعها الورثة لم ينفذ **سئل**  
**ف** وهل يجب الوصي على التصديق فلم يكتب فيه جوابا تصدق الموصي من مال نفسه فدية صلوات  
 الموصي لم يجب **لكن** من الميت وكان متطوعا وما اراده ماء حولا **ف** نفذ الوصي الوصية من مال  
 نفسه قال خلف بن ايوب لم ان يرجع على مال الميت ان كان وارثا والا فلا وقال محمد بن اذهر  
 ان كانت الوصية للمعتاد يرجع والا فلا وقال محمد بن سلمة ونصير يرجع لكل حال **فم** اوصى الى  
 وارثه ان يصرف ثلث ماله الى المساكين وامواله عتار فله ان يدفع القيمة من مال نفسه ويستبقى  
 الاعيان لنفسه **ط** ولو اوصى بماله لرجل عينه فباع الوصي شيئا من مال البيت بماله او ضاحك  
 على ثوب قليل القيمة او مثلها جاز ولو حط الموصي له البعض واخذ البعض جاز ولو كانت الوصية  
 للمساكين بمائة فصاح الوصي ثلثه منهم بغيره لم يجوز قيا ساوله ان يشتد العشرة وفي الاثمان  
 يجوز لهم العشرة ويؤدي الوصي بتسعين الى المساكين ولو ضاحكهم على ثوب قليل القيمة لم يجوز له  
 ان يأخذ الثوب منهم **باب** كيفية تنفيذ الوصايا اذا اجتمع اوصي **ق** اوصى لزيد

هذا هو الوجه



بعشرة دنانير والباقى من الثلث لفلان وفلان فمات وترك اعيانا ثلثين دينارا  
 او دينارا على الناس فلموصى له بعشرة دنانير ان يطلب العشرة قبل خروج الدين ولو اوصى بزيد  
 بعشرة واوصى ايضا الصلوات معلومة ولم يمتصروا ودفع الوصى عشرة اليه بدينه  
 الصلوات فله العشرة الباقية **باب الوصية الخمس من الناس**  
 يدخل المجنون في الوصية للموصى **م** وفي الوصية للعالماء يدخل المتكلمون في بلاد خوارزم  
 دون بلادنا **م** عت اوصى بان يصرف ثلث ماله الى العالماء يدخل المتكلمون واصى بالحيث  
 ولو اوصى بثلث ماله الى الفقهاء ويدخل تحت الوصية من يدفع في النظر في مسائل الشرع وان كان  
 يعلم ثلث مسائل مع اولتها حتى قال بعضهم ان من حفظ الوفا من المسائل بدون اولتها  
 لم يدخل تحت الوصية ونحو ما ذكره كتابه ان من اوصى للعقلاء يصرف في العالماء الزاهدين  
 لانهم هم العقلاء في الحقيقة **باب فيما يتعلق بالوصى والامصار**  
**والعزل واليتيم** **م** عت متاعا من الزكاة على البيع ينبغي ان يكون قبولا للموصى به اذا وصى  
 اليه وهو غائب **م** اوصت بثلث ماله الى صغار فاعقبة ونصيب وصيا وماتت  
 ووارثها غائب فليس للموصى ان يخرج من الوصية وفيه اية المكمل والمودون **م** اوصى اليهم  
 قال لا اريد وصايتك فليس بعزل **م** اوصى اذ لم يكن عدلا بعزله القاضي ونصيب غيره  
 وان كان عدلا فهو كافى ضم اليه كافيا ولو عزله بعزله وكذا الوعزل الكافي بعزله في  
**شبه** واستبعده **م** وقال انه مقدم على القاضي لانه مختار الميت قال رحمه الله فاذا كان  
 بعزله وطى الميت وان كان عدلا كافيا فكيف وصى القاضي **م** اوصى الجانيه ثم قال لا خراج  
 وصيت اي بودار الكرك اريام من دنانير وارفا لخم فمها وصيتان **م** اوصى الميت ان يوجر  
 الصغيره لحياطة المذهب وسائر الاعمال ومن وصى القاضي وصى اليتم امسح عن القيام  
 بامور الاله باجر فللقاضي ان يفرض له اجرا **م** قال اخر اصوف ثلث مالى الى فقراء المسلمين ثم  
 مات فصرفه الورثة لثلث الفقراء المسلمين وللوصى ان يخرج الثلث مرة اخرى ويصرف اليهم  
 والوصى اذا خلط مال اليتيم بماله لا يضمن **م** استعار الوصى ثوبا ليكرهه من اليتيم فكرهها ولم  
 يردّه بالليل حتى هكذا فضائه في مال الصغير لان المنفعة تعود اليه وصى الميت اوصى الي غيره بذلك

في وصية  
 في وصية  
 في وصية

او وصى القاضي فعل ذلك جاز وصار وصى الميت والقاضي **باب** **بصرف الالب**  
**والام والوصى مال الصغير** **م** عت اذا كان في مال اليتيم ما يتسارع اليه الفساد ولا يجد  
 الوصى من يشتريه فليس له ان يشتريه لنفسه بل يبيعه من غيره بمثل القيمة ثم يشتريه منه  
 ينبغي ان يجوز شراره لنفسه **م** عت مات عن زوجة واولاد صغار فلها بيع شئ من مقتولات  
 الزكاة لحاجتهم الى النفقة دون غيرها وجبته في نفقات **م** عت ليس لوصى الايتام ان يخلط  
 ما ورثوه من مورث واحد او اكثر ولا يملك الوصى بيع جزء شاي من دار اليتيم لنفقة اذا وجد  
 من تشتري جزءا منها لانه تعيب للباقي **م** عت باع الوصى من مال اليتيم بغير ما حش فهو  
 باطل لا يملك بالقبض **م** بل هو فاسد **م** عت لا يضمن الوصى ما انفق المصاهرات بين اليتيمة  
 او اليتيم وغيره في ثياب الخطيب والحنيفة المعتادة والهدايا المعهودة في الاعتاد  
 وغيرها من مال اليتيم او اليتيمة مما هو متعارف وان كان له منها بد **م** عت اخذ ضيافة من  
 مال الصغير لنفسه لا قارب والجيران والحجاء فاكلوا من ذلك لم يضمن اذ لم يسرف **م** عت  
 وكذا لو اخذ ضيافة لوقت العتي ومن عند من الصبيان وكذا العبد **م** عت **م** عت  
 يضمن فيها ما ط جاز ان ينفق الوصى على اليتيم في تعليم القرآن والادب من ماله ان كان يملك  
 لذلك وهو مأجور ولا يتكلف تعليم ما يتقوا في صلواته **م** عت **الدين الاسيحي** **م** عت ام اليتيم  
 ثوره لي رجل لي فرضه مجانا فملكه يده لم يضمن ولللام هذه الولاية لان وجهه رباحة ثوره يقع  
 محض له **م** عت اليتيم داره مع زوجها يسكنان فيها ليس له ما ذكر ولا اجر عليه **م** عت  
 الوصى غير ما يدين العتي ليس له ان يطلعه قبل قضائه اذا كان موسرا وان راى ان يأخذ منه كفيلا  
 ويغلبه فله ذلك **م** عت ان كان معسر جاز اطلاقه **م** عت اختلاف السلف في اكل الوصى من مال اليتيم  
 فقيل باح اكله بالمعروف وقيل لا ياكله قرضا ثم يردّه وقيل لا ياكل من اعيان ماله فاما اكله من الماشي  
 وثمار الاشجار فباح عالم يفتي مال اليتيم وقيل لا ياكل منه ولا يكتسب ايضا وقال ابو حنيفة في كتاب الابار  
 لا ياكل ولا يأخذ قرضا غنيا كان او فقيرا ولا يفرض غيره وقال الطحاوي لا يأخذ قرضا ثم  
 يقضيه وقال ابو بكر لا ياكل منه اذا كان مقبلا وان خرج في تقاضيه دين له او لمعه اسبابه  
 وصياغة فله ان ينفق وتترك ابنته وسلبس ثوبه واذا رجع رد الدابة والشاب قال ابو ذر



والصحيح قولنا حنفية لان الوصي سرح فيه متبرعا فلا يوجب ضمانا ولو نصبا للقاضي وصيا  
وعين له اجر بعلمه جاز في **ادب القاضي للخصاف** وللوصي ان يوكل سرح مال اليتيم ويوكل  
في نفاضي ديون الميت وامواله ويحجر لليتيم عاقله ويصنع له ويودع ماله وقال ابو حنيفة  
يودي فطرته ونفسي له من ماله ان كان له مال **باب ما يتعلق بالنفقات**  
**الاب والوصي والورثة على الصغير** لو خلط الوصي النفقة المفروضة للصبي بماله لم يكره  
ان كان خيرا لليتيم اذن القاضي فيه ولم ياذن ولو وصي الايتام ان يخلط نفقتهم فنفقها  
عليهم حمله اذا كان ذلك انفع لهم اتحد ميراث الايتام او اختلف **في وصي ينفق على الصبي**  
من مرقه وخبره حتى يبلغ موضع ذلك عليه ليس له ذلك الا اذا كان نفقه عليه ليرجع عليه **في**  
وصي انفق من مال نفسه على الصغير ولم يشهد بالبراعه وقت الاتفاق فله ان يرجع عليه ولو  
كان المنفق ابالم يرجع **في الوصي اختلاف** استدان الوصي على الصبي باذن الحاكم ولم يكن له  
مال فله ان يرجع عليه اذا صار له مال والداين يرجع على الوصي فكذا الاستقراض له وان لم  
يكن باذن الحاكم **شط** وللوصي ان يستقرض للصبي **في** يد الاب بركة ام الصغير او على الاب  
بعد بلوغ الصغير انه انفق عليه نصيبه في صغيره لا يصدق الا اذا كان اشهد **ج** اب او صبي  
قال بعد بلوغ الصغير بعث رصمه وانفقت ثمنه عليه قال **بو** صدق في الملاك وفيه ابو ذر  
والشيخ البقال يصدق في قوله بعث رصمه او القاضي اذ لا ولي له **في** انفق مهر زوجته على  
اولاده الصغار بعد موتها لا يصدق الا بينة قال رحمه الله فالاول في الجواب **في** والثاني بوجه  
**في** انفق الوارث الكبير على الصغير نصيبه من التركة بغير ذن القاضي لا يصدق **في** يصدق  
في نفقه مثله ولا يحتاج فيه اذن القاضي قال رحمه الله والمختار في وصايا **ابن** سماعة عن محمد  
حات عن ابنين كبير وصغير والف درهم فانفق الكبير على الصغير خمسمائة منها نفقه مثله فهو  
منطوع في ذلك اذ لم يكن وصيا ولو كان المشترك طعاما او ثوبا فاطم على الكبير الصغير والبسه  
فاستحسنه ان لا يكون على الكبير همان وعن ابى كوف مات وترك طعاما ودينقا وسمنا والورثة  
صغار وفيهم امرأة استحسنه ان ياكلوا ذلك بينهم وياخذ الكبير منهم حصته **ط** ما انفق الكبير  
على نفسهم وعلى الصغار بغير امر القاضي والوصي ضمنوا حصة الصغار قال رحمه الله والمختار للفتوى

ديون

ما مر عن محمد رحمه الله **في** ولا ينفذ حكم الحاكم على اليتيم **ع** ولا يسمع دعوى الوصي لبعض الايتام  
على البعض **باب ما يدفعه الوصي الى الظلمة ونحوها** **ع** صرف  
الوصي من مال اليتيم الى الظلمة فليس لهم الرجوع عليه **في** حكم الديوان بقدر معين  
من التركة ودفعه الوصي من مال نفسه ليرجع فان كانت الورثة كبارا فلا يرجع له عليهم  
وان كانوا صغارا فله الرجوع لان دفع التركة صادر من حياج الصغار فله الرجوع كالمصرف  
الى سائر الحاجج على فضاء الرجوع وهكذا الجواب اذا دفع الرشوة من مال لدفع ظلم اعظم  
منها من التركة **باب الوصايا الى الصلوات وغيرها** **ش** الاصح انه  
لا يلزم الايصاء بسجدة التلاوة **ش** اوصى بثلاث ماله لرجل واوصى بعد ذلك بالزكاة والصلوات  
ومات فقسم الثلث بينهم اثلاثا **ش** قال خ اما في ما خ حكم في ولم ير عليه ومات  
فهي على ثلاث صلوات قلت وهذا اذا قالت بالعربية اما بالخوازمية فعلى صلواتين لان لفظه  
الجميع بها موضوع للثلاثين فصاعدا اذ لا يثسه بهذه اللفظة فالجميع الصحيح فيه الاثنان فصاعدا  
**في** فبين كان عليه ثواب فنجواها وقضاها ثم كان جسمه سكر في الحافظة على المكتوبات والصيام  
لكنه نجوا انه عسى ترك تعديل الاركان او مدهنة الوضوء والصوم وعليه تبعات آخر فانه  
تقدم تبعات ثم ان كانت الورثة اغنيا يستحب ان يوصي الصلوات والصيامات **ط**  
اوصى بثلاث ماله الى الصلوات والصيامات وثلاث ماله في الاب فتركها الورثة عليهم عن فدية  
الصلوات والصيامات لا يجزيه ولا يدين من القرض ثم التصديق عليهم **ط** ولو امر ان يتصدق  
بثلث ماله ومات ثم غصب الغاصب ثلث التركة سلافا فاستهلكه فاذا اراد الوصي ان يجعل ذلك صدقة  
على الغاصب وهو مفسر بحرية والنفوق بينهما ان قبض الغاصب حصل بعد موته الموصي منوب  
عن بعض الصدقة بخلاف الديون **في** اوصت صلوات وصيامات كذا سنين وثلاث ماله لثلاث ديون  
على المعسر من فلو جعل الوصي لهم ما عليهم من الصلوات يجوز قال رحمه الله وجواب **ط** اجب  
الى حتى يوجد الرواية **في** اوصت الى صلواتها وصياماتها اربعة دنانير وثلاث ماله عشرة  
قال يوصي بثلث ما عليها من التركة فان رأت على الثلث يوصي بالثلث وينوب الى الله تعالى  
ويكون معذرة **في** **في** لا يجوز للوصي ان يعطي من كفارة الصلوات ايس الموصي ولا ابن نفسه



**ثم** اوصى من ماله شيئا معيناً الى صلواته وصياحاته وحاشا والورثة محتاجون اليه يجوز دفعه  
 اليهم **في** مثله وعن ابى بكر بن محمد بن الفضل اوصى بثلاث ماله للصلوات يجوز للوصي ان يصرفه الى  
 الورثة اذا كانوا محتاجين **ط** هشام عن محمد اوصى بثلاث ماله للمساكين فاحتاج ورثته  
 ولم اكا بر حضور فان اجمعوا ان يجعلوه لانفسهم واحتاج بعضهم فاجعوا على ان يخطوه  
 له فهو جائز وان كان في الورثة صغير او غائب او حاضر غير راض لا يجوز **ن** ابو القاسم اوصى  
 ان يعطى عن كفارة صلواته لولد له وهو وارث فانه يعطى كما تروى ولا يجوز له عن الكفارة  
 قال رحمه الله فعلى هذا ينبغي ان يكون ما اجاب به **ب** انه يجوز الصرف اليهم اذا كانت الورثة  
 غير الوالد بن والموورين عن كذا صرف الكفارة اليهم بخلاف ما ذكره هشام عن محمد فذلك  
 فمطلق الوصية للمساكين فلا يشترط فيه ما ذكرنا اوصى لكفارة صلواته لرجل معين  
 يجوز للوصي ان يصرفها اليغيره **ع** مثله **ف** هشام **ص** انه يتعين وليس للوصي والقاضي  
 صرفه اليغيره قال رحمه الله وهو الصحيح ولا نقى الا بهذا الفساد الزمان فظن القضاء  
 وغيره فيها **ب** اوصى بالحق وكفارة صلوات عشر سنين والثلاث بسبعين فادرك الوصى كفارتها  
 من النقد وعين الدين للبحر ثم مات المديون فماتت من الوصى **ج** اوصى بصلوات عمر وعمر  
 معلوم صح فان فائته صلوات بعد ذلك في مرضه هذا مات قبل ان يتناول موطنه لا يلزمه  
 استيفاء الوصية وان براد ثم فائته صلوات فلا بد من الاستيفاء بها قال رحمه الله الوصية  
 بجميع حقوق الله تعالى كالصلوة والزكاة والحج والنذر والكفارات سفد من ثلث المال  
 عند اصحابنا وعند اهل الحديث من كل المال **ت** اوصى بصلوات عمره وعمره لا يدرك الوصية  
 باطلا **ك** ان كان الثلث لا يفي بالصلوات جاز وان كان اكبر منها لا يجوز **ق** ولو اعطى  
 فقيرا او احدا كفارة الصلوات جله جاز بخلاف كفارة اليمين ولو اعطى عن خمس صلوات  
 امنا فقيرا او متا فقيرا آخر قال **الاسكاف** يجوز ذلك كله وقال ابو القاسم والابو الليث  
 يجوز عن اربع صلوات دون الخامسة ولا يجوز ان يعطى كل مسكين اقل من نصف صاع كفارة  
 اليمين فكذا هذا **ن** امرأة اوصت بشي من الخطة ليتصدق بها على الفقراء عن كفارة  
 ايمانها وفوائت صلواتها وصباها ونذرها واجب الله تعالى عليها قال ابو القاسم يقسم ما يكون

من مقدار الخطة خمسة افشام سهان من ذلك حصته النذر والعاجب يعطى كيف شاء الفقير  
 واحدا واكثر وسهم الكفارة يعطى لكل انسان منوبين وسهما المصلوات والصوم يعطى كيف  
 شاء بعد ان يشفع الامناء وقال البقالى يجوز تفريق فدية صلوة واحدة او صوم واحد على  
 مسكينين ويجوز جمع الكل مسكين واحد **ن** فائتها صلوات عشرة اشهر وماتت ولم  
 يتوكل ما لا قال ابو القاسم يستغفر ورثتها فقضى حنطة فبذرها مسكينات ثم ان  
 المسكين وهبها لورثتها ثم يقصد به على المسكين فلم يزل يفعل ذلك حتى يتم لكل يوم  
 فقضى حنطة اخرى ذلك **ك** هشام **ت** اوصى بثلاث ماله الى صلوات عمر وعليه بن فاجاز الغريم  
 وصيته لا يجوز لان الوصية ما خرج عن الدين ولم يسقط الدين باجازه **باب**  
**فيما يتعلق بالدين في الوصية وفيما يتعلق بالوصية** اوصى المريض ان يدفع  
 هذا الشيء المعين الى الدين لاجل دينه وقيمته اقل من الدين فليس للوارث منعه  
**ش** ولو احوال الوصى دين اليتيم جاز اذا كان فيه نفع ظاهر وفيه الا بطلان **ق** اثبت  
 وصى للمصغار دين الميت على رجل ثبت ايضا حق الكبار كاحد الورثة **ف** فذكر تركه  
 غير مستغفرة بالدين باعها الوصى واخذ ثمنها فانفقها فللمرء وان ينقضوا البيع ويأخذوا  
 التركة لاستيفاء ديونهم **ج** باع الوصى عبدا من التركة لقضاء ديون الميت واحال  
 الغرماء على المثلور فقضىوا عنه ثم استحق العبد يرجع المثلور على الوصى لان احواله  
 عليه كقبضته **ح** قال اعطوا ابن فلان خمسة دراهم فاني اكلت من ماله شيئا فان لم يجدوا  
 فاعطوا ورثته فان لم يجدوا احدا تصدقوا عنه فوجدوا امواه الابن لا غير قال ابو القاسم  
 ان ادعت مولى مثل المتوفى مهرها ولم يعرف له وارث سواها يدفع اليها من مهرها وان لم تدفع  
 مهرها او قالت تزوجها ولدي دفع اليها الثمن وان قالت ما كان له ولد فالدفع **باب**  
**نقص الوارث في التركة دفع عكر** مات عن اولاد وصغار وكبار فاستعمل الكبير الصغير و  
 شيوانه والبدر مشرك من المال الميوات فللمصغير نصيبه من الحصاد **ع** احل الورثة  
 اذا انفق في حجره الميت من التركة بغير اذن الباقيين بحسب منه ولا يكون متبرعا  
**باب** **ثبوت الملك للوارث في التركة ونقصه فيها** للوارث سيقطع التركة



المستغفقه بالدين فقيتها بالدين **ط** استغفرك التركة بيد من الوارث لا يمنع ضمان الارث  
 الارث ان لم يكن له وارث غيره **ت** بخلافه فمات احاد وتترك ابنا وعبد او غيلة من مستغفرك  
 فاذا الابن للعيلة النجاة لم يصح لانه لم يملكه وكذا لو استغفرك الابن واوى دين ابيه ثم  
 اذن لم يصح لانه لم يملكه وانما يملكه اذا ابراء الغريم الميت واوى الوارث الدين من مال نفسه  
 اما اذا اذاه مطلقا فلا لانه يستوجب على التركة وينا فيمنع ملكه **ن** تجل الورثة قضاء الدين  
 وتنفيذ الوصية من مالهم كان لهم استخلاص التركة وليس للوصي منهم من ذلك وان سقوا  
 مع الوصي التركة وينفذ الدين والوصية **ح** قال احد الوارثين لآخره المستغفرك اقض الدين  
 وهذا تركه ففحصناه لا يملك التركة وللأمر ان يأخذ نصيبه منها ويكفي حصته من الدين لما حذر  
**دخيل** قالت الورثة في التركة المستغفقة لا ينصرفن لها ولا يبيعها ولا تقضي الدين من مالها  
 ببيعها القاضي او وصيته عن الميت وقيل يكبرون على البيع اذا اطلب الغريم فان امتنعوا ببيعها  
 القاضي ويقضي الديون **شط** الدين المستغفرك يمنع الملك للوارث حتى لا يملك بيعها ولا هبتها  
 ولو وهب ثم سقط الدين لا ينفذ ولو اعتق ثم سقط نفذ **ن** قال الامامة ان دخلت دار فلان  
 فانت طالق فدخلها بعد موته وعليه دين مستغفرك قال محمد بن سلمة طلقت لان الدار  
 ملك الميت وقال ابو الليث لا يثبت لانه وان كان عليه دين فقد زال عن ملكه بالموته ولهذا  
 يتوقف عتق الارث على قضاء الدين ولو كان ملك الميت يبطل **شط** ذكر ابو غرير ان الدين  
 وان اقل يمنع الوارث والموصي له عن المستغفرك في التركة وعن ابي حنيفة لا يقسم القاضي التركة حتى  
 يقضي الدين وقيل تقف قبل الدين ويقسم ما بقى **شطب** عن المرسعي الدين وان اقل يمنع الملك  
 بقدره كالكنز **ط** التركة مستغفرك بالدين وجاء غريم يدعي دينه عن الميت فاما يقبل بينه  
 على الوارث لا على غريم آخر ولكن لا يخلف الوارث لان فايده النكول الذي هو اقراره والوارث لا يقر  
 بالدين والتركة مستغفرك لا يقره ولا يظهر الدين في حق غريم **م** ويبلغ ان يظهر في حق نفسه  
 ولكن هذا لا يخلف لامر موموم **باب** **م** اوصى بثلاثة عماله لا يدخل الدين من يدخل في اوصى  
 بداره غلام صالح مسجدين معينين فهو وصية بوقبتهما ببيعها **م** في وصيته بغلتهما فلا يباع  
**ما** **تصرفات الموصي** في ذخيرته ببيع الموصي واشتري من ولده بمثل قيمته لا يصح

في الوارث لا يقر بالدين المستغفرك  
 في الوارث لا يقر بالدين المستغفرك

اجازة الورثة عند الحنيفة وعند ما يصح وان جلى لا يصح المحاباة عند الكفاية اجازته  
 الورثة اولا ويقال للمشتري اما ان تبلغ الثمن الى تمام القيمة ولا يفسخ في الزيادات نفس  
 البيع من الوارث لا يصح من غير اجازة الورثة وعند ما يصح والمحاباة من الوارث لا يصح  
 الا باجازة بقيه الورثة بالاجماع **م** وهو الصحيح **شطب** لو اشترك الموصي شيئا من وارثه  
 بمثل قيمته بعينه الشهود واعطاه الثمن جاز الوارث انما خالف الاجنبي في الاقرار فاما  
 في مائت فهاينه فيها سواد **ح** موضع اشترى من وارثه شيئا بدين له على وارثه لا ينفذ  
 بخوان لا يحل الوارث مشتريا فيبيعه منه **شطب** **كفن** باع عينا من التركة لبعض ورثته  
 بمثل القيمة واقربا استيفاء الثمن فاجاز الورثة وصداقوه في استيفاء الثمن ثم مات  
 ورجعوا عن الاجازة سقى عن المبيع وبناه تركة الميت على المشتري **م** محرم بحسب غيب  
 نصيبه في نوبته صاحب غنايش لا يطبق القيام وفي غير نوبته يقوم بجواجبه السوق  
 وغيره اذا نتجوع في يوم نوبته ومات بعد ايام يعتبر من كل المال **س** سبعة اشياء  
 من ثلث مال الميت وحسنايا كلها وهباته في موضعه وصداقاته ومحاباته في البيع  
 واشتواؤه اجازة ولا استيجار والمهور وعتق مكانته في موضعه وعتق خدمته وحقوق  
 الله تعالى كلها مثل الصلوة والصيام والحج والزكاة والكفارات والندور اذا وصى بها في  
 قول الجنيته واصحابه وعند اهل الحديث ما يكلها من كل المال **م** ابن دهم موضعا وللهم  
 عليه دين فمات الابن ثم ابوانه عن الدين بعد موته يصح من الثلث لانه وصية للاجنبي  
 لانه لما مات حرج عن كونه وارثا **باب** **مسار** **مستغفرك** **م** القاضي  
 يا موصي بالانكار والشركة في مال اليتيم دون **المعاملة** لاجل البيع **م** اوصى لابن بنه  
 اليتيم وتوكل ابني فاتفقا الوصية على اليتيم بدون اذن القاضي يجوز ان كان في عيالها  
 وهو صغير لا يعقل القبض **كتاب** **الفرائض** **م** ضلبت  
 بوجه فقطع وارثه لجل فوقع منكوسا ومات لا يحرم الميراث ولو مات عن اخت  
 المعتق وبنات ابنة فالنكوة بينهما مضافان **ح** بنات المعتق وذوار حليم يرثن في زماننا  
 اذ لم يكن للمعتق وارث وكذا يرثون على الزوج والزوج في زماننا **ح** ماتت عن زوج وصوف

في الوارث لا يقر بالدين المستغفرك  
 في الوارث لا يقر بالدين المستغفرك



كتاب  
 في  
 النكاح  
 والطلاق  
 والنفقة  
 والوصية  
 والارث  
 والطلاق  
 والنفقة  
 والوصية  
 والارث

النصف الباقي اليه مسلم مصلح عالم يعذر عن الله **ح** ام ولد زوجت وولدت منه وما  
 ابويهم لا يرثون منه **ح** ولام الولد من متاعها يعني بعد موت مولاها الملحقة وقيص ومفقه  
 استكنا وكذا الوثاق وعشق عبده فله خناه وقلنسوته وقدره ورازه وسراجه  
 السيف والمنطقة الا ان يقول له متاعه فهو وصية ابن الميراث لخلامه قال رحمه الله  
 ايتام ام الولد كذلك **ح** برواية ابن سماعه عن محمد بن مسلمة بن ابي العبد نظروا في ذكر  
**ف** واما الميراث فليس له شيء من الثياب وغيرها الا ان يخرج من الثلث وام الولد من جميع  
 المال قال رحمه الله نسئلتهم عن ثمن من زوج وبنتين داخلين وام ولا مال لهما سوى  
 مهر علي زوجها ما يبدى ثمن ثمنات الزوج ولم يتوكل الا اخيهما في دنيا رافقت يقسم  
 بين البناتين والاخ اشباعا بقدر سهمهم لانه ذكر في كتاب العين والدين اذا كان  
 على بعض الورثة دين من جنس عين التركة بحسب ما عليه من الدين كانه عين ويتوكل  
 عليه ويتوكل العين لا نصيبا غيره من الورثة فحسبنا على الزوج من المهر خمسة وعشرون  
 دينارا كانه عين وبقي الخمسون دينارا نصيب البناتين والاخ فيكون سهم عليهما هم  
 من اصل المسئلة وقد افقي به كثير من عفتي زماننا انه يقسم الخمسون بينهم ثلاثا وانه غلط  
 فاحش **كتاب الشروط** باع دارا ابنه الصغير ولم يكتب في العقد  
 انه باع حكم الولاية بيع العقد قال رحمه الله وفيه نظر **ح** وسقه الصلح مع المرأة عن مهرها  
 شيء ملفوف لا بد وان يكتب ان صاحبها على ثوب ملفوف بعينه لانه اذا لم يكتب بعينه يكون  
 صلحها على ثوبين منكر وفيه صلح جازي مع باذن القاضي من التركة الى قضاء دين  
 الميت في آخره وضمان الدرك على البائع هذا العقد فاسد من وجهين احدهما انه لا ضمان في البيع  
 على امين القاضي الثاني انه ليس به ان الغريم يطالبه به لانه اذا لم يطالبه لا يباع في ذلك  
 شيء من التركة وقاية من محله وكتب في احد جوده ارض فيها عمارة فلان بن فلان فلو فاسد  
 ويبغي ان يقول ارضي فلان بن فلان لجواز بعد العمارة من الحد فدخل الارض الخافي البيع  
 وقال يكتب في كل الدار المبيعة اذا كان الجدار مشتركا والحد الفلاني ينتهي الى دار فلان وقد دخل  
 نصف الجدار الذي بين هذه الدار وبين الدار المبيعة هذه في هذا البيع وانما لم يكتب الجدار

في  
 النكاح  
 والطلاق  
 والنفقة  
 والوصية  
 والارث  
 والطلاق  
 والنفقة  
 والوصية  
 والارث

مشترك بين البائع وبين صاحب هذه الدار لانه تنصيص على انه باع هذه الدار على  
 ملك البائع ولو كتب وكان هذا الجدار مشتركا بينهما او الجدار مشترك بين المشتري  
 وكذا جدار هذه الدار لا يكون فيه ذكر لدخوله في البيع وقال في حكم وقفه اركبت فيه وقفا  
 بجميع حقوقها وسبقها واجرهما ولبنها وطينها وتزايها الا ان كان عالم يبيع وطينها وتزايها  
 لانه منقول ويحق باجورها ولبنها الميراث فيها حتى يخرج عن كونها منقولة قال رحمه الله  
 وهذا حسن **كتاب الخيل في الشفاعة** قال المطلق  
 الروحانية اذا اجتمعك فانت طالق فاجله ان كان لقانق الزوج **باب السجلات**  
**الارث** في ما عرض على رجل وعوى وكيل المدعى ارضا على وكيل المدعى عليه قد كسب  
 انه ادعى وكيل المدعى هذا على وكيل المدعى عليه هذا ان هذا المدعى باع من هذا المدعى عليه  
 ارضا بكذا دينار او وكل المدعى عليه هذا فلانا انه اذا حضر هذا البائع البئر فاقبضه  
 وافسخ البيع منه وان هذا المدعى او في الثمن الى هذا الوكيل بالفسخ وفسخ هذا الوكيل  
 بالوكيل بالفسخ هذا البيع مع هذا المدعى فبقيت هذه الارض في يد المدعى عليه هذا  
 بغير حق فانكر وكيل المدعى عليه هذا فذكر فاقام الوكيل المدعى البيعة على ذلك حكمت  
 بحضرة المتخاصمين يكون نقل الارض ملكا للمدعى بهذا السبب ويكون له يد المدعى عليه  
 بغير حق فقال فيه خلاص من جوده احدهما انه لم يقل في الدعوى وكل المشتري فلانا انه اذا  
 البائع الثمن فاقبضه ثم افسخ البيع معه وكذا لم يقل او في الثمن الى هذا الوكيل بالفسخ  
 ثم فسخ الوكيل البيع معه بل قال افسخ والاول للجمع المطلق فلا يعلم من هذا ان افسخ كان  
 بعد قبض الثمن وكذا التوكيد بالفسخ وان اريد بالعرف هذا الترتيب لكن يجب صون  
 سجلات عن مثله والثاني انه قال وفسخ هذا الوكيل البيع فبقيت الارض في يد المدعى عليه  
 بغير حق فليس كذلك لانه ان كان هذا يفسخ او ردها من الابن دار ففسخ لا يكون الارض  
 في يد بغير حق فاما لم يطالبه البائع بتسليمها لان اصل القبض كان بحق والثالث انه قال  
 حكمت يكون هذه الارض ملكا للمدعى بهذا السبب والفسخ ليس بسبب الملك بل هو اعارة  
 الوكيل ملكه او تقويم للملك في الوهن والشرع ان قال حكمت بحضرة المتخاصمين ولم يذكر علي







جلده بالدباغ لم يلحقه الذكاه وذلك كل حيوان ينقطع بتحريم كمله وذلك كالأدهى والخنزير وما  
اشبهه فيلحقها الذكوة وقطعها وجلده بالدباغ وقطعها من سرف جلالي ولا يتبع الجنان بشار في مجرة  
او غيرها او شمع لانه صنيع اهل الكتاب جلالي فنه فتاوى السنني لو قال ان كلمت فلانا خذاي  
را برين يكسالة وزع مع الهاء لا يلزم شي ان كلمه ولو قال يكسالب بدون الهاء لزمه خلاصه  
افضل القرب ازالة الكريب

رجل مسيح على خفيه ثم دخل الماء خفيه ان ابتل جميع ايدي القدمين فيتقضى مسحه منية المصلي  
خفه فيه فتبقى مفتوح وبطانة الخف من حرقة او غيرها غير متفتق مخزور او الخف جارا المسح عليه المصلي  
وكذا يغني بحوز الاجارة على تقديم الفقه وقال الامام الحبر احوى رحمه الله في الحائض بحوز الامام والمؤذن  
والعلم اخذ الاجرة كذا لا وحده شرح سدة باب الفاضل فان وجد في محله مقتولا لا يبدل من قتله  
عسلا لانه لا يبدل اقل ظالما او مظلوما وكذا اذا مسلم مسلما يظنه مشركا في صف القتال او في  
شركا فوجع السهم فاصاب مسلما مات غسل جلالي اذا اذانه الصلوة فعمل من جنسها  
فان كانت الزيادة اقل افعال الزكوة ثم تقصد صلوته وقال ابو يوسف اذا اذانه صلوته سجدة غامدا  
فسدت صلوته جلالي رجل اخذ وليمة او ضيافة للقرابة واتخذ مجلسا لاهل الفساد فدار جلا صبا  
الي له ليمتد قالوا ان كان هذا الرجل جال لو استنع عن الاجابة منعهم عن فسقهم لا يباح لهم الاجابة بل يجب  
عليه ان لا يجيب لانه نهى عن المنكرو وان لم يكن الرجل جال ولم يجبه لا يمنعهم من الفسق لا بأس بان يجيب  
ويطعم وينكروهم بينهم ونسبهم لان اجابة الدعوة واجبة او منكره ولا يمنع لمصيبة الشرب من  
وحكى ابا حنيفة شهد طعاما وفيه لعاب فلم يدع الاكل لاجله قاض فان وواستاجر حمارا فوقفه  
لبيع الفجر فذهب الحمار وابنه من اسنان فان رآه يذهب او يذهب ولم يقطع الصلوة ضمن لانه ترك  
الحفظ مع القدرة عليه لان خوف ذهاب المال يبيح قطع الصلوة وان كان درهما فصول  
قال النبي عليه السلام ته على التايه حتى يتذكر التايه يهتفه صدق رسول الله

